



جمهورية العراق  
هيئة النزاهة والإنتداب

مجلة

## الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد

مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في نشر البحوث  
والدراسات المعنية بمكافحة الفساد  
تصدر عن هيئة النزاهة الإتحادية  
الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق (١١٦٩)  
رقم الإيداع في نقابة الصحفيين (١٣٦٦)

ISSN: 2313-4232

السنة الثانية عشرة

العدد الثامن عشر



تنويه

## المجلة غير مسؤولة عن الاراء الواردة في البحوث

عدد خاص يتضمن البحوث الفائزة بالمسابقة البحثية

التي أطلقها هيئة النزاهة الاتحادية

تحت عنوان

(شارك في معركة الفساد)

رئيس التحرير  
أ.د محمد كريم كاظم

مدير التحرير  
د. معتز فيصل العباسي

### هيئة التحرير

أ.د رياض مهدي عبد الكاظم

أ.د اسماعيل نعمة عبود

أ.د احمد سامي مرهون

أ.د منتهى مطشر عبد الصاحب

أ.د محسن عبود كشكول

أ.د فارس كريم بريهي

أ.د عباس حميد يحيى

أ.د فلاح حسن ثويني

أ.د عصام عبد الشافي

أ.د نبيلة بن يوسف

أ.د ابتسام اسماعيل قادر

أ.م.د محمد حميد عبد

أ.م.د نوار دهام مطر

أ.م.د رعد جاسم حمزة

أ.م.د حامد شاكر محمود

أ.م.د مصدق عادل طالب

## نبذة عن مجلة الاكاديمية العراقية لمكافحة الفساد

- مجلة علمية دورية (نصف سنوية) متخصصة، محكمة، تُعنى بنشر النتاجات العلمية من البحوث و الدراسات النظرية والتطبيقية والتجريبية الرصينة للباحثين والمهتمين بالتخصصات (القانونية والقضائية والاجتماعية والتربوية والتعليمية والاقتصادية والمالية والإعلام وعلم النفس وإدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات ومُلخّصات رسائل الماجستير و أطاريح الدكتوراه، وعرض الكتب وتقييمها وتلخيص وتقييم أعمال المؤتمرات العلمية داخل العراق وخارجه ) وسواها.

- تهدفُ المجلة إلى استقطاب المؤلفين والباحثين والمهتمين من الذين يعملون في مُختلف المؤسسات العلمية والمهنية كالأجهزة الرقابية والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة و الجامعات والمعاهد والمراكز البحثية وسواها. مع مراعاة التنوع في استقطابهم من داخل العراق وخارجه؛ لتحقيق إضافاتٍ علميةٍ مهمّةٍ في مجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

## ضوابط النشر في المجلة تتلخص بالآتي

- ١- إنَّ موضوعات البحث المفضَّل تقديمها للمجلة هي النتاجات العلميَّة من البحوث و الدراسات التطبيقية و التجريبية والميدانية وتقييم الأساليب والمفاهيم المعرفية والدراسات المقارنة ودراسات الحالة وبناء وتطوير النماذج أو الأطر النظرية ورسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه المتميزة. وعرض وتقييم الكتب العربية أو الأجنبية الصادرة حديثاً، وتلخيص وتقييم أعمال المؤتمرات والندوات العلميَّة داخل العراق وخارجه والتعليقات والدراسات النقدية لبحوث منشورة في المجلة وغيرها. والمقالات المتميزة على مواقع الإنترنت في اختصاصات المجلة.
- ٢- تُقبَلُ النتاجات العلميَّة باللغتين العربية أو الإنكليزية. على ألا تكون قد نُشِرت أو قُدِّمت للنشر في مجلةٍ أخرى. بعد أن تخضع للتقييم العلمي من قبل مُقوِّمين ( ٢ ) اثنين.
- ٣- للمجلة أن تطلب إجراء تعديلاتٍ شكليةٍ أو شاملةٍ على النتاجات العلميَّة المقدَّمة لها قبل إجازتها للنشر. بما يتماشى مع الضرورات العلميَّة والمنهجية وسياسة النشر في المجلة.
- ٤- لا تلتزم المجلة بإعادة النتاجات العلميَّة التي يتعدَّد نشرها في المجلة لأيِّ سببٍ كان.
- ٥- ينبغي أن يكون طبع البحوث المقدَّمة على الحاسوب بمسافاتٍ مُفردةٍ بين الأسطر، بشرط أن لا تزيد عدد صفحاته على ( ٢٥ ) صفحةً مكتوبةً على ورق ( A٤ ). و لا تقلُّ عن ( ٨ ) صفحاتٍ بالنسبة للموضوعات الصغيرة. وبنوع خط ( simplified Arabic ) .
- ٦- حجم الحرف ( bold ١٤ ) للمكتوب باللغة العربية و ( simplified Arabic ) للمكتوب باللغة الإنكليزية. ويُرسَلُ البحث بثلاث نسخٍ ورقيةٍ. وينبغي أن تُكتَبَ على الصفحة الأولى أسماء الباحثين الكاملة وألقابهم العلميَّة وعناوينهم الوظيفية من حيث مكان العمل والبريد الإلكتروني ورقم الهاتف.
- ٧- ينبغي أن يلتزم الباحث بالتوثيق العلمي في متن البحث وقائمة المصادر.
- ٨- يُلزمُ الباحثون بدفع مبلغ ( ٥٠٠٠٠ ) خمسين ألف دينار أجوراً للمُقوِّمين. وفي حالة جاوز عدد صفحات البحث عن ( ٢٥ ) صفحةً يتمُّ استيفاء مبلغ ( ٣٠٠٠ ) ثلاثة آلاف دينارٍ للورقة الواحدة .

٩- يُكْتَبُ المُلخَص باللغتين العربيّة والإنكليزيّة شرط أن لا يقلّ عن ( ١٥ ) سطرًا مع عناوين البحث، ويوضَع في بداية البحث، ويتضمّن بشكلٍ مُتسلسلٍ ما يأتي:-

• غرض البحث.

• المصطلحات الأساسيّة المستخدمة في البحث.

• المنهجية.

• المدخل أو المقدمة.

• الاستنتاجات والتوصيات

١٠- ينبغي على الباحث إضافة ملاحظة أسفل الورقة الأولى للبحث المستلّ من رسالةٍ أو أطروحةٍ، مع الإشارة إلى العنوان بدون ذكر أسماء الباحثين.

١١- ينبغي للباحث تسليم البحث عبر قرص ( CD ) عند تقديمه للمجلة مع النسخة الورقيّة، مطبوعاً وفق نظام ( word ) لإدارة المجلة حصراً.

١٢- يتم إرسال النتائج العلميّة وجميع المحاطبات المتعلّقة بها أو المراسلات إلى هيئة تحرير المجلة عن طريق السكرتارية الخاصّة بالمجلة في دائرة التخطيط والبحوث التابعة لهيئة النزاهة الاتحاديّة، وعلى البريد الإلكترونيّ الرسميّ الخاصّ بالمجلة ( nazaha\_magazine@nazaha.iq )

١٣- ينبغي للباحث تقديم النعهد الخطي الذي يبيّن فيه ملكيّة الفكرية للنتائج العلميّ المرسل للنشر، وعلى المجلة الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين.

١٤- لإدارة المجلة الاكتفاء بالنشر الإلكتروني للعدد الصادر عن المجلة على الموقع الإلكترونيّ الرسميّ لهيئة النزاهة الاتحاديّة في حال اقتضت الضرورة ذلك.

| رقم الصفحة | الموضوع  | ت |
|------------|--|---|
| ١٠ - ٩     | كلمة رئيس هيئة النزاهة الإتحادية   | ١ |
| ٥٠ - ١١    | الذكاء الاصطناعي كأداة لمكافحة الفساد<br>أ.د. نجم عبدالكاظم الربيعي<br>دكتوراه هندسة كيميائية<br>(معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا)<br>الجامعة التكنولوجية<br>م.م. رنا صباح محسن العبودي<br>ماجستير قانون عام - جنائي<br>دولي<br>قسم هندسة النفط والغاز<br>الجامعة التكنولوجية<br>أ.م.د. سلام عبدالنبي نجيل<br>دكتوراه علوم حاسبات - أدلة<br>جنائية رقمية<br>قسم هندسة النفط والغاز<br>الجامعة التكنولوجية | ٢ |
| ٨٨ - ٥١    | دور الإعلام بمكافحة الفساد في البيئة الرقمية<br>أحمد شهاب أحمد العائدي<br>رئاسة الوزراء<br>الهيئة العليا للحج والعمرة  | ٣ |
| ١١٤ - ٨٩   | فاعلية التحليل الإستراتيجي (SOWT)<br>في التصدي للفساد وتبني سياسة وقائية مُستدامة<br>أ.م. د نورس أحمد كاظم الموسوي<br>دكتوراه في فلسفة القانون العام/ القانون الجنائي<br>جامعة الفرات الأوسط التقنية/ الكلية التقنية الإدارية - كوفة   | ٤ |
| ١٣٦ - ١١٥  | النظم الإلكترونية لإدارة الضرائب (ETMS)<br>ودورها في تعزيز فاعلية إجراءات هيئة النزاهة الاتحادية العراقية<br>م.د. أشرف بدر الدين<br>وزارة المالية<br>أ.م.د. أمير علي خليل<br>جامعة كربلاء<br>كلية الإدارة والاقتصاد  | ٥ |

|           |   |    |
|-----------|---|----|
| ١٣٧ - ١٥٦ | <p>التطبيقات العمليّة والسريعة للحدّ من انتشار الفساد في العراق</p> <p>م.د ضياء خفيف خنشان ال فرج المهندس: مرتضى وحيد خوام<br/>رئيس قسم هندسة النفط والغاز معيد في قسم هندسة النفط في جامعة وارث الأنبياء(ع) والغاز في جامعة وارث</p> | ٦  |
| ١٥٧ - ١٨٦ | <p>استخدام التدافع الوظيفي المبرمج في مُحاربة الفساد الإداري والماليّ<br/>الدكتور المهندس<br/>عمار حسان حميد<br/>جامعة الفلوجة - رئاسة الجامعة<br/>قسم طرائق الغلوم والتكنولوجيا</p>  | ٧  |
| ١٨٧ - ٢١٤ | <p>التحديات التي تفرضها جرائم الفساد المُستحدث وسبل مُواجهتها:<br/>دراسة في جرائم الفساد السيبرانيّة<br/>أ.د. أحمد عبيس نعمة الفتلاوي<br/>أستاذ القانون الدولي العام<br/>جامعة الكوفة / كليّة القانون</p>                             | ٨  |
| ٢١٥ - ٢٤٤ | <p>التربية والتعليم والتدريب<br/>على المبادئ الأخلاقيّة كوسيلةٍ لمُكافحة الفساد<br/>أ.د. علي عبد الحسين التميمي<br/>كليّة الهندسة/ جامعة الكوفة</p>   | ٩  |
| ٢٤٥ - ٢٦٦ | <p>(جريمة تعيين الأقارب)<br/>م. م حسين كريم عبيد<br/>باحث دكتوراه<br/>في جامعة بابل / كليّة القانون</p>   | ١٠ |
| ٢٦٧ - ٣٠٠ | <p>دور التكنولوجيا الماليّة في تعزيز الشفافية ومُكافحة الفساد<br/>م.م. علي حسين مهدي عزيز الأسدي<br/>جامعة بابل<br/>كليّة تكنولوجيا المعلومات</p>   | ١١ |



## كلمة

### رئيس هيئة النزاهة الإتحادية

في إطلالتها الثامنة عشرة تبرز مجلة (الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد) بحلّة بحثية ثرية، وجهدٍ فكري رصينٍ، مُجسّدةً عطاءً وطنياً خالصاً. ويضم هذا العدد بين طيّاته تحوّلاً استراتيجياً يمنحه قيمةً مضافة، إذ تمّ تعديل اسم المجلة انسجاماً مع تغيير جهة إصدارها إلى الأكاديمية، بوصفها حاضنة علمية متخصصة تُعنى ببناء وتطوير القدرات، والمساهمة في رسم استراتيجيات مكافحة الفساد، من خلال برامج التدريب والتعليم المستمر وتأهيل الملاكات الرقابية، وصولاً إلى استحداثها الدراسة في الاختصاصات المرتبطة بهذا المجال، ومنح شهادة الدبلوم العالي فيه؛ ما يرسخ هويتها الأكاديمية ويعزز مكانتها العلمية بوصفها الصّرح العلمي الأول إقليمياً والثالث دولياً.

ويكتنز هذا العدد باقةً علميةً فريدة، تمثلت في البحوث الفائزة بمسابقة «شارك في معركة الفساد»، التي نظمتها الهيئة وتبنّت نشرها بين دفتي هذه المجلة؛ سعياً منها لتعميم الفائدة، واستثماراً للطاقات الوطنية الخلاقية.

وانطلاقاً من إيماننا الراسخ بأن معركة الفساد مهمةٌ وطنيةٌ تضامنية، لا تقع على عاتق مؤسسةٍ بعينها، بل هي مسؤوليةٌ تشاركيةٌ يضطلع بها الجميع؛ فإنّ الهيئة حرصت عبر ذراعها الأكاديمي على استقطاب الكفاءات الإبداعية كافة لتحقيق أهدافها النبيلة.

لقد أثر القائمون على إعداد المجلة وهي ترندي حلتها الجديدة، مواصلة مسيرة العطاء بوصفها منبراً يجمع جهود الباحثين والمفكرين، ويُبهر عصاره نتائجهم التي تجلّت في تلك البحوث الفائزة، بعدّها انعكاساً حياً لتفاعل المجتمع مع قضايا النزاهة، كما تواصل المجلة تسليط الضوء على مضامين الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، واستعراض جهود الأجهزة الرقابية وخططها المستقبلية؛ في مسعى دؤوب لترسيخ الوعي القانوني وتكريس مبادئ



الشفافية، وهي إذ تُقدّم هذا الجهد البحثي المتخصص، تواصل مسيرتها برؤية ثاقبة، جَمَعُ بين الدور التثقيفي والرسالة الميدانية في آنٍ واحدٍ ؛ سعياً منها لتحسين المجتمع من الانزلاق في مهاوي الفساد، وغرس قيم الرقابة الذاتية.

علينا أن نحرص على ديمومتها : رافداً مشروعاً لإثراء المكتبة الوطنية، ومرجعاً علمياً للباحثين والطلبة، ووثيقةً حيّةً تُورخ تجربة هيئة النزاهة الفريدة في معركتها الوطنية الشاملة: إعلاءً لصرح الوطن، وبناءً لغدٍ مشرقٍ حُمِّمَ النزاهةُ، وتُظَلِّه أفياء الشفافية.

الدكتور

محمد علي اللامي

رئيس هيئة النزاهة الاتحادية

## الذكاء الاصطناعيُّ كإداةٍ لمكافحة الفساد

أ.د. نجم عبدالكاظم الربيعي

دكتوراه هندسة كيمياويّة

(معاون العميد للشؤون العلميّة والدراسات العليا)

الجامعة التكنولوجيّة

م.م. رنا صباح محسن العبودي  
ماجستير قانون عام - جنائي دولي  
قسم هندسة النفط والغاز  
الجامعة التكنولوجيّة

أ.م.د. سلام عبدالنبي ثجيل  
دكتوراه علوم حاسبات - أدلة جنائيّة رقميّة  
قسم هندسة النفط والغاز الجامعة  
التكنولوجيّة





## الخلاصة

تستكشف هذه الورقة الإمكانيات المؤثرة لاستخدام الذكاء الاصطناعي (AI) في مكافحة الفساد وتدعو إلى بذل جهود متضافرة لتسخير فوائده مع الحماية من إساءة استخدامه. بدءاً من نظرة عامة عن مفهوم الفساد وآثاره الضارة على المجتمعات، تقدم الورقة فكرة عن تكنولوجيا المعلومات متوجتاً «بالذكاء الاصطناعي كأداة قوية لمواجهة التحديات المجتمعية. كما يوضح كيف يمكن للذكاء الاصطناعي مكافحة الفساد بشكل فعال من خلال تدابير الكشف والوقاية والإنفاذ. يتم فحص قضايا الفساد البارزة للتأكيد على خطورة المشكلة والحاجة إلى حلول مبتكرة. وتناقش الورقة الاستخدامات التاريخية للتكنولوجيا في مكافحة الفساد، مع تسليط الضوء على القيود المفروضة على الأساليب التقليدية وإمكانيات الذكاء الاصطناعي لإحداث ثورة في جهود مكافحة الفساد. ويستكشف الآثار الأخلاقية للتدابير التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على أهمية الشفافية والمساءلة وحقوق الإنسان. يتم تقديم التوصيات لواضعي السياسات ووكالات تنفيذ القانون ومنظمات المجتمع المدني لتعظيم فوائد الذكاء الاصطناعي مع التخفيف من مخاطره. كما تدعو الورقة إلى التعاون بين المؤسسات المتعددة والتعاون الدولي لمعالجة تحديات الفساد العالمية بشكل فعال. وضمن مساهمة تقنيات الذكاء الاصطناعي في بناء مجتمعات أكثر شفافية ومساءلة ومرونة. وأخيراً، تطرح الورقة بعض المفاهيم الخاصة بتطبيق الذكاء الاصطناعي في حالة العراق.



---

## ABSTRACT

This paper explores the impactful potential of using artificial intelligence (AI) in combating corruption and calls for concerted efforts to harness its benefits while protecting against its misuse. Starting with an overview of the concept of corruption and its harmful effects on societies, the paper presents information technology, crowned by artificial intelligence (AI), as a powerful tool to address societal challenges. It also demonstrates how AI can effectively combat corruption through detection, prevention, and enforcement measures. High-profile corruption cases are examined to emphasize the severity of the problem and the need for innovative solutions. The paper discusses the historical uses of technology in combating corruption, highlighting the limitations of traditional approaches and the potential of AI to revolutionize anti-corruption efforts. It explores the ethical implications of AI-based measures, emphasizing the importance of transparency, accountability, and human rights. Recommendations are presented for policymakers, law enforcement agencies, and civil society organizations to maximize the benefits of AI while mitigating its risks. The paper also calls for multi-institutional and international cooperation to effectively address global corruption challenges and ensure that AI technologies contribute to building more transparent, accountable, and resilient societies. Finally, the paper presents some concepts for applying AI in the case of Iraq



## ١. المُقدِّمة

هناك قلقٌ عالميٌّ متزايدٌ بشأن الفساد في الوقت الحاضر. فقد تمَّ التوصلُ إلى إجماعٍ على أنَّ الفساد عالميٌّ وهو موجودٌ في جميع البلدان. المُتقدِّمة والنامية على السواء. في القطاعين العامِّ والخاصِّ. وكذلك في المنظَّمات غير الربحيَّة والخيريَّة. وتؤدي ادِّعاءات واتِّهامات الفساد الآن دوراً مركزياً في السياسة أكثر من أي وقتٍ مضى. لقد سقطت الحكومات. وتدمَّرت الحياة المهنيَّة لشخصيَّاتٍ عامَّةٍ مشهورةٍ عالمياً. وتشوَّهت سمعة المنظَّمات والشركات التجاريَّة التي حظى باحترام كبيرٍ بسبب ذلك. وتتعدَّى عليها وسائل الإعلام الدوليَّة. ويُنظَرُ إلى الفضائح والسلوك غير اللائق. خاصَّةً تلك التي تُرتكَّبُ في المناصب العليا. على أنَّها تستحقُّ النشر. ويجب التحقيق فيها بحماسٍ وقوَّة. إنَّ الاتجاه المتزايد لاستخدام الفساد كأداةٍ لتشويه سمعة المعارضين السياسيِّين. وانشغال وسائل الإعلام به كسلعةٍ قابلةٍ للتسويق بشكلٍ كبيرٍ. وانبهار الناس عامَّتهم برؤية شخصيَّاتٍ بارزةٍ في مواقف محرَّجةٍ. أدَّى إلى ظهور سلوكٍ فاضحٍ وفسادٍ. وهو الضعف البشريُّ المُشترك. في دائرة ضوء الاهتمام الدوليِّ. والقضيَّة الرئيسيَّة هي أن الفساد يمكن أن يشكِّل عقبةً رئيسةً في عمليَّة التنمية الاقتصاديَّة وفي حديث أيِّ بلدٍ. ويشعر كثيرون الآن أنَّها ينبغي أن حظى بالاهتمام على سبيل الأولويَّة في أجندة التنمية في أيِّ بلدٍ<sup>(١)</sup>.

وقد أدَّى تزايد الاهتمام العامِّ والقلق بشأن الفساد إلى إجراء قدرٍ كبيرٍ من الأبحاث العلميَّة حول هذا الموضوع. ومن المُسلَّم به أنَّه لا تزال هناك فجواتٌ واسعةٌ في الحالة الراهنة للمعلومات والمعرفة بشأن هذه المسألة. وما زال هناك الكثير الذي يتعيَّن القيام به. ومع ذلك. فإنَّ الأبحاث النظرية والتجريبيَّة التي أُجريت حتَّى الآن قد أسفرت عن رؤى جديدةٍ حول المشكلة. لقد أصبح لدينا الآن فهمٌ أوضح للأسباب الكامنة وراء الفساد. وعواقبه. والأفكار والنهج بشأن التدابير الممكنة لمكافحته. وفي الوقت نفسه. تمَّ التوصلُ إلى منظورٍ أفضلٍ حول أسباب استمرار الفساد في العديد من البلدان. وصعوبة التعامل معه. على الرغم من أنَّ الناس في جميع أنحاء العالم ينظرون إليه باستياءٍ<sup>(١)</sup>.

1. U Myint, Corruption: Causes, Consequences And Cures. Asia-Pacific Development Journal Vol. 7, No. 2, December 2000
2. Muhammad, Warqaa & Rahim,. (2023). The phenomenon of corruption in Iraq and its political and social effects. 8



يُعرَّفُ الفسادُ بأنه ظاهرةٌ مُعقَّدة تتَّسمُ بإساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة. ويمكن أن يظهر في أشكالٍ مُختلفةٍ، بما في ذلك الرشوة والاختلاس والمحسوبية. إذ يقوِّض الفساد مبادئ المساءلة والشفافية والنزاهة في القطاعين العام والخاص. إنَّ التهديد المتعدّد الأوجه الذي يُشكِّله الفساد على المُجتمعات، وتأثيره السلبيّ في الرخاء الاقتصاديّ والتماسك الاجتماعيّ والاستقرار السياسيّ وسيادة القانون والتنمية البشريّة مهمّ ويتطلّب دراسة وافية. فالفساد يُشوِّه آليات السوق، ويخنق المنافسة، ويحوّل الموارد بعيداً عن الاستثمارات الإنتاجيّة، ويزيد من تكلفة مَارسَة الأعمال التجاريّة، وخاصّة بالنسبة للمؤسَّسات الصغيرة والمتوسّطة. ويفاقم الظلم الاجتماعيّ؛ لأنّ الفساد يحابي الأثرياء والأقوياء على حساب المهمّشين؛ ممّا يُؤدّي إلى إدامة الاستبعاد الاجتماعيّ وعدم المساواة في الوصول إلى الخدمات العامّة والعدالة والفرص. علاوة على ذلك، يُؤدّي الفساد إلى تآكل ثقة الجمهور في المؤسَّسات، ويقوِّض شرعيّة الحكومة، ويمكن أن يُؤدّي إلى اضطراباتٍ مدنيّة. كما أنّه يقوِّض سيادة القانون من خلال المساس بحياد ونزاهة الأنظمة القضائيّة، والسماح للمُتنفذين بالتلاعب بالعمليّات القانونيّة، والتهرّب من المساءلة، وتقويض ثقة المواطنين في نظام العدالة، وتعرّض التنمية البشريّة للعرقلة؛ لأنّ الفساد يحوّل الموارد عن الخدمات العامّة الأساسيّة مثل الرعاية الصحيّة والتعليم؛ ممّا يُؤدّي إلى تفاقم الفوارق الاجتماعيّة وإدامة دورات الفقر، ولمُكافحة الفساد بفعاليّة، فإنّ بذل جهودٍ مُتضافرةٍ على المُستويات الوطنيّة والإقليميّة والدوليّة أمرٌ ضروريّ. بما في ذلك الإصلاحات القانونيّة، وتعزيز المؤسَّسات، ومبادرات مكافحة الفساد، وحملات التوعية العامّة<sup>(١)</sup>.

إنّ تقدّم التقنيات الرقميّة، ولا سيما الذكاء الاصطناعيّ، يُوفّر أملاً جديداً لمحاربة الفساد بشكلٍ أكثر فعالية. الذكاء الاصطناعيّ، الذي عرّفه فريق الخبراء رفيع المستوى التابع للاتحاد الأوروبيّ المعنيّ بالذكاء الاصطناعيّ بأنه «أنظمة تعرض سلوكاً ذكياً من خلال تحليل بيئتها واتخاذ الإجراءات - بدرجةٍ مُعيّنةٍ من الاستقلاليّة - لتحقيق أهدافٍ مُحدّدة». يختلف عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التقليديّة (ICT)، وعلى وجه التحديد، تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التقليديّة رقمنة إجراءات

3. Jennifer Schoeberlein, Iraq: Overview of corruption and anticorruption. U4 Anti-Corruption Helpdesk. 11 December 2020, Transparency International



المشتريات وتوفير الخدمات العامّة عبر الإنترنت ونشر البيانات الحكوميّة المفتوحة. ومع ذلك، فإنّ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التقليديّة لا تعمل بشكلٍ مُستقلٍّ. هذا هو المكان الذي يذهب فيه الذكاء الاصطناعيّ خطوةً إلى الأمام. بفضل قدراته التعليميّة، يمكن للذكاء الاصطناعيّ تنفيذ مجموعةٍ واسعةٍ من المهامّ بشكلٍ مُستقلٍّ في السابق كانت مقتصرّةً على الجهات الفاعلة البشريّة. وقد تمّ تنفيذه بالفعل في العديد من المشاريع الرائدة. ويمكنه أن يتولّى مهامّ مكافحة الفساد مثل التنبؤ بحالات الفساد واكتشافها والكشف عنها. ومع ذلك، على عكس التطبيقات الأخرى للذكاء الاصطناعيّ لمكافحة الجريمة، فإنّ الذكاء الاصطناعيّ لمكافحة الفساد ليس أداة تستخدمها الحكومات لتدقيق مواطنيها. بل يمكن أن يكون أداةً للمواطنين لتدقيق حكومتهم وبالتالي، فإنّ الذكاء الاصطناعيّ في الحرب ضدّ الفساد يثير الكثير من الحماس، كما سيتبيّن لنا في هذه الورقة البحثيّة.



## ٢. مفهوم الفساد:

الفساد هو سلوكٌ غير شريفٍ من قبل من هم في مناصب السلطة. أولئك الذين يسيئون استخدام سلطتهم قد يكونون أفراداً أو قد ينتمون إلى منظماتٍ. مثل الشركات أو الحكومات. يمكن أن يستلزم الفساد مجموعةً متنوّعة من الإجراءات. بما في ذلك تقديم أو قبول الرشاوى أو الهدايا غير المناسبة. والتعامل المزدوج. والاحتيايل على المُستثمرين. غالباً ما يكون السلوكُ الفاسد نتيجةً للتدخل الحكومي في الاقتصاد. ولكن يمكن منعه من خلال بعض الضوابط والتوازنات. اذن الفساد هو أي سلوكٌ يُؤدّي إلى مصلحةٍ جهةٍ ما في السلطة على حساب الآخرين. وعلى هذا النحو. فهو يُعدُّ إساءةً استخداماً للسلطة. يحدث الفساد عندما يستخدم شخصٌ ما في موقع السلطة سلطته للتأثير في القرارات أو القيام بأي سلوكٍ غير شريفٍ أو احتياليٍّ مثل إعطاء أو قبول رشاوي أو هدايا غير مناسبة. أو التعامل المزدوج. أو المعاملات السريّة. أو التلاعب بالانتخابات. أو تحويل الأموال. أو غسل الأموال. والاحتيايل على المُستثمرين.

هناك العديد من المواقف التي يمكن فيها عدُّ الشخص فاسداً. ضع في اعتبارك أنّ الفساد يمكن أن يشمل أي كيانٍ. سواءً كان فرداً أو شركة أو حكومة. فعلى سبيل المثال يمكن عدُّ السياسي فاسداً لأنّه أخذ المال للتأثير على التصويت على قضيّةٍ رئيسيّةٍ. كما يمكن عدُّ الشركة فاسدةً لمحاولتها التأثير في السوق عن طريق تزوير دفاترها. وقد تُعدُّ الحكومة فاسدةً من خلال تقديم درجة أعلى من الموارد والحوافز. مثل الإعفاءات الضريبية والرعاية الصحيّة. للأثرياء وليس لأولئك الضعفاء مالياً.

إنّ فعل الفساد له عواقب ماليّة واجتماعيّة على الجميع. ولكن لها تأثير غير متناسبٍ على الفئات الأكثر ضعفاً. وقد يحدث الفساد من حصولهم على التعليم والرعاية الصحيّة والخدمات القانونيّة التي يحتاجون إليها. وقد ينتهي بهم الأمر إلى دفع المزيد من الرشاوى. حيث يتمُّ استهدافهم في كثيرٍ من الأحيان؛ لأنّهم قد يكونون أقلَّ عرضةً للإبلاغ عن الفساد. بالتالي فإنّ الأضرار الناجمة عن الفساد مُتعدّدة الجوانب. عند الإبلاغ عنها. يمكن أن تُؤدّي إلى اهتمامٍ إعلاميٍّ غير مُريح. ويمكنه أيضاً مهاجمة أسس الديمقراطية. وتثبيط النمو (الاقتصادي) والتنمية. وتخريف القوانين واللوائح. وخلق الروتين والعقبات البيروقراطيّة. وإعاقة الاستثمار على سبيل المثال لا الحصر. ويؤدّي ذلك إلى الإضرار



بسمعة الطرف المسيء وتآكل الثقة. وذلك لأنَّ الناس يمكن أن يفقدوا الثقة في الأشخاص والمنظمات المعنية<sup>(٩-٤)</sup>.

يشير صندوق النقد الدولي<sup>(١٠)</sup> (IMF) إلى عدَّة عوامل رئيسة تساهم في الفساد. وتشمل هذه التدخلات الحكوميَّة في الاقتصاد. وتخريب السياسات. وإلغاء القيود التنظيميَّة وخصخصة بعض الصناعات. يمكن أن يظهر هذا في عدَّة مجالاتٍ مُختلفةٍ. بما في ذلك: انخفاض أجور مُوظَّفي الخدمة المدنيَّة مقارنةً بأجور العاملين في القطاع الخاصِّ. وبالتالي قد يلجأ بعض المُوظَّفين إلى أخذ الرشاوى: من أجل تعويض الفرق في الأجور. ويزدهر الفساد عندما تتدخَّل الحكومات من خلال وضع هذه التدابير لإبقاء الأسعار مُنخفضةً لبعض السلع والخدمات. بالإضافة إلى القضاء على المنافسة الأجنبيَّة من خلال القيود التجاريَّة. والتعريفات الجمركيَّة. والحواجز التجاريَّة. وبالتالي فتح إمكانيَّة شبه الاحتكار من قبل اللاعبين المحليين. ومن المُرجَّح أن يلجأ هؤلاء إلى السلوك الفاسد لإبقاء القيود المفروضة على

4. Bartneck, C., Lütge, C., Wagner, A., Welsh, S. (2021). What Is AI? In: An Introduction to Ethics in Robotics and AI. Springer Briefs in Ethics. Springer, Cham. [https://doi.org/10.1007/978-3-030-51110-4\\_2](https://doi.org/10.1007/978-3-030-51110-4_2)
5. Philip Boucher, Artificial intelligence: How does it work, why does it matter, and what can we do about it? EPRS | European Parliamentary Research Service. Scientific Foresight Unit (STOA) PE 641.547 - June 2020
6. U Myint, Corruption: Causes, Consequences And Cures, Asia-Pacific Development Journal Vol. 7, No. 2, December 2000
7. Inge Amundsen, Corruption, Definitions and Concepts. Chr. Michelsen Institute Development Studies and Human Rights, DRAFT, 17 January 2000
8. Inge Amundsen, Political Corruption: An Introduction to the Issues. Chr. Michelsen Institute Development Studies and Human Rights, WP 1999: 7
9. Stephen D. Morris, Forms Of Corruption. CESIFO Dice Report 2/2011 10
10. World Bank. (2020). Enhancing Government Effectiveness and Transparency: The Fight Against Corruption. <https://shorturl.at/RGQAP>



الشركات الأجنبية للحفاظ على مكانها في السوق. وأخيراً قد تتلقّى الشركات والمجموعات منحاً وإعانات حكوميّة عندما لا تكون هي المستفيدة المقصودة. فكلما زاد انتشار التنظيم الحكوميّ، كلما زادت حرّية التصرف التي يتمتّع بها المُشرّعون في تطبيق القوانين. وعندما يحدث هذا، فإنّه يفتح الباب أمام السلوك غير النزيه. بما في ذلك تلقي الرشاوى. كما يمكن أن يؤدي الفساد إلى زيادة النشاط الإجرامي والجريمة المنظّمة في المجتمع عندما يُترك دون رادع. ولكنّ هناك عدداً من الخطوات التي يمكن أن تساعد في إدارتها. وفيما يأتي قائمة بالخطوات المحتملة التي يمكن اتخاذها لمنع الفساد.

**التدريب:** التركيز التعليمي القوي يجب أن يُعزّز أفضل الممارسات التجاريّة وبنّيه المديرين والموظفين إلى أين يجب البحث عن الفساد. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إدخال التعليم الإلزامي في المؤسّسات مثل دورات مكافحة غسل الأموال (AML). يجب على كبار المديرين التنفيذيين والمديرين وضع ثقافة قويّة للصدق والنزاهة من خلال القيادة بالقوة.

**البيئة:** تعمل بيئة المراقبة القويّة على تقليل مخاطر الفساد. كما هو الحال مع عمليّات التحقّق الشاملة من الخلفيّة قبل تعيين الموظّفين أو ترقيتهم.

**المساءلة:** عندما تكون هناك آليات قائمة، هناك احتمالٌ لتعزيز الثقافة التي تُعزّز السلوك الأخلاقيّ القويّ مع محاسبة أولئك الذين ينتهكون القواعد.

**التنظيم:** يمكن أن يساعد وضع قواعد السلوك والأخلاق في جَنّب المواقف التي قد تُؤدّي إلى تضارب المصالح. وهذا أمرٌ شائعٌ في مجالات مثل القطاع الماليّ، حيث يجب على المُحلّلين الماليّين المُعتمدين وغيرهم من المهنيّين الماليّين الالتزام بهذه القواعد وإلا ستتمّ معاقبتهم.

**الإبلاغ:** يمكن الحدّ من الفساد بشكلٍ أكبر من خلال تسهيل الإبلاغ عنه. سواءً من قبل المديرين والموظفين والموردين والعملاء. ومن المُهمّ أيضاً التأكّد من أنّ هؤلاء المُبلغين قادرين على القيام بذلك بأمان.

**استخدام التكنولوجيا:** وهذا هو موضوع الورقة المُعدّة هنا. والذي سيتمّ فيها إعطاء معلوماتٍ وافيةٍ عن التقنيات الحديثة المُبتكرة في مكافحة الفساد. خاصّة استخدام الذكاء الاصطناعيّ.

أخيراً، يجب أيضاً أن تكون هناك عقوبات واضحة؛ لثني الأشخاص والمنظّمات عن الانخراط في السلوك الفاسد. يمكن أن يشمل ذلك عقوباتٍ ماليّةٍ وحتى إجراءات قانونيّة. مثل الملاحقة القضائيّة وربما السجن.



### ٣. التقدّم في الشفافية الحكوميّة والتحوّل الرقمي

بذلت العديد من الحكومات في السنوات الأخيرة في جميع أنحاء العالم جهوداً كبيرة لتعزيز الإفصاح والشفافية في عمليّاتها من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا يشمل الإنترنت وتطبيقات الهاتف المحمول ومنصات التواصل الاجتماعيّ. وتهدف أجنّدت التحوّل الرقميّ خارج القطاع العام إلى تغيير توقّعات المواطنين فيما يتعلّق بقدرة الحكومات على تقديم الخدمات الرقميّة بمُستوى عالٍ من الدقة والشفافية وحسن التوقيت. وتعمل الحكومات باستمرارٍ على تحديث إجراءات عملها؛ لتعزيز تقديم الخدمات العامّة، وجعل تصميماتها أكثر فعاليّة وكفاءةً، وتحقيق أهداف مثل زيادة الشفافية وقابليّة التشغيل: ممّا يُؤدّي في النهاية إلى رضا المواطنين.

تبحث العديد من الدراسات التي أجراها البنك الدوليّ العلاقة بين فعاليّة مكافحة الفساد وتطوير التقنيّات الرقميّة. وتشير هذه الدراسات إلى الأثر الإيجابيّ لزيادة الشفافية الحكوميّة وجودة الخدمات العامّة. فضلاً عن التأثير السلبيّ للعمليات السياسيّة في البلدان. وخاصّة أثناء الانتخابات. عندما يتأثّر الناخبون من خلال الشبكات الاجتماعيّة وجمع البيانات غير المنظّم. في قلب الأبحاث العلميّة والمتخصّصة الحديثة حول أساليب مكافحة الفساد تكمن الأبحاث التأسيسيّة حول مفهوم الفساد والعوامل المؤثّرة فيه. العلماء الذين وضعوا الأساس لدراسة الفساد على المُستوى المهنيّ ملتزمون بجوهر الفساد وخلفيّته التاريخيّة وفلسفة ظهوره وتأثيره المُجمعيّ. ففي العام ١٩٨٨، حدّد الاقتصاديّ الأمريكيّ روبرت كليتغارد<sup>(١)</sup> العوامل التي تدفع الفساد في صيغة الفساد المعروفة الآتية:

**الفساد = الاحتكار + السلطة التقديرية - المساءلة**

لقد حدّد في الآثار المُدمّرة للفساد. مُوضّحاً كيف أدّت الرشوة والابتزاز والاحتيال والعمولات والمؤامرات إلى اقتصاداتٍ مُتخلّفة وتأثيرات القلة غير المنضبطة وعدم الاستقرار السياسيّ. إنّ صيغة الفساد المذكورة في الأعلى تُوضّح وتُتيح تحليل تأثير العوامل المُختلفة في عمليّة منع الفساد ومُكافحته. خاصّة عند البحث عن أدواتٍ فعّالةٍ في جهود مكافحة الفساد. ففي الأنظمة القانونيّة،

11. (Klitgaard, R. Controlling Corruption. University of California Press 1988).



يُعَدُّ الفساد جريمةً. وبدأ الاعتراف الدوليُّ بمُكافحة الفساد في العام ١٩٧٥. مع مرحلةٍ جديدةٍ من التنمية الاقتصادية العالمية والنمو السريع للشركات العالمية. إنَّ اعتماد اتفاقية مكافحة الفساد يتطلَّب من حكومات جميع البلدان اتخاذ التدابير اللازمة على المستوى الوطني لمنع الفساد ومُكافحته. وفي وقتٍ لاحقٍ، برزت أهمية ملحوظة لتجريم الفساد وفرض إجراءات مُساءلة صارمة على جوانبه. تشمل الإنجازات الدولية الرئيسة في مكافحة الفساد وفق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي تضع الأساس لمعظم القوانين الوطنية في جميع أنحاء العالم. بدءاً من العام ٢٠١٩. إذ تمَّ التصديق على الاتفاقية من قبل ١٨٦ دولة. ورغم أنَّ الاتفاقية ليست إلزامية، فإنَّها تضع معايير سلوكية مشتركة ومبادئ تشغيل حكومية لمكافحة الفساد داخل البلدان. إنَّ اتفاقية الأمم المتحدة لا تعرِّف الفساد ولكنها تضع معايير سلوكية ومؤشرات حكم حديثة وتقرنها بالفساد. وتُعزِّز المبادئ المشتركة المعروفة، وهي: الصدق والشفافية والحياد الحكومي. باختصار إنَّ الفساد مُشكلة عالمية لم يتم التعرُّف على الفور على تأثيرها المُدمر<sup>(١٢)</sup>.

وتنطوي الرقمنة على دمج التقنيات الرقمية في مجالات الحياة العامة كافة. والانتقال من العالم الحقيقي إلى العالم الافتراضي، أو ما يُسمَّى بعالم الإنترنت<sup>(١٣)</sup>. ويتجلَّى تأثير التقنيات الرقمية في جميع القطاعات، كما أكَّد الباحثون المعاصرون. إنَّ عصر التكنولوجيا الرقمية الذي ندخله ليس مجرد مرحلة منطقية جديدة في التطوُّر التكنولوجي للبشرية. بل هو أيضاً الواقع القانوني والاجتماعي والسياسي الحالي. في كثيرٍ من الأحيان، يتمُّ تطوير برامج تكنولوجيا المعلومات أثناء الأزمات العالمية. وفي إطار الاستجابة للجائحة العالمية كوفيد-١٩. تطوَّرت بسرعة مجموعة مُتنوعة من الاتصالات الإلكترونية والأدوات التعليمية والخدمات الطبية. وقد قدَّمت الحكومات أدوات جديدة مثل بوابات معلومات كوفيد-١٩، والاستشارات الطبية الافتراضية، وبرامج التشخيص الذاتي. وغير ذلك الكثير

12. Štefan Šumah Corruption, Causes and Consequences (2018) URL

<https://www.intechopen.com/books/trade-and-global-market/corruption-causes-and-consequences>

13. Sosnin O. Digitalization as a new reality of Ukraine. Legal Bulletin of Ukraine (2020)

.URL:<https://lexinform.com.ua/dumkaeksperta/tsyvrovizatsiya-yak-nova-realnistukrayiny>



كجزءٍ من الاستجابة لحالات الطوارئ الصحيّة. تُؤدّي التقنيات الرقميّة دوراً مهمّاً في النمو الاقتصاديّ؛ ممّا يُؤثّر في مُستويات معيشة المواطنين بينما يمثل مخاطر مُحتملة على الأنظمة القانونيّة والأمن القوميّ. قام البنك الدوليّ بتقييم التحدّيات التي تواجهها الحكومات في مكافحة الفساد. في ضوء جائزة كوفيد-19 العالميّة، اقترضت البلدان وأنفقت مليارات الدولارات، مُتجاوزة تدابير المساءلة القياسيّة لإدارة وضع كوفيد-19؛ ممّا زاد من خطر الفساد. ولتعزيز المساءلة بشكلٍ أكبر، يتعيّن على الحكومات توضيح إجراءاتها، وإنفاذ القواعد، ومعالجة الانتهاكات، والتعامل مع قضايا الشفافية الحكوميّة على وجه السرعة<sup>(14)</sup>.

فمثلاً، تدرك السلطات في أفريقيا أنّ الفساد يُشكّل عائقاً أمام تحقيق أهداف التنمية المُستدامة؛ ممّا يجعل من الصعب التغلّب على الفقر، وخفض مُعدّلات وفيات الأطفال والجوع. وقد استطلعت دراسة تجريبية عالميّة أجرتها الإدارة الأفريقيّة لصندوق النقد الدوليّ في العام 2020 آراء 26 دولةً أفريقيّةً، واستكشفت آراء المواطنين بشأن الفساد والثقة في السلطات الضريبيّة<sup>(15)</sup>. واليوم، تُعلّق الحكومات الأفريقيّة أمالاً كبيرةً على تكنولوجيا المعلومات للحدّ من التداخل البشريّ في تقديم الخدمات العامّة؛ بهدف تعزيز الشفافية الحكوميّة والخدمة المدنيّة بشكلٍ عامّ. إنّ تأثير الرقمنة على مكافحة الفساد ليس واضحاً، فإنّ التهديدات والعوامل التي قد تساهم في تزايد مخاطر الفساد في الدولة تنطلّب إجراء دراساتٍ مُنفصلةٍ حول التأثير المُتمل للرقمنة في الوعي بالفساد وفعاليّة تكنولوجيا المعلومات في مكافحته.

تقوم كيانات مثل المنظّمات غير الحكوميّة بالتحقيق في الفساد على مُستوى البحث الاجتماعيّ والتحليليّ العالميّ. ويؤكّد خبراء منظّمة الشفافية الدوليّة، وهي منظّمة مكافحة الفساد الأكثر

14. Sasana Kijang, Jalan Dato Onn, Kuala Lumpur Enhancing Government Effectiveness (and Transparency The Fight Against Corruption, Malaysia) (2020)

15. Rasmane Ouedraogo and Amadou N.R. Sy IMF Working Paper African Department :Can Digitalization Help Deter Corruption in Africa? 2020. URL <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2020/05/29/Can-Digitalization-Help-DeterCorruption-in-Africa-49385>



موثوقية في العالم. على ضرورة فهم الفساد أولاً حتى نتمكن من مكافحته بفعالية. تقوم منظمة الشفافية الدولية بتقييم الفساد من خلال مؤشر مدركات الفساد السنوي (CPI) وتصنيف البلدان والمناطق على أساس تصورات مستويات الفساد في القطاع العام<sup>(16)</sup>. يُحدّد الخبراء في البرامج الاجتماعية التهديدات الرقمية مثل تركيز القوة في السوق. وتعزيز الاحتكارات وهيمنة الشركات العالمية على الأسواق الجديدة. وتعطيل الاستقرار النقدي. وزيادة الاعتماد على شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرائدة. هذه التهديدات هي عوامل تزيد من مخاطر فساد الدولة. حيث تخلق الاحتكارات هيمنة الشركات الفردية على السوق. وتقلل المنافسة. وتُعزز تنمية القلة. وبالتالي تؤثر في الأحزاب السياسية والحكومة - وكلها تساهم في مخاطر الفساد. وينبغي أن تُؤخذ هذه المخاطر في الاعتبار. خاصةً من قبل البلدان النامية أو التي تمرّ بمرحلة انتقالية. على الرغم من دور الرقمنة في التنمية الاقتصادية وتعزيز مستويات معيشة المواطنين. ولا يزال تأثير الرقمنة في مكافحة الفساد غير واضح. إذ تتطلب التهديدات والعوامل التي قد تساهم في تنامي مخاطر الفساد في الدولة إجراء دراساتٍ منفصلةٍ حول التأثير المحتمل للرقمنة في الوعي بالفساد ومدى فعالية تكنولوجيا المعلومات في مكافحته. وفي العام ٢٠١٨. ناقش مؤتمر في أمريكا اللاتينية آليات مكافحة الفساد واستعادة ثقة الجمهور في المؤسسات. بما في ذلك أتمتة تقديم الخدمات. والحوكمة. والمساءلة.

---

16. CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX: Available online Link: <https://www.transparency.org/en/cpi/2021>



## ٤. دور تكنولوجيا المعلومات في مكافحة الفساد

الهدف الرئيس هو أتمتة الأنظمة والعمليات القياسية والورقية والقديمة المستخدمة للتفاعل مع المواطنين. وهذا من شأنه أن يجعل الخدمات العامة مفتوحة وسهلة المنال ومريحة للمواطنين. تتمتع التجربة الدولية بالفعل بعددٍ من الحلول الرقمية، التي يساعد استخدامها على ضمان الشفافية وانفتاح الحكومة والمساواة في الوصول إلى الخدمات العامة للسكان. ومنها الخدمات الإلكترونية الآتية<sup>(١٧)</sup>:

الحكومة الإلكترونية: تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بتقييم مستوى تطوّر الحكومة الإلكترونية في جميع أنحاء العالم من خلال مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية (EGDI) كل عامين منذ العام ٢٠٠٣. ويجمع هذا المؤشر بين مؤشرات مثل الخدمات عبر الإنترنت، والبنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، ورأس المال البشري لقياس أداء الحكومات والاستعداد لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم خدمات عالية الجودة. ويستخدم مؤشر المشاركة الإلكترونية أيضًا لتقييم الخدمات التفاعلية للمواطنين. تشمل الدول الأعلى تصنيفًا في الحكومة الرقمية للعام ٢٠٢٠ الدنمارك وكوريا الجنوبية وإستونيا. كما حققت الدول الأقل نموًا مثل بوتان وبنجلاديش وكمبوديا خطوات كبيرة في مجال الحكومة الرقمية. بينما تواجه بلدان أمريكا اللاتينية تحديات بيروقراطية وفسادًا في تقديم الخدمات العامة. تعمل دول مثل المكسيك وبيرو والبرازيل والأرجنتين على تعزيز الوصول إلى الخدمات العامة من خلال بوابات متكاملة. على الرغم من استمرار عقبات التنفيذ، فمثلًا، أدخلت الأرجنتين الحكومة الإلكترونية في العام ٢٠١٩. وأظهرت البرتغال<sup>(١٨)</sup> نجاحها من خلال استخدام برنامج Simplex. وتقوم البرازيل وأوكرانيا ودول أخرى بتنفيذ إصلاحات لتحويل الخدمات إلى الشكل الرقمي والحد من النفوذ البيروقراطي. والهدف من ذلك هو زيادة الكفاءة وإمكانية الوصول ومشاركة المواطنين في الخدمات العامة: من أجل التنمية الاقتصادية وتحسين الحكم في جميع أنحاء العالم.

17. Andrii Halai, Viktoriia Halai, Roksolana Hrechaniuk and Kateryna Datsko. Digital Anti-Corruption Tools and Their Implementation in Various Legal Systems Around the World. SHS Web of Conferences, ISCSAI, 100, 03005 (2021) <https://doi.org/10.1051/shsconf/202110003005>
18. /SIMPLEX, Portugal: <https://oecd-opsi.org/innovations/simplex>



استخدام البيانات المفتوحة: تُؤدّي البيانات المفتوحة دورًا حاسمًا في تعزيز الشفافية الحكوميّة من خلال الكشف عن مجموعات البيانات المُختلفة مثل مشتريات الميزانيّة، وملكيّة الأراضي، والتعليم، والطبّ، وإحصاءات الجريمة، والمزيد. على المستوى الدوليّ، يُنظّم الميثاق الدوليّ للبيانات المفتوحة إدخال الحكومات للبيانات المفتوحة؛ لتعزيز التعاون والمبادئ المشتركة في جميع أنحاء العالم. تعمل مبادرات مثل مقياس البيانات المفتوحة على تقييم كفيّة استخدام الحكومات للبيانات المفتوحة للمساءلة والابتكار. تعمل مُنظمة الشفافية الدوليّة على مكافحة الفساد من خلال الاحتفاظ بسجّل للمشاركين الفاسدين في المُشتريات العامّة. وقد استفادت دولٌ مثل المملكة المتّحدة، وكندا، وفرنسا، والولايات المتّحدة الأمريكيّة بشكلٍ كبيرٍ من تكنولوجيا المعلومات، في حين قامت المكسيك بتوسيع بيانات الموازنة المفتوحة؛ لتحسين الشفافية والمساءلة. وقد أدّى استخدام البيانات المفتوحة إلى نجاح عمليّات المُشتريات العامّة في دولٍ مثل أوكرانيا ورومانيا وإسبانيا والبرازيل؛ ممّا أدّى إلى تقليل مخاطر الفساد وزيادة الفرص التجاريّة والمنافسة في السوق.

استخدام تقنيات سلاسل التوريد: أظهرت تقنية سلاسل التوريد (Blockchain) نتائج واعدة في مكافحة الفساد من خلال تعزيز تتبع الأصول وإدارة العقود الحكوميّة. وفي حين إنّ لديها القدرة على معالجة القضايا المُتعمّقة والفوارق المعلوماتيّة، إلا أنّ المخاوف والأثار القانونيّة على العلاقات العامّة لا تزال قائمة. يُعدّ تأثير سلاسل التوريد في التغيير الاجتماعيّ نقطةً محوريّةً للعديد من المنظّمات، مع مبادرات مثل مشروع (19) (BLOCKCHANGE) الذي يستكشف تأثيره في الموارد البشريّة والخدمات اللوجستيّة والتعاقدات والخدمات العامّة. بدأت دول مثل كندا والهند وسويسرا والولايات المتّحدة في استخدام تقنية سلاسل التوريد لمهامّ مثل المشتريات العامّة، وتتبع ملكيّة الأراضي، وتحسين الوصول إلى الخدمات العامّة، وتمكين التصويت الإلكترونيّ. ومع ذلك، فإنّ الاعتماد على البيانات الشخصية لهذه العمليّات يطرح تحدياتٍ مثل سرقة الهوية والجرائم الإلكترونيّة والاحتيال التي يجب على النظام معالجتها.

19. /BLOCKCHANGE project: <https://blockchange.vc> [19]



استخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مكافحة الفساد: تختلف البنية التحتية لمكافحة الفساد بين البلدان: بناءً على عوامل مثل مستوى الفساد، والقيادة الحكومية، والتحول الرقمي. بلدان مثل الدنمارك وفنلندا، ذات مستويات الفساد المنخفضة، ليس لديها هيئات متخصصة لمكافحة الفساد ولكنها تفرض المسؤولية الجنائية عن الفساد. في المقابل، تمتلك ألمانيا وفرنسا وإيطاليا هياكل تنظيمية أكثر تطوراً لأسباب تاريخية، وتشمل المبادئ الأساسية التي تعتمد عليها الحكومات: الشفافية، والرقابة المالية، والمشاركة المدنية، وكلها يعززها مبدأ الرقمنة. لقد نجحت الدول الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات في تطبيق أنظمة إلكترونية مثل الحكومة الإلكترونية والمحاكم الإلكترونية. إن استخدام تكنولوجيا المعلومات في جهود مكافحة الفساد، كما رأينا في بعض الدول، يؤدي إلى تحسين الكفاءة من خلال معالجة البيانات، وتقديم الخدمات العامة، وتلقي تقارير الفساد. تستخدم سلوفينيا ومقدونيا السجلات الإلكترونية للإعلانات، مع تقديم الطلبات عبر الإنترنت: من أجل الشفافية، تعمل المبادرات التدريبية والتعليمية عبر الإنترنت من خلال المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي على إشراك الجمهور العام وموظفي الخدمة المدنية على مستوى العالم: مما يعزز التواصل والحماية للمبلغين عن المخالفات.

تواجه الأساليب التقليدية لمكافحة الفساد عدّة قيود قد تعيق فعاليتها في معالجة الطبيعة المعقدة والديناميكية للممارسات الفاسدة، وتشمل بعض القيود الرئيسية النهج التفاعلي وليس الاستباقي، والاعتماد على العمليات اليدوية، والافتقار إلى الشفافية وآليات المساءلة، والجهود الجزئية والمعزولة، والمشاركة العامة المحدودة، والتعرض للتدخل السياسي، وعدم كفاية الموارد والقدرات. وتسلط هذه العيوب الضوء على الحاجة إلى استراتيجيات مبتكرة وشاملة لمكافحة الفساد بكفاءة وبشكل مستدام. إن إمكانات الذكاء الاصطناعي لإحداث ثورة في جهود مكافحة الفساد هائلة، حيث يُقدّم حلولاً مبتكرة لمعالجة الطبيعة المعقدة والمتطورة للممارسات الفاسدة. تتمتع تقنيات الذكاء الاصطناعي بما في ذلك التعلم الآلي، وتحليلات البيانات، ومعالجة اللغات الطبيعية، والنمذجة التنبؤية، بالقدرة على تعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة عبر مختلف القطاعات. يمكن للذكاء الاصطناعي أن يُحدث ثورة في جهود مكافحة الفساد من خلال الكشف عن الأنماط وتحليل الحالات المنحرفة، ونمذجة المخاطر التنبؤية، وتحديد وتحليل المبلغين عن المخالفات، ورسم خرائط بؤر الفساد



الساخنة، ومراقبة الامتثال الآلي، وتعزيز العناية الواجبة، ومكافحة غسل الأموال والاستخبارات المالية. ومن خلال الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي، يمكن لأصحاب المصلحة تطوير استراتيجيات استباقية تعتمد على البيانات وموجهة لمكافحة الفساد بشكلٍ فعّالٍ. والتقدّم في نهاية المطاف نحو مجتمعاتٍ أكثر شفافية ومساءلة ومرونة<sup>(٢٢٠)</sup>.

- 
20. Adam, I., and Fazekas, M. Are emerging technologies helping win the fight against corruption in developing countries? Pathways for Prosperity Commission Background .Paper Series; no. 21. Oxford, United Kingdom. December 2018
  21. Luminița Ionescu. The Role Of Technology In Combating Corruption. Addleton Academic Publishers. Journal: Economics, Management, and Financial Markets, Issue No: .3, 8/2013
  22. Isabelle Adam, Mihály Fazekas, Are emerging technologies helping win the fight against ,corruption? A review of the state of evidence, Information Economics and Policy .Volume 57, 2021. 100950, <https://doi.org/10.1016/j.infoecopol.2021.100950>



## ٥. الذكاء الاصطناعي:

يُعرَّف الذكاء الاصطناعي (AI) بأنه تقنية تحاكي الذكاء البشري على أداء المهام، ويمكنه بشكل متكرر تحسين نفسه: استناداً إلى المعلومات التي يجمعها. كما يشير الذكاء الاصطناعي إلى الآلات التي تحاكي الذكاء البشري؛ مما يسمح لها بأداء المهام التي تتطلب الإدراك البشري مثل التعلم وحل المشكلات واتخاذ القرار والتكيف المستقل مع الظروف المتغيرة. تتفوق أنظمة الذكاء الاصطناعي في تحليل كميات هائلة من البيانات، والتعرف على الأنماط، ووضع التنبؤات، والتكيف بشكل مستقل. إن هذه التكنولوجيا متفوقة في معالجة وتحليل مجموعات البيانات الكبيرة، واستخلاص رؤى قيمة، وتحديد الأنماط التي قد لا تكون واضحة للمحللين البشريين. من خلال الاستفادة من الخوارزميات المتقدمة وتقنيات التعلم الآلي، يمكن للذكاء الاصطناعي الكشف عن الارتباطات والاتجاهات والشذوذات عبر مجالات مختلفة مثل الرعاية الصحية والتمويل والنقل والرعاية الاجتماعية، والمساعدة في صنع السياسات القائمة على الأدلة، وتخصيص الموارد، والنخيط الاستراتيجي لمعالجة المشكلة بشكل فعال. تعمل المهام الروتينية المؤتمتة من خلال الذكاء الاصطناعي على تعزيز الكفاءة التشغيلية والإنتاجية وفعالية التكلفة في مختلف القطاعات، وتسهيل سير العمل، وتقليل الأخطاء اليدوية، وإعادة تخصيص الموارد البشرية لأنشطة أكثر إبداعاً وذات قيمة مضافة. يمكن للذكاء الاصطناعي أيضاً توفير خدمات وحلول مخصصة لتلبية التفضيلات والاحتياجات والظروف الفردية في مجالات مثل الرعاية الصحية والتعليم، وتحسين النتائج الطبية، وتعزيز الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، وتقليل الفوارق التعليمية، وتعزيز فرص التعلم الشامل مدى الحياة. علاوةً على ذلك، يتمتع الذكاء الاصطناعي بالقدرة على تمكين المجتمعات المهمشة، وتضخيم أصواتها، ومعالجة عدم المساواة النظامية، وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال الابتكار الاجتماعي، وإشراك المجتمع، ومبادرات الحكم التشاركي، وقيادة التغيير الإيجابي وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تعبئة العمل الجماعي لمعالجة المشاكل المجتمعية الملحة. قض ايا مثل الفقر وعدم المساواة والمساواة بين الجنسين والتمييز. ومن خلال إضفاء الطابع الديمقراطي على الوصول إلى أدوات الذكاء الاصطناعي ومعارفه وموارده، يمكن بذل الجهود؛ لضمان التوزيع العادل لفوائد الذكاء الاصطناعي، والسعي من أجل مستقبل أكثر شمولاً واستدامة. علاوةً على ذلك، يُوفّر دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي نهجاً واعداً لمكافحة الفساد من



خلال توفير حلولٍ مُبتكرةٍ لكشف الممارسات الفاسدة ومنعها ومُعالجتها عبر القطاعات، والاستفادة من تحليلات البيانات القائمة على الذكاء الاصطناعي، وخوارزميات التعلُّم الآلي، والنمذجة التنبؤيّة لتعزيز الشفافية وآليات المساءلة والإنفاذ؛ ممَّا يُؤدّي في نهاية المطاف إلى تعزيز مجتمعاتٍ أكثر مرونة وعدالة.



## ٦. تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الفساد

يمكن تطبيق الذكاء الاصطناعي في مراحل مختلفة من عملية مكافحة الفساد. بما في ذلك الكشف عنه ومنعه وإنفاذه. لتعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة عبر مختلف القطاعات. وإليك في الأدنى كيفية استخدام الذكاء الاصطناعي في كل مرحلة (٢٣-٢٧):

أ. **الكشف:** يمكن لتحليلات البيانات المدعومة بالذكاء الاصطناعي تحليل كميات كبيرة من البيانات من مصادر متنوعة، بما في ذلك المعاملات المالية وسجلات المشتريات وقنوات التواصل؛ لتحديد الأنماط والشذوذات والعلامات الحمراء التي تشير إلى الأنشطة الفاسدة. يمكن لخوارزميات التعلم الآلي أن تتعلم من البيانات التاريخية؛ للكشف عن المعاملات المشبوهة أو الخالفات أو الانحرافات عن المعايير المعمول بها. مما يمكن السلطات من تحديد أولويات التحقيقات بشكل فعال. كما يمكن للذكاء الاصطناعي تطوير نماذج تنبؤية لتقييم وقياس مخاطر الفساد في سياقات مختلفة، مثل المشتريات العامة، أو الامتثال التنظيمي، أو المعاملات المالية. ومن خلال تحليل البيانات التاريخية، والعوامل السياقية، ومؤشرات المخاطر، يمكن للنماذج التنبؤية تحديد المناطق أو الأفراد أو المعاملات عالية المخاطر؛ من أجل التدخل المستهدف أو الوقاية أو تدابير التخفيف.

23. Köbis, N., Starke, C., & Rahwan, I. (2022). The promise and perils of using artificial intelligence to fight corruption. *Nature Machine Intelligence*, 4, 418-424. <https://doi.org/10.1038/s42256-022-00489-1>
24. Clara Bersch and Nils Köbis, *Artificial intelligence (AI) (and anti-corruption)*. Chapter Elgar Encyclopedia of Corruption and Society Edited by Luís de Sousa and Susana Coroado. 02 May 2024
25. Nadief Rahman Harris, Satria Unggul Wicaksana Prakasa. Application of Artificial Intelligence Technology in the Eradication of Corruption Criminal Acts in Indonesia, *Jurnal Hukum & Tatanan Sosial* Vol 1, No 1, August 2022, Page 50-57
26. Selma Dilek, Hüseyin Çakır And Mustafa Aydın. Applications Of Artificial Intelligence . Techniques To Combating Cyber Crimes: A Review. *International Journal Of Artificial Intelligence & Applications (Ijaia)*, Vol. 6, No. 1, January 2015
27. Artificial Intelligence and Big Data for Anti-corruption June 16, 2022 Data-Pop Alliance .Yasmine Hamdar, Computational Social Scientist, DPA



ب. الوقاية: يمكن للذكاء الاصطناعي أتمتة عمليّات مُراقبة الامتثال والإنفاذ؛ ممّا يُقلّل من فرص الممارسات الفاسدة مثل الرشوة أو الاحتيال أو الاختلاس. وتسمح خوارزميات التعلّم الآليّ تحليل بيانات المعاملات والسجلات الماليّة ومسارات التدقيق في الوقت الفعليّ لاكتشاف الانحرافات عن المتطلّبات التنظيميّة أو إرشادات السياسة أو المعايير الأخلاقيّة؛ ممّا يُؤدّي إلى إصدار تنبيهاتٍ أو إخطاراتٍ لمزيدٍ من التحقيق أو الإجراءات التصحيحيّة. كما يمكن للذكاء الاصطناعيّ تعزيز العناية الواجبة وعمليات تقييم المخاطر من خلال تحليل كمّيّات هائلةٍ من البيانات المنظّمة وغير المنظّمة لتحديد المخاطر المحتملّة أو تضارب المصالح أو العلامات الحمراء المرتبطة بشركاء الأعمال أو المقاولين أو الأفراد. من خلال دمج البيانات من السجلات العامّة، ومصادر الإعلام، والاستخبارات مفتوحة المصدر، يمكن للذكاء الاصطناعيّ توفير رؤى أكثر شمولاً وفي الوقت المناسب حول نزاهة وسمعة الأطراف المُقابلة؛ ممّا يُمكن المؤسسات من اتخاذ قراراتٍ مُستنيرة، وتخفيف المخاطر بشكلٍ فعّالٍ.

ج. التنفيذ: يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعيّ تقديم الدعم التحقيقيّ لوكالات إنفاذ القانون وسلطات مكافحة الفساد من خلال تحليل الأدلة الرقميّة وسجلات الاتصالات والمعاملات الماليّة؛ لتحديد العملاء المُحتملين والاتّصالات وأنماط النشاط الإجراميّ. يمكن لخوارزميّات معالجة اللغة الطبيعيّة تحليل البيانات النصيّة، مثل رسائل البريد الإلكترونيّ أو الرسائل أو منشورات وسائل التواصل الاجتماعيّ. للكشف عن إشارات الفساد أو التواطؤ أو غسل الأموال؛ ممّا يُسهّل تحقيقات أكثر استهدافاً وكفاءةً. كما يُؤمّن الذكاء الاصطناعيّ المساعدة في تحديد أولويّات قضايا الفساد وفرزها. بناءً على مدى خطورتها وتأثيرها واحتمال نجاح الملاحقة القضائيّة لها. ومن خلال تحليل بيانات القضايا، والسوابق القانونيّة، وعوامل الخطر، يمكن لخوارزميّات الذكاء الاصطناعيّ أن توصي بالقضايا التي يجب تحديد أولويّاتها للتحقيق أو الملاحقة القضائيّة أو إجراءات الإنفاذ؛ ممّا يساعد السلطات على تخصيص الموارد بشكلٍ فعّالٍ وتحقيق تأثيرٍ أكبر في مكافحة الفساد.



## ٧. نموذج برامج ذكاء اصطناعي لمكافحة الفساد:

تتوفّر العديد من الأمثلة على تقنيات الذكاء الاصطناعيّ المستخدمة بالفعل في سياق مكافحة الفساد. نذكر منها الآتي:

أ- **التحليلات التنبؤيّة:** تُوفّر شركة تقنيات بالانترير<sup>(٢٨)</sup> (Palantir Technologies)، وهي شركة لتحليل البيانات. حلولاً برمجية تستخدم التحليلات التنبؤيّة؛ لمُساعدة وكالات تنفيذ القانون ومُنظّمات الاستخبارات والمُؤسّسات الماليّة في اكتشاف ومنع أنواعٍ مُختلفةٍ من الأنشطة الإجراميّة. بما في ذلك الفساد. وتقوم برمجياتها بتحليل مجموعاتٍ كبيرةٍ من البيانات لتحديد الأماط والاتجاهات والانحرافات التي تشير إلى السلوك الفاسد. ممّا يساعد السلطات على تحديد أولويّات التحقيقات وتخصيص الموارد بشكلٍ فعّالٍ.

ب- **مُعالجة اللغات الطبيعيّة (NLP):** تستخدم العديد من المُنظّمات والوكالات الحكوميّة خوارزميّات مُعالجة اللغة الطبيعيّة المدعومة بالذكاء الاصطناعيّ؛ لتحليل البيانات النصيّة<sup>(٢٩)</sup> من تقارير المبلغين عن المُخالفات، ونماذج الشكاوى، وقنوات التواصل. يمكن لهذه الخوارزميّات استخراج المعلومات ذات الصلة، وتحديد الكلمات الرئيسيّة، وتصنيف التقارير بناءً على محتواها. ممّا يُمكن السلطات من تحديد أولويّات تقارير الفساد والتحقيق فيها بشكلٍ أكثر كفاءة.

ج- **تقنيّة سلاسل التوريد:** تُقدّم شركة جاردتايم<sup>(٣٠)</sup> (Guardtime)، وهي شركة تكنولوجيا، حلولاً تستفيد من تقنيّات السجلات المُوزّعة (DLT) لتعزيز الشفافية والنزاهة في سلاسل التوريد (Blockchain) وعمليات الشراء والمُعاملات الماليّة. من خلال تسجيل بيانات المُعاملات على منصةٍ لا مركزيّةٍ ومُقاومة للتلاعب، تُوفّر حلول جاردتايم مسار تدقيقٍ شفافٍ وغير قابل للتغيير، ممّا يُقلّل من مخاطر الفساد والاحتيال والتلاعب في مُختلف القطاعات.

28. Palantir Technologies Co. Available online Link: <https://www.palantir.com>

29. What is NLP: Available online Link: <https://aws.amazon.com/ar/what-is/nlp>

30. Guardtime Co.. Available online Link: <https://guardtime.com>.



ء- استخراج البيانات وتحليلها: تستخدم شركة سايرن<sup>(31)</sup> (Siren)، وهي عبارة عن منصةٍ لتحليل البيانات، تقنيات مُتقدِّمة لاستخراج البيانات وتحليلها لمُساعدة المُؤسَّسات والوكالات الحكوميَّة على الكشف عن الاتصالات الخُفية واكتشاف الاحتيال ومُكافحة الفساد. تقوم برامجهم بتجميع البيانات من مصادر مُتعدِّدة وربطها. مثل السجلات الماليَّة ووسائل التواصل الاجتماعي والسجلات العامَّة. لتحديد الأنماط والشبكات والعلاقات التي تشير إلى الأنشطة الفاسدة. ممَّا يُمكن السلطات من اتخاذ إجراءات إنفاذ مُستهدفة وفي الوقت المُناسب.

هـ- خوارزميَّات التعلُّم الآلي: منصة كومبايلنس<sup>(32)</sup> (Compliance.ai)، وهي منصة مُخصَّصة للامتثال التنظيمي. تستخدم خوارزميَّات التعلُّم الآلي لتحليل المُستندات التنظيميَّة والتحديثات التشريعيَّة والنصوص القانونيَّة لمُساعدة المُؤسَّسات على البقاء مُتثلة لقوانين ولوائح مُكافحة الفساد. يمكن لبرامجهم تحديد اللوائح ذات الصلة، وتتبع التغييرات، وتوفير تنبيهات ورؤى في الوقت الفعلي؛ ممَّا يُمكن الشركات من التخفيف من مخاطر الامتثال ومنع الممارسات الفاسدة.

31. Search-based Investigative Intelligence Platform- SIREN. Available online Link: <https://siren.io>

32. /Compliance.ai. Available online Link: <https://www.compliance.ai>



## ٨. أمثلة تطبيقية ناجحة:

توضح بعض الأمثلة التطبيقية كيف يتم بالفعل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي. بما في ذلك التحليلات التنبؤية، ومعالجة اللغات الطبيعية، وتكنولوجيا سلسلة الكتل، واستخراج البيانات، وخوارزميات التعلم الآلي. لتعزيز الشفافية، واكتشاف الاحتيال، ومكافحة الفساد في مختلف القطاعات. ومع استمرار تطوّر الذكاء الاصطناعي ونضجه، فمن المرجح أن يصبح دوره في مكافحة الفساد أكثر بروزاً، حيث يُقدّم حلولاً مبتكرة؛ لمعالجة هذه القضية المنتشرة بشكل أكثر فعالية. وفيما يأتي بعض الدراسات الناجحة والمشاريع التجريبية حيث كان للذكاء الاصطناعي دوراً فعالاً في الكشف عن الممارسات الفاسدة أو منعها.

### أ- عملية لافا جاتو (Operação Lava Jato) - البرازيل:

عملية لافا جاتو<sup>(33)</sup> هي تحقيق واسع النطاق لمكافحة الفساد تم إطلاقه في البرازيل في العام ٢٠١٤. مع التركيز على مخططات الفساد وغسل الأموال التي تشمل شركة النفط المملوكة للدولة بتروبراس والعديد من المسؤولين الحكوميين ومديري الأعمال. أدت تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك خيليات البيانات وخوارزميات التعلم الآلي، دوراً حاسماً في تحليل كميات هائلة من البيانات المالية وسجلات الاتصالات ومعلومات المعاملات للكشف عن أنماط الفساد والأنشطة غير المشروعة. ساعدت هذه الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعي المحققين على تحديد المعاملات المشبوهة، والكشف عن مخططات غسل الأموال، وبناء قضايا ضد الأفراد المتورطين في ممارسات فاسدة. أدت عملية لافا جاتو إلى اعتقال ومحاكمة وإدانة العديد من القادة السياسيين والمسؤولين الحكوميين ومديري الأعمال، بما في ذلك الرؤساء السابقون والمديرون التنفيذيون للشركات الكبرى. وكشف التحقيق عن الفساد المنهجي في القطاعين السياسي والتجاري في البرازيل؛ مما أدى إلى إصلاحات وتغييرات كبيرة في ممارسات الحكم.

33. Operação Lava Jato. Available online Link: <https://brasilecola.uol.com.br/brasil/> [33].  
operacao-lava-jato.htm



## ب- الذكاء الاصطناعيّ لمكافحة الفساد في أوكرانيا:

يستخدم المكتب الوطنيّ لمكافحة الفساد (NABU) في أوكرانيا<sup>(34)</sup> تقنيات الذكاء الاصطناعيّ لتعزيز جهوده في مكافحة الفساد. لا سيما في الكشف عن حالات الفساد والتحقيق فيها. قام المكتب الوطنيّ لمكافحة الفساد في أوكرانيا بتطبيق أدوات تحليل البيانات المدعومة بالذكاء الاصطناعيّ لتحليل كمّيّات كبيرة من البيانات الماليّة، وسجلات المشتريات العامّة، ومصادر المعلومات الأخرى لتحديد الأنماط، والحالات الشاذة، والعلامات الحمراء التي تشير إلى الأنشطة الفاسدة. تساعد خوارزميّات الذكاء الاصطناعيّ هذه في تحديد أولويّات التحقيقات، وتخصيص الموارد بشكلٍ فعّالٍ، واستهداف المناطق عالية الخطورة للتدخّل. أدّى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعيّ إلى تحسيناتٍ كبيرة في كفاءة وفعالية جهود مكافحة الفساد في أوكرانيا. ومن خلال الاستفادة من الأدوات المدعومة بالذكاء الاصطناعيّ، تمكّن المكتب الوطنيّ لمكافحة الفساد في أوكرانيا من الكشف عن مخططات الفساد المعقّدة، ومحاكمة المسؤولين الفاسدين، واستعادة الأصول المسروقة؛ ممّا ساهم في زيادة الشفافيّة والمساءلة والنزاهة في البلاد.

## ج- مشروع أرتميس - جورجيا:

نظرة عامّة: مشروع أرتميس<sup>(35)</sup> (Artemis) هو مبادرة لمكافحة الفساد مدعومة بالذكاء الاصطناعيّ أطلقتها الحكومة الجورجيّة بالتعاون مع شركاء دوليين لمكافحة الفساد في عمليّات المشتريات العامّة. يستخدم هذا مشروع خوارزميّات الذكاء الاصطناعيّ لتحليل بيانات المشتريات وتحديد الخالفات والتناقضات وعلامات الفساد المحتمل في العقود الحكوميّة. ومن خلال تحليل مجموعات كبيرة من البيانات من منصات المشتريات والسجلات الماليّة ووثائق العطاءات، يساعد الذكاء الاصطناعيّ في تحديد المعاملات عالية المخاطر والموردين لإجراء مزيدٍ من التحقيقات من قبل سلطات مكافحة الفساد. أدّى هذا المشروع إلى تحسيناتٍ في الشفافية والكفاءة والنزاهة في نظام المشتريات العامّة في جورجيا.

34. National Anti-Corruption Bureau of Ukraine- NABU. Available online Link: <https://nabu.gov.ua/en>

35. Artemis Intelligence Platform. Available online Link: <https://atos.net/en/client-stories/artemis-intelligence-platform>



#### د- نظام الأسيكودا (ASYCUDA) - العراق:

نظام اسيكودا<sup>(٣٦)</sup> هو نظامٌ عالميٌّ صمّمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لإدارة الجمارك في أيّ بلدٍ ومطبّق في أكثر من (١٠٠) دولةٍ في مُختلف أنحاء العالم. وهو نظام إدارة جماركٍ مُؤتمت يُغطّي معظم إجرائيّات التجارة الخارجيّة. هو يعالج بيانات الحمولة والبيانات الجمركيّة. بما فيها إجرائيّات عبور البضائع والأوضاع المُعلّقة. وهو يُولّد مُعطيات التجارة التي يمكن أن تُستخدَم في التحليل الإحصائيّ الاقتصاديّ. تمّ تطوير برمجيات الأسيكودا من قبل الأونكتاد وتمّ استخدامه في العراق في أيلول ٢٠٢٣. يعمل برنامج أسيكودا على تحسين عمليّات التخليص الجمركيّ عن طريق برامج مُؤتمتة ومدعومةٍ بالذكاء الاصطناعيّ. حيث يعالج بيانات الحمولة والبيانات الجمركيّة. بما فيها إجرائيّات عبور البضائع والأوضاع المُعلّقة. وهو يولد مُعطيات التجارة التي يمكن أن تُستخدَم في التحليل الإحصائيّ الاقتصاديّ. تمّ تطوير برمجيات الأسيكودا من قبل الأونكتاد. يهدف هذا المشروع إلى تسريع التخليص الجمركيّ وتسهيل الإجراءات. وبالتالي خفض التكاليف الإداريّة لمُجتمع الأعمال واقتصادات البلدان. وكذلك يعمل على زيادة الإيرادات الجمركيّة من خلال ضمان التصريح عن جميع البضائع واحتساب الرسوم والضرائب بشكلٍ صحيحٍ مع تطبيق وإدارة الإعفاءات وأنظمة التفضيل وغيرها من الإجراءات بشكلٍ صحيحٍ ويُعطى إحصاءاتٍ تجاريّةٍ وماليّة. تكون موثوقةً وفوريّة. للمساعدة في عمليّة التخطيط الاقتصاديّ كمنتجٍ ثانويٍّ لعمليّة التخليص الجمركيّ. إنّ أهمّ الأهداف المُهمّة لنظام أسيكودا هو تنفيذ الأنظمة بأكبر قدرٍ مُمكنٍ من الكفاءة مع النقل الكامل للمعرفة إلى إدارات الجمارك الوطنيّة بأقلّ تكلفة. وكذلك يُؤدّي استخدامه إلى تعاونٍ مُتبادلٍ ومُفيدٍ بين البلدان المُستخدمة له<sup>(٣٧)</sup>.

36. ASYCUDA Project: Available online Link: <https://asycuda.org/en/usercountries-iraq>

٣٧- د.علي نعمة بيبي، تكنولوجيا المعلومات وأهمّيّتها في تطوير الأداء الجمركيّ للهيئة العامّة للجمارك العراقيّة باستخدام نظام مجلد ٢١ عدد ٧٨ (٢٠٢٣): المجلة العراقيّة للعلوم الاقتصاديّة، (ASYCUDA) العالميّ.



## ٩. التحدّيات والاعتبارات الأخلاقية

يحمل الذكاء الاصطناعيّ (AI) وعداً كبيراً في مكافحة الفساد. ولكن يجب معالجة العديد من التحدّيات والقيود؛ لضمان استخدامه الفعّال والأخلاقيّ. تشمل بعض التحدّيات الرئيسة المخاوف المتعلّقة بخصوصيّة البيانات وسلامتها. حيث يتزايد خطر انتهاك أمن البيانات والخصوصيّة مع انتشار الذكاء الاصطناعيّ. ممّا يتطلّب لوائح وأطرّاً أقوى لحماية المعلومات الحسّاسة. إضافةً إلى مُشكلة التحيز الخوارزمي والعدالة الذي قد يُؤدّي إلى نتائج غير عادلة وغير أخلاقية؛ نتيجة خطأ في اختيار البيانات. ومحدوديّة الوصول إلى التكنولوجيا والخبرة. فضلاً عن الاعتبارات الأخلاقية والقانونية. إنّ التعامل مع هذه التحدّيات أمرٌ ضروريّ لتسخير القوة التحويلية للذكاء الاصطناعيّ في تعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة في الجهود العالمية لمكافحة الفساد. إنّ معالجة الاعتبارات الأخلاقية مثل الشفافية والمساءلة والإنصاف والتحيز وحقوق الإنسان والرحمة والضرر أمر بالغ الأهميّة؛ لضمان الاستخدام المسؤول والعاقل لتدابير مكافحة الفساد المدعومة بالذكاء الاصطناعيّ. ومن خلال دمج المبادئ الأخلاقية في تصميم وتنفيذ وتقييم أنظمة الذكاء الاصطناعيّ. يمكن لأصحاب المصلحة الحفاظ على النزاهة والثقة والشرعيّة في مساعي مكافحة الفساد. والتقدّم في نهاية المطاف نحو مجتمعاتٍ أكثر شفافية ومساءلة وعدالة. إضافةً إلى ذلك، هناك تحدّ كبير في مجال استخدام الذكاء الاصطناعيّ. ألا وهو العطل في برامج الذكاء الاصطناعيّ الذي يُسبّب مخاطر كبيرة. بما في ذلك المُخرجات الخاطئة أو فشل النظام أو الهجمات الإلكترونيّة.



## ١٠. دور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد في العراق

تتجه دول العالم إلى بناء نظامٍ آليٍّ ذكيٍّ مُتطوِّرٍ قادرٍ على تحقيق التحوُّل الرقمي الذي يُعدُّ من أهمِّ أسس النمو الاقتصادي الحديث. فالدول تسعى بقوةٍ إلى توفير بيئةٍ جاذبةٍ للتنافس الاستثماري؛ من أجل تنمية مواردها المُختلفة. وتسعى دول العالم في سياق هذا التحوُّل إلى استغلال التكنولوجيا الحديثة في مكافحة العديد من القضايا وأهمُّها القضايا المرتبطة بظاهرة الفساد. فهذه الظاهرة جعلت من البيئة الاستثمارية بيئةً طاردةً للمُستثمرين. إذ يخشون من وضع أموالهم في بيئةٍ تفتقد للاستقرار القانوني والأمني. كما أنَّها تُبدد الثقة في التعامل مع الأجهزة الحكومية في إنجاح عجلة التنمية. لذا فإنَّ البحث في الآليات الحديثة المتَّبعة لمكافحة جرائم الفساد والوقاية منها. وذلك من خلال توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في رصد التعاملات غير المشروعة والتنبؤ بها. فقد ثبت أنَّ استخدام هذه التكنولوجيا يترك أثراً إيجابياً لدى المُستثمرين: كونها تُعزِّز من مفهوم الشفافية<sup>(٣٨)</sup>. إنَّ الفساد يُثقل عتبةً وحائلاً أمام التنمية المُستدامة. حيث يُفُضي استئثار الفساد إلى تآكل النسيج الاجتماعي وإضعاف سيادة القانون وتقويض الثقة في الحكومات. ويؤدِّي إلى تدهور نوعية حياة المواطنين. ويُرسي بيئةً مُواتيةً للجريمة المنظمة ويُتيح ازدهار الإرهاب والتطرّف العنيف. ورغم انضمام العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٤ بموجب القانون رقم ٣٥ لسنة ٢٠٠٧. لا تزال مُشكلة الفساد من المشاكل التي تُواجه المؤسسات الحكومية. حيث ثبت أنَّ التصدي له ومنعه يطرحان تحدياً مُعقداً. إذ جعل طبيعته مُتعددة الأوجه والخفية منه مُشكلة مُعقدة يصعب قياسها. ومن هنا. تأتي أهمية الاعتماد على الأتمته والذكاء الاصطناعي كوسيلةٍ لتحديد العنصر البشري. وبالتالي منع ظاهرة الفساد من منبعها<sup>(٣٩)</sup>.

٣٨- د. معاذ سليمان الملا. توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد بين المُمكن والمأمول : دراسة وصفية في حقِّ القانون الجزائري. مجلة كلية القانون الكويتية. السنة ٨ - ملحق خاص - العدد الثامن . ديسمبر ٢٠٢٠.  
٣٩- قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٤ رقم (٣٥ لسنة ٢٠٠٧). الوقائع العراقية. رقم العدد : ٤٠٤٧ . تاريخ : ٢٠٠٧/٠٨/٣٠ .



حيث جاء هذا القانون المرقّم (٣٠ لسنة ٢٠١١) قانون هيئة النزاهة الاخادية والكسب غير المشروع كضرورة ملحّة لمحاسبة ومُقاواة أصحاب الذم الماليّة. وذلك بعد تنامي ثروات العديد من الأشخاص واستشراء شبهات الفساد من خلال مُتابعة القضاء للذم الماليّة وأصحاب رؤوس الأموال المكتسبة بصورة غير مشروعة. فالكسب غير المشروع يُعدُّ إحدى صور جرائم الفساد الماليّ. وهذا الأخير يشير إلى كلّ ما حصل عليه أحد الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون: نتيجة استغلال الوظيفة أو الصفة. إذ إنّ الزيادة في الثروة التي تطرأ بعد تولّي الخدمة أو قيام الصفة تُعدُّ كسباً غير مشروع. من غير أن تُنسَى أنّ الزيادة قد تكون لزوجته أو أحد أولاده القاصرين وعجز عن إثبات مشروعية مصدره. كما نصّت المادة (١٩) ثانياً وثالثاً ورابعاً من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع المرقّم (٣٠) المعدّل في سنة ٢٠١٩ على العقوبات المفروضة على مُرتكب هذه الجريمة. فالمادة الأولى من هذا القانون عرّفت الكسب غير المشروع بأنّه كلّ زيادة تزيد على ٢٠٪ سنوياً في أموال المُكلف أو أموال زوجته أو أولاده لا تتناسب مع واردتهم الاعتياديّة ولم يثبت المُكلف سبباً مشروعاً لهذه الزيادة. في القانون العراقيّ. إنّ الإفصاح الماليّ من قبل الموظّف العامّ حول مصادر الدخل وأنشطته التجاريّة والعقاريّة يجب أن تعلن بشكلٍ دوريّ ويستخدم إقرار الذمّة الماليّة للكشف عن مظاهر الفساد. وأن يستهدف كبار الموظّفين في الدولة الذين يمكنهم استغلال وظائفهم العامّة لتحقيق مكاسب غير مشروعة. وهذه التفاصيل المتعلّقة بكشف الذمّة الماليّة وردت بموجب قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠ لسنة ٢٠١١) المعدّل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٩ في الموادّ (١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ / أولاً وخامساً وسادساً). وهذا الامتناع عن إفصاح الذمّة الماليّة للمُكلفين مُعاقباً عليها قانوناً. بالتالي فإنّ استخدام مجموعة مُتكاملة من تطبيقات الذكاء الاصطناعيّ تتمثّل في (الخوارزميات الجينيّة والشبكات العصبيّة ولغة تقارير الأعمال المُوسّعة) في بناء نظام معلوماتٍ مُحاسبيّ من ناحية. وفي ضبط أداء الحكومة الإلكترونيّة وتطوير وتفعيل وسائل الحوكمة الداخليّة مثل الرقابة الداخليّة والماليّة؛ ممّا يُؤدّي إلى كبح الفساد وتحقيق الإصلاح الإداريّ في العراق<sup>(٤٠)</sup>.

٤٠ - سيد عبد الرحيم عبد العزيز. استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعيّ في بناء نظام معلوماتٍ مُحاسبيّ لحوكمة الحكومة الإلكترونيّة لمكافحة الفساد وتحقيق الإصلاح الإداريّ. مجلة الدراسات الماليّة والتجاريّة. جامعة بني سويف. العدد الثالث. ٢٠٢٣.



إنَّ الدولَ المُتقدِّمةَ حاربت الفسادَ ليس فقط بالأجهزة الرقابيةَ وشفافيَّتها. وإنما حاربت الفسادَ بتحبيد العامل البشريِّ. وهذا ليس معناه أنَّ العامل البشريِّ سيِّئٌ، ولكن من خلال وضع منظوماتٍ ذكيَّةٍ أدَّى إلى تحييد العامل البشريِّ من التدخُّل. مثل المنظومة الإلكترونيَّة المُستخدمة في الأسواق الكبرى لبيع السلع الاستهلاكيَّة. ومن ثمَّ. فإنَّ تطبيق الآليَّة ذاتها في التسجيل العقاريِّ مثلا وفي أقسام تسجيل السيَّارات وإجازات السوق في مُديريَّة المرور العامَّة. وبحيث يتمُّ تحييد العامل البشريِّ. والاعتماد على المنظومات الذكيَّة في أداء الخدمات. وبالتالي تتبيَّن ضرورة عمل أمتيَّة كاملةٍ لكلِّ الأنشطة والخدمات؛ من أجل تحييد العامل البشريِّ وإجراءاته. فمثلا أنَّ بوابة الحكومة الإلكترونيَّة في العراق تتضمَّن العديد من الخدمات يستطيع المواطن الحصول عليها وهو في المنزل. من جانبٍ آخر يُعدُّ التهرُّب الضريبيُّ من الأشكال الأخرى للفساد الذي من الممكن أن يُشكِّل الذكاء الاصطناعيُّ دوراً كبيراً في اكتشافه.



## ١١. التوجُّهات والتوصيات المُستقبليَّة

لتعزيز فعاليَّة الذكاء الاصطناعيِّ في مُكافحة الفساد. هناك العديد من المجالات الرئيسيَّة التي تتطلَّب الاهتمام والتطوير. تُركِّز هذه التوصيات على تحسين جودة البيانات، ومُعالجة التحيُّزات، وضمان الاستخدام الأخلاقيِّ، وتعزيز التعاون، وتطوير الأبحاث.

### أولاً: تحسين جودة البيانات

تطوير تنسيقاتٍ وبروتوكولاتٍ مُوحَّدةٍ لجمع البيانات ومُشاركتها عبر المؤسَّسات؛ لضمان الاتِّساق وقابليَّة التشغيل البيئيِّ. وتعزيز سياسات البيانات المفتوحة لزيادة توافر مجموعات البيانات عالية الجودة والشفافة التي يمكن استخدامها لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعيِّ. بالإضافة الى تعزيز تكامل مصادر البيانات المُختلفة، بما في ذلك السجلات الماليَّة وقواعد بيانات المُشتريات ووسائل التواصل الاجتماعيِّ؛ لتوفير مجموعات بياناتٍ شاملةٍ لتحليل الذكاء الاصطناعيِّ.

### ثانياً: مُعالجة التحيُّز الخوارزميِّ

تنفيذ استراتيجيَّاتٍ لتحديد وتخفيف التحيُّزات في نماذج الذكاء الاصطناعيِّ. مثل استخدام بيانات التدريب المُتنوِّعة ومُراجعة أنظمة الذكاء الاصطناعيِّ بانتظام؛ بحثاً عن الأخطاء التمييزيَّة. وإشراك مجموعةٍ مُتنوِّعةٍ من أصحاب المصلحة، بما في ذلك خبراءٍ من مُختلف المجالات والمُجموعات المُتضرِّرة من الفساد، في تطوير واختبار أدوات الذكاء الاصطناعيِّ؛ لضمان منظورٍ واسعٍ.

### ثالثاً: ضمان الاستخدام الأخلاقيِّ

وضع مبادئٍ توجيهيَّةٍ أخلاقيَّةٍ واضحةٍ لاستخدام الذكاء الاصطناعيِّ في جهود مُكافحة الفساد، مع التركيز على الشفافيَّة والمساءلة والعدالة. وتنفيذ تدابير قويَّة لحماية البيانات؛ للتأكد من أنَّ استخدام الذكاء الاصطناعيِّ لا ينتهك حقوق الخصوصيَّة للأفراد. يتضمَّن ذلك إخفاء هويَّة البيانات وقصر نطاق جمع البيانات على ما هو ضروريٌّ للكشف عن الفساد، وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعيِّ التي تُقدِّم تفسيراتٍ واضحة ومفهومة لقراراتهم؛ لتسهيل الثقة والمساءلة.



#### رابعاً: تعزيز التعاون وبناء القدرات

تشجيع التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومُنظمات المجتمع المدني لتبادل المعرفة والموارد وأفضل الممارسات. والاستثمار في برامج تدريب المسؤولين الحكوميين والمُحقّقين وغيرهم من أصحاب المصلحة لتعزيز فهمهم وقدرتهم على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بشكلٍ فعّالٍ. وتعزيز التعاون الدولي لمعالجة الفساد عبر الحدود ومُشاركة تطبيقات ومنهجيات الذكاء الاصطناعي الناجحة.

#### خامساً: النهوض بالبحث والتطوير

بحث وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة، مثل التعلّم العميق والتعلّم المعزّز: لتحسين دقة وكفاءة اكتشاف الفساد. وتعزيز البحوث مُتعدّدة التخصصات التي تجمع بين رؤى علوم الكمبيوتر والقانون والاقتصاد والعلوم الاجتماعية لتطوير حلول الذكاء الاصطناعي الشاملة لمكافحة الفساد. بالإضافة الى وضع معايير وأطر لتقييم أداء أنظمة الذكاء الاصطناعي في اكتشاف الفساد ومنعه، وضمان التحسين المُستمرّ.

#### سادساً: الدعم السياسي والتنظيمي

تطوير أطر تنظيمية تدعم النشر الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في جهود مكافحة الفساد. بما في ذلك المبادئ التوجيهية لاستخدام البيانات، والشفافية النموذجية، والمساءلة. وتقديم حوافز لتطوير واعتماد أدوات مكافحة الفساد القائمة على الذكاء الاصطناعي. مثل المنح والإعفاءات الضريبية وبرامج الاعتراف العام.



## التوصيات الخاصة بمكافحة الفساد في العراق باستخدام الذكاء الاصطناعي:

يفرض الفساد في العراق تحديات كبيرة على التنمية الاقتصادية والحكومة والثقة العامة. ومكافحة هذه المشكلة بشكل فعال، يمكن أن يُوفّر الاستفادة من الذكاء الاصطناعي حلولاً متقدمة للكشف والوقاية والشفافية. فيما يأتي توصيات مُحَدَّدة مُصمَّمة خصيصاً للسياق العراقي.

■ **تعزيز البنية التحتية للبيانات:** يُعدُّ إنشاء مُستودع بياناتٍ مركزيٍّ أمراً بالغ الأهمية لإدارة البيانات من مُختلف الوكالات الحكومية. بما في ذلك المُعاملات الماليَّة وسجلات المُشتريات. ستعمل التنسيقات المُوحَّدة والرقمنة الشاملة للسجلات على تسهيل تطبيق الذكاء الاصطناعي من خلال ضمان اتّساق البيانات وإمكانية الوصول إليها.

■ **بناء القدرات والخبرة:** سيُؤدّي تنفيذ برامجٍ تدريبيةٍ للمسؤولين الحكوميين وعلماء البيانات إلى بناء القدرات المحليَّة في مجال تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات. يمكن للتعاون مع الجامعات العراقية والدوليَّة أن يُعزِّز البحث. ويُوفّر أساساً متيناً من الخبرة.

■ **تطوير أدوات الذكاء الاصطناعي لحالات استخدام مُحَدَّدة:** يمكن لنماذج الذكاء الاصطناعي تحليل المُعاملات الماليَّة للكشف عن عمليَّات غسل الأموال والاختلاس. وفي مجال المُشتريات العامة، يمكن للذكاء الاصطناعي مراقبة العمليَّات لتحديد المُخالفات مثل التلاعب في العطاءات والتكاليف المُتضخِّمة. يمكن لأدوات مُعالجة اللغات الطبيعيَّة (NLP) فحص وثائق المُشتريات بحثاً عن علامات الفساد.

■ **تعزيز الشفافية والمساءلة:** يمكن للوحات المعلومات العامة التي تصور بيانات الإنفاق والمُشتريات الحكومية أن تُكسِّن المواطنين من مراقبة الأنشطة المشبوهة والإبلاغ عنها. سيُؤدّي دمج تقنية سلاسل التوريد إلى إنشاء سجلاتٍ للمُعاملات والعقود مقاومة للتلاعب؛ ممَّا يُعزِّز الشفافية.

■ **ضمان الأطر الأخلاقية والقانونية:** يُعدُّ وضع مبادئ توجيهية أخلاقية تُركِّز على خصوصية البيانات وشفافيتها أمراً ضرورياً. وينبغي إنشاء هيئاتٍ إشرافيةٍ لمراقبة عمليَّات نشر الذكاء الاصطناعي. بالإضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري تحديث الأطر القانونية لدعم مُبادرات الذكاء الاصطناعي. بما في ذلك اتفاقيات تبادل البيانات وقوانين حماية المُبلغين عن المُخالفات.



- **تعزيز المشاركة العامة والإبلاغ عن المخالفات:** يمكن دعم المنصات الآمنة والمجهولة للمبلغين عن المخالفات بواسطة الذكاء الاصطناعي لتحليل التقارير وتحديد أولوياتها. يمكن حملات المشاركة العامة تثقيف المواطنين حول أهمية الشفافية وإشراك منظمات المجتمع المدني في أنشطة الرصد.
- **تعزيز التعاون الدولي:** يمكن أن يؤدي الانخراط في التعاون الإقليمي وطلب المساعدة الفنية من المنظمات الدولية إلى توفير الدعم وتبادل الممارسات الفضلى لجهود مكافحة الفساد القائمة على الذكاء الاصطناعي. ويمكن للمشاركة في المنتديات الدولية أن تزيد من تعزيز هذه المبادرات.
- **إجراء المشاريع التجريبية والتقييم المستمر:** يمكن أن يؤدي إطلاق المشاريع التجريبية في القطاعات الرئيسية مثل التمويل والرعاية الصحية والبنية التحتية إلى اختبار تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتحسينها. إن إنشاء آليات للرصد والتقييم المستمر سيضمن بقاء أنظمة الذكاء الاصطناعي فعالة وغير متحيزة.



## المراجع

1. U Myint, Corruption: Causes, Consequences And Cures. Asia–Pacific De-velopment Journal Vol. 7, No. 2, December 2000
2. Muhammad, Warqaa & Rahim,. (2023). The phenomenon of corruption in .Iraq and its political and social effects. 8
3. Jennifer Schoeberlein, Iraq: Overview of corruption and anticorruption. U4 Anti–Corruption Helpdesk. 11 December 2020, Transparency Interna-tional
4. Bartneck, C., Lütge, C., Wagner, A., Welsh, S. (2021). What Is AI? In: An Introduction to Ethics in Robotics and AI. Springer Briefs in Ethics. .Springer, Cham. [https://doi.org/10.1007/978-3-030-51110-4\\_2](https://doi.org/10.1007/978-3-030-51110-4_2)
5. Philip Boucher, Artificial intelligence: How does it work, why does it matter, and what can we do about it? EPRS | European Parliamentary Research .Service. Scientific Foresight Unit (STOA) PE 641.547 – June 2020
6. U Myint, Corruption: Causes, Consequences And Cures, Asia–Pacific De-velopment Journal Vol. 7, No. 2, December 2000
7. Inge Amundsen, Corruption, Definitions and Concepts. Chr. Michelsen . Institute Development Studies and Human Rights, DRAFT, 17 January .2000
8. Inge Amundsen, Political Corruption: An Introduction to the Issues. Chr. Michelsen Institute Development Studies and Human Rights, WP 1999: .7
9. .Stephen D. Morris, Forms Of Corruption. CESIFO Dice Report 2/2011 10 World Bank. (2020). Enhancing Government Effectiveness and Transparen-
10. .cy: The Fight Against Corruption. <https://shorturl.at/RGQAP>
11. (Klitgaard, R. Controlling Corruption. University of California Press (1988)



12. .Štefan Šumah Corruption, Causes and Consequences (2018) URL <https://www.intechopen.com/books/trade-andglobal-market/corruption-causes-andconsequences>
13. Sosnin O. Digitalization as a new reality of Ukraine. Legal Bulletin of Ukraine (2020) URL:<https://lexinform.com.ua/dumkaeksperta/tsyfrovizatsiya-yak-nova-realnistukrayiny>
14. Sasana Kijang, Jalan Dato Onn, Kuala Lumpur Enhancing Government Effectiveness and Transparency The Fight Against Corruption, Malaysia ((2020
15. Rasmane Ouedraogo and Amadou N.R. Sy IMF Working Paper African Department Can Digitalization Help Deter Corruption in Africa? 2020. :URL <https://www.imf.org/en/Publications/WP/Issues/2020/05/29/Can-Digitalization-Help-DeterCorruption-in-Africa-49385>
16. CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX: Available online Link: <https://www.transparency.org/en/cpi/2021>
17. Andrii Halai, Viktoriia Halai, Roksolana Hrechaniuk and Kateryna Datsko. Digital Anti-Corruption Tools and Their Implementation in Various Legal Systems Around the World. SHS Web of Conferences, ISCSAI, 100, .03005 (2021) <https://doi.org/10.1051/shsconf/202110003005>
18. ./SIMPLEX, Portugal: <https://oecd-opsi.org/innovations/simplex>
19. ./BLOCKCHANGE project: <https://blockchange.vc>
20. Adam, I., and Fazekas, M. Are emerging technologies helping win the fight against corruption in developing countries? Pathways for Prosperity Commission Background Paper Series; no. 21. Oxford, United Kingdom. .December 2018
21. Luminița Ionescu. The Role Of Technology In Combating Corruption. Addleton Academic Publishers. Journal: Economics, Management, and .Financial Markets, Issue No: 3, 8/2013



22. Isabelle Adam, Mihály Fazekas, Are emerging technologies helping win the fight against corruption? A review of the state of evidence, *Information ,Economics and Policy* Volume 57, 2021. 100950, <https://doi.org/10.1016/j.infoeco-pol.2021.100950>
23. Köbis, N., Starke, C., & Rahwan, I. (2022). The promise and perils of using artificial intelligence to fight corruption. *Nature Machine Intelligence*, 4, .418–424  
<https://doi.org/10.1038/s42256-022-00489-1>
24. Clara Bersch and Nils Köbis, Artificial intelligence (AI) (and anti-corruption). Chapter Elgar Encyclopedia of Corruption and Society Edited by .Luis de Sousa and Susana Coroado. 02 May 2024
25. Nadief Rahman Harris, Satria Unggul Wicaksana Prakasa. Application of Artificial Intelligence Technology in the Eradication of Corruption Criminal Acts in Indonesia, *Jurnal Hukum & Tatanan Sosial* Vol 1, No 1, August .2022, Page 50–57
26. Selma Dilek, Hüseyin Çakır And Mustafa Aydın. Applications Of Artificial Intelligence Techniques To Combating Cyber Crimes: A Review. *International Journal Of Artificial Intelligence & Applications (Ijaia)*, Vol. 6, . No. 1, January 2015
27. Artificial Intelligence and Big Data for Anti-corruption June 16, 2022 Data-Pop Alliance Yasmine Hamdar, Computational Social Scientist, DPA
28. ./Palantir Technologies Co. Available online Link: <https://www.palantir.com>
29. What is NLP: Available online Link: <https://aws.amazon.com/ar/what-is/nlp>
30. ./Guardtime Co.. Available online Link: <https://guardtime.com>
31. Search-based Investigative Intelligence Platform– SIREN. Available online ./Link: <https://siren.io>
32. ./Compliance.ai. Available online Link: <https://www.compliance.ai>



33. Operação Lava Jato. Available online Link: <https://brasilecola.uol.com.br/brasil/operacao-lava-jato.htm>
34. National Anti-Corruption Bureau of Ukraine- NABU. Available online Link: [./https://nabu.gov.ua/en](https://nabu.gov.ua/en)
35. Artemis Intelligence Platform. Available online Link: <https://atos.net/en/cli-ent-stories/artemis-intelligence-platform>
36. ASYCUDA Project: Available online Link: <https://asycuda.org/en/usercountry-iraq>
37. د.علي نعمة بيبي، تكنولوجيا المعلومات وأهميتها في تطوير الأداء الكمركي للهيئة العامة للكمارك العراقية باستخدام نظام مجلد ٢١ عدد ٧٨ (٢٠٢٣): المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، (ASYCUDA) العالمي
38. د.معاذ سليمان الملا، توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم الفساد بين الممكن والمأمول : دراسة وصفية في حق القانون الجزائري، مجلة كلية القانون الكويتية، السنة ٨ - ملحق خاص - العدد الثامن ، ديسمبر ٢٠٢٠.
39. قانون انضمام جمهورية العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٤ رقم (٣٥) لسنة (٢٠٠٧)، الوقائع العراقية، رقم العدد : ٤٠٤٧ ، تاريخ : ٢٠٠٧/٠٨/٣٠ .
- ٤٠ . سيد عبد الرحيم عبد العزيز، استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في بناء نظام معلومات محاسبي لحكومة الحكومة الإلكترونية لمكافحة الفساد وتحقيق الإصلاح الإداري، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة بني سويف، العدد الثالث ، ٢٠٢٣ .



## دور الإعلام بمُكافحة الفساد في البيئة الرقمية

أحمد شهاب أحمد العائدي  
رئاسة الوزراء  
الهيئة العليا للحج والعمرة





## المستخلص :

العالم أصبح عبارةً عن رقعة شطرنجٍ صغيرةٍ مُحدّدة الأطراف ومعدودة البيادق. بعد التحوُّل الرقْمِي الذي شهده العالم؛ نتيجة الثورة المعلوماتية في مجال تكنولوجيا الاتصال والإعلام، ونتيجة التحوُّل الرقْمِي. تُركّز الدول على الأئمة والإجراءات الرقْمِيَّة. فبدأت بوضع الاستراتيجيات والآليات؛ لمُواكبة هذا التطوُّر الذي لا يمكن إبقاؤه ويكاد يسابق الزمن. فالحكومات ملزمة بتطوير دفاعاتها بالشكل الذي ينسجم مع هذا التسارع. فتلجأ هذه الحكومات وبالأخصّ الدول النامية إلى عقد الاتفاقيات مع دول المحور؛ لنقل استراتيجيات التعامل مع هذه الآفة إلى بلدانها وتطبيقها بمراحل تتابعية يمكن قياسها من قبل الجهات الرقابية في بلد التطبيق وجزئة الاستراتيجيات لكل هيكلي إداري في الدولة يتناغم مع الاستراتيجية الأم للدولة؛ لضمان سرية وعدم القدرة على إتلافها وإفشائها عبر مناهج إلكتروني آمن لها؛ لضمان استمرارية التعامل الإلكتروني للحد من الفساد الإلكتروني. فتشرع القوانين النافذة وتعمل على تعديلها. وذلك لتطوُّر حالات الفساد الإلكتروني. ووضع هذا البحث وفق النظريات العلمية المُستخدمة في مجال الإعلام وما لها من تأثير مباشر في الفرد والقرار. ومنها نظرية الاعتماد على وسائل الإعلام ونظرية الأجندة. فنجد أنّ الجهد الإعلامي عبر الوسائل يُعرّف بوضع الأجندة لدى الجمهور. ورغم تعدُّد وسائل الإعلام فإن تأثيره محدود في الفرد. فالإعلام لا يمكن أن يُغيّر الصورة الذهنية لكل المتلقين إلا من يوجّه اهتمامه للوسيلة الإعلامية؛ لاختلاف الفئات العمرية ومُستويات التعليم. فيتمكّن الإعلام توجيه جزءٍ من الجمهور لأجندته في التحذير من مخاطر الفساد الإلكتروني والتعامل به وتجريمه وإطلاعهم على القوانين النافذة في البلد؛ لما تبوّأت به وسائل الإعلام المعاصرة من مواقع مؤثرة في المجتمع. فيمكن عدّها في « الوعي ولا وعي» تشكّل تصوّرات المتلقي. فمن خلالها يمكن أن تكون سيوفاً ماضية في مكافحة الفساد والحد من انتشاره؛ لإسهامها في الدعوة إلى الأمانة والنزاهة والشفافية والتمسك بالمبادئ السامية واتباع القوانين؛ لما تملكه من جاذبية ونفاذٍ للبدء بالدعوة من خلالها للإصلاح الذي يُعدّ العاصم من القواصم.

الكلمات المفتاحية : الإعلام - مكافحة الفساد - البيئة الرقْمِيَّة



---

## Research Summary

Corruption is one of the traditional phenomena that emerged in paper-based and administrative transactions. However, with the technological advancements and the shift toward electronic interactions, corruption has taken on a new, more complex digital form. It has evolved beyond the conventional patterns that plague both poor and rich societies, whether developed or fragile. This new form includes activities such as money laundering in digital environments, various types of hacking (individual or institutional), electronic fraud, piracy, and data manipulation

In Iraq, corruption in all its forms remains one of the most significant challenges facing citizens and one of the greatest threats to their daily lives and livelihoods. These qualitative transformations necessitate an active and critical response through the media, which plays a vital role in combating corruption using all available tools, promoting awareness, and reinforcing cultural values

The researcher adopted the descriptive-analytical method, as it is the most suitable for studying phenomena in digital environments. The study analyzed theoretical literature related to digital media and reviewed several Arab, international, and local experiences that employed media tools to combat digital corruption, aiming to raise public awareness and build a strong societal culture

The role of the media extends beyond merely reporting news and major events; it has become a powerful tool for educating individuals about the dangers of emerging phenomena, creating a rich knowledge environment filled with essential facts and information. From this perspective, the research was titled "The Role of Media in Combating Corruption in the Digital Environment"

The study consists of three main sections



The first section: Theoretical framework, which discusses traditional and digital media

The second section: Combating corruption through digital media

The third section: The consequences of corruption in electronic environments

The study concluded that media represents the strongest weapon in the fight against corruption, as it raises awareness and directs public opinion toward understanding the dangers of corruption in the digital environment. Media serves as the first line of defense against electronic corruption due to its dual role in monitoring and awareness. Therefore, developing a sustainable culture through both traditional and digital media is essential to counteract and reduce digital corruption by promoting safe and informed interaction with information, personal data, and media content

This goal requires building an effective institutional media framework supported by national efforts, including strengthening and continuously updating legal frameworks for cyber-Professional empowerment crimesThe most significant findings of the research include of media workers to develop a national strategy for digital media in combating digital corruption Integrating educational modules into school curricula to help raise awareness among younger generations about the dangers of digital corruption and ways to prevent it Encouraging government institutions and civil society organizations to produce interactive, educational, and awareness-based digital content that highlights the essential role of digital media within the integrity system

Digital media has become a strategic partner in building trust, protecting the digital space, and responding swiftly to rapid developments in reality

**Keywords: Media – Anti-Corruption – Digital Environment**





## مُقدِّمة

كثرة التعاملات الإلكترونيَّة في المجالات اليوميَّة للفرد داخل المُجتمع سلاحٌ ذو حدين. منه إيجابيٌّ والأخر سلبيٌّ في الوقت نفسه، وهذه التعاملات ساهمت في انتشار فئةٍ جديدةٍ في المُجتمعات من أبرزها الاحتيال والقرصنة الإلكترونيَّة: لتمكَّن المُفسدين من الولوج إلى أغلب مفاصل التعاملات الإلكترونيَّة؛ لكون الحكومات في البلدان النامية قد لا تُبدي اهتماماً كافياً بهذه الظاهرة الخطيرة والأفة التي لا يوجد لها شعب ولا مساحة. فأصبحت الدول بين المطرقة والسندان. ولأجل خلق الاستراتيجيات الدفاعيَّة الطويلة الأمد (الخطط الخمسيَّة) وقصيرة الأمد فيتطلب منها حماية الهياكل الإداريَّة؛ لما تُؤدِّيه الحكومة الإلكترونيَّة في التأثير بحياة الفرد في المُجتمع. فأصبحت التكنولوجيا تساهم إلى حدٍّ كبيرٍ في أغلب المجالات. منها الاقتصاديَّة والسياسيَّة والاجتماعيَّة. وتساهم تكنولوجيا الاتصال المُتمثلة بالانترنت في المؤسَّسات الحكوميَّة بزيادة الثقة للفرد. وتسهيل الإجراءات الروتينيَّة الورقيَّة المُعقَّدة. فتحسَّن من بيئتها الداخليَّة والخارجيَّة في التعاملات. وتحسين السمعة فيتمكَّن المُواطن من إجراءات تعاملاته بكل أريحيَّة وثقة؛ نتيجة هذه الخدمات فتنجح خدمةً لأكبر شريحةٍ من المُواطنين بتقديم الخدمات عبر وسائل الاتصال الحديثة من هاتفه المحمول عبر منصات الولوج التي تستخدمها. فالحكومات تسعى جاهدةً إلى التركيز على تقديم خدماتها مُتلقَّها عبر النوافذ الإلكترونيَّة بكل سرِّيَّة ودقة. وحمي المستهلك من التعاملات المشبوهة والاحتيال والتزوير، فتجدها جاهدةً في حماية معلومات المُستخدم للخدمة. رغم معضلة حماية المعلومات؛ لضمان الاستمرارية لهذه الخدمة وتحقيق الأهداف المرجوة من التحوُّل الرقمي.

وبالتالي ليس فقط نتجته نحو تقديم الخدمة الإلكترونيَّة للمواطن داخل المُجتمع. يجب أن نشير إلى أنَّه بعد هذا التطوُّر ظهرت أساليب جديدة للمؤسَّسات الحكوميَّة في التعامل الإلكتروني. وهذا نجده في الأغلب في التعاملات الماليَّة في البيئَة الخارجِية وإبرام العقود مع الدول المجاورة. وهي إحدى الدفاعات التي ساهمت في جفيف بعض منابع الفساد المالي في غسل الأموال وتهريبها؛ بحجة التجارة فوضعت بعض الدول مساراتٍ ماليَّةٍ حُؤلٍ من بنوكٍ رصينةٍ ومعرفةٍ لديها. وتهمل أي تعاملٍ ورفيٍّ وتبتعد عن التعامل اليدوي للعملة؛ حفاظاً على أسعار الصرف في بلدانها من تدفُّق العملة الأجنبيَّة



بدون رقابة، إضافةً إلى مُراقبة الكتل النقديّة. وإنَّ مُرتكبي الجريمة الإلكترونيّة ليسوا بأشخاص عاديين ولكنَّهم خبراء بهذا المجال. وقد تقف وراءهم دولٌ وجماعاتٌ. ولهذا يجب التصدّي للأشخاص المتحايلين عبر تفعيل الجهد الإعلاميّ واستخدام منصات الإعلام من قبل الجهات الحكوميّة كافة عبر وسائل الاتصال التقليديّة والإعلام الجديد. ولا سيما نحن في عصرٍ جديدٍ وهو عصر الذكاء الإلكترونيّ. فليس كلُّ ما تراه تصدقه، ولا كلُّ ما تسمعه صحيح. وإيضاح كميّة نقل المعلومات وعدم الإفصاح عن المعلومات الإلكترونيّة وأرقام الحسابات لأيّ شخصٍ تُسوّل له نفسه ابتزاز المُواطن. والتأكيد عبر هذه الوسائل على الصفحات الرسميّة والروابط الرسميّة للجهات الحكوميّة التي تُقدّم الخدمة.



## أولاً: أهميّة البحث:

لهذا البحث أهميّة كبيرة، كونه يناقش دور الإعلام في التصديّ لإحدى الجرائم المُستحدثة والمضافة على القوانين المُسرّعة في العراق عبر التعديلات في القوانين الجنائيّة، وهذه الجرائم قد ولدت آثاراً سلبية تنهش مفاصل الدولة وتزعزع اقتصادها فتعكس على الفرد في المُجتمع، وبالأخص ذوي التعليم المحدود والأمن ومن ليس لديهم معرفة بالتعاملات الإلكترونيّة. بعد أن بدأت المؤسسات الحكوميّة بالتحوّل الرقميّ في تعاملاتها وتقديم الخدمات، فيتطلب اتخاذ السبل: للحدّ من ظاهرة الفساد الإلكترونيّ في المناخ الرقميّ، والتركيز على دور الجهد الإعلاميّ في مواجهة الفساد الإلكترونيّ وردعه عبر منصات الإعلام المتعدّدة.

## ثانياً: إشكاليّة البحث:

الفساد بشكلٍ عامّ هو استغلال السلطة والانتفاع لغاياتٍ شخصيّةٍ ولتحقيق كسبٍ غير مشروع، وبالتالي أحد مظاهر الفساد هو الفساد الإلكترونيّ أو الجريمة الإلكترونيّة. والمقصود منه استخدام الأنظمة المُتاحة في البيئة الرقميّة من الدولة أو الجماعات أو الأشخاص، التي تضرّ الفرد في عمله أو دينه أو طباعه أو عرضه أو ماله بشتّى صنوف وصور الفساد، والفساد بشكلٍ عامّ كلّ فعلٍ يضرّ بالمُجتمع ويتطلّب التصديّ له عبر الجهد الإعلاميّ المُضاد لهذه الظاهرة.

في ظل التحوّل الرقميّ الذي يشهده العراق في المؤسسات الحكوميّة والتوجّه الحكوميّ من قبل دولة رئيس الوزراء بتنفيذ الربط الحكوميّ لمفاصل الدولة كافة يتطلّب البحث عن طرقٍ بناءةٍ حتّى المُجتمع على الثقة بهذه التعاملات، مع وضع أساليب تكافح الفساد الإلكترونيّ وبقية مظاهر الفساد.

(والحور الرئيس للإشكاليّة) هو دور الإعلام في مُكافحة الفساد في البيئة الإلكترونيّة ؟

ويمكن أن نتفرّع بهذه الإشكاليّة التي تقودنا إلى الأسئلة الفرعيّة الوارد ذكرها في الأدنى:

١- ما المقصود من البيئة الرقميّة؟

٢- ما المقصود بالفساد الإلكترونيّ؟

٣- هل يُعدّ القانون النافذ الحاليّ أحد حلول مُكافحة الفساد الإلكترونيّ والجريمة الإلكترونيّة في

عراق ؟



### ثالثاً: هدف الدراسة :

- بيان دور الإعلام في مُحاربة الفساد الإلكتروني الإداري.
- بيان دور الإعلام الرقمي في مُحاربة الفساد الإلكتروني المالي.
- مُعرفة المعالجات ونوعها التي تمارسها وسائل الإعلام لمكافحة الفساد الإداري والمالي.

### رابعاً: منهجية البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي. فهذه الدراسة قائمة على وصف أسباب الظاهرة. وتحليل موضوع الفساد الإداري والمالي. ومن ثم استنباط الدور الذي يؤديه الإعلام والجهد الإعلامي للمؤسسات الحكومية في ظل التحول الرقمي والإعلام: للوقاية والحد من ظواهر الفساد ومخاطره في العراق .

### خامساً: فروض البحث:

تشير كثيرٌ من الدراسات إلى وجود دورٍ مهمٍّ للإعلام بتوعية المواطن في المجتمع بضرورة التعامل بحذرٍ في البيئة الرقمية للتعاملات الإلكترونية. ويُعدُّ هذا التحولُ منفعةً لجميع مؤسسات الدولة الحكومية والربحية والشركات والمنظمات وبقية أصناف المجموعات الخدمية في مكافحة الفساد والحد من انتشاره في البيئة الرقمية. وفق الأجنداث والسياسات التي تضعها هذه المؤسسات التي تُقدِّم خدماتٍ إلكترونيةً للفرد ومُتلقي خدماتها في المجتمع.

### سادساً: الفترة الزمنية للبحث:

اختار الباحث متابعة المدة الزمنية المحصورة بين الشهر الأول من العام ٢٠٢٤ لغاية الشهر السادس من العام ذاته عيِّنة للدراسة والبحث.

### سابعاً : هيكلية البحث :

- المبحث الأول : الإعلام والفساد (الإطار النظري).
- المبحث الثاني: الفساد في البيئة الرقمية وأشكاله والمسببات.
- المبحث الثالث: الآثار المترتبة والنتائج والتوصيات.



## تحديد المُصطلحات:

١- الإعلام: هو مجموعة الوسائل والأدوات المُختلفة التي تُستخدَم لنقل المعلومات والأخبار والرسائل إلى جمهورٍ واسعٍ. يهدف الإعلام إلى توجيه الانتباه ونشر المعلومات والأفكار بشكلٍ سريعٍ وفَعَّالٍ. يشمل الإعلام وسائل مثل التلفزيون والإذاعة والصحف والمجلات والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعيّ. يُؤدّي الإعلام دورًا مهمًّا في تشكيل الرأي العام ونقل المعلومات المُهمّة وتأثير اتجاهات المُجتمع والثقافة. يساهم الإعلام في تواصل المُجتمعات والدول على مُستوى عالميٍّ، وتعزيز التواصل بين الأفراد والشركات والمؤسّسات<sup>(١)</sup>.

٢- مُكافحة الفساد: يُعدّ الفساد إحدى الظواهر التي لازمت الحضارات والأمم البشريّة، وهي إحدى الصراعات الاجتماعيّة والسياسيّة عبر العصور، فنجد ثورات الشعوب قد بنت شعلة انطلاقتها الأساسيّة لمُكافحة الفساد والمُفسدين؛ وصولاً إلى الربيع العربيّ. وما زالت الشعوب مُستعدة للنهضة ضدّ الحكومات الفاسدة التي تتهاون مع أمتها في تقديم العيش الكريم، ممّا يجعلها حالة صحيّة إيجابيّة مُلازمة لبناء الحضارات ودفع عجلة التقدّم في المجالات كافة. مع عدم وجود أمةٍ تخلو من الفساد والمُفسدين. هذا من جانب الفساد، أمّا ما يخصّ مُكافحة الفساد، فيمكن حصر هذه الظاهرة الموجودة في نسيج المُجتمعات في السياسة والاقتصاد والمُجتمع نفسه، والتي يمكن ردها عن طريق حماية المفاصل الحيويّة بوضع أطرٍ قانونيّةٍ صارمةٍ تُؤدّي إلى مُحاربة هذه الآفة وخذّ من انتشاره<sup>(١)</sup>.

١. حجازي و زغبيني، (دور برامج الإعلام التربويّ في تنمية المهارات الشخصيّة لدي طلبة المدارس الحكوميّة الثانويّة في

مُحافظة جنين من وجهة نظر الطلبة): ص ٧٩٤-٨١٤

٢. د. محمد علي، (دور التلفزيون ومُكافحة الفساد) ص ١٨



٣- البيئة الإلكترونية: نتيجة التطور الهائل في عالم التكنولوجيا والاتصالات. مع الانتشار الواسع لمستخدمي الشبكة الإلكترونية. والضغط المتزايد لإهمال التعاملات الورقية الروتينية المملوءة بشبهات الفساد في التعاملات. فقد تطلب خلق بيئة إلكترونية تغطي الخدمات الورقية وتسهل تقديم الخدمات بشكل أفضل وجهد أقل. فتحوّلت التعاملات الورقية إلى تعاملات في البيئة الرقمية. وأهم فوائدها إنجاز الأعمال والمعاملات بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية بكل سهولة إلكترونياً. وبالأخص في المجال المالي. وإبرام العقود وتحويل الكتل النقدية. وبما يخص الجانب الإداري تسهل مناقلة الوثائق بكل سرية عبر هذه البيئة إلكترونياً للمستفيد منها. إضافة إلى ذلك تخدم الحكومة والمواطن بتحصيل المستحقات منها للدولة بتقليل الكوادر العاملة على الاستحصال. ومنها للمواطن بتخفيف العبء عنه في هذه الصدد<sup>(٣)</sup>.

٣. د. عليان (البيئة الرقمية) ص ١٤- ١٥.



## المبحث الأول (الإطار النظري)

### ١-١. الإعلام

للإعلام الدور المهم في نشر سياسة آية مؤسسية أو كيانٍ منظمٍ يحمل أفكاراً. وكذلك لديه اتجاهاتٌ متعدّدة. وبالتالي لديه مُتلَقٌ. وهذا الجمهور مُتعدّد الطبقات والأمزجة والمنخرط في هذا العالم وفق الأجنّادات التي تبثّها وسائل الإعلام في زمن العولمة التي حوّلت المُتجمعات المُترامية عبر الحدود الجغرافيّة إلى مساكن مُصغّرة. وفي بعض الأحيان جُده قد ولد في بنايةٍ مملوءةٍ بالشقق السكنيّة ولا يعرف سُكّانها أو من هو جاره: نتيجة لانتساع وسائل الإعلام الافتراضيّة. واستطاع الإعلام أن يُؤثّر في المُتجمعات: فمن خلاله يمكن التعليم وتقديم الإرشادات ومحتواه كبير وأهدافه كثيرة. حيث يتناول جميع القضايا السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والتعليميّة. والكثير من الأدوار الذي يُؤدّيها ويُعدُّ محور دراستنا؛ لكونه ذا تأثيرٍ في نمو نشاط المُؤسّسات وتحقيق أهدافها.

### ١-١-١. مفهوم الإعلام

تعريف الإعلام لغويّاً بأنّه: الإبلاغ. والإفادة. ونقل معلومةٍ من شخصٍ ما. وتأكيد درايته بها<sup>(٤)</sup>. والإعلام مصدرٌ من أعلم، يُعلم أيّ أخبر ويخبر<sup>(٥)</sup>. ويقال بلغت القوم بلاغاً أي أوصلتهم الشيء المطلوب. والبلاغ ما بلغك أي ما وصلك. ويُقال أيضاً أمر الله بلغ أي بالغ من قوله تعالى: إنَّ الله بالغ أمره أي نافذ<sup>(٦)</sup>.

ولم يستقرّ الإعلام على شاكلةٍ واحدةٍ. فقدّمه فولي كمصطلحٍ بأنّه تبادلٌ للمعلومات والأفكار والآراء بين الأفراد. جُده حصر الإعلام بتبادل المعلومات. ولكن لم يتطرق إلى الوسائل. وكذلك كونه اصطلاحاً من خلال تزويد الجمهور بأكبر كميّةٍ من المعلومات التي لا يرقى إليها

٤. غازي. الإعلام الناعم : ص ١٠ .

٥. مصطفى. الإعلام البيئي : ص ٧ .

٦. أمين. الإعلام الجديد: ص ١٧ .



الشكّ أو الوضوح بالحقائق، التي يمكن أن نثبت صحّتها. وتكمن أهميّة الإعلام وفق الآتي:

١- للإعلام الدور الفاعل الذي يؤثر في مُختلف جوانب الحياة، ومن قدراته التغيّر والتأثير في حياة الأمم والمُجتمعات والدول والسلوك والاتجاهات والميول والمواقف؛ وصولاً إلى الآراء، ولذلك أُطلق عليه السلطة الرابعة؛ لكونه أحد الأسلحة الفعّالة في كلتا الحالتين: الحرب والسلام؛ لكونه يستعمل وسائله بطرقٍ وأساليبٍ مُبتكرةٍ مُتجدّدة ومُستمِرٌّ في تطویرها<sup>(٧)</sup>.

٢- يضيف أبعاداً جديدةً على علاقة الصانع بالجمهور، فالنشطاء دائماً ما يبحثون عن أدواتٍ جديدةٍ؛ لنشر أفكارهم، وبالأخصّ التي تكون مجّانيّة<sup>(٨)</sup>.

٣- حاجة الإنسان لنقل المعلومات أي تكمن أهميّته منذ بدء الحياة الاجتماعيّة<sup>(٩)</sup>.

٤- دفع عمليّة الإنتاج بمُختلف المُجتمعات البشريّة وأهميّته في التنمية<sup>(١٠)</sup>.

٥- أظهر شبكة للمعلومات عن طريق وسائل الإعلام الفوريّة. فأضافت هذه الشبكات أبعاداً جديدةً للإنسان على التعلّم والمعرفة وتخزين المعلومات وإنتاجها بعدّة صورٍ والتعامل معها وقت ما يشاء، وبالتالي خلق وظائف جديدة<sup>(١١)</sup>.

٦- جعل القضايا والأخبار العالميّة في مُتناول الجميع وأكثر ذوباناً في المُجتمعات.

٧. درويش مصطفى، الإعلام البيئيّ: ص ٣

٨. نهى عاطف، الإعلام الشعبيّ: ص ١٦- ١٨

٩. عبدالعزيز خالد الشريف، ص: ١٢

١٠. الزبون، الإعلام الاقتصاديّ، ص: ٣٤

١١. الشريف، الإعلام الإلكترونيّ، ص: ١١- ١٣



### ٢-١-١. المفاهيم المعاصرة للإعلام:

ومن المفاهيم المعاصرة للإعلام، وهذا المفهوم الذي أخذ يبتدئ في مطلع النصف الثاني من تسعينيات القرن المنصرم. ويتمثل باستخدام التكنولوجيا الرقمية وجملة من البثوث الإلكترونية والتطبيقات، الذي بدوره يسمح بالمشاركة فيه من الجميع (المنتج والمتلقي) في آنٍ واحدٍ للمادة الإعلامية كوسطاء بالتعامل بكل مرونةٍ، وهذا نتيجة انتشار شبكات الإنترنت والرقمنة لوسائل الاتصال التقليدية في عملها. ومن أهم سمات هذا الإعلام: الآتي:

- رقمنة الوسائل، والتعددية، والتفاعلية، والتحرر، الآنية، المرونة، الديمومة والاستمرارية، التخزين والاسترجاع، كسر الحواجز، الحرية والتنوع، الانتقاء من قيود الاحتكار.

### ٣-١-١. وظائف الإعلام

أصبح الإعلام أشبه بالقيود التي خاصر العالم بأجمعه نزولاً إلى أصغر المجتمعات التي حتى وإن كانت تستعمل وسيلة النداء في تعاملاتها. المجتمعات التي نمت على جانب الثقافات التي تكون تابعة للكور، فشق طريقه منذ التنشئة الأولى للإنسان عندما كانت المجتمعات بدائية التكوين، وصولاً إلى الانفجار بالمعلومات في العصر الحديث الذي يتنامى فيه يوماً ويكاد يسبق الزمن بخواصه التخزينية والاسترجاع الآني للمعلومات، فيسبق الزمن بالنتائج: لاستخدامه الذكاء الاصطناعي<sup>(١)</sup>.

١٢. هاني إبراهيم البطل، التربية الإعلامية والجودة في مؤسساتنا الإعلامية، مجلة الإذاعات، عدد ١ ص: ١٩ ٢٠٠٦.



وفي الأدنى شرحٌ لأهمّ وظائف الإعلام وفق الآتي<sup>(١٣)</sup>:

#### ١- الوظيفة العامّة:

الوظيفة التي نحن بصدها هي عند وليبر شرمان أحد رُوّادِ ومُؤسّسي نموذج الاتصال. والذين بلوروا نظريّة التحديث. فنجد الوظيفة العامّة للاتصال يُحددها الصحفيّ الأمريكيّ على أساس المُجتمع والفرد. فنجدها في المُتجمعات المُشاركة في عمليّة الاتصال. وتمثّل:

أ - الاستمرار بالتعلّم.

ب- فهم الحيط الذي حدث به الظواهر والأحداث.

ج - الاسترخاء والذهاب بعيداً عن مُنغصات الحياة والاستمتاع بالأوقات.

د- التجدّد الذي هو أساس اتخاذ القرار الصائب .

أمّا ما يخصّ الفرد فنحصر الوظائف على الترفيه، والافتناع، والعلم، والإعلام .

#### ٢- الوظيفة الجماهيرية والإخباريّة:

الاتصال الجماهيريّ المسموع والمرئيّ والمكتوب يحظى بأهميّة خاصّة في جميع أنحاء العالم: لما لها من تأثيرٍ مُباشرٍ وفوريّ في المُجتمع في المجالات والميادين كافة. وكثيراً ما يُطلق على الإعلام عبارة السلطة الرابعة بعد السلطات التنفيذية والتشريعيّة والقضائيّة.

فالصحف والمجلات تمتازُ بميزة لا يمكن لوسائل الإعلام الأخرى أن تتمنّع بها، وهذه الميزة تتمثّل في إمكانيّة الاحتفاظ بالصحيفة أو المجلّة أو النشرة لدى الإنسان العاديّ مُدّةً زمنيّةً أطول.

والإعلام الإذاعيّ (المسموع) له تأثيرٌ ووقعٌ على الأذن، وتتميّز الخدمة الإذاعيّة بكونها يمكنها الوصول إلى المُستمع المفترض بأقصر مُدّةٍ زمنيّةٍ مُحدّدةٍ بكلفةٍ أقلّ للفرد والجماعة على السواء.

الإعلام المرئيّ والمسموع (التلفزيون) يجتذب العين والأذن، وتعود زيادة قوّة التأثير في الإعلام المرئيّ إلى كونه ينقل الصوت والصورة المُرافقة له كأنّ المشاهد يرى ما يحدث عن قرب، فالفضائيّات

تخترق الحدود الطبيعيّة والجغرافيّة دون رقيبٍ سياسيٍّ أو عسكريٍّ<sup>(١٤)</sup>.

١٣. محمد منير حجاب. الإعلام والتنمية الشاملة. دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة. ١٩٩٨، ص: ١٣٤

١٤. لكاوي. سمية. «الإعلام الإسلامي والإعلام الغربيّ في حاضر اليوم دراسة مقارنة». ص: ٩٩.



### ٣- الوظيفة في المجتمع<sup>(١٥)</sup>:

ووظيفته في المجتمع كبقية الأنشطة الاجتماعية، فبالنظر إلى البعد والعنصر نجد لها متعددة، ولكن يجمعها الاختلاف في الغاية أو هدفها الكلي. أي الوظيفة العامة. وبالانتقال إلى الأبعاد والعناصر نجد أن له وظيفة وهدفاً مخصصاً في الشكل الأولي (الإطار الأول في المحيط). فإذا تلاقت الأهداف والوظيفة الخاصة، تولد نموذجاً من النكاملية في محيطها أو الشكل الأولي وهو المجتمع (الإطار).

### ٤- الوظيفة الإدارية<sup>(١٦)</sup>:

يعدُّ أحد الأنماط المتخلطة التي تجمع بين كل أنواع الإعلام، فيجمع بين الإعلام الذاتي الذي يمارسه الفرد في داخله. ويجده أيضاً يدخل بالإعلام الشخصي الذي ينشأ بين شخصين. ونراه يدخل في الإعلام الجماهيري. ويمكن استخدام هذا النوع داخل المؤسسات وفق الآتي: العامل الإقناعي، والتوحيد ودمج المعلومات، وصناعة الأخبار، والتنظيم.

### ٥- وظيفة خلق الرأي العام<sup>(١٧)</sup>:

نوهت الدكتورة عزيزة عبدة بأن أحد وظائف الإعلام مساعدة الجمهور لخلق رأي عام من خلال تزويده بالإمكانيات والقدرات التي تساعد على تحقيق ذلك من خلال تمرير صورة دقيقة.

### ٦- وظيفة التثقيف:

في هذا الجانب يكمن للإعلام دور مهم في تثقيف المجتمعات؛ لكون الفرد يجد منه منجماً يعرف منه سبباً من المعلومات اليومية التي تزود المتلقي بالتثقيف<sup>(١٨)</sup>.

١٥. أحمد خشاب، أحمد النكلاوي، المدخل السيسولوجي للإعلام، دار الكتب الجامعية، القاهرة، ص: ٨٣-٨٤.

١٦. محمد عبدالمالك المتوكل، مدخل إلى الإعلام والرأي العام، ص: ٣٩ سنة ٢٠٠٥ الطبعة الثانية

١٧. عزيزة عبدة، الإعلام السياسي والرأي العام، دار النشر والتوزيع القاهرة ٢٠٠٤، ص: ٢٣-٢٨

١٨. عبد الباقي، الخبر العاجل، دار المؤلف، ٢٠١٠، ص: ٤٤



#### ٧- وظيفة التوجيه:

للإعلام وظيفة يعتمد عليها في توجيه الأفراد داخل المجتمعات. فالفرد يحتاج إلى من يُوَجِّهه لمحدودية المعرفة لديه لتحديد السلوكيات اتباع التعليمات أيضاً. والحكومات تستغل هذه الوظيفة التوجيهية لتوجه شعوبها من خلال وسائل الإعلام المختلفة التي تستعملها. ولو أحسنت الحكومات استعمالها لتوجهت الشعوب إلى تحقيق المصلحة العليا<sup>(١٩)</sup>.

#### ٨- وظيفة التسلية والترفيه:

تعد هذه الوظيفة من الوظائف التي تؤثر تأثيراً حميداً في الفرد والمجتمعات، فنجد الإعلام يستخدم الوسائل المختصة: لتخصيص صفحات وبرامج ومواقع كاملة للأخبار والمواد التي يكون وطئها خفيفاً عند المتلقي التي وظيفتها الإمتاع إضافة إلى القنوات الرياضية والفنية.

#### ٩- وظيفة الدعاية والإعلان:

تعد هذه الوظيفة من الوظائف الربحية التي تدخل جانباً مادياً على الصعيد الحكومي والمدني، فالدعاية فنٌّ من فنون إقناع الآخرين.

١٩. أبو عيشة، المؤتمرات الصحفية، عمان. دار أسامة ٢٠١٢. ص : ٥٦.



١-١-٤ :

### إيجابيات الإعلام:

- ١- تقديم المعلومات لجمهور كبير من الناس باستخدام وسائله المتعددة. وهي الاتصال الجماهيري. فالإنسان احترف مجال الاعلام واستخدام القدرات الإعلامية المؤثرة: لتحقيق أقصى منفعة مُمكنة. وهذا ما نجده جلياً في الأزمات: لكونها حدث فجأة دون سابق إنذار<sup>(٢٠)</sup>.
- ٢- الإعلام السلطة الرابعة ودوره يتضح في الرقابة على أداء الحكومة. فميزته ككشف أعمال الحكومة للعامة.
- ٣- أصبح الإعلام يركز على الفردية بالتعبير فأصبح كل فرد منصة إعلامية في ظل الإعلام الجديد: لكونه رخيصاً ومتاحاً.
- ٤- للإعلام ميزة مهمة وهي التوعية المناسبة لقدرته الكبيرة بالوصول إلى الجماهير. فنجده يُقدّم التوعية المناسبة في المشكلات. وكذلك الأحداث التي تؤثر في السلب.
- ٥- التنقيف المستمر. ويُعدّ سلاح المعرفة للناس في كل المجالات تقريباً. فيستخدم وسائله التي لديها القدرة على تناول المعلومات.
- ٦- التعلّم والتعليم فند الإعلام يُؤدّي مزايا دراسية قابلة للقياس. فيُنمّي لدى الأطفال الإثراء الإدراكي والتعليمي الناتج من استخدام وسائل الإعلام التعليمية: وصولاً إلى كلّ الفئات التي تستخدم هذا الوسائل للتعلّم والتزوّد بالمعرفة<sup>(٢١)</sup>.

### سلبات الإعلام:

- ١- الإعلام التقليدي مُقيّد بالقانون التي تنظم سيل قدراته وفق السياسات الوطنية التي تتيح الوصول إلى البرامج التي تُحددها الرقابة<sup>(٢٢)</sup>.

٢٠. كنعان. مصدر سابق. ص: ١٦٧

٢١. كيرش. الاعلام والنشء , مؤسّسة هنداوي ٢٠١٧ ص : ٦٥.

٢٢. كيرش. مصدر سابق, مؤسّسة هنداوي ٢٠١٧ ص : ٦٥



- ٢- تَبَّتْ بعض الوسائل والقنوات الإعلامية ما يخدش الحياء مُتجاهلةً الذوق العام، ومسعاها وراء الربحية فقط وإدخال مردوداتٍ مَالِيَّةٍ عاليةٍ أو المُنافسة السلبِيَّة في بعض الأحيان والتمايز. ممَّا يُؤثِّر في أفكار المُتلقي وبنية المُجتمع .
- ٣- هدم المُجتمعات بتضليلهم بأفكارٍ لا جَانِب الصواب في بعض الأحيان، فيبتعد الفرد عن القيم الأخلاقِيَّة الحميدة والمثل التي يتحلَّى بها الفرد السويّ .
- ٤- إنتشار التضليل في الدعاية والإعلانات، وهو ما يدفع الفرد إلى شراء لوازم قد لا يحتاجها ولكنَّها مُتداولة في المُجتمعات.
- ٥- إشراك جزءٍ قصديٍّ من الجمهور، وإبقاء الآخرين في أماكنهم، ومُجده أيضاً يُعبَّر عن أجنداث الملاك للوسيلة، فيتأمر التيار الرئيس على إسكات صوت الجمهور<sup>(٣٣)</sup> .
- ٦- الهروب من الواقع الى واقع افتراضيٍّ يجد الفرد نفسه سعيداً ومنعزلاً عن المحيط، فيضع الوقت الثمين للعطاء .

#### ١-٥-١ تأثير الفساد في المُجتمع:

يُعَدُّ الفساد إحدى الجرائم الخطيرة التي تهدم عجلة التنمية في البلدان، وخطورتها تلامس الفرد والمُجتمع وتؤثر بالسلب في العقائد والعبادات، ولما وصلته بعض المُجتمعات إلى إحقاق الحقِّ، ولكن ليس بالصدق إنما بالرشوة، وعلى النقيض من ذلك حصول البعض على ما لا حقَّ به عن طريقه أو إحقاق الباطل، وبعبارةٍ مجازيَّة (الفساد قد لبس ثوب الحقِّ وسرى به إلى إرجاء الدنيا وترك الحقِّ في نفقٍ مُظلمٍ عارياً عن ثوبه؛ لعلو صوت الباطل على الحقِّ) .

ف نجد ما حثنا عليه الإسلام قد حرمت أشكال الفساد كافة، لكون شيوع هذه الظاهرة هي مفسدة للمُجتمعات وانتشار الظلم<sup>(٣٤)</sup>، ولكافحة هذه الآفة لا بدَّ من تخفيف منابعها بالطرق العلميَّة والبحوث ودراسة السبب المُحرِّض على ارتكابها والمتابعة الدوريَّة من قبل الحكومات من خلال وضع الاستراتيجيات والخطط لتطهير المُجتمع من العناصر الفاسدة

٢٣. ستيفن كولمان، الإعلام والجمهور، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ص: ٧٨.

٢٤. الجحني (مُكافحة الفساد من منظور إعلامي) ص ٥١٦-٥١٧.



لذلك يحتاج تشريع القوانين الصارمة القابلة للتعديل وتشديد الرقابة على الهياكل الإدارية التي تبني الدولة في القطاعين الحكومي والمدني: بغية مكافحة الفئة التي تسمن بالمال الحرام والكسب غير المشروع وهذه الفئة الضالة تبرز على الفئة الهزيلة في المجتمع: ممّا يُولدُ مُجتمعاً مسلوب الإرادة ومشاعر محبطة في الوقت نفسه الذي يستحل المترهل مكان الفرد السويّ.

ولمكافحة الفساد في المجتمعات تفعيل دور التركيز الفردي على القضايا ليتّم السيطرة عليها لتجزئتها والتعامل مع كل هدفٍ بشكلٍ منفردٍ وليس استراتيجيّة مكافحة الفساد العام يجب التركيز على كل مفصلٍ من مفاصل الفساد. على أن يبدأ من رأس الهرم نزولاً لبقية المستويات منه. وعدم إهمال أي مُستوى منه. وسد الثغرات أمنياً واحترافياً حتّى لا يسمح للمُفسد بوضع عصى الارتكاز في الأوساط .

ومن أهمّ ما يمكن الزرع المُثمر فيه هو مجال التربية والتعليم في الإعداد الأولي للجيل في المدارس وحملات التوعية الدينية وأماكن العبادة: لكون هذه الأماكن تسهم في إنشاء وتكوين الفرد ورسم الصورة الذهنيّة للفرد إذا تمّ البناء الصحيح لمناهضة الفساد وترك القيم السيئة سينتج مجتمعاً محصناً من الانخراط بهذه الظاهرة. ويكون قادراً على استئصاله. وهذا ما نجده ملموساً في الآونة الأخيرة. إذ بدأ المجتمع العراقي يتعافى لكونه متعاوناً مع الجهات الأمنيّة والتبليغ المُستمرّ لحالات الفساد. وهذا ما يتمّ الإفصاح عنه في وسائل الإعلام كافة. فعرض المفسدين يدلاً على قوّة الدولة بالتعامل. إضافةً إلى ذلك تشجيع المواطن بالإفصاح عن مظاهر الفساد وبسريّة تامّة من قبل الجهات الرقابيّة.

وهذا ما تعمل عليه جاهدةً هيئة النزاهة بتقوية المجتمع عبر بيئتها الإلكترونيّة ووسائل الاتصال المتعدّدة: لكونها قد وضعت منصاتٍ خاصّة بالأدلاء وأرقام مجانية وتضمن السريّة والحماية للشخص المدلي عن ظاهرة من ظواهر الفساد. هذا من جهةٍ ومن جهةٍ أخرى استعملت وسائل الإعلام كافة بالشروح التوضيحيّة لهذه الآفة لا يكاد يخلو يوم من إبراز جهودها الإعلاميّة في المُكافحة عبر فرقها وجهدها الإعلاميّة الحثيث بكتشف المفسدين وإنزال أقصى العقوبات المفروضة وفق القوانين النافذة .



أما ما يخصُّ عصب موضوع الإعلام فيتطلبُ مضاعفةُ الجهد الإعلاميِّ عبر المجالات التربويَّة والثقافيَّة ومنابر الحديث، والعمل على تصوير أفلام قصيرة بحبكةٍ دراميَّةٍ توعويَّةٍ تخاطب أذهان الفرد. وبرامج حواريةٍ توعويَّةٍ لهذه الظاهرة. وحملات صحفِيَّة. وإعلانات مُؤلَّة في البيئة الإلكترونيَّة تدور حول مُناهضة الفساد والمُفسدين والتوعية بأخطارها على المُجتمع. مع إسقاط هيبة وسطوة مُرتكبيها في الإعلام. وإظهار مدى تعاستهم وانكسارهم وضياح مُستقبلهم نتيجة هذه الأعمال. فالعبء على المشاعر يُؤثر تأثيراً إيجابياً لدى المُتلقي. وهذا كله ممكنٌ في المناخ الإعلاميِّ الجاذب؛ لكون الجذب أحد فنون الإعلام. مع عرض الناجحين وإبراز إنجازاتهم وبيان مدى سعادتهم بالتعاملات الربحيَّة المُستقيمة والمثمرة وبيان مكانتهم الاجتماعيَّة. وحثُّ المُواطنين عبر الإعلام بالتعاون من الأجهزة الأمنيَّة والرقابيَّة. واستخدام الإعلام وسطاً وقائياً ضدَّ أمراض المُجتمع<sup>(٢٥)</sup>.

ولما جُده مؤثراً جنباً إلى جنب مع الإعلام والأجهزة الرقابيَّة الوازع الديني الذي يتطلَّب حملاتٍ دينيَّة قويَّة من المنابر الدينيَّة تناهض هذه الآفة وحثُّ على الابتعاد عنها. وهذه الوسيلة من أجح الطرق الوقائيَّة؛ لكون الشريعة الإسلاميَّة أقرب للنفوس. والمنابر الدينيَّة جُمع بين التأثيرات العاطفيَّة والعقائديَّة والنفسيَّة. وكذلك قربها من المُواطن أكثر من الدولة. وإيصال ما أمر به العزيز الجليل في محكم كتابه القرآن الكريم في وضع العقوبات؛ لمُكافحة الجريمة. وقد أوجد هذه الآيات المباركة لخلق مُجتمعٍ سويٍّ مُتكافلٍ خالٍ من المُفسدين. يقوم على أساس منع الجريمة ومُكافحتها قبل حدوثها.

أمَّا الإعلام الأمنيُّ فتشارك الأجهزة الأمنيَّة بكل صنوفها بالحد من هذه الظاهرة عبر وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والإلكترونيَّة؛ لتوعية المُواطن بالمضارِّ الناجمة عنها في البرامج المُتلفزة والإذاعات والبوسترات والمنشورات والمُدونات الإلكترونيَّة وعبر صفحاتها في الإعلام الجديد. فجهد حثيثاً في التصدي لهذا الخطر وسعيّاً منها إلى بيان المخاطر وإيضاح القوانين والإجراءات للذين لديهم عدم معرفة بها. والتحذير من الانخراط بها لتوجيه سلوك الفرد في المُجتمع.

٢٥. الجحني (مصدر سابق) ص ٥١٩.



## المبحث الثاني

### ٢-١ مكافحة الفساد عبر الإعلام الرقمي

#### ١-٢-١ تكنولوجيا الاتصال والإعلام:

فرضت تكنولوجيا الاتصال والإعلام نفسها في مختلف المجالات الحديثة التي اختصت بالتقنية الإلكترونية، إذ تنمو بشكلٍ يبهز المُتلقي من حيث الصورة والقصة الجديدة، وتسهيلات الاستخدام التي تمكّنت من تمريرها عبر وسائلها في منصات الإنترنت مُتحوّلاً من التتبع الكلاسيكيّ إلى التحضّر والتعلّم وتغيير الصورة الذهنيّة وبناء الآراء والمواقف؛ نتيجة التعرّض فأصبح المُتلقي يلتهم ثقافته من هذا الوسائل مشدوداً لها، ويكاد لا يفارقها ويفارق اتجاهاتها المُتعدّدة، فنجد المُتلقي تراه يتنقل بين التعليم والتثقيف والبحث عن العلوم والمعرفة فأصبح مغلولاً لها ومنساقاً ذهنياً بدون قيودٍ جُبره على تركها. ففي هذا الجانب نجد آفةً جديدةً قد ظهرت وتعم، ويكاد يرسو في أغلب مرافئ بحور الرقمية، وغالباً ما نراه واضحاً، ولكنّ المُعالجات ضعيفةً في هذا الاتجاه؛ لكون الفاسدين ذوي خبراتٍ قد تفوق مصدرة الدول، وهذا إن دلّ على انحراف القيم لدى الفرد عن القيم السائدة في المجتمع، وبالتالي يمكن أن نناقش عدة قضايا بالتتابع، وهي:

#### ٢-٢-١ الفساد الإداري الرقمي:

وهو ضعف تمكين أجهزة الدولة من ردع الفاسدين في البيئة الرقمية؛ نتيجة تطوّر عمليّات القرصنة وبروز فئاتٍ جديدةٍ تقف خلفها مؤسسات رصينة تدير عمليّة الفساد الرقمي والاختراقات ويمكن تصنيف بعضها على أنها ماديّة ومعنويّة، منها إغراق السوق وسحب الأموال وإرباك العمل في هذه البيئة، وبالتالي تستغلّ مواطن الخلل أشبه بنسج العنكبوت، ويتمحور في عدّة أبواب، ومن أهمّها:

١- إضعاف القيمة البيويّة للنظام، فتفقد السلطة أجهزتها الحكوميّة، وتقلّ قيمة أدائها ومُراساتها الإيجابيّة؛ نتيجة الفكر المنحرف عند الفرد داخل المجتمع الذي ترك سلوكه الإيجابي<sup>(١)</sup>، هذا من جانب الفرد في المجتمع .

٢١. الشمري هاشم والفيلي آثار، الفساد الإداري وأثاره الاقتصادية والماليّة، ص ٥١



٢- أما من الجانب الحكومي ظهر في بداية الستينات اتجاه يُسمّى باتجاه المعدلين أو الوظيفيين، وهو الانحراف عن قواعد العمل في الجهاز الإداري والوظيفي، وهذا يساعد المُفسدين من غرس أُنبيهم بكل سهولة داخل المؤسسة التي تكون أغلب تعاملاتها مؤتمنة في البيئة الرقمية<sup>(٢٧)</sup>.

٣- وكذلك جانب آخر يُعدُّ تكملة للقيمة وهو اللامعدلون وجاء بعد الوظيفيون. ويُعدُّ الفساد فيه نظماً وفردياً.

### ١-٢-٣ الحوكمة سبيل للوقاية من الفساد في البيئة الإلكترونية:

لتفني الفساد في المؤسسات الحكومية والأهلية منها يتطلّب تغيير الاتجاهات لإعادة الثقة بتلك المؤسسات من خلال وضع الحلول المناسبة التي تُعدُّ الفيصل: لتحقيق الأهداف وديمومة المؤسسة التي تُمثّل القوى الإيجابية للنمو الاقتصادي، فيتطلّب اتخاذ نهج المؤسسات الناجحة التي تستخدم مضادات الفساد في تلك البيئة المتشعبة الرقمية في البيئة الإلكترونية وهي استخدام الحوكمة<sup>(٢٨)</sup> وبالإمكان المرور على تعريفها مجموعة من العلاقات بين إدارة المؤسسة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة أصحاب المصالح. كما أنّها تُبيّن الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة والوسائل لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها. وبالتالي فإنّ الحوكمة الجيدة هي التي توفر لكل من المجلس والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول للأهداف التي تصبّ في مصلحة المؤسسة وتُسهّل عملية إيجاد مراقبة فعّالة. وبالتالي تساعد المؤسسة على استغلال مواردها بكفاءة<sup>(٢٩)</sup> وبالتالي يمكن للمؤسسة أن تستخدم وتستغل مواردها بكفاءة عالية من خلال المراقبة الجيدة للأهداف. وإنّ الحوكمة الجيدة هي التي تُوفّر الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تتماشى مع سياقاتها القانونية ومصلحة الفرد في المجتمع؛ لتساعد تلك المؤسسات على تنشيط بيئتها الداخلية والخارجية<sup>(٣٠)</sup>.

٢٧. الأعرجي عاصم، إدارة الأزمات واتخاذ القرارات، صفحة ٤٥

٢٨. المعهد المصرفي المصري، مفاهيم مالية، نظام حوكمة المصارف - العدد ٦ www.ebi.gov.eg

29. Ocd.eorganization for economic co-operation and development

30. Bessire,meunier.J,Concerption du gouvernement des entreprises et modeles : une lecture epistemologique, finance d entreprise ,CREFIP,economica,paris ,2001,p186



## ١-٢-٤ الفساد الإلكتروني :

إنَّ استخدام التكنولوجيا والمعلوماتية في جميع مفاصل عالمنا في الوقت الراهن ودخول الحكومات إلى التحوُّل الرقمي قد ساهمت في انتشار الحكومة الإلكترونية التي تُعدُّ في العراق في بدايتها للتحوُّل والربط الحكومي التي تسعى إليه الحكومة الحاليَّة. وكذلك الجهات الرقابية من ضمنها هيئة النزاهة وديوان الرقابة الاتحادي. فتسعى الأولى في مخاطباتها إلى التقليل من العمل الورقي والرجوع بالمخاطبات إلى الإلكترونيَّة عبر وسائل الاتصال المتعدِّدة والمعتمدة من قبلها. وكذلك قد لا يفارق مسعى الديوان في هذا الاتجاه. وهذا البعد واضحٌ وجليُّ نحو التحوُّل الرقمي والحث على تطبيقه على أرض الواقع، جديتها في كسب ثقة المجتمع بهذه البيئة. وتعويد المجتمع على التعامل بها: بما يُقلِّل الجهد ويُجفِّف منابع الفساد ومنع الاتصال المباشر مع أصحاب العلاقة. إذ يمكن التأثير على قراراتهم . ومن الجدير بالذكر أنه لا تخلو هذا التعاملات الإلكترونية التي تُقدِّمها الحكومة عن هفوات: نتيجة غياب الأمن وإفشاء المعلومات السريَّة، وإتلاف المعلومات. واحتمالية الاحتيال الإلكتروني والقرصنة. أو تزوير المُستمسكات الأصولية<sup>(٣١)</sup>.

### ويمكن استعراض بعض من صور الفساد في البيئة الرقمية

١- الاختراق غير المشروع: ويعدُّ الاختراق القدرة على الوصول غير المشروع لهدفٍ مُعيَّن عن طريق استغلال ثغرات النظام المُخصَّصة لحماية الهدف، أي دخولها عنوةً دون رغبة مالِكها وعلمه، وإحداث أضرار جسيمةٍ بأجهزتهم أو بالمنظومة بشكلٍ عامٍّ. فيُعدُّ المُخرق مُخرَّباً. وهي ظاهرة من مظاهر الفساد الإلكتروني<sup>(٣٢)</sup>.

### وهذا الاختراق له وسائل، من أهمها :

١- فك الشفريات: وهي من أهم الطرق غير المشروعة التي يمكن الدخول بها إلى الأنظمة. والتي يمكن من خلالها فكَّ شفريات كلمات المرور على حدِّ سواءٍ في الشبكات والأجهزة<sup>(٣٣)</sup>.

٣١. الطاهري. الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق ط ١ دار دراية للنشر والتوزيع الأردن ٢٠١٠ ص ١٤٤، ١٤٥.

٣٢. مجيد. الاختراق الإلكتروني. مقالة منشورة على عبر موقع [www.deedarabia.com](http://www.deedarabia.com).

٣٣. سيف الوليد، حقيقة الاختراق الإلكتروني وأفضل الطرق للحماية منه، مقالة منشورة على الموقع:



ب- الهجوم بالفايروسات الإلكترونيّة: عن طريق زراعة الفايروسات في النظام الإلكترونيّ أو الشبكات. وهذا الفايروس عبارة عن برنامج مُصمّم يمكنه التأثير في البرامج الأخرى الموجودة في النظام. وبالتالي يمكن الاختراق وأخذ نسخة من محتويات النظام بكل سهولةٍ إن تمّ الزرع بنجاح، إضافة إلى ذلك يمكن لهذا البرنامج الدخيل من مسح المعلومات كافة وتدمير المنظومة<sup>(٣٤)</sup>.

ج- إزالة الأسماء والأصول: يعمل بعض الأشخاص باستخدام حيل تكنولوجيّة بإزالة اسم صاحب البرنامج وتغيير أصوله وبيعه في السوق على أنه هو المالك الرسميّ للأصل ويستخدمها المُقرصنون في هذه الفترة بكثرةٍ والتي تلقى رواجاً داخل المجتمع؛ لكون البراند المطروح من قبل الشركة ذات أسعار لا يستطيع المُواطن ذو الدخل المُنخفض والمتوسّط من شرائها. وأمثلة كثيرة برامج تشغيل الحاسبات الوندوز برامج الأوفيس، ويُعدّ هذا العمل من أخطر الأمور التي يعمل الفرد بالتداول بها. حيث يمكن لضعاف النفوس زراعة برامج مع إقلاعات برنامج التنصيب. وأصبح كلُّ المعلومات مُهدّدة بالاختراق وهذا نوعٌ من أنواع سرقة الأفكار<sup>(٣٥)</sup>.

٢- الفساد الماليّ الإلكترونيّ: إنّ من أهمّ الجرائم في هذه البيئة الإلكترونيّ هو الفساد الإلكترونيّ الماليّ وتتمثّل بسرقة البطاقات الإلكترونيّة المصرفيّة؛ ممّا يسهل غسيل الأموال والاتجار بالمُحدّرات. ومن أهمّ هذه الجرائم:

أ- سرقة أرقام الدخول إلى البطاقات المصرفيّة: لما شهدته العراق وبقية الدول العربيّة والأجنبيّة من ثورةٍ جديدةٍ، وهي التعامل بالبنود الإلكترونيّة. ويتمّ ذلك من خلال المقرصنين باستخدام أجهزةٍ تقوم بنسخ البطاقة المصرفيّة بالتعاملات أو عن طريق الدخول إلى أنظمة البنوك والمُؤسّسات وحياسة معلومات المُدخّرين أو من لديه معلوماتٌ مصرفيّةٌ ويرسلها إلى بريده الإلكتروني الخاصّ من خلال زراعة البرامج الخبيثة في النظام<sup>(٣٦)</sup>.

٣٤. الجنبيهي ومدوح. جرائم الإنترنت والحاسوب الآليّ ووسائل مكافحتها. دار الفكر الجامعيّ. الإسكندريّة. ٢٠٠٥ ص ١٨

٣٥. عوض. جرائم الكمبيوتر والجرائم الأخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات. المؤتمر السادس للجامعة المصريّة للقانون

الجنائيّ. القاهرة ٢٥-٢٦ أكتوبر ١٩٩٣. دار النهضة العربيّة ١٩٩٣. ص ٤٩

٣٦. كيف تتمّ سرقة معلومات الناطقة الائتمانية، مقالة منشورة على الموقع [www.sqalaml.com](http://www.sqalaml.com)



ب- تحويل المصدر غير المشروع: ويُطَلَقُ على هذا المصطلح غسيل الأموال. وهو تحويل المصدر غير المشروع إلى مصدر مشروع. فمثلاً تحويل الأجار بالحدّرات من أموال غير مشروعة إلى أموال مشروعة. وهذه العمليّات تُدار من قبل مُختصّين بهذا المجال؛ ونظراً للسريّة التامّة في التعاملات التي تجري بسريّة تامّة وبسرعة وتشمل هذا الأجار غير المشروع دولاً وليس على الصعيد المحليّ. ويصعب على الدولة الملاحقة لهذه العمليّات لبراعة المتاجرين والتغيير المُستمرّ للأنظمة المُستخدمة وفي الإنترنت الأسود<sup>(٣٧)</sup>.

٣- الممارسات غير الأخلاقيّة في البيئة الإلكترونيّة: ومن هذه الممارسات التي يمكن تسميتها بالفساد الإلكترونيّ والأخلاقيّ. وينبثق منها عدّة أمثلة. ومن أهمّها:  
أ- المواقع غير الأخلاقيّة: كثيراً ما يتمّ متابعة الإحصائيات المنشورة عبر المواقع الرصينة بتلك الإحصائيات. ولو تتبّعنا هذه الإحصائيات نجد أنّ الصفحات الإباحية من أكثر الصفحات طلباً على مواقع الإنترنت. وأنّ زوّار هذا الصفحات هو الذي يشكل تهديداً للمجتمع. فنلاحظ أعمار الزوّار يتراوح بين (١٢ - ١٥) سنة. وهذا تدمير لجيل الشباب وتغيير الصورة الذهنيّة لهم والأجراف نحو الاضمحلال الفكريّ والدينين فينشأ جيلٌ غير مُنقّف دينياً؛ لأجرافه نحو هذه الظواهر الخطيرة المؤثّر على استقرار المجتمع. فنجد أنّ هذه الصفحات قد نهشت المجتمع مادياً وفكرياً<sup>(٣٨)</sup>.

ب- الدخول إلى قواعد البيانات والمناطق المؤمنة والحميّة إلكترونيّاً: وما يُسمّى بانتحال الشخصية وتهكير المواقع ويمكن عن طريق هذه الظاهرة انتحال هويّة شخصٍ مُعيّنٍ أو موقعٍ مُعيّنٍ. واستغلال الاسم والموقع عبر الشبكة. وبالتالي يقوم من خلالها لصوص المعلومات من الأجار أو إجراء تعاملاتٍ مشبوهة بتلك الأسماء. ويتصرفون تحت اسمٍ مُستعارٍ<sup>(٣٩)</sup>.

٣٧. الجنبيهي ومدوح. مصدر سابق ص ٧٦

٣٨. نفس المصدر. ص ٣٣-٣٤

٣٩. أنواع جرائم الحاسوب الآليّ وكيفيّة ضبطها، مجلة الشرطة، العدد ٣٥٦ أغسطس ٢٠٠٠ ص ٥١



## المبحث الثالث

### ٣-١ الآثار المترتبة على الفساد في البيئة الإلكترونية.

#### ١-٣-١ الآثار الاجتماعية والجرائم الماسة بحياة المواطن.

وهي التي تستهدف انتهاك البيانات الشخصية، سواءً عن طريق جمعها وتخزينها أو معاودة نشرها أو استخدامها بدون غطاءٍ قانونيٍّ لملكها<sup>(٤٠)</sup>، وتولد أغلبها؛ نتيجة تعرُّض المجتمع على مدار اليوم إلى وسائل الإعلام وما يؤديه الإعلام بتغيُّر الصورة الذهنية لدى الفرد في المجتمع. أخذ دور تزويد الجمهور بالمعلومات والعادات والتصورات التي تُبنى على المواقف التي يتعرَّض إليها؛ نتيجة التزاحم الموجود لوسائل الإعلام والإمكانيات غير المحدودة. حيث يجد نفسه محاصراً بها ومغلولاً لها بدون قيودٍ. فاكتمت عادات وتقاليده؛ نتيجة هذا السلوك الجرافي نحوها؛ ممَّا أضر في سلوكه وطريقة حياته. ويمكن تصدر هذه الآثار الملموسة في المجتمع زيادة حالات الطلاق؛ نتيجة تعرُّض العائلة العراقية إلى برامج ومُسلسلات وأفلامٍ حتَّت على عاداتٍ غير موجودةٍ في مجتمعنا وحتَّت على تطبيقها. كالاختيال والتزوير الإلكتروني، والتهديد والابتزاز، والاختراق نتيجة استخدام برامج غير رصينة، والتغيُّرات السلوكية على الشباب والمراهقين المتابعين للصفحات الإباحية، والأجراف عند البعض بالأجّار بالعملة المزيفة، والأجّار بالبشر واستغلال النساء والأطفال، فضلاً عن ذلك فإنَّ الجهل والسذاجة وضغط الظروف الاجتماعية تتسبَّب في إقدام بعض الموظَّفين على التحايل والتزوير، وبالأخصَّ العاملين في البيئة الإلكترونية .

#### ٢-٣-١ الآثار الاقتصادية نتيجة الفساد في البيئة الإلكترونية :

وتشمل كلَّ الجرائم التي تتعلَّق بالتجسس والاختيال الإلكتروني المصرفي والإداري والقرصنة التي تستهدف القطاع الإنتاجي في الدولة الذي يُعطل التنمية، واستخدام هذه الظاهرة للكسب غير المشروع بغير وجه حقٍّ، وتشمل هذه الجرائم تبييض الأموال وتعدُّ ظاهرة التسوُّق الإلكتروني هي أهمُّ الوسائل التي يمكن أن يستغلها ضعاف النفوس المُقرصنين؛ لكون جميع المواطنين من حملة البطاقات الإلكترونية مثبتةً معلوماتهم الكاملة في البنوك، وبالتالي

٤٠. بن مكي نحاة. السياسة الجنائية لمكافحة جرائم المعلومات. ص ٢٨



أي خرقٍ أمنيٍّ يسيرٍ يُكلفُ المواطنَ ضياعَ أمواله الإلكترونية من قبل المُترصِّدين. إضافةً إلى ذلك عمليَّاتُ غسلِ الأموال التي تكاد الدول. حتى وإن كانت منظوماتها الأمنيَّة ذات تقنياتٍ عاليةٍ. يتمكَّنُ لصوص المعلومات من انعدام الحواجز والحدود الجغرافيَّة واختراقها. وتحويل المبالغ المبيضة بكل سهولةٍ بين الدول من خلال إدخال برامج فايروسيَّة.

### ١-٣-٣ معالجات الإعلام في البيئة الإلكترونيَّة :

ما للإعلام دورٌ مهمٌّ في نشر التوعية وإبصال المعلومة بكل مصداقيَّةٍ وسرعةٍ. ولديه دورٌ مهمٌّ وهو زيادة الوازع الدينيِّ. وتعزيز حقوق العمل بالصدِّ على التحريض والحروب والنظرُف والأجراف نحو الهاوية. هذه الأشياء يعمل الإعلام بالتوعية ضدَّها ولكن ليس كل الإعلام والمؤسَّسات الإعلاميَّة تعمل بهذا الاتجاه. فهناك إعلامٌ أصفر يعمل بالعلن والخفاء مهمَّته تدمير الأجيال والمُجتمع. ويستفاد من هذه التجزئة لزيادة إرباحه. وللإعلام مصادر كثيرة يمكن للجمهور أن يتزوَّد منها. وبالتالي يجب على الحكومة دعم الإعلام المُستقلِّ ومُحاسبة المحسوبيَّة من بعض القنوات المُغرضة التي تارةً تثير النعرات الطائفيَّة والانحلال الأخلاقي. إذ يجب على القضاء التصدِّي لها؛ لكونها نواة تزرع في أرض المُجتمعات وتستقطب مَنْ جذوره ضعيفة ومَنْ يمكن استدراجه. فلا بدَّ من وجود ضماناتٍ من الإعلام: لوصول معلوماتٍ لا يرقى إليها الشكُّ وصحيحة. وتُعَدُّ عند الإعلام الحرَّ هادفة تثير عقل المُتلقي وتزوِّده بالمعرفة وبجزءٍ من التعليم: لبناء جيلٍ مثقفٍ على القيم والمبادئ الإسلاميَّة والمُجمعيَّة في التعايش السلميِّ وحبِّ تطوير الذات والإبداع والابتكار وحب الوطن والانتماء إليه. عن طريق الحملات التوعويَّة لإجازات الحكومة. وتبيان أنَّ الحكومة قويَّة وذات سيادةٍ. ويستوطن بها القانون العادل الذي يحارب الفساد والمُفسدين بشكلٍ عامٍّ. والبيئة الرقميَّة الخصبة بالاحتيال من المُبادرات الإعلاميَّة التي حُفِّزُ المُجتمع منها<sup>(٤١)</sup>:

### أ- استخدام الإعلام كوسيلةٍ للإصلاح الإداريِّ والماليِّ والقانونيِّ :

ما للإعلام من سلطةٍ وسلاحٍ يمكنه قلب الطاولة في جميع اتجاهاته. وإن كانت في الحروب بين الدول العظمى: لكونه يخلق السياسة والانطباع والفكر عن الرموز والشخصيَّات.

٤١. عمار إسماعيل حسين. دور وسائل الإعلام في كشف الفساد الإداريِّ والماليِّ ص ١٥.



ويمكن من خلال الإعلام الحرّ المستقلّ المارّ عبر بوابات الحكومة والخاضع إلى نظرية الأجنحة تمرير محتواه لجميع المتلقّين في المجتمع عبر وسائله المؤثّرة مُستغلاً سهولة تدفّق المعلومات عبر الشبكة العنكبوتية العابرة للحدود الجغرافية التي يُمكن أن تؤثر على مُعُترب الوطن. وبالتالي تُوحّد هذه المعلومات والتعليمات والأنظمة الموضوعية التي تُعزّز القيم وتساعد على تنشئة المواطن الصالح عبر البيئة الرقمية؛ لكون أغلب المواطنين يملكون الأجهزة الرقمية سريعة الولوج وعدم الاكتفاء بهذا القدر ولكن استخدام الإعلام التقليديّ لاستهداف الشريحة الباقية من المواطنين غير المتعرّضين للإعلام في هذه البيئة. وبيان مخاطر ظاهرة الفساد. وباستمرار التكرار لهذه الرسائل المنهجية يمكن الوصول إلى أكبر عددٍ من الأفراد وزيادة وعيهم وخلق جيلٍ مُثقفٍ يمكنه التغيير وإيصال المعلومة المُندولة عبر وسائل الإعلام إلى بقية طبقات المجتمع<sup>(43)</sup>.

#### ب- خلق رأي عام :

يمكن للإعلام تبني المواقف والآراء السديدة المناهضة للفساد والمُفسدين؛ لتوعية المواطن بالمخاطر الناجمة عنه من خلال البرامج التلفزيونية في الإعلام التقليديّ. ويمكنه توجيه الرأي العام بشكلٍ أسرع عبر وسائل الاتصال في الإعلام الجديد عبر كوادِر مُعدّة ودربة في هذا المجال. ولكن هذه الوسائل الجديدة تفاعلية يمكن للمواطن الإفصاح عن رأيه بكل سهولة<sup>(44)</sup>.

#### ج- استخدام الإعلام كوسيلة تعليمية:

يمكن على القوائم بالاتصال بإدخال الإعلام في المناهج الدراسية؛ لكونه علماً من العلوم الاجتماعية. التي تُشجّع المتعلّم على الاعتماد عليها بالتزوّد بالمعلومات والوثوق بها. ومنها يمكن زرع مبادئ مناهضة للفساد والمُفسدين .

٤٢. عمار، مصدر سابق ص ١٥

43. Bhattacharyya, Sambit & Hodler, Roland. (2015). Media freedom and democracy in the fight against corruption, European Journal of Political Economy, journal homepage, www.elsevier.com/locate/ejpe



#### د- تطبيق نظريات الإعلام :

إنَّ استخدام نظريَّة المسؤولية الاجتماعيَّة ونظريَّة تطوير الوسائط هي جزءٌ من تحقيق الأهداف داخل المُجتمع؛ لكون هذا النظريَّات لها الدور الحاسم في البيئة الإلكترونيَّة. والتي ترتبط بالتطوُّر التكنولوجي في هذا المجال؛ لكون وظيفة الإعلام أخذت منحى مُضاعفاً بين الوظائف؛ لكونها أكثر رواجاً وذات أرباحٍ مُرتفعة. ولكن لا تنجح هذه المُؤسَّسات الربحيَّة إلا أنَّ وضع معيار القياس للجمهور ومدى الرضا والاستفادة من المُتابعة<sup>(44)</sup>.

#### ه- استخدام الإعلام كوسيلةٍ للتنمية :

استخدام دفاعات الإعلام في التنمية وتوعية الجمهور وتعزيز الحس الوطني وتحقيق الديمقراطية والشفافيَّة والتنمية الوطنيَّة. فيمكن للدولة استغلال وسائل الإعلام لمصلحتها لترتفع في مؤشَّرات مدركات الفساد العالميَّة<sup>(45)</sup>.

#### و- إشاعة ثقافة المؤتمرات والمحافل الثقافيَّة :

الاستمرار باستخدام الإعلام التقليديِّ بعقد المؤتمرات والندوات والأمسيات الثقافيَّة المناهضة للفساد ومظاهره التي يمكنها التأثير المباشر على المُتلقي بدون حواجز. وهي أقوى طرق التأثير من القوائم بالاتصال. ويمكن أن تغيِّر الصورة الذهنيَّة بقدر الإعلام الإلكتروني. ويمكن بثُّها عبر البيئة الرقميَّة .

#### ز- سنَّ القوانين التي تعطي للإعلام الحرِّيَّة التامَّة:

سنَّ القوانين التي تحمي العاملين بهذا المجال وتمنحهم القوَّة حسب القانون؛ ليمكنهم من مساعدة الدولة على التعافي من الآفات الفتاكة. ليمكنها من المراقبة والتوجيه الصحيح الذي يصبُّ في مصلحة المُجتمع .

44. Kamaldeen Arikewuyo, Ahmed & Saudat Sallah Abdulbaqi & Rasaq Muhammad Adisa . December (2019) .Social Media Anti-Corruption Campaigns and Nigeria Development: An Appraisal of Media .Roles, Communicatio 13(2), <https://www.researchgate.net>

45. 127 مصدر سابق ص 127 Kamaldeen, Arikewuyo Ahmed, 2019



### ح- استخدام التطور التكنولوجي:

إنَّ التغطية الإعلامية قد شهدت تغيّرات تكنولوجية واقتصادية ومالية واجتماعية كبيرة أدت إلى حدوث تغييراتٍ في طريقة تطبيق السياسة التحريرية الخاصة بقضايا الفساد. حيث يُعدُّ عنصر الوقت من أهمِّ العوامل في هذه التغطية. خاصةً في ظلِّ تطوُّر التقنيَّة والرقمنة المُستخدمة في وسائل الإعلام. كما أشارت الدراسات إلى ضرورة مُراعاة أخطاء السرعة في تناول القصص والأخبار وجنُّبها؛ لما لها من أثرٍ كبيرٍ في بلبله الرأي العام نتيجة لتضارب الآراء والمعلومات<sup>(٤٦)</sup>.

### ط- تفعيل دور المؤسسات الرقابية :

إنَّ إبراز دور الجهات الرقابية في مؤسسات الدولة وإبراز دور الجهات المُشرفة على أداء الحكومة هو في مُقدِّمة الحلول لمكافحة الفساد وجنُّب انتشاره. حيث يأتي بالدرجة الأولى قبل التعليم وزيادة الخبرات لمكافحة الآفة<sup>(٤٧)</sup>.

46. Moreira ,Ana & Araújo ,Emília & Sousa, Helena. (2019). Corruption and the media - a journalists' look - about the relevance of time, Tempo e mídia, vol 35 , <https://journals.openedition.org/cs/773>

٤٧. عبد الغفور، عقيل هابس . ٢٠١٧ . (مُعالجة الفساد الإداري في ضوء نظرية الأثر الخيرية). مجلة الباحث الإعلامي.

العراق. العدد ٣٦ . على الرابط <https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web>



## الاستنتاجات

- ١- يُعَدُّ الفساد سلوكاً اجتماعياً غير مرغوبٍ فيه، يعرقل عمليّات التنمية والتقدّم على الأُسُعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويتفرّع الفساد إلى فسادٍ سياسيٍّ، وإداريٍّ واقتصاديٍّ واجتماعيٍّ، وثقافيٍّ وسياسيٍّ إلى آخره من المظاهر .
- ٢- يتمّ استهداف القائم بالاتصال: ممّا يُؤدّي إلى إضعافه ممّا يُؤثّر في أدائه المهنيّ داخل المنظومة، وهذه العوامل مُتنوّعة، منها: داخليةٌ وخارجيةٌ، داخليةٌ تتعلّق بسياسة المحتوى الرقمي وقدره الكوادر على التعامل مع قضايا الفساد، ومنها تقنية خاصة بالتطوّر التكنولوجي، أما ما يخصّ الجانب الخارجيّ فالضغوطات التي يواجهها تتمثل بالقوانين النافذة في البلد التي جُرّم التشهير وحماية السمعة وحجب المعلومات عن الصحفيين في قضايا القرن الملتخّة بالفساد.
- ٣- تفتشّي الفساد الإداري والمالي في البيئة الرقمية: نتيجة نقص التدريب ومُواكبة البرامج التدريبية الخاصة بمُكافحة الجرائم الإلكترونية، والبدء بمحو الأمية التكنولوجية، فنحن في عصر الذكاء الإلكتروني.
- ٤- ضعف الاستراتيجيات الدفاعية والخطط المدروسة والمُطبّقة لمُكافحة آفة الفساد: ممّا يجعلها أرضاً خصبة للمُقرصنين.
- ٥- قلة تعديل القوانين النافذة في البلد التي بإمكانها إحراز الفارق وقطع الطرق أمام الاجّار بعد أن تمّ تخفيف العقوبات بعد العام ٢٠٠٤ .
- ٦- تقيد الجهات الرقابية، فرغم الإجاز الواضح، ولكن يتطلّب مجهوداً أكبر بمُساعدة الإعلام والحملات التوعوية: بسبب المحسوبة والانفلات الأمني، وانتشار رقعة الفساد إلى أن أصبح العراق معبراً للصفقات المشبوهة بالفساد كالحُدّرات .
- ٧- التأثير في الفرد داخل المُجتمع من قبل بعض الصفحات المُستغلة للإعلام كغطاءٍ لها، وتُروّج إلى تشويه المُجتمع وزجّ المواطنين بشبهات فسادٍ وتوريطهم عن طريق البيئة الإلكترونية كالروابط الوهمية والسلف الوهمية، وكذلك استغلال المُستضعفين بأخذ مُستمسكاتهم الشخصية وحساباتهم المصرفية من شريحة المُوظفين والمُتقاعدين ومن لديه بطاقات مصرفية .
- ٨- نظراً للمنافسة الشرسة في هذا القطاع، ونشوء النزاعات للبقاء في الساحة، يُؤدّي ذلك إلى التخبط بالأراء لدى المُتلقي، وهي إحدى منافذ الفساد وتمرير الرسائل عبر الإعلام الربحي الذي يهدف البقاء دون إرساء القيم في المُجتمع .



## التوصيات

- ١- تعديل القوانين النافذة التي تُمكن السلطة الرابعة من الإطباق على مُرّوجي الفساد والفاستدين بالدولة. وتقوية الرادع القانوني لكل مَنْ تُسوّل له نفسه التصدي للإعلام الحرّ وحماية المنظومات الإعلامية. لكون المُجتمع بدون إعلام يُؤلد مُجتمعاً بدون رأي عامّ، وضرورة وضع قوانين حرّيّة الصحفيين وحمايتهم في عرض القضايا المتعلّقة بالشخصيات العامّة والسياديّة في الدولة.
- ٢- مواكبة التطوّر التكنولوجي في البيئة الرقمية من حيث القدرات المهاريّة للعاملين في مجال الإعلام التقليديّ والجديد الذي يكاد يسابق الزمن. لنتمكّن المنظومة للتصدي لظواهر الفساد.
- ٣- لوجود تنافس في قطاع الإعلام من قبل المؤسسات: يتطلّب ضرورة إلزام المؤسسات الإعلامية بضرورة المصادقيّة في نقل الأخبار وتكوين الرأي العام وتسيط الضوء على القضايا.
- ٤- استخدام نظريّات الإعلام الحديثة التي تحاكي المحتوى الرقمي وتدفّق المعلومات والاهتمام بـ(رجع الصدى) في التغطيات الإعلامية المُسلّطة على ظاهرة الفساد. من خلال استخدام عنصر التركيز في دراسة تقنيات الاتصال الحديثة.
- ٥- تشجيع المواطن على الإفصاح عن جرائم الفساد بتوفير بيئةٍ حميهم من الملاحقة. وطرح أرقام مجانيةٍ حمي هويّة المتصل: لتشجيع المواطن على التواصل مع الجهات الرقابية. مع وضع مكافآتٍ عينيةٍ وماديّةٍ للكاشفين عن قضايا الفساد.
- ٦- توجيه الوزارات والهيئات والجهات الحكومية بالاهتمام بصفحاتها على المواقع الرقمية في البيئة الإلكترونيّة. ولا جعلها صفحة لبيان نشاطات رئيس الجهة أو الوزير المعني. باستخدام التمويل لهذه الصفحات وتهتمّ بإبراز الجانب الخدمي لكلّ مؤسسة. وبهذا تُعيد الثقة لدى مُتلقي خدماتها وتحسين السمعة.
- ٧- إعطاء مساحةٍ أكبر لمنظّمات المُجتمع المدنيّ المُسجّلة لدى الأمانة العامّة لمجلس الوزراء ودعمها. وبالأخصّ المنظّمات العاملة في جانب الإعلام والترويج وتقديم الخدمات في المُجتمع والجانب الرقمي. والتي تعمل مع منظّمات مكافحة الفساد.
- ٨- زيادة دور القوائم بالاتصال من قبل الحكومة المركزيّة والحكومات المحليّة وحثّهم على إقامة حملاتٍ وطنيّةٍ تناهض الفساد. وهذه الآفة التي تنهش المُجتمع: للتعريف بأبعاده ومُؤثراته وطرق الأجراف به. وتنشيط الإعلانات البيئية التي لها تأثيرٌ إيجابي. رغم قلة تكلفتها.



- ٩- حتّ الجهات الرقابية بتوطيد العلاقة بالمنظّمات الدوليّة والجهات الإعلاميّة الرصينة التي لديها خبرة بمجال مكافحة الفساد ومُلاحقة المُفسدين في البيئة الاجتماعيّة والرقميّة .
- ١٠- العمل على زيادة الدارسين من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلميّ. وتوأمة الجامعات الأجنبيّة بالعراقيّة، والحتّ على البعثات العلميّة؛ لإنشاء جيلٍ لديه من المعرفة وصقل مهاراتهم بمجال الإعلام وكيفيّة تُدار الحملات والمؤتمرات المناهضة للفساد؛ لإشاعة الشفافية في المُجتمع ومُناهضة الفساد.



## قائمة المصادر والمراجع

### المصادر العربية :

- ١- حجازي و زغيبي، (دور برامج الإعلام التربوي في تنمية المهارات الشخصية لدى طلبة المدارس الحكومية الثانوية في محافظة جنين من وجهة نظر الطلبة).
- ٢- د محمد علي، (دور التلفزيون ومكافحة الفساد)، طبعة عمان لعام ٢٠١٢.
- ٣- د. عليان (البيئة الرقمية) ص ١٤- ١٥ طبعة بيروت دار النشر المُفكر للطباعة لعام ٢٠١٢
- ٤- غازي، الإعلام الناعم : ص ١٠ القاهرة دار قباء للنشر والتوزيع ٢٠١٣
- ٥- مصطفى، الإعلام البيئي: ص ٧ دار ناقد للنشر والطباعة عمان ٢٠١٣
- ٦- أمين، الإعلام الجديد : ص ١٧ صوت الشعب للنشر والطباعة ٢٠١٤
- ٧- درويش مصطفى، الإعلام البيئي: ص ٣ دار الناشر عمان للنشر والطباعة ٢٠١٦
- ٨- نهى عاطف، الإعلام الشعبي ص: ١٦- ١٨ دار المُفتي للنشر والطباعة مصر ٢٠١٦
- ٩- عبدالعزيز خالد الشريف، ص : ١٢ دار الشريعة للنشر مصر ٢٠١٧
- ١٠- الزبون، الإعلام الاقتصادي، ص : ٣٤ مطابع النعمان النجف الأشرف ١٩٩٩
- ١١- الشريف، الإعلام الإلكتروني، ص : ١١- ١٣ مطابع القاهرة للنشر والتوزيع ٢٠٠٠
- ١٢- هاني إبراهيم البطل، التربية الإعلامية والجودة في مؤسساتنا الإعلامية، مجلة الإذاعات، عدد ١ ص : ١٩ ٢٠٠٦
- ١٣- محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، ١٩٩٨، ص: ١٣٤
- ١٤- لمكاوي، سمية، «الإعلام الإسلامي والإعلام الغربي في حاضر اليوم دراسة مقارنة»، ص: ٩٩.
- ١٥- أحمد خشاب، أحمد النكلاوي، المدخل السيسولوجي للإعلام، دار الكتب الجامعية، القاهرة، ص : ٨٣- ٨٤ .
- ١٦- محمد عبدالمالك المُتوكل، مدخل إلى الإعلام والرأي العام ص : ٣٩ سنة ٢٠٠٥ الطبعة الثانية
- ١٧- عزيزة عبدة، الإعلام السياسي والرأي العام، دار النشر والتوزيع القاهرة ٢٠٠٤، ص: ٢٣- ٢٨
- ١٨- عبد الباقي، الخبر العاجل، دار المؤلف، ٢٠١٠، ص: ٤٤ المطبعة السامية للنشر والتوزيع الجزائر ٢٠١٨
- ١٩- أبو عيشة، المؤتمرات الصحفية، عمان، دار أسامة ٢٠١٢، ص : ٥٦
- ٢٠- كيرش، الإعلام والنشء، مؤسسة هنداوي ٢٠١٧ ص : ٦٥، ٢٠٢٢



- ٢١- ستيفن كولمان، الإعلام والجمهور، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة ص: ٧٨، ٢٠٢٣
- ٢٢- الشمري هاشم والفيلي آثار، الفساد الإداري وآثاره الاقتصادية والمالية، ص ٥٥ دار المطبوعات للتوزيع الجزائر ٢٠٢٣
- الأعرجي عاصم، إدارة الأزمات واتخاذ القرارات، صفحة ٤٥ عمان دار الناشر للنشر والطباعة ٢٠٠٢
- ٢٣- الجنبيهي وممدوح، جرائم الإنترنت والحاسوب الآلي ووسائل مكافحتها، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٥ ص ٦٨
- ٢٤- عوض، جرائم الكمبيوتر والجرائم الأخرى في مجال تكنولوجيا المعلومات، المؤتمر السادس للجامعة المصرية للقانون الجنائي، القاهرة ٢٥-٢٦ أكتوبر ١٩٩٣، دار النهضة العربية ١٩٩٣، ص ٤٩
- ٢٥- أنواع جرائم الحاسوب الآلي وكيفية ضبطها، مجلة الشرطة، العدد ٣٥٦ أغسطس ٢٠٠٠ ص ٥١ دار الإفتاء مصر ٢٠٠٠
- ٢٦- بن مكي نحاة، السياسة الجنائية لمكافحة جرائم المعلومات، ص ٢٨ عمان دار صادر بيروت ٢٠٠١
- ٢٧- عمار إسماعيل حسين، دور وسائل الإعلام في كشف الفساد الإداري والمالي ص ١٥

### المواقع الإلكترونية :

- ١- المعهد المصرفي المصري، مفاهيم مالية، نظام حوكمة المصارف - العدد ٦. [www.ebi.gov.e](http://www.ebi.gov.e)
- ٢- الطاهري، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق ط ١ دار دراية للنشر والتوزيع الأردن ٢٠١٠، ص ١٤٤، ١٤٥
- ٣- مجيد، الاختراق الإلكتروني، مقالة منشورة عبر موقع [www.deedarabia.com](http://www.deedarabia.com)
- ٤- سيف الوليد، حقيقة الاختراق الإلكتروني وفضل الطرق للحماية منه، مقالة منشورة على الموقع [ww.alkhaleejonline.net](http://ww.alkhaleejonline.net)
- ٥- كيف تتم سرقة معلومات الناطقة الائتمانية، مقالة منشورة على الموقع [www.soqalaml.com](http://www.soqalaml.com)
- ٦- عبد الغفور، عقيل هابس . ٢٠١٧ . (معالجة الفساد الإداري في ضوء نظرية الأطر الخيرية)، مجلة الباحث الإعلامي، العراق، العدد ٣٦، على الرابط <https://www.google.com/ur?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web>



### المصادر الأجنبية:

1. -Ocde.organization for economic co-operation and development
2. Bessire,meunier.J,Concerption du gouvernement des entreprises et modeles : une lecture epistemologique, finance d entreprise ,CREFIP,economica,paris ,2001,p186
3. Bhattacharyya, Sambit& Hodler, Roland.(2015). Media freedom and democracy in the fight against corruption, European Journal of Political Economy , .journal homepage, [www.elsevier.com/locate/ejpe](http://www.elsevier.com/locate/ejpe)
4. Kamaldeen Arikewuyo, Ahmed & Saudat Sallah Abdulbaqi & Rasaan Muhammad Adisa . December (2019) .Social Media Anti-Corruption Campaigns and Nigeria Development: An Appraisal of Media Roles, Communicatio 13(2), .<https://www.researchgate.net>
5. Moreira ,Ana & Araújo ,Emília & Sousa, Helena .(2019). Corruption and the media - a journalists' look about the relevance of time, Tempo e média, vol 35 , <https://journals.openedition.org/cs/773>

## فاعليّة التحليل الإستراتيجيّ (SOWT)

في التصدي للفساد وتبني سياسة وقائيّة مستدامة

أ.م. د نوريّ أحمد كاظم الموسوي

دكتوراه في فلسفة القانون العام/ القانون الجنائيّ

جامعة الفرات الأوسط التقيّة/ الكليّة التقيّة الإداريّة - كوفة





## الملخص

إن السياسة المعاصرة للمشرع العراقي لا تنحصر حديداً في التصدي للظواهر الإجرامية كالفساد من خلال تشريع قوانين خاصة بالتجريم والعقاب وتقوية الإطار القانوني وتشديد العقوبات. بل تعتمد فضلاً عن ذلك على سياسة وقائية لمحاربة الفساد قبل وقوعه والبحث في الأسباب؛ وذلك إدراكاً من المشرع بأن فلسفة السياسة الموضوعية المبنية على التجريم والعقاب وحدها لا تكفي لصيانة المجتمع من مخاطر الفساد وأثاره الوخيمة، والتي تؤثر على الأمن والإنسان وكل مفاصل الحياة الاجتماعية والإقتصادية والسياسية... إلخ. عليه لا بدّ من السعي الحثيث إلى منع حالات الفساد بشتى صورته، وإيجاد الوسائل والأساليب الكفيلة لتحقيق ذلك، وهو ما تسعى إليه هيئة النزاهة بجهود دؤوبة من خلال مبادراتها في صياغة استراتيجية وطنية خاصة بمكافحة الفساد ومنذ سنوات وتحديثها حسب الحاجة وتطور المجتمع وتعاضم الخطورة. ويبدو أن تركيز الهيئة في عملية إعداد الاستراتيجية تلك وصياغتها يظهر في إطار محددات عدة أهمها: المشاركة والشمول والشفافية. وهذا الأمر يلاحظ من خلال حرصها على أن تستمر ضمن النهج التشاركي لإعداد هذه الاستراتيجية والتوسع في عملية المشاركة؛ لتشمل أكبر عدد ممكن من ذوي المصلحة ومن ثم التشجيع على طرح الأفكار بحرية وموضوعية وفيه جانب من الواقعية بعيداً عن المثالية وتأكيداً على ان تتسم تلك العملية بالشفافية.

تأسيساً على ما تقدّم تنصب فكرة دراستنا هذه على تبني إستراتيجيات مدمجة لمواجهة الفساد بكافة صورته بطرق حديثة ومبتكرة وإبلاء الجوانب التكنولوجية الحديثة إهتماماً واسعاً بكونها تمثل أهم الوسائل الرقابية حتى في حال ضعف أو عدم وجود الرقابة الإدارية والقانونية. فضلاً عن ذلك التركيز على القيم والمبادئ والدين والأخلاقيات التي تولد لدى الفرد شعوراً بالإنتماء والنزاهة والشعور بالمسؤولية في كل ما يؤديه في حياته وليس على مستوى الوظيفة العامة فحسب. بعبارة أخرى تبني استراتيجيات وقائية تنطلق من التعليم والأمن السيبراني وغيرها ومحاولة دمجها مع بعض بالاستراتيجيات الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد للأعوام السابقة والخروج بإستراتيجية وطنية حديثة شاملة متكاملة لمحاربة الفساد الإداري والمالي وشتى صورته الأخرى.

الكلمات المفتاحية: الفساد - التحليل الإستراتيجي - SWOT - الوقاية .



---

## Abstract

The contemporary policy of the Iraqi legislator is not confined solely to confronting criminal phenomena such as corruption through the enactment of special laws on criminalization and punishment, the strengthening of the legal framework, and the tightening of penalties. Rather, it also relies on a preventive policy aimed at combating corruption before it occurs and addressing its underlying causes. This reflects the legislator's awareness that a policy philosophy based solely on criminalization and punishment is insufficient to protect society from the dangers and grave consequences of corruption, which negatively affect security, human welfare, and all aspects of social, economic, and political life. Therefore, earnest efforts must be directed toward preventing corruption in all its forms and developing effective means and mechanisms to achieve this goal. This is precisely what the Commission of Integrity endeavors to accomplish through its continuous efforts and initiatives to formulate a national anti-corruption strategy, which has been updated over the years as needed, in response to societal developments and the increasing seriousness of corruption. The Commission's focus in preparing and formulating this strategy appears to rest on several key principles, most notably participation, inclusiveness, and transparency. This is evident from its commitment to maintaining a participatory approach in drafting the strategy, expanding involvement to include the widest possible range of stakeholders, and encouraging the free and objective exchange of ideas with a sense of realism rather than idealism, while ensuring that the entire process remains transparent.

Building on the above, the present study focuses on adopting integrated strategies to confront corruption in all its forms through modern and innovative approaches, giving particular attention to technological dimensions, as they represent the most effective monitoring tools even in cases where administrative or legal oversight is weak or absent. Moreover



---

the study emphasizes the importance of values, principles, religion, and ethics, which instill in individuals a sense of belonging, integrity, and responsibility in all aspects of life-not .only within public service

In other words, this study calls for preventive strategies grounded in education and cybersecurity, among others, and for integrating them with previous national integrity and anti-corruption strategies, with the aim of formulating a modern, comprehensive, and integrated national strategy to combat administrative, financial, and all other forms of .corruption

**Keywords: Corruption – Strategic Analysis – SWOT – Prevention**



## المبحث الأول

### التحليل الاستراتيجي للبيئة الخارجية الخاصة بمُحاربة الفساد (الفرص والتهديدات)

يُشكل التحليل عمومًا عملية بحث وتحري حقيقة الأشياء والتوصل إلى معرفة مضمونها. ويُعرّف بأنه «العملية التي تستهدف إدراك الأشياء والظواهر عن طريق فصل عناصر بعضها عن بعض. ومعرفة الخصائص التي تمتاز بها هذه العناصر. فضلاً عن معرفة طبيعة العلاقة التي تربط بينها»<sup>(١)</sup>. في حين يُمثل التحليل الإستراتيجي للبيئة الخارجية تشخيص ودراسة تحليل مكونات البيئة الخارجية المحيطة لمعرفة مدى التغيرات والذي يُعدّ أمراً ضرورياً عند وضع الإستراتيجية الخاصة بمُحاربة الفساد. ويُساعد في التعرف على أمرين رئيسيين يُشكلان نقطة الإرتكاز في صياغة ورسم أي خطة إستراتيجية وهما كالتالي:

- ١- الفرص التي يمكن إستغلالها لمُحاربة الفساد.
- ٢- التهديدات التي يجب تجنبها والحد من آثارها.

## المطلب الأول

### الفرص والتهديدات المتعلقة بالعوامل الاقتصادية

تشكل العوامل الاقتصادية الخاصة بالتهديدات القسم الأكبر من العوامل المؤدية لإنتشار جرائم الفساد الإداري والمالي وغيرها؛ لأن لها صلة مباشرة بحياة المواطنين. ويقابل تلك التهديدات فرص يمكن أن تخفف من حدتها. بناءً عليه سنتناول هذا المطلب من خلال فرعين وكالتالي:

١. كامل القيم المحتوي الإعلامي ومنهج تحليل المضمون. مؤسّسة الحوار المتّمدّن. ٢٠٠٧. منشور في الموقع الإلكتروني الآتي: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=89968>. تاريخ آخر زيارة ٢٠٢٤/١١/٢.



## الفرع الأول

### الفرص المتعلقة بالعوامل الاقتصادية

تتمثل الفرص المتعلقة بالعوامل الاقتصادية بالآتي:

- 1- اعتماد الشفافية في المعاملات المالية تحديداً في جانب الكشف عن نتائج تنفيذ الموازنات وإجاز الأعمال الحكومية.
- 2- توفير الموارد الاقتصادية والبشرية.
- 3- التخصيصات المالية العادلة.
- 4- الاهتمام بالمواقع السياحية والأثرية والترفيهية.
- 5- الاهتمام بالتنمية المستدامة ولجميع القطاعات الزراعية والصناعية وغيرها.

## الفرع الثاني

### التحديات المتعلقة بالعوامل الاقتصادية

ويقابل الفرص المتعلقة بالعوامل الاقتصادية تهديدات خطيرة تتمثل بالآتي:

- 1- ضعف الأداء الاقتصادي في الدولة من خلال معظم العمليات المشبوهة أو عمليات السمسرة التي يسبب فيها الفساد الإداري والمالي ضرراً خطيراً<sup>(١)</sup> للاقتصاد الوطني.
- 2- تحميل الحكومة أعباء كبيرة دون متابعة ورقابة من قبلها.
- 3- تدني المستوى المعيشي للمواطن والموظف على حدٍ سواء وعدم القدرة على الوفاء بمتطلبات المعيشة<sup>(٢)</sup>، فضلاً عن ضعف المستوى الخدمي للمواطن العراقي.
- 4- السياسات الاقتصادية المرجلة وسوء توزيع واستخدام الثروات والموارد<sup>(٣)</sup>، وعدم العدالة في التوزيع للموارد والعائدات بين المحافظات والمواطنين والمؤسسات الحكومية.
- 5- ضعف الإستثمار في السياحة الدينية والحضارية وغيرها.
- 6- غياب النظرة المستدامة للإصلاح الاقتصادي.

٢ . د. عادل عبدالعزيز السن. مكافحة أعمال الرشوة . المنظمة العربية للتنمية الإدارية . ٢٠٠٨ . ص ١١٨ .

٣ . د. هاشم الشمري ود. إيثار الفتلي. الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية. ط ١. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان. ٢٠١١. ص ٤٠.

٤ . د. سمير عباس و. أ. صباح نوري : الفساد الإداري والمالي في العراق مظاهره أسبابه ووسائل علاجه . وقائع وبحوث المؤتمر العلمي الأول لهيئة النزاهة . ٢٠٠٨ . ص ٨ .



## المطلب الثاني

### الفرص والتهديدات المتعلقة بالعوامل القانونية والقضائية

تلعب العوامل القانونية والقضائية دوراً بارزاً ومهماً في محاربة الفساد بكافة صوره وأنواعه. ويمكن تخديدها من خلال ما توفره من فرص للوقاية من هذه الظاهرة الخطيرة ومكافحتها بطرق صارمة. وما يمكن أن تؤدي إليه من تهديدات خطيرة في حال لوثتم التهاون فيها. وهو ما سنوضحه في هذا المطلب ومن خلال فرعين نبين في الأول الفرص وفي الثاني التهديدات المتعلقة بهما.

### الفرع الأول

#### الفرص المتعلقة بالعوامل القانونية والقضائية

تتعدد الفرص المتعلقة بالعوامل القانونية والقضائية ويمكن بان أهمها بالآتي:

- 1- تدريب الموظفين للزيادة المعرفية بالقوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالنزاهة<sup>(٥)</sup>.
- 2- الدقة بفرض العقوبات الإدارية المناسبة بحق الموظف المخالف.
- 3- إحالة مرتكب الجرائم المحلة بالوظيفة العامة وبالسريعة الممكنة إلى المحاكم المختصة بعد إكمال إجراءات التحقيق الإداري لينال جزاءه العادل.
- 4- عدم شمول المجرمين الحكوميين بقضايا الفساد بالعفو.
- 5- الحفاظ على هيبة الوظيفة العامة وإبعادها عن أي دنس.
- 6- المحافظة على المال العام من الهدر وأوجه الاستغلال كافة.
- 7- احترام مبدأ الفصل بين السلطات.

٥ . الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي (٢٠٢٢-٢٠٣١). وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة/ قسم التطوير والتنمية البشرية. بغداد. برامج عاد ٢٠٢٤. ص٣.



## الفرع الثاني

### التحديات المتعلقة بالعوامل القانونية والقضائية

بعد ان بينا أهم الفرص المتعلقة بالعوامل القانونية والقضائية نأتي في هذا الفرع لتحديد أبرز التحديات المتعلقة بها من خلال الآتي:

- ١- غياب الوعي القانوني والجهل بالقوانين والتعليمات من قبل أغلب الموظفين في المؤسسات<sup>(١)</sup>.
- ٢- التهاون بتطبيق القوانين والتعليمات بشكل دقيق وكما يجب؛ وذلك نتيجة ضعف أجهزة الرقابة في الدولة بضمنها أجهزة الرقابة القانونية والمحاسبية وعدم تطبيق العقاب الرادع بحق الفاسدين لوجود علاقات شخصية بين الموظفين ومنتسبي الأجهزة الرقابية<sup>(٢)</sup>.
- ٣- عدم وجود نظام موحد للتشريعات المنظمة لعمل الجامعات مما أفرز حالات سلبية عديدة تتسم بالتمييز وعدم المساواة بين مؤسسة وأخرى. ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح تحديداً ضمن أنظمة البعثات والترقيات العلمية في المؤسسات الجامعية وكذلك التخصصات المهنية وغيرها بين مؤسسة وأخرى.
- ٤- افتقار أسس توزيع المكافآت المالية في حال وجودها إلى المعايير القانونية العادلة عند توزيعها على الموظفين وهذه الحالة يمكن ملاحظتها في المؤسسات كافة.
- ٥- التهاون غالباً في معاقبة الفاسدين في مجال الوظيفة العامة.
- ٦- استغلال النفوذ وإساءة استعمال السلطة والمساس بالوظيفة العامة التي تعهد الموظف بخدمتها.
- ٧- عدم إستقلال القضاء بصورة فعلية عن أداء السلطتين التشريعية والتنفيذية<sup>(٣)</sup>.
- ٨- ضعف الرادع القضائي المتمثل في عدم إصدار الأحكام بشكل سريع ومتناسب مع الجرم ومتطابق مع القانون وهذا له أثر كبير في الإستمرار على السلوك المنحرف والفاقد.

٦ . صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي. دور السلطات العامة في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري في العراق، إطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٥٣.

٧ . د. عصام عبد الفتاح مطر. الفساد الإداري- ماهيته أسبابه مظاهره. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية، ٢٠٠١، ص ٢٤٠.  
٨ . يُنظر نص المادة (٨٧) من دستور جمهورية العراق للعام ٢٠٠٥.



## المطلب الثالث

### الفرص والتحديات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية والثقافية والدينية

هي مجموعة عوامل خارجية يتأثر بها الإنسان منذ ولادته حتى وفاته: كونه يعيش في بيئة معينة تمثل الإطار العام ممثلاً بقوانينه وقيمه وعاداته وإجاءاته وهذه كلها تؤثر على النشاط الإنساني. ومن ثم سنحاول أن نتناولها بقدر تعلق الأمر بموضوع دراستنا من خلال فرعين وكما يأتي:

### الفرع الأول

#### الفرص المتعلقة بالعوامل الاجتماعية والثقافية والدينية

تعد الفرص المتعلقة بالعوامل الاجتماعية والثقافية والدينية من أبرز العوامل الخارجية التي تؤثر بالإنسان وتظهر من خلال الآتي:

- 1- التركيز على الوازع الديني والأخلاقي للتخلص من كافة مظاهر الفساد .
- 2- وضع مناهج تربوية وثقافية تنمي روح النزاهة وتتأصل في الضمير الجماعي.
- 3- تبني ثقافة المواطنة والقيم الاجتماعية الإيجابية الراضية للفساد.
- 4- الخطاب الديني المعتدل.
- 5- تعزيز ثقة المواطن بمؤسسات الدولة
- 6- ثقافة احترام الوقت.

### الفرع الثاني

#### التحديات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية والثقافية والدينية

هنالك العديد من التحديات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية والثقافية والدينية والتي أهمها:

- 1- إنتشار الجهل على جميع المستويات وأبرزها الجهل بالحقوق الفردية للمواطن وحقه بمساءلة الحكومة عن دورها تجاهه.
- 2- تراجع المستوى التعليمي والثقافي في البلد.
- 3- تغليب النزعة العشائرية والقيم الاجتماعية الشاذة على قيم المواطنة الصالحة<sup>(9)</sup>.

9. د. خليفة إبراهيم عودة التميمي. الأمن والمجتمع- دراسة في العلاقة بين المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الأمنية. مجلة كويه. كلية القانون. جامعة كويه. أربيل. العراق. 2008. ص138.



- ٤- توظيف الإنتماءات الإقليمية والعرقية وعلاقات القربى في الوظيفة ومنها عمليات التعيين وغيرها وسببه أن الموظف يتطلع داخل الجهاز الإداري إلى من يحميه خارج أوقات الدوام الرسمي<sup>(١٠)</sup>.
- ٥- غياب العدالة الاجتماعية
- ٦- ضعف الوازع الديني<sup>(١١)</sup> لدى الفرد وهذا يؤدي إلى الوقوع في جرائم الفساد؛ وذلك لأن الوازع الديني يمثل رقابة داخلية للفرد تمنعه من القيام بأي عمل سيء وأساس الرقابة هنا تقوى الله سبحانه.
- ٧- تراخي دور مؤسسات الضمان الاجتماعي.

## المطلب الرابع

### الفرص والتحديات المتعلقة بالعوامل السياسية

يقصد بها مجمل العوامل المتعلقة بقواعد الحكم في الدولة والتي تؤثر في عملية صنع القرار. وسنبين الفرص والتحديات التي تؤثر في عملية محاربة الفساد وكالاتي:

#### الفرع الأول

##### الفرص المتعلقة بالعوامل السياسية

- تتعدد الفرص المتعلقة بالعوامل السياسية والتي تعد من العوامل الخارجية المؤثرة ويمكن تلخيصها بالآتي:
- ١- تبني موقف سياسي عام تدعمه الإرادة الشعبية لغرض تعزيز قيم النزاهة ومحاربة الفساد.
  - ٢- وجود نظام سياسي ديمقراطي يضمن المحافظة على حقوق وحرريات المواطن العراقي.
  - ٣- تقديم المصالح العامة على المصالح الخاصة لصانعي القرار .
  - ٤- عزل أي قوة أو حزب سياسي يحقق عمل الفاسدين.
  - ٥- تئوير منهاج وزاري شامل ويعلن امام الشعب من أجل تحقيق الإصلاح<sup>(١٢)</sup>.

١٠ . د. مهدي حسن زوبيلف ود. سليمان أحمد اللوزي : التنمية الإدارية والدول النامية. ط١. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. عمان. ١٩٩٣. ص٣٩.

١١ . صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي. مصدر سابق. ص١٨٤ .

١٢ . د. حسين محمد مصلح محمد. دور الإعلام في مكافحة الفساد. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي العاشر بعنوان (الإعلام ومكافحة الفساد) الذي أقامته كلية الحقوق. جامعة طنطا. مصر. ٢٠١٧. ص٢٩.



## الفرع الثاني

### التحديات المتعلقة بالعوامل السياسيّة

لا يفوتنا أن نبين أهم التحديات المتعلقة بالعوامل السياسية وهي :

- ١- التدخلات السياسية في العمل الإداري والمؤسسي
- ٢- المحاباة السياسية في الوظائف والمناصب الإدارية والحكومية الأخرى وحتى في الأمور العلمية والأكاديمية.
- ٣- الصراعات السياسية وتأثيراتها السلبية على الدولة والمجتمع.
- ٤- ضعف الإرادة والنية الصادقة من قبل القيادات السياسية في محاربة الفساد.
- ٥- عدم إشراك المواطنين في إتخاذ القرارات وسلب حرياتهم<sup>(١٣)</sup>.

## المطلب الخامس

### الفرص والتحديات المتعلقة بالإعلام

سنوضح الفرص والتحديات المتعلقة بالجوانب الإعلامية من خلال الفرعين الآتيين:

## الفرع الأول

### الفرص المتعلقة بالإعلام

هنالك فرص متعلقة بالإعلام عديدة وأبرزها يتمثل بالآتي:

- ١- التعريف بخطورة الفساد وأضراره على الدولة والمجتمع.
- ٢- توظيف الإعلام في النشر والترويج لثقافة الشفافية والنزاهة والمساءلة.
- ٣- تطور وسائل الإعلام باستخدامها التقنية الرقمية الحديثة<sup>(١٤)</sup>.

١٣ . د. صلاح الدين فهمي محمود. الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الإجتماعية والإقتصادية. دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب. الرياض. السعودية. ١٩٩٤. ص٤٧.

١٤ . د. حسين محمد مصلح محمد. دور الإعلام في مكافحة الفساد. بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي العاشر بعنوان (الإعلام ومكافحة الفساد) الذي أقامته كلية الحقوق. جامعة طنطا. مصر. ٢٠١٧. ص٢٩.



## الفرع الثاني

### التحديات المتعلقة بالإعلام

- يمكن تلخيص أهم التحديات المتعلقة بالإعلام في هذا النطاق بما يلي:
- ١- ضعف الوسائل الإعلامية وعدم حياديتها في طرح المعلومات والأخبار عن قضايا الفساد لأنها تعاني من التبعية.
  - ٢- ندرة البرامج التثقيفية التي تدعو إلى إشاعة قيم النزاهة والشفافية والمساءلة وقتلتها.
  - ٣- تقييد حرية الصحافة والإعلام.

## المطلب السادس

### الفرص والتحديات المتعلقة بالعوامل التكنولوجية الحديثة

سنبين هذا المطلب في فرعين نخصص الأول للفرص المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة أما الثاني فسيكون لتهديداتها:

## الفرع الأول

### الفرص المتعلقة بالعوامل التكنولوجية الحديثة

- وتتمثل الفرص المتعلقة بالعوامل التكنولوجية الحديثة بعدد من الأمور والتي يمكن تلخيص أهمها بالآتي:
- ١- تبني الحوكمة ونظام الحكومة الإلكترونية في المؤسسات كافة.
  - ٢- توفير قاعدة بيانات إلكترونية عن حالات الفساد والمخاطر التي تواجه مؤسسات الدولة وتحديد مؤشرات النزاهة لتوجيه التفكير الاستراتيجي وسياسة مكافحة الفساد.

## الفرع الثاني

### التحديات المتعلقة بالعوامل التكنولوجية الحديثة

- بعد ان تناولنا الفرص المتعلقة بالعوامل التكنولوجية الحديثة نأتي إلى بيان التحديات المتعلقة بها ويظهر أهمها بالآتي:
- ١- عدم اعتماد أساليب الحوكمة الإلكترونية<sup>(١٥)</sup>.
  - ٢- الأعمال التخريبية التي قد تصيب المواقع الحكومية وتؤدي إلى إضرار خطيرة.
  - ٣- سرقة الأصول الفكرية.

١٥. الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (٢٠٢١-٢٠٢٤)، هيئة النزاهة الاقادية، العراق، ص ١٢١.



## المبحث الثاني

### التحليل الاستراتيجي للبيئة الداخلية الخاصة بمحاربة الفساد (نقاط القوة والضعف)

سنتناول في هذا المبحث تحليل البيئة الداخلية الخاصة بمحاربة الفساد الذي سيشتمل على تحليل نقاط القوة والضعف بالنسبة للعوامل المتعلقة بالاستراتيجية والعوامل الإدارية والهيكل التنظيمي والتكنولوجيا الحديثة فضلاً عن الثقافة التنظيمية والموارد البشرية والبنى التحتية.

## المطلب الأول

### نقاط القوة والضعف المتعلقة بالعوامل الإستراتيجية

سنتناول في هذا المطلب نقاط القوة والضعف المتعلقة بالعوامل الإستراتيجية وذلك من فرعين وعلى النحو الآتي:

## الفرع الأول

### نقاط القوة المتعلقة بالعوامل الإستراتيجية

- ١- قدرة الإدارة على ترجمة الأهداف المكونة لوظيفة الدولة إلى سياسات ثم تخطيط هذه السياسات ووضعها في برامج محددة<sup>(١٦)</sup>.
- ٢- تفاعل المؤسسات الحكومية مع المؤسسات الجامعية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها لمحاربة الفساد.
- ٣- تقويم الأداء الإستراتيجي الفعال والمستمر.
- ٤- وجود الممارسات الجدية للتنفيذ الإستراتيجي في مؤسسات الدولة<sup>(١٧)</sup>.
- ٥- إعتداد الأسس العلمية والعملية في اعداد وصياغة الاستراتيجية

16. MARI-LISS, THE CAUSES ADMINISTRATIVE CORRUPTION, UNIVERSTTY TARTU, FACOLTY OF (1) .SOCIAL SCIENSES, THESIS FOR THE MASTRS DEGREE INPUBLIC ADMINISTRATION, 2004, P16

١٧ . الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد ٢٠٢١-٢٠٢٤. هيئة النزاهة الاخادية. العراق. ص٤١.



## الفرع الثاني

### نقاط الضعف المتعلقة بالعوامل الإستراتيجية

- ١- إنعدام الأدوار التشاركية في مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والإعلامية وغيرها في عملية تنفيذ الإستراتيجية.
- ٢- عدم الاهتمام بالرقابة على التنفيذ الإستراتيجي .
- ٣- ضعف الآليات الوطنية في حماية النزاهة ومحاربة الفساد.

## المطلب الثاني

### نقاط القوة والضعف المتعلقة بالعوامل الإدارية والهيكل التنظيمي

من الموضوعات التي يجب دراستها العوامل الإدارية والهيكل التنظيمي لما له من تأثير على استراتيجية محاربة الفساد. وبناءً على ذلك سنتناول نقاط القوة والضعف المتعلقة بها وذلك كالآتي:

## الفرع الأول

### نقاط القوة المتعلقة بالعوامل الإدارية والهيكل التنظيمي

- إن نقاط القوة المتعلقة بالعوامل الإدارية والهيكل التنظيمي تتمثل أبرزها بما يلي:
- ١- تطوير كفاءة أداء الموظفين في مجال مكافحة الفساد المالي والإداري والحد منه. من خلال إشراكهم في ورش العمل والدورات التطويرية في هذا المجال.
  - ٢- تسهيل الإجراءات الإدارية في المؤسسات الحكومية
  - ٣- تطبيق الوصف الوظيفي وأدلة العمل.
  - ٤- تفعيل الرقابة الإدارية على تطبيق القوانين والتعليمات النافذة.
  - ٥- تشكيل لجان متابعة لتحسين الأداء المؤسسي للوزارات والأكاديمي في الجامعات.



## الفرع الثاني

### نقاط الضعف المتعلقة بالعوامل الإدارية والهيكل التنظيمي

من أبرز مظاهر نقاط الضعف المتعلقة بالعوامل الإدارية والهيكل التنظيمي الآتي:

- ١- سوء التنظيم الإداري داخل المؤسسة الإدارية وبيروقراطية القيادة فيها والمتمثلة في تعدد القادة الإداريين وتضارب إختصاصاتهم والذي يؤدي إلى التخلف الإداري<sup>(١٨)</sup>.
- ٢- إشاعة الخلق الإداري المتدني والفساد والرشوة وعدم الإحساس بالمسؤولية.
- ٣- ضعف العلاقة بين الإدارة والجمهور وانتشار الولاءات الحزبية وغيرها يؤدي إلى الفساد الإداري<sup>(١٩)</sup>.
- ٤- الترهل في الهياكل التنظيمية لبعض الوزارات والمؤسسات الحكومية.
- ٥- خلو معظم المؤسسات الحكومية من وجود نظام شكاوي معتمدة ووحدات متخصصة بتلقي الشكاوى ومتابعتها وآلية التواصل مع مقدميها.
- ٦- سيطرة مستثمري الجامعات والكليات الأهلية على قرارات الإدارة وتدخلهم بالجوانب الموضوعية بما يحس رصانة الجامعة أو الكلية وما تقدمه من خدمات.

## المطلب الثالث

### نقاط القوة والضعف المتعلقة بعوامل التكنولوجيا الحديثة

إن العمل الوطني المنسق لمحاربة الفساد يعتمد بدرجة كبيرة على عوامل التكنولوجيا الحديثة لأهميتها في حياتنا وبشتى المجالات سنحاول إبراز ذلك من خلال الفرعين الآتيين:

## الفرع الأول

### نقاط القوة المتعلقة بعوامل التكنولوجيا الحديثة

إن أبرز نقاط القوة المتعلقة بعوامل التكنولوجيا الحديثة هي:

- ١- تطوير أنظمة الوظيفة العامة.
- ٢- بناء ورعاية الثقة في استخدام نظم المعلومات الوطنية والتكنولوجيا والاتصالات الحساسة

١٨ . د. مهدي حسن زويلف ود. سليمان أحمد اللوزي. التنمية الإدارية والدول النامية. ط ١. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. عمان. ١٩٩٣. ص ٢٣.

١٩ . د. عصام عبد الفتاح مطر. الفساد الاداري. ماهيته أسبابه مظاهره. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية. ٢٠٠١. ص ٣٠٠.



- ٣- غرس مستوى عالٍ من الثقة بين المستخدمين من خلال تأمين بلدنا في الفضاء السيبراني.
- ٤- استعداد البلد للدفاع عن مواطنية، والحفاظ على عمليات البنية التحتية للمعلومات الهامة أثناء الهجمات الإلكترونية<sup>(٢٠)</sup>.

### الفرع الثاني

#### نقاط الضعف المتعلقة بعوامل التكنولوجيا الحديثة

- يقابل نقاط القوة أعلاه نقاط الضعف المتعلقة بعوامل التكنولوجيا الحديثة والتي تتمثل بالآتي:
- ١- ضعف المستوى الإداري في استخدام التكنولوجيا الحديثة.
  - ٢- عدم استخدام آليات متطورة للمحافظة على الوثائق من التزوير
  - ٣- تخلف نظام الاتصالات وعدم تدفق وانسيابية وكفاية البيانات اللازمة لبناء قاعدة البيانات والمعلومات المطلوبة لاتخاذ القرار الإداري الصائب والرشيدي

---

٢٠ . استراتيجية الأمن السيبراني العراقي. مستشارية الأمن الوطني. أمانة سر اللجنة الفنية العليا لأمن الاتصالات والمعلومات، ٢٠٢٢، ص٥.



## المطلب الرابع

### نقاط القوة والضعف المتعلقة بالثقافة التنظيمية

سنتناول نقاط القوة والضعف المتعلقة بالثقافة التنظيمية من خلال فرعين وكما يأتي:

#### الفرع الأول

##### نقاط القوة المتعلقة بالثقافة التنظيمية

تتمثل نقاط القوة المتعلقة بالثقافة التنظيمية بمجموعة من النقاط المهمة وأبرزها:

- 1- ضرورة قيام المؤسسات بتعزيز ثقافتها التنظيمية من خلال إشراك موظفيها في صنع قراراتها. وفتح المجال لتقديم أفكار بناءة ومقترحات جديدة.
- 2- التأكيد على أخلاقيات المهنة وتوظيف الوازع الديني .
- 3- ضرورة تطوير مستوى المهارات لدى الموظفين بما ينسجم مع متطلبات الوظيفة العامة. تقدير الأداء الكفوء والاحتراف بالعمل النزيه لتعزيز سلوك النزاهة في العمل الوظيفي.

#### الفرع الثاني

##### نقاط الضعف المتعلقة بالثقافة التنظيمية

بعد أن تناولنا نقاط القوة المتعلقة بالثقافة التنظيمية نأتي الآن لبيان نقاط الضعف والتي من أهمها ما يأتي:

- 1- تغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة .
- 2- الضعف في ثقافة الحفاظ على كرامة الوظيفة العامة. والشعور بالمسؤولية والحفاظة على أموال الدولة.
- 3- إهدار الوقت المحدد للدوام الرسمي.
- 4- غياب الأداء الكفوء.
- 5- ظهور بعض الانحرافات السلوكية الخطيرة.



## المطلب الخامس

### العوامل المتعلقة بالموارد البشرية والبنى التحتية

تتعدد العوامل المتعلقة بالموارد البشرية والبنى التحتية من حيث نقاط القوة والضعف الأمر الذي يتطلب تناولها من خلال فرعين وكالاتي:

#### الفرع الأول

##### نقاط القوة المتعلقة بالموارد البشرية والبنى التحتية

وتتمثل نقاط القوة المتعلقة بالموارد البشرية والبنى التحتية بما يلي:

- ١- تصميم خطط عملية قابلة لتنفيذ استراتيجية محاربة الفساد تحقيقاً للأهداف المرجوة منها .
- ٢- بناء القدرات البشرية ورفع كفاءة عناصر الأجهزة الخاصة بحماية النزاهة والمساءلة ومحاربة الفساد.
- ٣- تحديد مكونات المؤسسات الخاصة بتنفيذ استراتيجية محاربة الفساد وحماية النزاهة.
- ٤- إدارة المؤسسات كالجامعات والكليات الأهلية بشكل مستقل وبمعزل عن مستثمريها. وتُدار أكاديمياً وتراقب أعمالها وفق السياقات القانونية حتى لا تكون مدعاة لشبهة الفساد.
- ٥- توفير الموارد والمستلزمات المادية للبنى التحتية.

#### الفرع الثاني

##### نقاط الضعف المتعلقة بالموارد البشرية والبنى التحتية

إن نقاط الضعف المتعلقة بالموارد البشرية والبنى التحتية يمكن تحديد أهمها بالآتي:

- ١- قلة عدد الموظفين خصوصاً في المجالات المالية والمحاسبية مع زيادة حجم الأعمال الملقاة على عاتقهم وكثرة الأخطاء نتيجة ضغط العمل وعدم وجود مراجعة دقيقة على أعمالهم<sup>(٢١)</sup>.
- ٢- عدم إختيار الموظفين الكفؤين ووضعهم في الوظيفة التي تتلائم مع مؤهلاتهم وخبراتهم يؤدي إلى إنهيار في مؤسسات الدولة وفشلها<sup>(٢٢)</sup>.

٢١. د. صبحي منصور، أخلاقيات الوظيفة العامة والفساد الإداري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨، ص ١٩٨.

٢٢. صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي، مصدر سابق، ص ١٥٧ .



- ٣- إستشراء حالات المحسوبية والمحاصصة الطائفية دون الإعتداد بالخبرة العلمية والجدارة والكفاءة وكثرة حالات تجاوز حدود الوظيفة العامة.
- ٤- عدم توفير البنى التحتية وضعف التمويل المادي .

## المبحث الثاني

### التحليل الاستراتيجي للبيئة الداخلية الخاصة بمحاربة الفساد (نقاط القوة والضعف)

سنتناول في هذا المبحث تحليل البيئة الداخلية الخاصة بمحاربة الفساد الذي سيشتمل على تحليل نقاط القوة والضعف بالنسبة للعوامل المتعلقة بالاستراتيجية والعوامل الإدارية والهيكل التنظيمي والتكنولوجيا الحديثة فضلاً عن الثقافة التنظيمية والموارد البشرية والبنى التحتية.

## المطلب الأول

### نقاط القوة والضعف المتعلقة بالعوامل الإستراتيجية

سنتناول في هذا المطلب نقاط القوة والضعف المتعلقة بالعوامل الإستراتيجية وذلك من فرعين وعلى النحو الآتي:

## الفرع الأول

### نقاط القوة المتعلقة بالعوامل الإستراتيجية

- ١- قدرة الإدارة على ترجمة الأهداف المكونة لوظيفة الدولة إلى سياسات ثم تخطيط هذه السياسات ووضعها في برامج محددة<sup>(١٧)</sup>.
- ٢- تفاعل المؤسسات الحكومية مع المؤسسات الجامعية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها لمحاربة الفساد.
- ٣- تقويم الأداء الإستراتيجي الفعال والمستمر.
- ٤- وجود الممارسات الجدية للتنفيذ الإستراتيجي في مؤسسات الدولة<sup>(١٨)</sup>.
- ٥- إعتداد الأسس العلمية والعملية في اعداد وصياغة الاستراتيجية



## المطلب الثاني

### أولويات التركيز لصياغة إستراتيجية وطنية لمحاربة الفساد

إن صياغة إستراتيجية وطنية لمحاربة الفساد حتاج التركيز على أولويات معينة يكون لها دور فعال في ذلك وهذا الأمر يتطلب الآتي:

أولاً: تحديث البنية التشريعية في مجال مكافحة الفساد

ثانياً: بناء ثقة المواطن بمؤسسات الدولة.

ثالثاً: رفع الوعي بالنزاهة والشفافية والمساءلة وتمكين المجتمع للوقاية من الفساد

رابعاً: تعزيز سيادة القانون وإنفاذه بشكل صحيح.

خامساً: تطوير بنية الجهاز الإداري والمؤسسي بما يضمن كفاءته وفاعلية أدائه

سادساً: استخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة وتطوير آليات محاربة الفساد.

## المطلب الثالث

### تبني إستراتيجيات وقائية ودمجها بالاستراتيجية الوطنية للنزاهة

يمكن تبني إستراتيجيات وقائية مختلفة ودمجها بالاستراتيجية الوطنية للنزاهة وذلك من خلال التركيز على الجوانب الآتية:

أولاً: تبني الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي

ثانياً: تبني بعض آليات تنفيذ استراتيجية الأمن السيبراني العراقي

ثالثاً: تبني سياسة جنائية وقائية شاملة لمحاربة الفساد



## الخاتمة

توصّلنا من خلال دراستنا لموضوع البحث إلى مجموعةٍ من الاستنتاجات والمقترحات نُورد أهمّها:

### أولاً - الاستنتاجات

- ١- إن التزام المؤسسات الحكومية بالسرية التامة في جميع المجالات دون مبرر خلافاً لمبدأ الشفافية يتيح للفاستدين مجالاً واسعاً لممارسة أعمالهم الفاسدة تحت مظلة السرية ويؤدي إلى إنتشار الفساد.
- ٢- يساهم الفراغ التشريعي والأمني في ضعف تطبيق الآليات الخاصة بمحاربة الفساد.
- ٣- إن إنعدام الأدوار التشاركية في مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية والإعلامية وغيرها في عملية تنفيذ الإستراتيجية يشكل نقطة ضعف في عملية اعداد خطة استراتيجية فعالة لمحاربة الفساد.
- ٤- يُمثل تفاعل المؤسسات الحكومية مع المؤسسات الجامعية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها نقطة قوة في تنفيذ الاستراتيجية ومحاربة الفساد.
- ٥- إن العمل الوطني المنسق لمحاربة الفساد يعتمد بدرجة كبيرة على عوامل التكنولوجيا الحديثة لأهميتها في حياتنا وبشتى المجالات.
- ٦- يؤدي غياب الإعلام الحر وعدم السماح بالوصول إلى المعلومة يساهم في تفضي حالات الفساد.



## ثانياً - المقترحات

- ١- تحسين أداء مؤسسات الدولة من حيث الاكتفاء بالعدد المناسب من الموظفين وتحسين كفاءتهم.
- ٢- ضرورة تعزيز نشر ثقافة الاخبار عن حالات الفساد ووضع نظام حماية للمخبرين وتسهيل آليات الشكوى وكيفية متابعتها.
- ٣- تنمية الوعي القانوني لدى الموظفين بمختلف أشكال الفساد والآليات الضرورية لمكافحته والوقاية منه.
- ٤- تبني برامج إعلامية لتنمية ثقافة التمسك بالحقوق لدى المواطنين.
- ٥- ندعو الجهات الرقابية المختصة إلى وضع إستراتيجية إعلامية متكاملة للتوعية والترويج لثقافة الشفافية والنزاهة والمساءلة والعمل على تعزيز المعايير الاخلاقية والمهنية داخل المؤسسات كافة.
- ٦- نقتراح إقامة مراكز بحثية إستراتيجية تساهم في بناء الشخصية الإنسانية وتنمية قيم الصدق والنزاهة والأمانة وخصيئتها فكرياً وتنظيم البرامج الوقائية التثقيفية في هذا الجانب. ويا حبذا لو أدخلت مثل هكذا برامج في كافة المؤسسات التعليمية والمراحل الدراسية، ويدخل ضمن نطاق ذلك، التشجيع على الإبلاغ عن حالات الفساد، أو التصرفات أو السلوكيات التي يمكن أن تُشكّل أرضاً خصبة للفساد، فضلاً عن ذلك محاولة الاستفادة من التجارب الدولية المتطورة في هذا الجانب. وإجراء الدراسات النظرية والميدانية بهدف وضع آليات فعّالة للوقاية من الفساد بكافة صوره.
- ٧- ضرورة توفير قاعدة بيانات إلكترونية عن حالات الفساد والمخاطر التي تواجه مؤسسات الدولة وتحديد مؤشرات النزاهة لتوجيه التفكير الاستراتيجي وسياسة مكافحة الفساد على المدى البعيد.



## قائمة المصادر

### المصدر باللغة العربية

#### أولاً - الكتب القانونية:

- ١- د. سمير عباس و أ. صباح نوري : الفساد الإداري والمالي في العراق مظاهره أسبابه ووسائل علاجه ، وقائع وبحث المؤتمر العلمي الأول لهيئة النزاهة ، ٢٠٠٨.
- ٢- د. صبحي منصور ، أخلاقيات الوظيفة العامة والفساد الإداري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٨.
- ٣- د. صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الإجتماعية والإقتصادية، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السعودية، ١٩٩٤.
- ٤- د. عادل عبدالعزيز السن، مكافحة أعمال الرشوة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ٢٠٠٨.
- ٥- د. عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الاداري، ماهيته أسبابه مظهره، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠١
- ٦- د. مهدي حسن زويلف ود. سليمان أحمد اللوزي، التنمية الإدارية والدول النامية، ط١، دار مجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٣.
- ٧- د. هاشم الشمري ود. إيثار الفتلي، الفساد الإداري والمالي وآثاره الإقتصادية والإجتماعية، ط١، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

#### ثانياً - الرسائل والأطاريح

- ١- صباح عبد الكاظم شبيب الساعدي، دور السلطات العامة في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري في العراق، إطروحة دكتوراه ، كلية القانون، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

#### ثالثاً- البحوث والدراسات:

- ١- د. حسين محمد مصلح محمد، دور الإعلام في مكافحة الفساد، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي العاشر بعنوان (الإعلام ومكافحة الفساد) الذي اقامته كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، ٢٠١٧.
- ٢- د. خليفة إبراهيم عودة التميمي، الأمن والمجتمع- دراسة في العلاقة بين المؤسسات الإجتماعية والمؤسسات الأمنية، مجلة كويه، كلية القانون، جامعة كويه، أربيل، العراق، ٢٠٠٨.
- ٣- العربي العربي، مستقبل الإعلاميين- التطور التكنولوجي وصناعة التغيير، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بن خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد ١٠، ٢٠١٤.



#### رابعاً- المواقع الإلكترونية:

- 1- كامل القيم، المحتوى الإعلامي ومنهج تحليل المضمون، مؤسسة الحوار المتمدن، ٢٠٠٧، منشور على الموقع الإلكتروني الآتي: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=89968>، تاريخ آخر زيارة ١٢/٦/٢٠٢٤.

#### خامساً- مصادر أخرى:

- 1- استراتيجية الأمن السيبراني العراقي، مستشارية الأمن الوطني، أمانة سر اللجنة الفنية العليا لأمن الاتصالات والمعلومات، ٢٠٢٢.
- 2- الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي (٢٠٢٢-٢٠٣١)، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة/ قسم التطوير والتنمية البشرية، بغداد، برامج عاد ٢٠٢٤.
- 3- الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد ٢٠٢١-٢٠٢٤، هيئة النزاهة الاتحادية، العراق.

#### - المصادر باللغة الإنكليزية

1. MARI-LISS, THE CAUSES ADMINISTRATIVE CORRUPTION, UNIVERSITY TARTU, FACOLTY OF SOCIAL SCIENSES, THESIS FOR THE MASTRS DEGREE INPUBLIC ADMINISTRATION, 2004, P16



النظم الإلكترونية لإدارة الضرائب (ETMS)

ودورها في تعزيز فاعليّة إجراءات هيئة النزاهة الاتحادية العراقية

م.د. أشرف بدر الدين  
وزارة المالية

ا.م.د. أمير علي خليل  
جامعة كربلاء  
كلية الإدارة والاقتصاد





## المُستخلص

يهدف البحث إلى معرفة إن كان تطبيق النظم الإلكترونية لإدارة الضرائب يُسهم في تعزيز فاعلية إجراءات هيئة النزاهة، من خلال تسهيل إجراءات الاطلاع على السجلات الضريبية، وإجراء التحليلات المالية المطلوبة للمُشتبه بهم، ورصد عمليات التلاعب الناجمة عن سوء استغلال السلطة التقديرية للمُخمن الضريبي بشكل أكثر سهولةً من المعاملات الورقية، فضلاً عن تسهيل إجراءات تقييم جودة الخدمات الضريبية وخلوها من عمليات الفساد، إذ تمّ توزيع استمارة استبانة إلكترونية بين (١٢٨) موظفاً في الهيئة العامة للضرائب وهيئة النزاهة ومواطنين يخضعون للضريبة، ومن ثمّ إجراء التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SmartPLS؛ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ونسبة تشبّع كلّ فقرة، فضلاً عن التحليل الوصفي واختبار الفرضية، وتوصّل البحث إلى وجود علاقة تأثير معنوية للنظم الإلكترونية لإدارة الضرائب في إجراءات هيئة النزاهة الأخادبية.

**الكلمات الأساسية:** النظم الإلكترونية، إدارة الضرائب، هيئة النزاهة، وزارة المالية



---

## Abstract

The study aimed to determine whether the implementation of electronic tax administration systems contributes to enhancing the effectiveness of the Integrity Commission's procedures by simplifying procedures for accessing tax records, conducting the required financial analyses of suspects, and monitoring fraudulent activities resulting from the misuse of tax assessors' discretionary power more easily than paper-based transactions. Furthermore, it simplifies procedures for assessing the quality of tax services and ensuring their lack of corruption. An electronic questionnaire was distributed to 128 employees of the General Tax Authority and the Integrity Commission, as well as taxpayers. Statistical analysis was then conducted using Smart-PLS to determine the reliability of questionnaire items and the saturation rate of each item. Descriptive analysis and hypothesis testing were also conducted. The study concluded that there is a significant influence of electronic tax administration systems on the Federal Integrity Commission's procedures.

**Keywords: Tax Administration, Integrity Commission, Ministry of Finance**



## ١. المقدمة Introduction

كما هو الحال في الدول النامية، يعاني العراق انخفاض الوعي الضريبي، إذ لا يرى عامّة الناس قيمة الضرائب في تعزيز النمو الاقتصادي. ونتيجة لذلك لا يتخذ دافع الضرائب في كثير من الأحيان زمام المبادرة؛ للكشف عن المعلومات حول أنشطته الخاضعة للضريبة، ممّا يضع الجزء الأكبر من العبء على الهيئة العامّة للضرائب بفروعها المتعدّدة التي تعتمد جميعها على نظام يدويّ يوزّع فيه دافعو الضرائب على أساس الحروف الأبجدية، مع حفظ ملفّ ورقيّ لكلّ مُكلّف يتضمّن أوليات الشخص الخاضع للضريبة مع رقمه التسلسليّ وأرشفة إلكترونيّة لهذه السجلات بنظام بدائيّ، فضلاً عن قلة الكوادر الوظيفيّة من ذوي الخبرة والالتزام العالي بالتعليمات والقوانين والأمانة.

جميع هذه المشاكل وضعت تحدّيات كبيرة أمام ديوان الرقابة الماليّة الاتحادي وهيئة النزاهة الاتحاديّة؛ لتابعة الخلفات الإداريّة والماليّة ومُحاسبة المُقصرين؛ لذا جاءت هذه الورقة البحثيّة بموضوع يتناسق وتوجّه الدولة العراقيّة في تطبيق الحكومة الإلكترونيّة، وهو تطبيق النظم الإلكترونيّة لإدارة الضرائب (ETMS)، ومن ثمّ قياس مدى إسهامها في فاعليّة إجراءات هيئة النزاهة الاتحاديّة بشكلٍ يُعزّز الواردات الحكوميّة ويُسهّل الإجراءات الإداريّة للأفراد والشركات التي تخضع للضريبة.



## ٢. مُراجعة الأدبيّات

### ١.٢. النظم الإلكترونيّة لإدارة الضرائب (ETMS)

تُعَدُّ الضرائب مصدراً من مصادر الإيرادات الحكوميّة المستخدمة لتمويل النفقات الحكوميّة والتنمية. وقد عُرِّفت الضريبة بأنّها ما يمكن دفعه لدعم كلفة الحكومة. وهي بذلك تختلف عن الغرامة أو العقوبة التي تُفرض من قبل الحكومات؛ لأنّ الضريبة لا تعني ردعاً أو مُعاقبة سلوكٍ غير مقبول (Jones, ٢٠٠٤, p. ٤). وعُرِّفت بأنّها فريضة إلزاميّة تُفرضُ بوساطة السلطات العامّة من دون مقابلٍ مُعيّنٍ مُباشرٍ يعود عليها (Simon & Nobes, ٢٠٠١, p. ١٠). تُعرَّفُ الضرائب بأنّها مُساهمة إلزاميّة للدولة يدفعها أشخاصٌ أو كيانات قسريّة بموجب القانون. وتُستخدَمُ لأغراض الدولة لتحقيق أقصى قدرٍ من الرخاء للشعب (Ismawati, ٢٠٢٢, p. ٤٤).

أمّا أنظمة إدارة الضرائب الإلكترونيّة، فهي تتمحور حول أتمتة إجراءات إدارة الضرائب والامتثال والتحصيل. وباستخدام خليّلات البيانات والأدوات الرقميّة. تسعى هذه الأنظمة إلى زيادة التزام دافعي الضرائب وتقليل الأخطاء وزيادة الكفاءة. إذ تساعد أنظمة إدارة الضرائب الإلكترونيّة (ETMS) في الامتثال الضريبيّ من خلال تبسيط العمليّات وخفض التكاليف وتعزيز الكفاءة. (Salazar, Bedoya, Fretell, & Mayuri, ٢٠٢٣, p. ٣).

تعمل أنظمة (ETMS) على تعزيز كفاءة إدارة الضرائب من خلال استخدام المنصّات الرقميّة لاسترداد ضريبة القيمة المُضافة والفواتير الضريبيّة ومُكافحة التهرب؛ ممّا يُؤدّي إلى زيادة الإيرادات وتقليل العبء الإداري. ومن ثمّ يُؤثّر بشكلٍ إيجابيّ في الامتثال الطوعيّ والإلزاميّ للشركات الصغيرة والمتوسطة. ما يُعزّز كفاءة إدارة الضرائب والامتثال للوائح الضريبيّة (Manalu, Kusumastati, & Safiq, ٢٠٢١, p. ٧٠٠). إنّ اعتماد أنظمة إدارة الضرائب الإلكترونيّة (ETMS) يُسهّم أيضاً في تكييف تحصيل الضرائب مع الاقتصاد الرقميّ ومُواجهة تحديات التعقيدات الضريبيّة للسلع الافتراضيّة (Zhu, ٢٠٢١, p. ٢). فضلاً عن مُعالجة تحديات تحصيل ضرائب التجارة الإلكترونيّة: كون عمل (ETMS) يشمل التسجيل الإلكترونيّ، والإيداع الإلكترونيّ، والدفع الإلكترونيّ، والتعريف البيومتري؛ ممّا يُعزّز امتثال دافعي الضرائب من خلال تحديث إدارة



الضرائب باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (Djafri, Damawati, Suharto, Satwika, Rahmatullah, & ٢٠٢٣, p. ١٦). فضلاً عن أن ارتفاع عدد الأشخاص الخاضعين للضريبة يتعيّن على السلطات الضريبية وضع تدابير: لضمان استمرار المُستخدمين في الالتزام بدفع ما عليهم من ضرائب بشكل يُحقّق رضا المُستخدم (Rahman, Talukder, Lanrong, & Abul Khayer, ٢٠٢٠, p. ١٧٨) ومن ثمّ تعزيز جودة المعلومات وجودة الخدمة. والتشجيع على الاستخدام المُستمرّ لدافعي الضرائب لنظام الإبلاغ عن الضرائب الإلكترونيّة. مع التركيز على أهميّة الجودة الفنيّة لأداء النظام: كون نظام الضرائب الإلكترونيّ أو نظام الإبلاغ الضريبيّ الإلكترونيّ هو نظامٌ مُحوسبٌ يسمح لدافعي الضرائب بالإبلاغ عن سجلات الإقرار الضريبيّ وتقديمها إلكترونياً. كما يُتيح للمُستخدمين تقديم عائداتهم الضريبية في الوقت الفعليّ (Awang, Nadzir, & Haruna, ٢٠٢٣, p. ١٤٢). ويمكن تحديد المُكوّنات الرئيسة لنظام إدارة الضرائب الإلكترونيّة كالآتي:

أ- تسجيل دافعي الضرائب وتحديد هويّتهم: يُمكن نظام إدارة الضرائب الإلكترونيّة من تيسير عمليّات التسجيل: ممّا يسمح للأفراد والشركات بالتسجيل إلكترونياً. تضمن هذه الميزة التقاط معلومات دافعي الضرائب بدقة. والحفاظ عليها في قاعدة بياناتٍ مركزيّة (Smith, ٢٠٢٢, p. ٤٢).

ب- التقديم الإلكترونيّ والدفع الإلكترونيّ: أيّ التقديم الإلكترونيّ للإقرارات الضريبية والدفع الإلكترونيّ للضرائب. وهذا يُقلّل العبء على دافعي الضرائب. ويُقلّل من الأعمال الورقيّة. ويسرع معالجة الإقرارات والمدفوعات (Johnson, ٢٠٢١, p. ٥٨).

ج- تكامل البيانات والتحليلات: تُتيح هذه القدرة للسلطات الضريبية اكتشاف التناقضات. وتحديد عدم الامتثال. وإجراء عمليّات التدقيق بشكلٍ أكثر فعاليّة. إذ يدمج نظام الضرائب الإلكترونيّة المُتقدّم البيانات من مصادرٍ مختلفة؛ ما يُسهّل تحليل البيانات (Brown, ٢٠٢٠, p. ١٢٥).

د- أتمّة العمليّات الضريبية: يُقلّل نظام إدارة الضرائب الإلكترونيّ من التداخل البشريّ. وبالتالي يُقلّل من خطر الأخطاء والاحتيال عن طريق معالجة الإقرارات الضريبية بشكلٍ أدق. ومن ثمّ تُتبع الدفع والمراسلات (Garcia, ٢٠٢٣, p. ٨٩). فضلاً عن إمكانيّة وصول دافعي



الضرائب إلى المعلومات الخاصّة بهم، والحصول على المساعدة في تقديم الإقرارات وخيارات الدفع؛ ما يُشجّع على الامتثال الطوعيّ (Wilson, 2021, p. 102).

٢.٢. مساهمة النظم الإلكترونيّة لإدارة الضرائب (ETMS) في فاعليّة إجراءات هيئة النزاهة تُعرّف النزاهة بأنّها منظومة القيم والمسؤوليّة للحفاظ على الموارد والممتلكات العامّة واستخدامها بكفاءة. والنزاهة تعني ما تأصّل لدى الفرد من قواعد. وتشمل الصدق والأمانة وعدم الإضرار بالآخرين. وهي عكس الفساد (العلاق، ٢٠٠٥)؛ لذلك تسعى هيئة النزاهة إلى تدقيق جميع المحفوظات التي تُبنتها ديوان الرقابة الماليّة الاتّحاديّ كشبهة فسادٍ، فضلاً عن التدقيق في الشكاوى المُتسلّمة عن طريق صندوق الشكاوى؛ ولأجل تيسير عمليّة التحقّق من شبهات الفساد لا بدّ من وجود نظمٍ إلكترونيّةٍ تُبسّط الوصول إلى جميع المعلومات الخاضعة للتحقّق. وفي موضوع الهيئة العامّة للضرائب فإنّ أهمّ الإجراءات التي تتبّعها هيئة النزاهة هي:

أ- للتأكد من صحّة الإقرارات الضريبيّة المُقدّمة، تقوم الهيئة بمراجعة المنظّمات والأفراد بشكلٍ مُتعمّق. وهذا يستلزم فحص السجلات والحسابات الماليّة؛ للتأكد من عدم وجود أيّ تهريبٍ أو تلاعبٍ ضريبيّ (Smith, 2022, p. 55).

ب- تعمل الهيئة على منع الأشخاص من التهريب الضريبيّ من خلال إنفاذ القوانين واللوائح. وهذا يعني التحقيق في المُتهرّبين المُحتملين من الضرائب. واتخاذ الإجراءات القانونيّة المناسبة ضدهم (Johnson, 2021, p. 42).

ج- لغرض مراقبة العمليّات الضريبيّة وتحديد المُخالفات، يتعيّن على الهيئة الاعتماد على أنظمةٍ تقنيّةٍ مُتطوّرة، وتُتيح هذه الأدوات تحليل مجموعاتٍ كبيرةٍ من البيانات واكتشاف أُماطٍ غريبةٍ قد تشير إلى التلاعب (Brown, 2020, p. 125).

د- لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات، تعمل هيئة النزاهة على تعميق علاقتها مع الجهات الحكوميّة الأخرى، مثل وزارة الماليّة والهيئة العامّة للضرائب في مجال مكافحة الفساد الضريبيّ بشكلٍ أكثر فاعليّة عند اعتماد أنظمةٍ إلكترونيّةٍ (Garcia, 2023, p. 89).



هـ- في حال اعتماد أنظمة إدارة الضرائب الإلكترونية، فإن هيئة النزاهة تستطيع بسهولة إعداد تقارير بشكلٍ مُنظمٍ تتضمّن استنتاجات عمليّات التدقيق والتحقيقات الضريبية إلى جانب التوصيات لإحباط الفساد (Martinez, 2020, p. 133).

إنّ هيئة النزاهة الاخذية في العراق تُشكّل جزءاً أساسياً من عملية الرقابة على شبّهات الفساد الخاصّة بالضرائب. وتسعى إلى ضمان النزاهة والانفتاح في النظام الضريبي. بما في ذلك التدقيق، والتوعية، والتعاون بين الهيئات. إذ تسعى الهيئة إلى إنشاء نظام ضريبيّ عادلٍ وفعالٍ يعمل على ردع الفساد وتعزيز الثقة العامّة في الحكومة عبر ورشٍ ومؤتمراتٍ علميّة.

### ٣. منهجية البحث

#### ١-٣. أهميّة البحث:

تنبع أهميّة هذه الدراسة من أهميّة الإيرادات الضريبية، وفي سياق دور الضرائب كأداة تمويل حكوميّة، من المتوقّع أن تساعد نتائج هذه الدراسة في رفع مستوى الوعي بين الإدارات الضريبية حول عدم امتثال العديد من دافعي الضرائب للالتزامات الضريبية. وعلى هذا الأساس تهدف هذه الدراسة إلى تقديم حلولٍ تقديميّةٍ وفعّالةٍ لمشكلة التهرب الضريبيّ ومن ثمّ مساعدة هيئة النزاهة في تيسير الإجراءات التحقيقيّة لقضايا الفساد الماليّ والإداري.

#### ٢-٣. مُشكلة البحث:

لقد أصبح الاقتصاد العراقيّ يعتمد بشكلٍ كبيرٍ على الإيرادات النفطية مقارنة بالإيرادات غير النفطية بما فيها الضرائب. وقد يكون السبب في ذلك هو عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على اتخاذ خطواتٍ عمليّةٍ نحو إصلاحاتٍ اقتصاديّةٍ حقيقيّةٍ تعتمد على اقتصاد المعرفة الذي يعتمد بشكلٍ أساسيٍّ على تكنولوجيا الاتّصالات والمفاهيم الحديثة المصاحبة لها. إنّ سؤال هذه الدراسة حول تأثير نظم الإدارة الإلكترونية للضرائب ETMS في فاعليّة إجراءات هيئة النزاهة، من هنا يمكن تحديد مُشكلة البحث بالتساؤل الآتي: هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لنظم الإدارة الإلكترونية للضرائب ETMS في فاعليّة إجراءات هيئة النزاهة ؟



### ٣-٣. أهداف البحث:

٣-٣-١. إجراء التحليل الوصفي؛ لبيان اتجاه رأي عينة البحث في نظم الإدارة الإلكترونية للضرائب ETMS.

٣-٣-٢. تحديد طبيعة العلاقة بين نظم الإدارة الإلكترونية للضرائب ETMS. وتعزيز فاعلية إجراءات هيئة النزاهة الأخلاقية.

٣-٣-٣. معرفة ما إذا كانت نظم الإدارة الإلكترونية للضرائب ETMS تساهم في سرعة الوفاء بالالتزامات المالية لدافعي الضرائب. وتيسير إجراءات تدقيق السجلات الضريبية.

### ٣-٤. فرضية البحث:

تبنى البحث فرضية رئيسة واحدة. مفادها (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنظم الإلكترونية لإدارة الضرائب في إجراءات هيئة النزاهة الأخلاقية).

### ٣-٥. منهج البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي؛ للوقوف على متغيرات البحث لغرض قياس حجم الأثر بين المتغيرات.

### ٣-٦. الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

تم اختيار العراق بلداً للدراسة كمكان لقياس متغيرات البحث؛ كونه موضع اهتمام الباحث وتحديداً موظفي الهيئة العامة للضرائب والمصارف ومحاسبي الشركات التجارية وأصحاب الأعمال الخاضعين للضرائب وموظفي هيئة النزاهة. وبلغ عدد العينة (١٢٨) موظفاً ومواطناً خاضعاً للضريبة.



#### ٤. تحليل النتائج

لغرض تحقيق أهداف البحث والمتمثلة بقياس دور النظم الإلكترونية لإدارة الضرائب (ETMS) في تعزيز فاعلية إجراءات هيئة النزاهة الأخلاقية، تم تقسيم هذه الفقرة إلى قسمين: الأول يهتم بالتحليل الوصفي وتقييم نموذج القياس، أما القسم الثاني فإنه يهتم بجانب اختبار فرضية البحث الرئيسية.

##### ٤. ١. التحليل الوصفي وتقييم نموذج القياس

اعتمدت الدراسة التحليل الوصفي بما يتضمّن من مقياس النزعة المركزية والتشتت، كما تمّ استخدام نمذجة المربعات الصغرى الجزئية (Partial Least Squares) (PLS-SEM) من خلال برنامج Smart PLS.

##### ٤. ١. ١. ترميز فقرات المقياس

##### جدول (١)

##### ترميز فقرات المقياس

| المتغير                                 | الفقرات | المتغير                     | الفقرات |
|---|---------|-----------------------------|---------|
| النظم الإلكترونية لإدارة الضرائب (ETMS) | GB      | فاعلية إجراءات هيئة النزاهة | GRB     |

المصدر: من إعداد الباحثين

##### ٤. ١. ٢. التحليل الوصفي

يكشف الجدول (٢) عن التحليل الوصفي للمقياس وباستخدام المعدّل كمقياس للنزعة المركزية واستخدام الانحراف المعياري كمقياس لتشتت البيانات. لقد أظهرت نتائج المعدل تجاوز فقرات متغير فاعلية إجراءات هيئة النزاهة كافة للوسط الفرضي البالغ (٣) (عند استخدام مقياس ليكرت الخماسي) وهذا يدلّ على انتشار الفقرات كافة والمتغير الكلي في المنظمة



فيد الدراسة. كما كانت فقرات مُتغيّر النظم الإلكترونيّة لإدارة الضرائب (ETMS) أكبر من الوسط الفرضيّ البالغ (٣) وبالتالي فإنّه يدلُّ أيضاً على انتشار فقرات هذا المُتغيّر في عيّنة البحث. كما أظهرت نتائج التحليل الوصفيّ نسباً مُتدنيّة من الانحراف المعياريّ؛ ممّا يدلُّ على دقة إجابات المستجيبين وفهمهم للفقرات.

٤. ١. ٢. ١. التحليل الوصفيّ لمُتغيّر النظم الإلكترونيّة لإدارة الضرائب

#### جدول (٢)

| المتغير  | الفقرة | الفقرات   | المُتوسّط الحسابيّ | الانحراف المعياريّ |
|--|--------|---|--------------------|--------------------|
| GRB<br>الضرائب<br>(ETMS) النظم الإلكترونيّة لإدارة | GB١    | تسهم النظم الإلكترونيّة في تعزيز الامتثال للقوانين الضريبيّة                                | ٣,٧٧٢              | ١,٧٣               |
|  | GB٢    | تعزز النظم الإلكترونيّة في تطبيق المعايير المُحاسبية المُعتمدة، وتقليل أخطاء الاحتساب       | ٣,٩٨٣              | ١,٤٩               |
|  | GB٣    | يحدُّ تطبيق النظم الإلكترونيّة الضريبيّة من التقارير الماليّة الاحتياليّة                   | ٣,٣٢٦              | ١,٣٣               |
|  | GB٤    | تساعد النظم الإلكترونيّة في سرعة الوفاء بالالتزامات الماليّة للجهات الخاضعة للضريبة         | ٣,٩٨٦              | ٠,٩٦               |
|  | GB٥    | استخدام النظم الإلكترونيّة يزيد من مستوى شفافيّة المُعاملات والإجراءات الضريبيّة            | ٣,٨٧١              | ٠,٨٩               |
|  | GB٦    | تُسهم النظم الإلكترونيّة في تقليل تكاليف المُعاملات   | ٣,٨٧١              | ٠,٩٥               |
|  | GB٧    | تُسَهّل النظم الإلكترونيّة إجراءات تسجيل معلومات الجهات الخاضعة للضريبة من حيث الجهد والوقت | ٣,٧٤١              | ٠,٩٩               |
|  | GB٨    | استخدام النظم الإلكترونيّة يزيد من عمليّات الدفع الإلكترونيّ، وتقليل المُعاملات النقديّة    | ٣,٦٢٨              | ٠,٩١               |



٤. ١. ٢. التحليل الوصفي لمتغير فاعلية إجراءات هيئة النزاهة

| المتغير   | الفقرة | الفقرات   | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|--------|---|-----------------|-------------------|
| GRB (مشاركة ETMS في النظام الإلكتروني لإدارة الضرائب) | GRB 1  | تحسين جودة التدقيق الضريبي  | ٣,٦٠٢           | ١,٠٠١             |
|   | GRB 2  | تيسير إجراءات الاطلاع على السجلات الضريبية وإجراء التحليلات المالية المطلوبة للمشتبه بهم                        | ٣,٧٠٣           | ١,٠٤٤             |
|   | GRB 3  | رصد عمليات التلاعب الناتجة عن سوء استغلال السلطة التقديرية للمُخمن الضريبي بشكل أكثر سهولة من المعاملات الورقية | ٣,٥٧٦           | ١,٠١٢             |
|   | GRB 4  | تيسير إجراءات تقييم جودة الخدمات الضريبية وخلوها من عمليات الفساد   | ٣,٧٤٦           | ٠,٩٤              |
|   | GRB 5  | زيادة الالتزام الضريبي للخاضعين لها والحد من التهرب الضريبي   | ٣,٧٦١           | ٠,٨٦              |
|   | GRB 6  | تقليل قنوات الاتصال الشخصي بين المكلفين والإدارة ما يقلل فرص التلاعب والغش                                      | ٣,٧٢            | ٠,٩١              |
|   | GRB 7  | تيسير النظم الإلكترونية وإعداد التقارير الدورية للهيئة الخاصة بالتحقيقات الضريبية                               | ٣,٦٤٤           | ٠,٩٤٤             |
|   | GRB 8  | تساعد في ممارسة الهيئة دور الرقابة على المؤسسات والأفراد؛ لضمان الامتثال الكامل للقوانين واللوائح الضريبية      | ٣,٧٢٩           | ٠,٩١٧             |

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS



#### ٤. ١. ٣. تقييم أمودج المقياس

يُعدُّ تقييم جودة المقياس أو ما يُسمَّى بأمودج المقياس من الخطوات الأساسيّة للتحليل التي تسبق عمليّة اختبار الفرضيّات. ويتمُّ تقييم أمودج المقياس في نمذجة المُربعات الصغرى وفقاً لـ (Hair, ٢٠١٤) من خلال أربعة معايير وكما يظهر في الجدول (٣):

#### جدول (٣)

#### معايير تقييم أمودج المقياس

| المعيار                      | الغرض                      | الحد الأدنى المقبول |
|------------------------------|----------------------------|---------------------|
| معامل كرونباخ الفا           | اختبار ثبات واتساق المقياس | ٠,٧                 |
| الثبات المركب                | اختبار ثبات واتساق المقياس | ٠,٦                 |
| ثبات الفقرة (التشبعات)       | اختبار صدق المقياس         | ٠,٦                 |
| متوسط التباين المستخلص (AVE) | اختبار صدق المقياس         | ٠,٥                 |

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى

Source: Hair, J. (2014). A primer on partial least squares structural equations modeling (PLS-SEM). Los Angeles: SAGE



٤. ١. ٣. ١. تقييم أُمُودج القياس لمتغير النظم الإلكترونية لإدارة الضرائب (ETMS)

بإستخدام برنامج SmartPLS تمّ بناء أُمُودج القياس الذي

يستعرض نتائج الجدول (٤):

جدول (٤)

نتائج أُمُودج القياس لمتغير النظم الإلكترونية لإدارة الضرائب (ETMS)

| الفقرات | التشبيّعات | كرونباخ الفا | الثبات المُركّب | AVE   |
|---------|------------|--------------|-----------------|-------|
| GB 1    | ٠,٧٩١      | ٠,٧٧٨        | ٠,٧٩١           | ٠,٥٤٥ |
| GB 2    | ٠,٧٣٩      |              |                 |       |
| GB 3    | ٠,٧٩٦      |              |                 |       |
| GB 4    | ٠,٧٧٨      |              |                 |       |
| GB 5    | ٠,٧٧٢      |              |                 |       |
| GB 6    | ٠,٨٣٠      |              |                 |       |
| GB 7    | ٠,٨٧٨      |              |                 |       |
| GB 8    | ٠,٨٩٣      |              |                 |       |

المصدر: مُخرجات برنامج SmartPLS

يُبيّن الجدول (٤) نتائج اختبار أُمُودج القياس التي أظهرت تحقيق الفقرات كافة للحدود المقبولة من التشبيّعات. كما حققت المتغيرات الحدود المقبولة لكلّ من كرونباخ الفا. والثبات المُركّب و AVE.



#### ٤.١.٣.٢. تقييم أُمودج القياس مُتغيّر فاعليّة إجراءات هيئة النزاهة

باستخدام برنامج SmartPLS تمّ بناء أُمودج القياس الذي يستعرض

نتائج الجدول (٥):

#### جدول (٥)

نتائج اختبار أُمودج القياس مُتغيّر فاعليّة إجراءات هيئة النزاهة

| الفقرات | التشبيّعات | كرونباخ الفا | الثبات المُركّب | AVE   |
|---------|------------|--------------|-----------------|-------|
| GRB 1   | ٠,٨٤٨      | ٠,٧٦٦        | ٠,٧٨٦           | ٠,٥٤٨ |
| GRB 2   | ٠,٨٦١      |              |                 |       |
| GRB 3   | ٠,٨٥٢      |              |                 |       |
| GRB 4   | ٠,٧٢٥      |              |                 |       |
| GRB 5   | ٠,٨٠٦      |              |                 |       |
| GRB 6   | ٠,٧٣٩      |              |                 |       |
| GRB 7   | ٠,٧٧٦      |              |                 |       |
| GRB 8   | ٠,٨١٤      |              |                 |       |

المصدر: مُخرجات برنامج SmartPLS

يُبيّن الجدول (٥) نتائج اختبار أُمودج القياس التي أظهرت تحقيق الفقرات كافة للحدود المقبولة من التشبيّعات. كما حققت المُتغيّرات الحدود المقبولة لكلّ من كرونباخ الفا. والثبات المُركّب و AVE.



#### ٢.٤. اختبار فرضية البحث

يتم اختبار فرضيات التأثير من خلال معاملات المسار في النموذج الهيكلي. ويتم تقييم النموذج الهيكلي في نمذجة المربعات الصغرى من خلال المعايير في الشكل. وكما يظهر في الجدول (٦):

جدول (٦)  
معايير تقييم النموذج الهيكلي

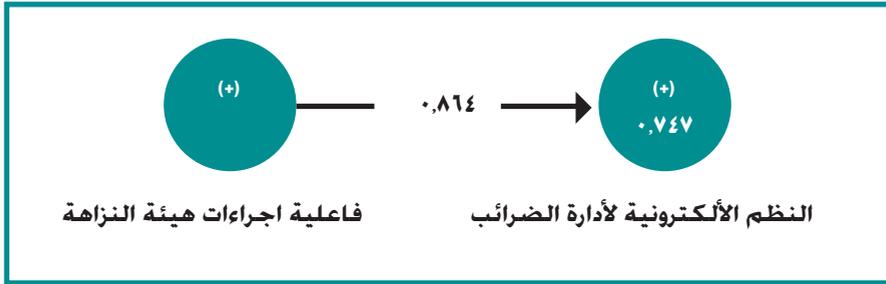
| المعيار             | العتبة (الحدّ المسموح)          |
|---------------------|---------------------------------|
| معنوية معامل المسار | قيمة t أكبر أو تساوي ١,٩٦       |
|                     | قيمة p أقل أو تساوي ٠,٠٥        |
| معامل التفسير       | ٠,٢٥ ضعيف، ٠,٥ متوسط، ٠,٧٥ عالٍ |

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى

Source :Hair, J. (2014). A primer on partial least squares structural equations modeling .(PLS-SEM. Los Angeles: SAGE



نصت الفرضية الرئيسة على أن (( لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للنظم الإلكترونية لإدارة الضرائب في إجراءات هيئة النزاهة الاتحادية: )) لغرض اختبار هذه الفرضية، فقد تم بناء النموذج الهيكلي، وكما يظهر في الشكل (1):



شكل (1)

النموذج الهيكلي لاختبار الفرضية الرئيسة

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

**ملحوظة:** الأرقام في الأسهم تمثل معامل المسار، في حين الأرقام في الدوائر تمثل معامل التحديد، ويُشير الرمز [ + ] إلى إخفاء الفقرات التابعة للمتغير؛ بسبب انتفاء الحاجة لها في تقييم النموذج الهيكلي.



جدول (٧)  
نتائج تقييم النموذج الهيكلي الخاص بالفرضية الرئيسة

| الفرضية        | المسار   | VIF | معامل المسار | t Value | p Value | النتيجة | حجم التأثير $f^2$ | معامل التحديد $R^2$ | $R^2$ المعدل |
|----------------|----------|-----|--------------|---------|---------|---------|-------------------|---------------------|--------------|
| H <sub>1</sub> | GRB → GB | ١   | ٠,٨٦٤        | ١٥,٧٠   | ٠       | قبول    | ١,٦٩٨             | ٠,٦٤٥               | ٠,٧٤٧        |

المصدر: مخرجات برنامج SmartPLS

أظهرت النتائج التي استعرضها الجدول (٧) أنَّ معامل المسار (التأثير المباشر) قد بلغ (٠,٨٦٤) بمعامل تحديد ( $R^2$ ) (تفسير) قدره (٠,٧٤٧). وللتحقُّق من معنويَّة معامل المسار فإنَّ كلاً من قيمة t و p حقَّق الحدود المطلوبة في الجدول (٦): ممَّا يدلُّ على معنويَّة العلاقة. وبالتالي يتمُّ رفض فرضيَّة العدم وهي صحيحة. وقبول فرضيَّة الوجود التي مفادها (يُوجدُ أثرٌ ذو دلالةٍ إحصائيَّةٍ للنظم الإلكترونيَّة لإدارة الضرائب في إجراءات هيئة النزاهة الاتحاديَّة).



## ٥. الخلاصة

أظهرت نتائج التحليل الوصفي أنّ استخدام النظم الإلكترونيّة في إدارة الضرائب تساعد على سرعة الوفاء بالالتزامات الماليّة لدافعي الضرائب، ويزيد من مُستوى شفافيّة المعاملات والإجراءات، فضلاً عن تقليل التكاليف وسرعة الإجاز، وبيّنت النتائج اتفاق عيّنة البحث على أنّ تطبيق النظم الإلكترونيّة في إدارة الضرائب يساعد في تعزيز فاعليّة إجراءات هيئة النزاهة من خلال تيسير إجراءات الاطّلاع على السجلات الضريبيّة، وإجراء التحليلات الماليّة المطلوبة للمُشتبه بهم، ورصد عمليّات التلاعب الناجمة عن سوء استغلال السلطة التقديرية للمُخمن الضريبي بشكلٍ أكثر سهولة من المعاملات الورقيّة، فضلاً عن تسهيل إجراءات تقييم جودة الخدمات الضريبيّة وخلوّها من عمليّات الفساد، ويدعم ذلك قبول فرضيّة التأثير التي أكّدت وجد دور النظم الإلكترونيّة لإدارة الضرائب في فاعليّة إجراءات هيئة النزاهة الإخاديّة.



## المصادر

### أولاً : المصادر الإنكليزية

1. Djafri, I., Damawati, I., Suharto, Satwika, P., & Rahmatullah. (2023). Utilization of Information and Communication Technology in the Tax. Ilomata .International Journal of Tax & Accounting, 4(1), 16
2. Manalu, P., Kusumastati, W., & Safiq, M. (2021). THE EFFECT OF ATTITUDE TOWARDS E-TAX SYSTEMS, ADOPTION OF E-TAX SYSTEMS, ISOMORPHIC FORCES, AND TRUST IN TAX AUTHORITY TO .TAX COMPLIANCE. Jurnal Inovasi Penelitian, 700
3. Rahman, M., Talukder, S., Lanrong, y., & Abul Khayer. (2020). Why do citizens use e-tax system? Extending the technology. INTERNATIONAL JOURNAL OF RESEARCH IN BUSINESS AND SOCIAL SCIENCE, 9(7), .178
4. Awang, H., Nadzir, M., & Haruna, I. (2023). The Impact of Quality Factors on Continuous Usage of E-Taxation Filing. Journal of Advanced Research in Applied Sciences and Engineering Technology, 30(2), 142
5. Brown, M. (2020). Data Analytics in Tax Administration. International Tax .Journa, 18(3), 125
6. Garcia, L. (2023). Automation in Tax Processing. Government Finance .Review, 29(1), 89
7. Hair, J. (2014). A primer on partial least squares structural equations modeling. (L. A. SAGE, Ed.) PLS-SEM
8. Ismawati, A. (2022). Effect of Corporate Social Responsibility, Capital Intensity, Independent Commissioner and Profitability on Tax Avoidance (Study on Food and Beverage Companies Listed on the Indonesia Stock .Exchange in 2017-2020). Neo Journal of Economy, 1(1), 44
9. Johnson, A. (2021). The Impact of E-filing on Tax Compliance. Tax Technology Review, 12(4), 58



10. Jones., S. (2004). Principles of Taxation for Business and Investment Planning. new york: MC Graw Hill Irwin Companies
11. Martinez. (2020). Transparency in Tax Administration. Journal of Public Finance, 20(4), 133
12. Salazar, R. V., Bedoya, V., Fretell, W., & Mayuri, E. (2023). Electronic invoicing: a cross sectional study of its implementation in micro and small businesses in Lima, Peru. F1000Research, 3
13. Simon, J., & Nobes, C. (2001). The Economics of Taxation: Principles, Policy and Practice (Seventh Edition ed.). Financial Times/Prentice Hall
14. Smith, J. (2022). Electronic Tax Systems: Efficiency in Public Administration. Journal of Taxation, 45(2), 42
15. Wilson, R. (2021). Enhancing Taxpayer Services through ETMS. Public Administration Quarterly, 17(2), 102
16. Zhu, C.-x. (2021). Analysis on Tax Collection and Management of Digital Economy. E3S Web of Conferences 253 (p. 2). Shandong: EDP Sciences

### ثانياً: المصادر العربية

١. العلق, علي. محسن. (٢٠٠٥/٢/٢٣). بناء نظام الشفافية والنزاهة في العراق. (المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية).

## التطبيقات العمليّة والسريعة للحدّ من انتشار الفساد في العراق

المهندس: مرتضى وحيد خوام  
معيد في قسم هندسة النفط والغاز  
از في جامعة وارث

م.د ضياء خفيف خشان ال فرج  
رئيس قسم هندسة النفط والغاز  
في جامعة وارث الأنبياء(ع)





## الخلاصة

تُعَدُّ مشكلة الفساد من أكثر القضايا تعقيداً وتأثيراً في الدول والمجتمعات في العالم اليوم. مخاطر الفساد تمَّ تشخيصها والاهتمام بها بصورةً مُتزايدةً في السنوات الأخيرة من قبل المجتمع العالمي وتركز تأثيرها بصورةً أكبر في البلدان النامية<sup>(١)</sup>. الفساد يُؤثِّر بشكلٍ مُباشرٍ في التنمية الاقتصادية، ويعيق التقدُّم الاجتماعي، ويزيد من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية محلياً وعالمياً. في العراق، تُعَدُّ قضية الفساد من أكبر التحديات التي تواجه الحكومة والشعب. حيث تنتشر هذه الظاهرة في مختلف القطاعات وتؤثِّر في جميع جوانب الحياة. على الرغم أنَّ غالبية الشعب العراقي يدرك أنَّ الفساد يُشكِّل تهديداً خطيراً لحياتهم؛ ومع ذلك، نادراً ما يشاركون في أيَّة جهودٍ لمكافحته<sup>(٢)</sup>. يهدف هذا البحث إلى دراسة وتقديم استراتيجياتٍ فعَّالةٍ وسريعةٍ للحد من انتشار الفساد في العراق. من خلال تحليل الأسباب وتقديم الحلول الممكنة<sup>(٣)</sup>. إضافةً إلى ذلك، توصل هذا البحث إلى استنتاج رئيسي، وهو أنَّ عدم وجود قانون أو نظام يُحدِّد آلياتٍ ويفرض نفوذ مبدأ تساوي الفرص هو المحور الأساسي الذي تنبثق منه أغلب إذا لم يكن كلُّ أنواع الفساد في العراق. وتمَّ إدراج الاستنتاجات الرئيسة الأخرى التي توصل لها هذا البحث، والتي تساعد في الحد من الفساد في العراق. في آخر هذا البحث بالجزء المُعنون «الاستنتاجات».

١. شميمين باجلان. التدابير القانونية والعملية الفعَّالة لمكافحة الفساد في العراق.

٢. المصدر نفسه.

٣. المرغني صالح. (٢٠١٥). الفساد الإداري: الأسباب وطرق المواجهة. دار النهضة العربية، بيروت.



---

## Abstract

The problem of corruption is considered one of the most complex and impactful issues facing countries and societies around the world today. The risks of corruption have been increasingly recognized and addressed in recent years by the international community, with its effects being more concentrated in developing countries. Corruption directly affects economic development, hinders social progress, and widens economic and social gaps both locally and globally

In Iraq, corruption is one of the greatest challenges facing the government and the people, as this phenomenon is widespread across various sectors and affects all aspects of life. Although the majority of Iraqis realize that corruption poses a serious threat to their lives, they rarely participate in any efforts to combat it

This research aims to study and propose effective and prompt strategies to reduce the spread of corruption in Iraq by analyzing its causes and presenting possible solutions. Furthermore, this research reached a key conclusion: the absence of a law or system that defines mechanisms and enforces the principle of equal opportunity is the main axis from which most—if not all—forms of corruption in Iraq emerge. Other main conclusions reached by this research, which can help reduce corruption in Iraq, are included at the end of this study in the section titled "Conclusions



## ١. المقدمة

الفساد مشكلةٌ واسعة الانتشار تؤثر بالدول في جميع أنحاء العالم، وتتجاوز الحدود الاقتصادية والسياسية والثقافية. إنه يقوّض نزاهة المؤسسات العامة، ويؤدّي إلى اضمحلال الثقة في الحكومة، ويعيق التنمية الاقتصادية. يتجلّى الفساد بأشكالٍ مُتنوّعةٍ، مثل الرشوة والاختلاس والمحسوبية وإساءة استخدام السلطة. وعلى الرغم من الاعتراف الواسع بآثاره الضارة، فإنّ معالجة الفساد والتقليل من حدّته لا تزال تشكل تحدياً معقّداً. يتطلّب الأمر جهوداً منسّقة من الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية لتعزيز الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد. وفهم مشهد الفساد العالمي أمرٌ ضروريٌّ لوضع استراتيجياتٍ فعّالةٍ لمكافحته وتعزيز العدالة والإنصاف في العالم.

على الرغم من عدم وجود تعريفٍ موحّدٍ للفساد، إلا أنه يمكن وصفه بأنّه استغلال السلطة العامة؛ لتحقيق مكاسب شخصية. يمكن أن يُمارَس هذا النوع من الفساد من قبل سياسيين مُنتخبين، موظّفين حكوميين، صحفيين، مُدبري مدارس، أو أي شخصٍ يتولّى منصباً ذا سلطةٍ. وبالإضافة إلى الفساد العام، هناك أيضاً الفساد الخاص الذي يحدث بين الأفراد والشركات، ويشمل مجالات مثل التعليم، والزواج الإثني وغيرها. لذلك، يمكن أن ينطبق تعريف الفساد على مجموعةٍ مُتنوّعةٍ من الأشكال والسياقات<sup>(١)</sup>. من وجه نظر المؤلّفين، إنّ عدم وجود قانون أو نظام يُحدّد آلياتٍ ويفرض نفوذ مبدأ تساوي الفرص هو المحور الأساسي الذي تنبثق منه أغلب أنواع الفساد في العراق إذا لم تكن كلّها. بسبب الديكتاتورية وعبود من الحرب والدمار والعقوبات، تواجه البلاد تحدياتٍ نفسية واجتماعية وسياسية واقتصادية معقّدة. يجعل النزاع المستمر مكافحة الفساد أكثر صعوبة، وفقاً لمنظمة الشفافية العالمية، يُصنّف العراق واحداً من أكثر الدول فساداً، ممّا يجعل مهمّة مكافحة الفساد مهمّة شاقة وحاسمة لمرحلة المصالحة وإعادة التنظيم والإعمار والتنمية<sup>(١)</sup>.

١. مجلة. The economic times. ٢٠٢٤.

<https://economictimes.indiatimes.com/definition/corruption>

٢. شميمين باجالان، التدابير القانونية والعمليّة الفعّالة لمكافحة الفساد في العراق، مصدر سابق.



بعد سقوط النظام الديكتاتوري، شهدت البلاد تغييراتٍ جذريّة. حيث أدّى انهيار النظام إلى ظهور صعوباتٍ مختلفةٍ، خاصّة الصراع العرقيّ ومشاكل الأمن الداخليّ. ومع ذلك، شهدت البلاد نوعاً من التجربة الديمقراطيّة الجديدة. كانت حرّيّة الإعلام جزءاً من هذه التجربة وأدّت دوراً في زيادة الوعي العام بالفساد. رغم أنّ هذه الحرّيّة تمارس أحياناً دون مسؤوليّة. حيث توجه وسائل الإعلام اتهاماتٍ للمسؤولين بدون أدلّة؛ ممّا قد يكون له دوافع سياسيّة. ويسبّب ظلماً للأبرياء.

تمّ إنشاء هيئة النزاهة كمنظمةٍ جديدةٍ في البلاد. وقد أصبحت معروفة على الرغم من قصر مدّة عملها. هذه الهيئة تُمثّل جربةً جديدةً للمجتمع العراقيّ. خاصّة أنّها تلزم القادة والمسؤولين بالكشف عن أصولهم الماليّة. وهي أداة إيجابيّة تساعد في تحقيق أهداف مكافحة الفساد. وتحمي المسؤولين من الاتهامات الباطلة.

أما مكتب المدعي العامّ. فدوره في مكافحة الفساد ليس فعالاً كما ينبغي. رغم أنّ قانون النيابة العامة يمنح المكتب صلاحيّاتٍ واسعةً لحماية المصلحة العامّة ومكافحة الفساد. ومع ذلك، فإنّ القانون غير واضح. والتطبيق العمليّ للدور ليس نشطاً بما فيه الكفاية؛ ممّا يؤدي إلى بطء الإجراءات القانونيّة ويُعوّق التحقيقات الفعّالة وجمع الأدلّة.

## ٢. تحليل واقع الفساد في العراق

يشهد العراق تحدياتٍ كبيرةً في مواجهة الفساد الذي انتشر في مختلف القطاعات؛ ممّا يُشكّل عائقاً كبيراً أمام التنمية المُستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعيّة. وفقاً للعديد من التقارير المحليّة والدوليّة. يُعدّ الفساد في العراق من أكبر القضايا التي تعرقل تقدّم البلاد. كذلك تمّ تصنيف الفساد في العالم. وبيّن أن العراق في مراكز متقدّمة في الفساد. وكما موضح في الجدول (١-١)



الجدول (١-١) يُبيّن تسلسل العراق في البلدان الأقل فساداً. حيث يحتلُّ العراق مرتبةً متأخرةً جداً.

جدول مؤشرات الفساد على المستوى العالمي (٢٠١٤-٢٠٢٤) <sup>(٣)</sup>.

| السنة | عدد الدول المشاركة | تسلسل العراق | علامة مؤشر الفساد |
|-------|--------------------|--------------|-------------------|
| ٢٠١٤  | ١٧٥                | ١٧٠          | ١٦                |
| ٢٠١٥  | ١٦٨                | ١٦١          | ١٦                |
| ٢٠١٦  | ١٧٦                | ١٦٦          | ١٧                |
| ٢٠١٧  | ١٨٠                | ١٦٩          | ١٨                |
| ٢٠١٨  | ١٨٠                | ١٦٨          | ١٨                |
| ٢٠١٩  | ١٨٠                | ١٦٢          | ٢٠                |
| ٢٠٢٠  | ١٨٠                | ١٦٠          | ٢١                |
| ٢٠٢١  | ١٨٠                | ١٥٧          | ٢٣                |
| ٢٠٢٢  | ١٨٠                | ١٥٧          | ٢٣                |
| ٢٠٢٣  | ١٨٠                | ١٥٧          | ٢٣                |
| ٢٠٢٤  | غير متاح           | غير متاح     | غير متاح          |

٣. شيمين باجالان. التدابير القانونية والعمليّة الفعّالة لمكافحة الفساد في العراق. مصدر سابق.



## ٢,١ انتشار الفساد في القطاعات المختلفة

### ٢,١,١ القطاع العام

يُعَدُّ القطاع العام من أكثر القطاعات تأثراً بالفساد في العراق. تعاني العديد من المؤسسات الحكوميّة من سوء الإدارة والرشوة واستغلال النفوذ. التقارير تشير إلى أنّ العقود الحكوميّة، والتعيينات، والمناقصات تتأثر بشدّة بالمحسوبيات؛ ممّا يُؤدّي إلى هدر الموارد الماليّة العامّة وتعطيل المشاريع الحيويّة<sup>(٤)</sup>.

### ٢,١,٢ القطاع الخاصّ

لا يختلف الوضع كثيراً في القطاع الخاصّ. حيث يتعرّض رُؤاد الأعمال والمُستثمرون للابتزاز والرشوة؛ للحصول على تراخيص أو لتسيير أعمالهم. هذا الوضع يضعف الثقة في بيئة الأعمال ويجعل العراق بيئةً غير جاذبةٍ للاستثمار الخارجي<sup>(٥)</sup>.

### ٢,١,٣ التعليم

في قطاع التعليم، ينتشر الفساد من خلال قبول الرشاوى؛ لتسهيل القبول في الجامعات أو للحصول على درجاتٍ أفضل. هذه الممارسات تُؤدّي إلى تدهور جودة التعليم وتكريس الفوارق الاجتماعيّة.

### ٢,١,٤ الصحّة

القطاع الصحيّ أيضاً لم يسلم من الفساد. حيث تعرّض الأدوية والمُستلزمات الطبيّة للتلاعب، ممّا يُؤثر في جودة الخدمات الصحيّة المُقدّمة للمواطنين. بالإضافة إلى ذلك، تُؤدّي المحسوبيات إلى توظيف غير المُؤهلين في مراكز صحيّةٍ مهمّةٍ.

٤. عطية، نور. (٢٠٢١). «الفساد في القطاع العام: خليلٌ نقديٌّ للممارسات والسياسات في الشرق الأوسط». \*مجلة الحوكمة الرشيدة\*. المجلد ١٢، العدد ٣، ص. ١١٢-١٣٠.

٥. نفس المصدر.



### ٣. أسباب الفساد في العراق

يشهد العراق انتشاراً واسعاً للفساد؛ نتيجةً لمجموعةٍ من العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي تتداخل فيما بينها؛ لتشكل بيئةً خصبةً لهذه الظاهرة. فيما يأتي تحليل لبعض الأسباب الرئيسية التي تسهم في تفشي الفساد في البلاد<sup>(١)</sup>:

#### ٣,١ ضعف النظام القانوني

أحد الأسباب الرئيسية للفساد في العراق هو ضعف النظام القانوني والقضائي. النظام القضائي يعاني نقصاً في الاستقلالية والشفافية؛ مما يؤدي إلى ضعف تطبيق القانون وعدم محاسبة الفاسدين بشكلٍ فعّالٍ. هذا الضعف القانوني يسمح للمسؤولين والمتنقذين بالتهرب من المساءلة، مما يزيد من تفشي الفساد<sup>(٢)</sup>.

#### ٣,٢ الافتقار إلى الشفافية

تفتقر المؤسسات الحكومية في العراق إلى الشفافية في العمليات والإجراءات. مثل التعاقدات والمشتريات العامة. عدم وجود نظم مراقبة فعّالة وشفافة يعزز من فرص استغلال النفوذ وسوء استخدام الأموال العامة. وغياب الشفافية في الإدارات والمؤسسات يسهم بشكلٍ كبير في نشر الفساد ويعزز من عدم الثقة بين المواطنين والحكومة<sup>(٣)</sup>.

#### ٣,٣ التأثيرات الاقتصادية: الفقر والبطالة

الفقر والبطالة يُشكّلان أرضيةً خصبةً للفساد في العراق. مع ارتفاع معدلات البطالة والفقر، يلجأ العديد من الأفراد إلى الرشاوى والمحسوبيات كوسيلةٍ للحصول على وظائف أو خدماتٍ. هذه الظاهرة تُعزز من الفساد المؤسساتي والشخصي. حيث يصبح الفساد وسيلةً للبقاء والاستمرارية في مجتمعٍ يعاني نقص الفرص الاقتصادية.

٦. الزهيري، فؤاد. (٢٠١٩). «تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية في العراق: دراسة تحليلية». مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد ٤٥، العدد ٢، ص. ٥٨-٣٣.

٧. كوكب، أحمد. (٢٠١٧). «النظم القانونية لمكافحة الفساد: دراسات مقارنة». دار الكتب القانونية، القاهرة.

٨. بنك عالمي. (٢٠٢٢). «تعزيز فعالية الحكومة وشفافيتها: مكافحة الفساد». البنك الدولي، واشنطن دي سي.



### ٤،٣ العوامل الاجتماعية

تؤدّي العوامل الاجتماعية دوراً مهماً في انتشار الفساد. إذ إنّ الفساد قد يكون جزءاً من الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة، حيث يُنظر إلى الرشوة والمحسوبيات أموراً طبيعية أو مقبولة. كما إنّ غياب التعليم والتوعية حول خطورة الفساد وأثاره السلبية يُؤدّي إلى قبول هذه الممارسات كجزء من الحياة اليومية.

### ٤. الآثار المترتبة على الفساد في العراق

الفساد في العراق له آثارٌ سلبيةٌ واسعة النطاق تُؤثّر في مختلف جوانب الحياة في البلاد. من الاقتصاد إلى المجتمع والسياسة، فيما يأتي تحليل لبعض الآثار الرئيسية للفساد<sup>(١٠)</sup>:

#### ١،٤ التأثيرات الاقتصادية

##### ١،٤،٤. تعطيل الاستثمارات

الفساد يُعطل الاستثمارات بشكل كبير، سواءً المحليّة أو الأجنبيّة. حيث يتسبّب الفساد في بيئة غير مستقرة وغير آمنة للمستثمرين، ممّا يجعلهم متردّين في استثمار رؤوس أموالهم في البلاد. هذا يُؤدّي إلى تراجع الاستثمارات المباشرة ويُؤثّر في نمو الاقتصاد الوطني<sup>(١١)</sup>.

##### ٢،١،٤. تآكل الثقة في المؤسسات الاقتصادية

الفساد يُؤدّي إلى تآكل الثقة في المؤسسات الاقتصادية مثل البنوك وشركات التأمين؛ ممّا يُؤدّي إلى تراجع المشاركة في الأنشطة الاقتصادية. المواطنون والشركات يفقدون الثقة في التعامل مع هذه المؤسسات؛ خوفاً من التلاعب والابتزاز<sup>(١٢)</sup>.

١٠. المرغني، صالح. (٢٠١٥). \*الفساد الإداري: الأسباب وطرق المواجهة\*. دار النهضة العربيّة، بيروت.  
١١. الزهيري، فؤاد. (٢٠١٩). «تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية في العراق: دراسة خليليّة». \*مجلة الدراسات الاقتصادية\*، المجلد ٤٥، العدد ٢، ص. ٥٨-٣٣.  
١٢. المرغني، صالح. (٢٠١٥). نفس المصدر.  
١٣. الزهيري، فؤاد. (٢٠١٩). نفس المصدر.



## ٢,٤ التأثيرات الاجتماعيّة

### ١,٢,٤. زيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعيّة

الفساد يعمّق الفجوة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع العراقيّ. الأغنياء الذين يتمتّعون بالنفوذ والقدرة على دفع الرشاوى يستفيدون من الوصول إلى الخدمات والفرص بشكل أسرع وأفضل من الفقراء، وهذا يُؤدّي إلى زيادة الفوارق الاجتماعيّة وتعزيز الاستياء بين الطبقات الأقلّ حظاً<sup>(١٤)</sup>.

### ٢,٢,٤. تآكل القيم الاجتماعيّة

الفساد يُسهّم في تآكل القيم الأخلاقيّة والاجتماعيّة، حيث يصبح التعامل بالرشاوى والمحسوبيات أمراً عادياً ومقبولاً. هذا يخلق جوّاً من اليأس والاستسلام لدى المواطنين، حيث يرون أنّ العدالة غير متاحة، وأنّ النظام الاجتماعيّ مُلوث.

## ٣,٤. التأثيرات السياسيّة

### ١,٣,٤. تآكل الثقة في الحكومة

أحد أخطر الآثار السياسيّة للفساد هو تآكل الثقة في الحكومة. عندما يرى المواطنون أنّ قادتهم غير نزيهين أو يستخدمون السلطة لتحقيق مكاسب شخصيّة، فإنّهم يفقدون الثقة في الحكومة وقدرتها على تحسين أوضاعهم. هذا يمكن أن يُؤدّي إلى تزايد الاضطرابات السياسيّة والاحتجاجات العامّة.

### ٢,٣,٤. ضعف المؤسّسات الحكوميّة

الفساد يُؤدّي إلى ضعف المؤسّسات الحكوميّة؛ بسبب التلاعب في التعيينات والقرارات الإداريّة لمصلحة فئات مُعيّنة، وهذا يُقلّل من كفاءة وفعاليّة هذه المؤسّسات في أداء مهامّها وتقديم الخدمات العامّة بشكلٍ عادلٍ وشفافٍ<sup>(١٥)(١٦)</sup>.

١٤. برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ. (٢٠٢١). \*مكافحة الفساد من أجل مجتمعاتٍ مُسالمةٍ وشاملةٍ\*. تقرير التنمية البشريّة، نيويورك.

١٥. عطية، نور. (٢٠٢١). «الفساد في القطاع العام: خليلٌ نقديّ للممارسات والسياسات في الشرق الأوسط». مصدر سابق.

١٦. الزهيري، فؤاد. (٢٠١٩). «تأثير الفساد على التنمية الاقتصاديّة في العراق: دراسة خليليّة». مصدر سابق.



## ٥. استراتيجيات فعّالة للحدّ من الفساد في العراق

مُكافحة الفساد في العراق بفعالية، من الضروريّ تبني مجموعةٍ من الاستراتيجيات التي تشمل الإصلاحات القانونيّة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، والاستفادة من التكنولوجيا، وتعزيز دور المجتمع المدني. هذه الاستراتيجيات يجب أن تكون شاملةً ومُنسّقةً؛ لتحقيق نتائج ملموسة.

### ١.٥. الإصلاحات القانونيّة

#### ١.١.٥. تقييم القوانين الحاليّة

القوانين الحاليّة في العراق تشمل قوانين مكافحة الفساد مثل «قانون النزاهة» و«قانون العقوبات»، ولكن هناك حاجة مُلحة لتقييم فعاليتها وتطبيقها. التقارير تشير إلى أنّ التطبيق الضعيف لهذه القوانين يُعدُّ مشكلةً رئيسةً، حيث غالباً ما يتمّ تجاهلها أو تطبيقها بشكل انتقائي<sup>(١٧)</sup>.

#### ٢.١.٥. التوصيات لتعديلات قانونيّة

لتعزيز مكافحة الفساد، يجب تحديث القوانين؛ لتشمل عقوبات أكثر صرامةً على الفساد، وتحسين آليات الكشف والمُحاسبة، من بين التوصيات<sup>(١٨)</sup>:

- تحديث قانون النزاهة؛ ليشمل حماية المُبلغين عن الفساد وضمان عدم تعرّضهم للانتقام.
- تعزيز قوانين الإفصاح الماليّ للمسؤولين الحكوميين لزيادة الشفافيّة.
- إنشاء هيئاتٍ مُستقلةٍ؛ للتحقيق في قضايا الفساد بعيداً عن التأثيرات السياسيّة.
- تشريع قانونٍ أو نظامٍ يُحدّد آلياتٍ، ويفرض نفوذ مبدأ تساوي الفرص الذي هو المحور الأساسيّ الذي تنبثق منه أغلب أنواع الفساد في العراق إذا لم تكن كلّها. حيث يجب أن يُطبّق مبدأ تساوي الفرص على كلّ أفراد الشعب من رئيس الجمهوريّة إلى أي فردٍ آخر، وفي المجالات كافة كالتعيينات، وإحالة العقود، وفرص العمل، والمزايدات وغيرها. ويُطبّق هذا المبدأ بشدّة وشفافيةٍ في كلّ القطاعات العامّة والخاصّة.

١٧. كوكب، أحمد. (٢٠١٧). \*النظم القانونيّة لمكافحة الفساد: دراسات مقارنة\*. مصدر سابق.

١٨. نفس المصدر



## ٢.٥. تعزيز الشفافية والمساءلة

### ١.٢.٥. أنظمة الشفافية

لإنشاء أنظمة فعّالة للشفافية، يجب اعتماد آليات تجعل المعلومات المتعلقة بالقرارات الحكومية، والميزانيات، والعقود العامة متاحة للجمهور. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- نشر البيانات المالية الحكومية بانتظام على مواقع الإنترنت.
- إلزام المؤسسات الحكومية بإجراء مناقصات شفافة ومفتوحة.

### ٢.٢.٥. دور وسائل الإعلام والمجتمع المدني

وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز الشفافية؛ لذا يجب دعم الصحافة الاستقصائية، وتشجيع المجتمع المدني على مراقبة أداء الحكومة وكشف أية ممارسات فاسدة.

### ٣.٥. دور التكنولوجيا

### ١.٣.٥. الأنظمة الإلكترونية للإبلاغ والمراقبة

التكنولوجيا الحديثة مثل الأنظمة الإلكترونية يمكن أن تكون أداة قوية لمكافحة الفساد. ويمكن للحكومة العراقية اعتماد نظم إلكترونية للإبلاغ عن الفساد وإدارة الشكاوى؛ مما يسهل العملية ويجعلها أكثر شفافية.

### ٢.٣.٥. البلوكشين لضمان الشفافية

تقنية البلوكشين يمكن أن تُستخدم لضمان شفافية وأمان المعاملات الحكومية. على سبيل المثال يمكن استخدام البلوكشين في تسجيل العقود العامة، وتوثيق العمليات المالية؛ لضمان عدم التلاعب.

### ٤.٥. تعزيز دور المجتمع المدني

### ١.٤.٥. دعم منظمات المجتمع المدني

منظمات المجتمع المدني في العراق يمكن أن تكون شريكاً أساسياً في مكافحة الفساد من خلال:

- التنقيف والتوعية حول أضرار الفساد وأهميّة الشفافية.
- مراقبة تنفيذ السياسات الحكومية والإبلاغ عن أية مخالقات.



## ٢،٤،٥. تعزيز المشاركة المجتمعية

تشجيع المواطنين على المشاركة في الشؤون العامة والمساءلة من خلال برامج تعليمية وحملات توعوية، وزيادة الدعم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى مكافحة الفساد.

## ٦. استراتيجيات سريعة التنفيذ لمكافحة الفساد في العراق

لواجهة التحديات العاجلة التي يفرضها الفساد، يمكن للحكومة والمجتمع اتخاذ إجراءات سريعة ومباشرة؛ لتحقيق تحسينات ملموسة. تشمل هذه الإجراءات حملات التوعية والتثقيف، وتنفيذ إجراءات فورية لمكافحة الفساد، وتعزيز التعاون الدولي<sup>(١٩)</sup>.

### ١،٦،٦. حملات التوعية والتثقيف

#### ١،١،٦. أهمية التوعية

حملات التوعية والتثقيف تؤدي دوراً حاسماً في رفع مستوى الوعي بين المواطنين حول أضرار الفساد وكيفية مكافحته. تُعدُّ هذه الحملات أداة فعالة لنشر الثقافة المناهضة للفساد وتعزيز القيم الأخلاقية والشفافية<sup>(٢٠)</sup>.

### ٢،١،٦. أمثلة لحملات ناجحة

- يمكن استلهام بعض الأمثلة الناجحة من دول أخرى:
- حملة « Integrity Idol » مبادرة تم تنفيذها في النيبال ودول أخرى لتكريم المسؤولين الحكوميين الشرفاء وتشجيع الممارسات الجيدة.
- حملات وسائل التواصل الاجتماعي: مثل حملات #NoToCorruption في الهند، التي استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي؛ لنشر الوعي وجذب انتباه الشباب.

### ٦،١،٣. كيفية تنظيم الحملات

- لتنظيم حملات فعالة في العراق:
- استخدام وسائل الإعلام المتنوعة: الإذاعة والتلفزيون، ووسائل التواصل الاجتماعي؛ للوصول إلى جمهور واسع.
- التعاون مع المدارس والجامعات: لإجراء ندوات ومحاضرات توعوية.
- إشراك الشخصيات المؤثرة: مثل المشاهير وقادة المجتمع لنشر الرسالة.

١٩. المرغني، صالح. (٢٠١٥). \*الفساد الإداري: الأسباب وطرق المواجهة\*. مصدر سابق.

٢٠. الزهيري، فؤاد. (٢٠١٩). «تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية في العراق: دراسة تحليلية». مصدر سابق.



## ٢.٦. إجراءات فورية لمكافحة الفساد

### ١.٢.٦. تعزيز الرقابة

- تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية: من خلال إنشاء وحدات تدقيقٍ مُستقلةٍ داخل الوزارات والمؤسسات الحكومية، وكذلك تعزيز دور الجهات الرقابية مثل ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة.

### ٢.٢.٦. زيادة الشفافية

- إلزام المسؤولين بالإفصاح عن أصولهم المالية: وإنشاء قاعدة بياناتٍ عامةٍ يمكن للجمهور الوصول إليها<sup>(٢١)</sup>.  
- نشر تفاصيل العقود الحكومية: وإجراءات المناقصات بشكلٍ دوريٍّ وشفافٍ على منصات الإنترنت.

### ٣.٢.٦. إنشاء خطوط ساخنة للإبلاغ عن الفساد

- توفير خطوطٍ ساخنةٍ آمنةٍ وسريّةٍ للإبلاغ عن حالات الفساد، وتقديم مكافآت للمبلغين عن الفساد؛ لضمان تشجيع المواطنين على المشاركة.

### ٣.٦. التعاون الدولي

#### ١.٣.٦. أهمية التعاون الدولي

التعاون الدولي يمكن أن يُوفّر دعماً تقنياً ومالياً ويساعد في بناء القدرات المحليّة لمكافحة الفساد. يمكن للعراق الاستفادة من التجارب الدوليّة الناجحة والشراكات مع المنظّمات الدوليّة<sup>(٢٢)</sup>.

#### ٢.٣.٦. أشكال التعاون الممكنة

- الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف: مع الدول والمنظّمات الدوليّة لتبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الفساد.  
- الاستفادة من برامج المساعدة الدوليّة: مثل تلك التي تُقدّمها الأمم المتّحدة والبنك الدولي، التي تُقدّم دعماً فنياً وتدريباً للجهات المحليّة.  
- الانضمام إلى شبكات مكافحة الفساد: مثل «مبادرة الشفافية العالميّة» و«الشبكة العالميّة للنزاهة»، التي تُوفّر موارد ومعايير دوليّة لمكافحة الفساد.

٢١. بنك عالمي. (٢٠٢٢). \*تعزيز فعالية الحكومة وشفافيتها: مكافحة الفساد\*. البنك الدولي. مصدر سابق

٢٢. برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي. (٢٠٢١). \*مكافحة الفساد من أجل مجتمعاتٍ مُسالمةٍ وشاملةٍ\*. مصدر سابق.



## ٧. دراسات حالة ناجحة في مكافحة الفساد

تعتمد مكافحة الفساد الفعّالة على التعلّم من تجارب الدول الأخرى والمبادرات المحليّة الناجحة. هذا الجزء يستعرض دراسات حالةٍ من دولٍ مثل سنغافورة وهونغ كونغ، بالإضافة إلى بعض النماذج المحليّة في العراق<sup>(٢٣)</sup>.

### ١,٧. أمثلة من دول أخرى

#### ١,١,٧. سنغافورة

سنغافورة تُعدُّ نموذجاً ناجحاً في مكافحة الفساد. استطاعت سنغافورة تقليل الفساد بشكل كبير من خلال إنشاء «مكتب التحقيقات في الفساد» (CPIB)، الذي يتمتّع بصلاحياتٍ واسعةٍ للتحقيق في أيّة قضيةٍ فسادٍ بدون أيّ تدخلٍ سياسيٍّ. كما تمّ تحديث الأطر القانونيّة؛ لتعزيز العقوبات وضمان شفافيّة العمليّات الحكوميّة.

الدروس المستفادة:

- ضرورة وجود هيئةٍ مُستقلةٍ وقويّةٍ للتحقيق في الفساد.
- أهميّة تحديث القوانين لتشديد العقوبات وضمان المساءلة.
- ضرورة دعم الإرادة السياسيّة لتحقيق الشفافية.

#### ٢,١,٧. هونغ كونغ

تمكّنت هونغ كونغ من تقليل الفساد بفضل إنشاء «لجنة مكافحة الفساد المُستقلة» (ICAC) في السبعينيّات. اللجنة تتبّع نهجاً شاملاً يشمل التحقيق في قضايا الفساد، والوقاية من خلال التوعية العامّة وتقديم التوصيات؛ لتحسين النظم الإداريّة.

الدروس المستفادة:

- أهميّة الدمج بين الوقاية والتحقيق والتوعية العامّة.
- ضرورة تقديم دعم قويٍّ من الحكومة والمجتمع المدنيّ.
- أهميّة الشفافية في العمليّات الحكوميّة والمساءلة.

٢٣. الزهيري، فؤاد. (٢٠١٩). «تأثير الفساد على التنمية الاقتصاديّة في العراق: دراسة تحليليّة». مصدر سابق.



### ٣.١٧. إستونيا

إستونيا تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيا لمحاربة الفساد. فالحكومة الإستونية قامت بتطبيق نظام الحكومة الإلكترونية، مما جعل العمليات الحكومية أكثر شفافية وسهولة في الوصول إليها من قبل المواطنين.

#### الدروس المُستفادة:

- دور التكنولوجيا في تعزيز الشفافية وتقليل فرص الفساد.
- أهمية توفير معلومات حكومية مفتوحة وسهلة الوصول.

### ٢.٧. نماذج محلية

#### ١.٢٧. مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية

انضمَّ العراق إلى مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI)، التي تهدف تعزيز الشفافية في قطاع النفط والغاز. المبادرة تعمل على نشر التقارير المالية السنوية حول الإيرادات النفطية وكيفية استخدامها.

#### النجاح والدروس المُستفادة:

- ساهمت المبادرة في تعزيز الشفافية في قطاع حساس من الاقتصاد العراقي.
- الحاجة إلى توسيع مثل هذه المبادرات لتشمل قطاعات أخرى.
- تعزيز المشاركة المجتمعية في مراقبة الإيرادات الحكومية.

#### ٢.٢٧. مشروع «المدينة النظيفة»

في إحدى المدن العراقية، أُطلقت مبادرة محلية تهدف إلى مكافحة الفساد في الخدمات العامة من خلال تعزيز الشفافية وتحسين آليات تقديم الشكاوى. المشروع شمل تدريب موظفي الحكومة على معايير النزاهة وتوعية المواطنين حول حقوقهم في الحصول على خدمات عادلة وشفافة.

#### النجاح والدروس المُستفادة:

- أهمية التعليم والتدريب في تعزيز ثقافة النزاهة.
- تأثير إشراك المجتمع المحلي في تحسين الخدمات ومكافحة الفساد.



## ٨. تلخيص النقاط الرئيسية

خلال هذا البحث، تمّ استعراض الوضع الحاليّ للفساد في العراق، وأسباب انتشاره، وتأثيراته السلبية على مختلف جوانب الحياة. تمّ تسليط الضوء على الفساد كمشكلة هيكلية تمسّ القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية: ممّا يؤدي إلى تعطيل التنمية الاقتصادية، وزيادة الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، وتآكل الثقة في الحكومة. استعرضنا استراتيجيات سريعة التنفيذ مثل حملات التوعية والإجراءات الفورية، وكذلك دراسات حالة ناجحة من دول أخرى ونماذج محلية: لتقديم رؤى حول كيفية الحدّ من الفساد.

### ١،٨،٨. توصيات عملية قابلة للتنفيذ

#### ١،٨،٨. للحكومة:

١. تطوير الأطر القانونية: يجب تعديل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد لتعزيز العقوبات وضمان حماية المبلغين عن الفساد.
٢. تعزيز الشفافية: نشر تقارير دورية حول الإيرادات والنفقات الحكومية، وضمان شفافية العمليات الحكومية من خلال نظم إلكترونية مفتوحة.
٣. دعم الهيئات المستقلة: تمكين ودعم الهيئات الرقابية المستقلة مثل هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية: لضمان فعالية التحقيقات والمساءلة.
٤. استخدام التكنولوجيا: تبني حلول التكنولوجيا مثل الحكومة الإلكترونية والبلوكشين: لضمان الشفافية وتقليل فرص الفساد.

#### ٢،١،٨. للمجتمع المدني:

١. تعزيز الوعي والتثقيف: تنظيم حملات توعية مستمرة حول أضرار الفساد وحقوق المواطنين في الحصول على خدمات حكومية نزيهة.
٢. مراقبة أداء الحكومة: إنشاء شبكات مراقبة المجتمع المدني: لرصد وتقييم أداء الحكومة، والإبلاغ عن أية تجاوزات أو فساد.
٣. تشجيع المشاركة المجتمعية: تعزيز دور المواطنين في مكافحة الفساد من خلال تشجيعهم على الإبلاغ عن الفساد والمشاركة في المبادرات المجتمعية.



## ٢٠٨. رؤية مُستقبلية: نحو مُجتمعٍ خالٍ من الفساد

لتحقيق رؤية مُجتمعٍ خالٍ من الفساد في العراق. يجب أن تكون هناك إرادةً سياسيةً قويّةً والتزامٌ مُستمرٌّ من جميع الأطراف المعنية. بما في ذلك الحكومة والمُجتمع المدني ووسائل الإعلام. تعزيز الشفافية والمساءلة. والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة. وتعزيز القيم الأخلاقية والتثقيف العام. هي خطواتٌ أساسيةٌ نحو هذا الهدف. كذلك. يجب تعزيز التعاون الدولي والاستفادة من الخبرات العالمية لدعم جهود مكافحة الفساد(٥).

يظلُّ الأمل في بناء عراقٍ نزيهٍ وشفافٍ قائماً. ولكن ذلك يتطلب جهوداً مُستمرةً ومُلتزمةً: لتحقيق إصلاحاتٍ شاملةٍ ومُستدامةٍ. وتحقيق هذا الهدف سيؤدي إلى تعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة. وتحقيق التنمية المُستدامة والشاملة التي يستحقها الشعب العراقي.



## ٩. المصادر

### ١.٩. الكتب

- ١ (Transparency International) تقرير مؤشر الفساد العالمي الصادر عن مُنظمة . الشفافية الدولية.
٢. كوكب، أحمد. (٢٠١٧). \*النظم القانونية لمكافحة الفساد: دراسات مقارنة\*. دار الكتب القانونية، القاهرة.
٣. المرغني، صالح. (٢٠١٥). \*الفساد الإداري: الأسباب وطرق المواجهة\*. دار النهضة العربية، بيروت.

### ٢.٩. المقالات العلمية

٤. الزهيري، فؤاد. (٢٠١٩). «تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية في العراق: دراسة تحليلية». \*مجلة الدراسات الاقتصادية\*، المجلد ٤٥، العدد ٢، ص. ٣٣-٥٨.
٥. عطية، نور. (٢٠٢١). «الفساد في القطاع العام: تحليل نقدي للممارسات والسياسات في الشرق الأوسط». \*مجلة الحوكمة الرشيدة\*، المجلد ١٢، العدد ٣، ص. ١١٢-١٣٠. التقارير الرسمية ٣،٩
٦. بنك عالمي. (٢٠٢٢). \*تعزيز فعالية الحكومة وشفافيتها: مكافحة الفساد\*. البنك الدولي، واشنطن دي سي.
٧. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠٢١). \*مكافحة الفساد من أجل مجتمعاتٍ مُسالمةٍ وشاملةٍ\*. تقرير التنمية البشرية، نيويورك.
٨. شيمين باجالان. التدابير القانونية والعملية الفعالة لمكافحة الفساد في العراق. [https://www.unafei.or.jp/publications/pdf/RS\\_No80/No80\\_21PA\\_Bajalan.pdf](https://www.unafei.or.jp/publications/pdf/RS_No80/No80_21PA_Bajalan.pdf)
٩. مجلة The economic times. ٢٠٢٤. <https://economictimes.indiatimes.com/definition/corruption>

# استخدام التدافع الوظيفي المبرمج في محاربة الفساد الإداري والمالي

الدكتور المهندس  
عمار حسان حميد  
جامعة الفلوجة - رئاسة الجامعة  
قسم طرائق العلوم والتكنولوجيا





## الخلاصة

ان الفساد الإداري والمالي هو آفة ليست حديثة مع انها نمت وبرزت في العالم بعد الحرب العالمية الثانية بشكل خاص وأصبحت أحد أدوات الدول الاستعمارية تستخدمها في الدول النامية لسلب إرادة الشعوب من خلال الفساد وابقائها كدول مستهلكة ضعيفة. وهناك الكثير من الحلول التي تمارسها الدول ولكنها تنحصر في تعزيز الرقابة و سن التشريعات التي تعزز دور الشفافية ولكن كل ذلك لم يتغلب على سطوة الفساد. لذلك جاء هذا البحث بمقترح مختلف عن مسارات الرقابة والشفافية واستقرأ حياة الدول والحضارات والتي تبدأ بالصعود في القوة. ولكن ما يترتب على الفساد من ظلم للشعوب يولد مقاومة عند الشعوب المظلومة تتضافر مع عامل الزمن ثم تتسبب بسقوط تلك الدول. يتزامن ذلك مع ظهور دولة أخرى ناقمة على العهد القديم ومتشددة ضد الفساد وقوية في تنظيمها وهذا ما يسمى بتدافع الحضارات. وقد قدم هذا البحث مقترحا يعمل على عامل الزمن وذلك بعمل تدافع وظيفي مبرمج داخل مؤسسات الدولة وذلك بوضع حد اعلى من السنوات للموظف للبقاء في نفس المديرية من اجل ان يمنع تكون منظومة فساد او ما يشبه الدولة العميقة في المؤسسات الحكومية والتي لها الدور الان في استدامة الفساد في المؤسسات. ووضع هذا البحث استراتيجية تحريك الملاكات ودرس كل التفاصيل اللازمة لتحسين وزيادة الإيجابيات في التطبيق وتجنب السلبيات التي قد تؤثر على سياق العمل الحكومي وقد استطاع تقديم حلول ناجعة لكل السلبيات المحتملة.



---

## Abstract

Administrative and financial corruption is not a new phenomenon, although it has significantly grown and become more prominent worldwide, particularly after the Second World War. It has emerged as one of the tools used by colonial powers in developing countries to strip nations of their will through corruption and to keep them as weak, consumption-driven societies. Many countries have attempted to address corruption through various measures, primarily by strengthening oversight mechanisms and enacting legislation to promote transparency. However, such approaches have not succeeded in overcoming the dominance of corruption. Therefore, this study presents a proposal that differs from conventional paths of oversight and transparency. It examines the historical development of nations and civilizations, noting that societies often rise to power but, as corruption spreads and injustice toward their people increases, resistance begins to grow among the oppressed. Over time, this resistance, combined with the factor of time itself, leads to the downfall of those states. At the same time, a new state emerges hostile to the old one, strict against corruption, and strong in its organization. This cyclical process is referred to as the "civilizational alternation". The current research introduces a proposal that relies on the time factor by establishing a "programmed employment alternation" within state institutions. This involves setting a maximum limit for the number of years an employee may remain in the same directorate to prevent the formation of corruption networks or what resembles a "deep state" within governmental institutions structures that currently play a major role in sustaining corruption. The study further develops a strategic framework for personnel alternation, examining all necessary details to enhance the effectiveness and increase the positive outcomes of implementation while avoiding potential negative impacts on the workflow of governmental institutions. Ultimately, the research succeeds in offering practical and viable solutions to address all possible shortcomings in the proposed system.



## المُقدِّمة

من أبرز سمات النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هي ظهور العديد من المنظمات الحكوميّة وغير الحكوميّة. الدوليّة وعلى المُستوى الوطني. لمكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري من خلال تعزيز الشفافية في الحسابات الحكوميّة والتعاقدات. ودعم الحكم الرشيد وتحسين أخلاقيات العمل. وتعزيز دور الرقابة على المسؤولين الحكوميّين الذين يسعون لإبرام التعاقدات مع جهاتٍ خارجيّة. ودعم التجارة الحرّة والمفتوحة. كلّ هذه الإجراءات مازالت قاصرة عن السيطرة على ظاهرة الفساد. بل إنّ فترة التسعينات بعد ظهور كلّ هذه المنظمات ازدادت ظاهرة الفساد واستفحلت على المُستوى العالمي. إنّ اقتلاع الفساد يصبح صعباً للغاية برغم كلّ الإجراءات؛ لأنّ هذه الظاهرة هي ظاهرة اجتماعيّة مُعقّدة تحتاج إلى فهم عميق لجذورها وتشعباتها. ولصلتها بمنظّمات إجراميّة عابرة للدول مثل تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة وغسل الأموال. وهو ما يصعب اقتلاعها أو السيطرة عليها<sup>(١)</sup>.

إنّ ظاهرة الفساد المالي والإداري تنتشر في البلدان النامية والمتقدّمة على حدّ سواء. ولكنّها برزت بشكل أكبر في البلدان الناميّة؛ بسبب ارتباط هذه الظاهرة بشكل وثيق بمدى قوّة أو ضعف النظام السياسيّ. وبسبب تأخر هذه الدول كثيراً في تفعيل دور المنظمات المُكافحة للفساد. ولا تخلو هذه الظاهرة من تأثير الجذور الاجتماعيّة. حيث تنمو بشكل أكبر عندما يكون هناك ولاء أعلى من الولاء للدولة. وكذلك لا تبتعد هذه الظاهرة عن مجال السياسة الخارجيّة عندما يكون انتشار الفساد الإداري وسيلةً لإسكات أي صوتٍ يعارض استغلال موارد الدولة أو أرضها أو أي من موجوداتها من قبل دولٍ خارجيّة<sup>(٢)</sup>. وفي الوقت نفسه لها تأثيرات سلبية في المُجتمع. حيث إنّها تُغذي وتُنمي الفروق بين طبقات المُجتمع عندما تستحوذ الطبقة الحاكمة والفاصلة على مُقدّرات وثروات البلد. وهي حوّل دون الاستفادة بقيّة طبقات المُجتمع من ثروات البلد وتمنع حوّل هذه الثروة إلى خدماتٍ يستحقها المواطن

1. Collier, M. W. (2002). Explaining corruption: An institutional choice approach. Crime, Law and Social .

Change, 38, 1-32

٢. حمد جاسم محمد الخزرجي، & نزار عبد الأمير تركي الغامبي. (٢٠١٧). الفساد المالي والإداري ودوره في خجيم الاقتصاد العراقيّ بعد الاحتلال الأمريكيّ للعراق عام ٢٠٠٣. المؤتمر العلميّ السنويّ الثالث عشر لكلية القانون.



من دولته. وقد أدت السياسة الخارجيّة الدور الأكبر في السابق والحاضر في نشر هذه الظاهرة. حيث إنّ الدول التي كانت تسعى إلى الهيمنة على العالم وتريد أن تجعله أحادي القطب. كانت في أواسط القرن الماضي عقب انتهاء فترة الاحتلال العسكري للدول؛ ومن أجل نهب خيراتها. كانت تعمل على الحفاظ على الدكتاتوريات وتغذية الانقلابات العسكريّة في الدول النامية ودول العالم الثالث؛ لإذلال الشعوب ونهب خيراتها من خلال السلطة الحاكمة وهدر طاقات الشعوب البشريّة واستنزافها؛ لكي تبقى في فلكها. وما زالت فكرة الانقلابات العسكريّة والأنظمة الموالية لدول الخارج وتتقوى على شعوبها بالتبعيّة للخارج تعمل في الكثير من الدول إلى يومنا هذا. لكن الدول الاستعماريّة اليوم خرجت علينا بخارطة شرق أوسط جديد. حيث إنّ الأنظمة العسكريّة أصبحت ليس لديها القابلية على الصمود في وجه شعوبها والتي تسعى إلى الحرّة كلما زاد انفتاح العالم؛ بسبب وسائل التواصل المفتوحة الآن للجميع. جاءت هذه الدول البائسة الحريصة على بسط نفوذها في كلّ العالم وبشّرت المنطقة بالديمقراطيّة. ولكنها بنموذج جديد من خلال احتلال البلاد أو إسقاط الحكومات الموجودة بواسطة الاجتياح أو دعم الانقلابات العسكريّة أو غرض النظر عنها ومن ثمّ إنشاء ديمقراطيّات كارتونيّة وتأسيس نظام فاسدٍ إدارياً ومالياً وقضائياً وجعل الفساد في كلّ مفاصل الدولة. إنّ النتيجة التي تحققت من خلال خارطة الشرق الأوسط الجديد هي إخضاع المجتمعات بالقدر نفسه مقارنةً بالأنظمة الاستبداديّة وربما أكثر باستخدام خلطة الديمقراطيّة والفساد بدلاً عن الخلطة القديمة. وهي خلطة الانقلابات العسكريّة والأنظمة المستبدة. إذاً فالفساد الإداري والماليّ هو أداة من أدوات الاستعمار والهيمنة التي تستخدمها الدول الخارجيّة الطامعة في البلد. وهذا ما يُقدّم له حماية خارجيّة. بالإضافة إلى الحماية الداخليّة التي يتمتّع بها من الجهات المستفيدة منه والمتغذية عليه؛ لتعزز نفوذها السياسيّ أو الإداري. لذلك فإنّ عمليّة مُحاربة الفساد هي من أعقد الأمور في زمننا هذا حتّى إن كلّ المنظّمات الدوليّة أو المحليّة أصبحت عرضةً للاختراق من قبل حماة الفساد. وباتت ترتع في الفساد حالها حال أيّة مُؤسّسة حكوميّة أخرى. بل إنّها ربما أصبحت إحدى أدوات الفساد من خلال الابتزاز السياسيّ والماليّ. مازال العالم يضع الخطط ويبتكر العلاجات لإيقاف استنزاف الثروات إلى الفاسدين دولاً وأفراداً. فهو ينجح بعض الأحيان بنسبٍ مُعيّنة ويفشل في بعض الأحيان. فيؤسّس رقابةً هنا ورقابتهً هناك. ويصنع تشريعاتٍ خاصّةً مُحاربة الفساد. ولا شكّ أنّ هناك



نسباً من النجاح ولكن هذه الآفة مُستمرةً مع الأسف وتزايد. ومن الاقتراحات المطروحة خصخصة مؤسسات الدولة التي لها ما لها من فوائد في مكافحة الفساد. ولكنّها ربما لا تخلو من السلبيات أو أنّ الانتقال لها سيحمل في طياته الكثير من الأضرار الجانبية<sup>(3)</sup>. وكذلك هناك من ينظر إلى دور الصحافة والإعلام في ردع الفساد ودحره<sup>(4)</sup>, وآخرون ينظرون إلى دور المراجعة والحوكمة في ضبط الفساد. وهو أيضاً شكّل آخر من أشكال الرقابة<sup>(5)</sup>, وآخرون ينظرون إلى عدم الجدّية في تطبيق قوانين مكافحة الفساد وعدم قدرة الدولة على فرض آليات الحكم الراشد ودور النظام السياسي الديمقراطي بالقضاء تدريجياً على الفساد<sup>(6)</sup>, كلّ هذه المعالجات مازالت قاصرةً عن كبح جماح الفساد بشكلٍ كافٍ. وإن كانت لها نسبة من النجاح.

3. Lozeau, D., Langley, A., & Denis, J. L. (2002). The corruption of managerial techniques by organizations. *Human relations*, 55(5), 537-564

٤. عقيل هايس عبد الغفور. (٢٠١٧). معالجة قضايا الفساد الإداري في ضوء (نظرية الأطر الخبيرة) دراسة تحليلية مقارنة. مجلة الباحث الإعلامي، ٣٦٩، ٩-٣٦.

٥. أبو جبل، ن. م. ا. & جوى محمود أحمد. (٢٠١٩). دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة في الحد من ممارسات الفساد المالي وتحسين أداء الوحدات الاقتصادية في بيئة الأعمال المصرية. التجارة والتمويل، ٣٩(٣)، ٤٧-١.

٦. بوطورة، ف. & سمايلي، ن. (٢٠١٩). تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر. مع إشارة لأهمّ الوسائل القانونية لمكافحته. *Rule of Law and Anti-Corruption Center Journal*, 2019(1), 2.



## I. التوسُّع والانتشار

عبر التاريخ ارتفعت دول وحضارات كثيرة وبرزت فيها الطبقيَّة لدرجاتٍ غير مسبوقَةٍ. وحكمتها قوانين القوَّة، حيث كانت ثروات البلاد يتمُّ تداولها في أيدي طبقَةٍ من دون طبقات الشعب الأخرى. وحمي نفسها بقوَّة القانون أو بقوَّة القبيلة أو بقوَّة الدين أو بقوَّة سياسيَّة من الخارج. وقد زادت في هذه الحقب الطبقات الفقيرة في فقرها فقرًا وانعدامًا. وزاد أصحاب الثروات ثرواتهم على حساب الآخرين. وزاد أهل الجهل جهلاً ومات الناس جوعاً ومرضاً. ولكن كلما تقدَّم الزمن وكلما زادت الفروق الطبقيَّة بين طبقات المُجتمع كلما اقترب وقت الحساب ووقت الانقلاب. حتَّى أنَّه كانت هناك في كلِّ زمانٍ نهاياتٌ مأساويَّةٌ ودمويَّةٌ لبعض الدول والحضارات. إنَّ حقبة الفساد دائماً ما تقوم بتنمية عوامل انهيارها. حيث إنَّ قابليَّتها على التمدُّد في المُجتمع هي من تجعل انتشارها كانتشار النار في الهشيم. خاصَّةً عندما تصل إلى مُستوى القيادات العليا في البلاد فإنَّ انتشارها في مفاصل الدولة يكون مسألة وقتٍ فقط؛ لأنَّ احتمال المساءلة أو المُحاسبة يكون مُستبعداً وإنَّ كثيراً من طبقات المُوظَّفين يريدون أن يستفيدوا من هذه الحقبة. إنَّ حيتان الفساد في وقتٍ من الأوقات يكونون غير مكترئين لانتشار هذه الظاهرة. بل إنَّهم يفرحون بها؛ لكي يسهل عليهم تكوين شبكة فسادٍ في كلِّ مُؤسَّسةٍ وفي كلِّ زاويةٍ من زوايا الدولة والاستفادة من مردوداتها الماديَّة. لكنَّهم في وقتٍ من الأوقات حينما تخرج هذه الظاهرة عن نطاق سيطرتهم يخرجون كغيرهم من السياسيِّين ويُنددون بهذه الظاهرة في العلن؛ كون خروجها عن سيطرتهم غالباً ما يعود بالحريق على عباةتهم وبلتهم كيسهم أو بلتهمهم. لذلك يمكن تمثيل حركة أو مُؤشَّرات الفساد الإداريِّ بدالِيةٍ رياضيَّةٍ مُتصاعدةٍ ومحدبةٍ ترتفع مع الزمن إلى نقطةٍ مُعيَّنة هي نقطة الانقلاب. وربما يكون الانحدار شديداً بعد الانقلاب عندما تثور الشعوب في وجه الظلم الحاصل بسبب الفساد. وقد تسيل الدماء ويحصل ما لا يُحمدُ عقباه.



## II. الرقابة ومنظومات الفساد

إنَّ الفساد الماليَّ والإداريَّ هو إساءة استخدام السلطة؛ لتحقيق الفائدة الشخصية على حساب المؤسسة أو المجتمع. وهو بمعنى أشمل استخدام السلطة الإدارية أو القوة الدينيَّة أو العشائريَّة أو أي مركز قوى منوَّح من قبل شخصٍ أو جهةٍ أو فئةٍ من الناس للمنفعة الشخصية أو لمنفعة طرفٍ على حساب أطرافٍ أخرى. إنَّ السلطة أو بالتعبير الحديث (المسؤوليَّة) مهما كانت يسيرةً، على سبيل المثال المسؤوليَّة عن بابٍ خلفيٍّ في بنايةٍ قد تتيح لمن يقف على هذا الباب استغلال هذه السلطة لمنافعه الشخصية، فيسمح لمن شاء ويمنع من شاء حسب المنفعة الشخصية. وهذا يندرج ضمن أنواع الفساد الماليَّ والإداري. ولا يتوقَّف الفساد الإداريَّ عند أعلى سلطةٍ في البلاد، بل إنَّه يتجاوزها إلى فساد الدول وانحيازها؛ بسبب المصالح التي تربط الدول بعضها ببعض. على سبيل المثال حينما تقوم دولةٌ بحماية دولةٍ أخرى على حساب الآخرين وحمايتها من المساءلة القانونيَّة في المؤسسات الدوليَّة؛ لوجود منافع تربط الدولتين. فمعنى ذلك أنَّ الفساد الإداريَّ يمكن أن يُوجَد في كلِّ المستويات القياديَّة وغيرها. وحتى على مُستوى الدول. إنَّ وجود الفساد بهذا الشمول على جميع المستويات يقودنا إلى سؤالٍ جوهريٍّ إنَّه هل يمكن أن تكون الرقابة هي الحلُّ الأمثل لمشكلة الفساد الإداري أم إنَّه يجب أن تكون هناك حلولٌ أخرى أشمل منها؟ وهل على الدول أن تجد طريقةً أخرى بجانب الرقابة وليست بديلاً عنها؟ إذ إنَّ الرقابة هي جزءٌ لا ينفصل عن إدارة الدولة. إنَّ النظريَّة التي يعتمدها هذا البحث هي نظريَّة التدافع التي يرجع أساسها إلى استقراء التاريخ للسلطة والمال عبر كلِّ الأزمان. إذ إنَّ كثيراً من الدول والحضارات حافظت على وجودها لقرونٍ عديدةٍ؛ بسبب تشريعاتها الصارمة ضدَّ من يستخدم السلطة لمنافعه الشخصية خارج العائلة الحاكمة. ويجدر التنبيه أنَّ حرِّيَّة التصرف والبدخ والترف في أعضاء العائلة الحاكمة لم يكن جزءاً من الفساد الإداريَّ والماليَّ. إذ إنَّ مبدأ ملكيَّة العائلة الحاكمة للبلد وكل شعبه وموارده كان مفهوماً متجدِّراً لدى الجميع عبر قرونٍ. وهذا كان أحد أسباب حرص العائلة الحاكمة على مصالح شعوبها من باب الحفاظ على الملكيَّة الشخصية وليس من باب الحفاظ على المال العام. وهذا أدى بدوره إلى منع انتشار الفساد الإداريَّ وقوَّة الدولة في تلك الأزمان. تلك الدول التي حافظت على نفسها من الفساد فتستمرُّ في قوَّتها إلى أن يأتي سبب هلاكها. أمَّا من الخارج أو إلى أن يأتي أحد ملوكها ويستبدل قوَّة مؤسسات الدولة بقوَّة الولاء لطائفةٍ من الشعب



أو لإحدى قومياته أو لعسكره ويجعل الشعب طبقاتٍ والمواطنة درجاتٍ؛ فينفرط عقد دولته بعد أن طال زمن الظلم ووقع الحيف وأضرّت الدولة بمصالح جزءٍ من شعبها. لكن انفرط عقد الدولة هي نقطة الانقلاب التي يصل فيها الفساد والتفريق الطبقيّ إلى ذروته ثمّ تأتي بعد ذلك دولة أو مجموعة دويلاتٍ نافمةٍ على السياسة الماضية. وتجعل من أولوياتها مُحاربة الفساد الإداري والمالي والطبقيّة بين أبناء المجتمع. وهذا ما يُسمّى بالتدافع بين الأمم و الحضارات. وقد كان الفكر الإنسانيّ المبكر واعياً لهذه التقلّبات من أقدم العصور. كيف لا. وهذا الأمر يمسّ السلطة ودوام الملك وهو أهمُّ بطبيعة الحال من العمران والمسلات والأهرامات والجنانن المُعلّقات. والتدافع هو سنةٌ كونيةٌ يتحكّم بها عاملان أساسيان. هما: الوقت وتضارب المصالح. إذ إنّ عامل الوقت سيغير موازين القوى بشكلٍ مُستمرٍّ وليس بالضروريّ أن يترجّح ميزان القوى دائماً عند الطرف الذي يُسيء استخدام السلطة لمصلحه الشخصية. بينما كلُّ من يسيء استخدام السلطة لخدمة مصلحه الشخصية هو يقوم بضررٍ كبيرٍ لمصالح الآخرين الذين لم يستطع أن يجعلهم في صفّه. وبذلك يصنع لنفسه الأعداء. والجدير بالذكر أنّ مقدار الفساد الإداري يتصاعد مع الزمن ولا يمكن أن يستقرّ على المستوى نفسه؛ لأنّ من يسيء استخدام السلطة لمصلحه الشخصية يجب أن يقوم بتغذية بعض الانتفاعيين حوله للحفاظ على مكتسباته ولحماية نفسه من تضرّرت مصلحته. وهذا يُؤدّي إلى تطوّر الفساد من شخصيٍّ إلى منظومة فسادٍ يحمي بعضها البعض. والحماية هنا تكون من رقابة من فوقه أو من ينقم عليه من تضرّرت مصلحه. فدايماً ما يكون هناك من ينتظر نصيبه من المال العامّ على شكل خدماتٍ أو رفاهيّةٍ وتحسّنٍ اقتصاديٍّ. فإذا قصّرت الدولة أمام مواطنها فقد تسرّبت الأموال إلى جيوب الفاسدين والانتفاعيين من حولهم. والفاسد حتّى وإن كان يبدو أنه يُغذي بعض الانتفاعيين حوله إلا أنّه بذلك يرفع قيمة فاتورة الحساب؛ لأنّه لا شك أنّ فاتورة حساب منظومة الفساد أكبر من فاتورة فساد الشخص المنفرد. وهو بتشكيل هذه المنظومة يسعى لحماية نفسه من تبعات أعماله والتغلّب على كلِّ من عوامل الزمن وتغييرات موازين القوى من طرفٍ. وكذلك الصمود في وجه المُقاومة التي تصدر عنّ تضرّرت مصلحه ويمكن أن يقاوم أو يسعى للتغيير أو من آية جهةٍ رقابيّةٍ داخليةٍ أو خارجيّةٍ تسعى إلى تقويض الفساد. إذاً مع الزمن تتوسّع منظومة الفساد أكثر فأكثر؛ بسبب طمع الانتفاعيين ورغبتهم في زيادة مكتسباتهم. وطمع انتفاعيين آخرين في المُشاركة في الحفلة وملء جيوبهم. وهذا ما يجعل الفساد الإداري والمالي



ينتشر ويتوسّع. سواءً رغب الفاسدون الكبار أم لم يرغبوا. وقد يستفيدون منه أكثر فأكثر وقد يخرج عن سيطرتهم. ولكن مقابل هذه الزيادة والتوسّع تُوجَد مقاومة ومحاكمة من الآخرين الذين تضرّرت مصالحهم وتنزّهوا عن مدّ أيديهم على المال العام. لذلك يلجأ الفاسدون إلى تكوين الدولة العميقة في كلّ مُؤَسَّسَةٍ. وهي سلطةٌ غيرُ ظاهرةٍ للعيان؛ لكي يُقدِّموا لأنفسهم الحماية ويسقطوا أيّة مُمانعةٍ تخرج في وجوههم من خلال أدواتٍ قانونيّةٍ يُسيئون استعمالها لمصالحهم وإفشال أيّة محاولةٍ للتدافع الذي يمكن أن يحدث من العناصر النزينة في المُؤَسَّسة والحريصة على المصلحة العامة. ويمكن أن نُلخّص ما ذكرناه في الأعلى في النقاط الآتية:

١. الفساد ينطلق من المصالح الشخصية واستخدام السلطة لخدمتها. لكنّه يتحوّل إلى منظومةٍ ويتوسّع إلى ما لا نهاية.

٢. الفساد يسعى إلى حماية نفسه أمام الرقابة أولاً، والتي يمكن أن يتجاوزها بسهولةٍ. ولكنّه أمام حُدُودِ: الزمن ودفاع الآخرين عن مصالحهم أو عن المصلحة العامّة.

٣. الفاسدون يدركون أنّ الزمن يمكن أن يُغيّر موازين القوى وأن هناك مُمانعة دائماً من يتضرّر بفسادهم؛ لذلك يسعون إلى حماية أنفسهم من خلال التسلّل خفية إلى مواقع السلطة وبناء الدولة العميقة.

٤. منظومة الفساد تتشكّل: من أجل حماية الفاسدين من الرقابة. أمّا الدولة العميقة فهي تتشكّل من أجل حماية الفاسدين من التدافع وعوامل الزمن وتغييرات موازين القوى. بالإضافة إلى تأثيرات الرقابة.



### III. البيئة الوظيفية

من أهمّ العوامل التي تساعد الفاسدين في تكوين منظومات فسادهم ونفوذهم السلطويّ في كلّ مؤسّسة. وتعمل على تخجيم دور التدافع ضدّهم هو النظام الإداري الكلاسيكيّ في مؤسّسات الدولة الذي يفتقر إلى الإصلاح منذ عشرات السنين. والذي يسمح للموظّف بالركون في آية زاوية من الدولة أو أي منصب أو أن يترقّى بالمناصب بدون الحاجة إلى أن يثبت الجدارة. أو أن يطور ذاته لاستحقاقات أعلى فقط بإرضاء من فوقه أو من حوله أو بعلاقته بفلان وعلان. إضافة إلى سلبات كثيرة جعلت من إثبات الجدارة وتطوير الذات يتعد عن الجانب المهنيّ بشكل كبير وتحو منحاً شخصياً أو سياسياً أو تابعاً للأهواء الشخصية [6]. وكلّ هذا انعكس بشكل سلبيّ بلا شكّ على الأداء الوظيفي والحكوميّ. وهذا ما جعل الكثير من الخبراء يدعون إلى خصخصة مؤسّسات الدولة. حيث إنّ المستثمر يريد جدارة وإنتاجاً وناجماً اقتصادياً واضحاً؛ من أجل تقييم القيادات وترقيتها على العكس في مؤسّسات الدولة التي تتغاضى عن هذه الأمور. بالإضافة إلى أنّ المستثمر سيمارس الرقابة بشكل شديد؛ من أجل منع الفساد الإداري والماليّ في مؤسّسته. وهذا ما جعل مؤسّسات الدولة الآن تسير بشكلٍ أعرج وغير متوازن. حيث إنّ العمل الأساسيّ يقع على عاتق بعض الموظّفين الحريصين. بينما يكتفي الآخرون باصطياد الامتيازات الوظيفية. وهم بالتالي لا يبقون في الخلف بل ربما يسرقون جهود الآخرين ويتفوّقون عليهم في الامتيازات. نحن لا ندعو هنا إلى الخصخصة فهي. وإن هي لجحت في دول أخرى. لكنّها اليوم تفتقر إلى قوانين واضحة لحماية المستثمر وحماية الموظّف ومنحه حقوقاً تقاعدية وحقوق تحديد ساعات العمل. وحقوق الضمان الاجتماعيّ وحقوقاً أخرى ليست هي موضوعنا. لكن نريد أن نسلط الضوء على العلاقة الوطيدة بين ضرورة إصلاح قوانين خدمة الموظّف بما يلبي حاجة الدولة إلى محاربة الفساد ورفع قيمة الإنتاج الوظيفي. لا يمكن فصل محاربة الفساد عن الإصلاح الإداري الذي يحقّق العدالة والتوازن للموظّف بين حقوقه وواجباته وبينه وبين الموظّفين الآخرين على مستوى الدولة كاملة. إذ إنّ فقدان العدل والمساواة وانتشار التحيز الوظيفي وإحساس الموظّف بالظلم وعدم قدرة الموظّف على قطف ثمرة جهوده التي يبذلها أو ضياع هذه الجهود؛ بسبب كيد الآخرين والتنافس غير المهنيّ من بعض أصحاب الأغراض السيئة. كلّ هذه العوامل وغيرها يؤدّي إلى منح قدرة أكبر للعناصر غير الكفوءة؛ لتسئم المناصب واستغلال السلطة للمنافع الشخصية. لذلك تعدّ البيئة



الوظيفية المُفتقرة إلى الإصلاح الإداري بشكلٍ مُستمرٍّ لكل ما يخصُّ حقوق الموظف وواجباته وتحقيق العدالة فيها هي الخطوة الأولى في طريق وضع المُعالجات لقضية الفساد الإداري في الدول التي تعانيه.

#### IV. عامل الزمن

ذكرنا سابقاً أنّ الفساد الإداري والمالي دالة مُتصاعدة باستمرارٍ تزيد وتنتشر مع تقدُّم الزمن. خاصّةً إذا كانت الرقابة ضعيفة والرادع هزيباً والبيئة تسمح بذلك والتدافع غير كفوءٍ. إذ إنّ الفساد هو بذرةٌ من بذور الحشائش الضارة موجودة في كل أرض تنمو وتنتشر بذورها بسرعةٍ ما دامت الفرصة مُواتيةً لها لكنّها تُؤكِّد وتُؤكِّد معها عناصر موتها. إذ إنّها جريمة قائمة على التعدي على حقوق الآخرين الذين بالتالي سيقاومونها ويطيحون بها عاجلاً أو آجلاً. ويُعدُّ الزمن فرصتها التي تسمح لها بالانتشار على حساب الآخرين في غفلةٍ أو ضعفٍ من هو ضدها. لكنّ الزمن يحمل لها التقلبات التي توقظ الغفلة وتقلب الضعف إلى قوّة والقوّة إلى ضعفٍ. وتنبّه الفلاح إلى أنّ هذه الحشائش الضارة ستقضي على أشجاره المثمرة وتجعل أرضه بوراً. لذلك توجّب عليه ردة الفعل السريعة قبل فوات الأوان. إنّ هذا الزمن قد يطول ويطول سواد ليله وظلامه: بسبب عوامل كثيرة، وقد يزداد السواد سواداً قبل أن يطلع الفجر؛ بسبب أيادٍ داخليةٍ أو خارجيةٍ تستغلُّ غفلة الشعوب وعجزها لتبقيها مُكبَّلة في الظلمة الخالكة تئنُّ بدون أن تدري من أيّة جهةٍ سيبزغ الفجر وتشرق عليها شمس الفرج بعد الشدّة. إنّ وعي الشعوب بفساد سلطتها وبحجم فسادها من خلال فضحه في الإعلام والصحافة ليس كافياً لإيقاظها. فقد تقوم الأخيرة بوضع الغشاوة على وعي شعوبها من خلال تمثيل نفسها مُكافحةً للفساد وحاميةً لمُقدّرات البلاد والعباد. فتعمل على تخدير شعوبها وتمديد الزمن وتطويل حياة الفساد والفاستدين[14]. وقد تعمل السلطة أو في الأقلّ (حماة الفساد فيها) بتعطيل عوامل التدافع في المُجتمع بالتلاعب في موازين القوى والضعف. وتعميق العجز عن مُحاربة الفساد من خلال القوانين ومن خلال تعطيل العقاب والحساب للفاستدين وأذرعهم. وهذا بالتالي فقط يطيل حياة الفساد ولكنّه يزيد من فاتورة الحساب ولا يغير مصير الفساد الذي بالحد الأدنى سيكون لعنة التاريخ والأجيال القادمة. إنّ الفاستدين والسلطة الفاسدة ليست هي وحدها من تستطيع أن تتحكّم بعامل الزمن. بل إنّ أعداء الفساد هم



أيضاً يستطيعون أن يُقَصِّروا حياة الفساد ويتلاعبوا بعامل الزمن: من أجل إيقاع الفساد ومنظومته في حفرة الحساب من خلال عاملٍ مُهمٍّ وهو التدافع المُبرمج الذي نريد أن نستثمره من خلال هذا البحث للقضاء على الفساد والمفسدين. ولقد سمَّينا المبرمج لتفريقه عن التدافع البشري: بسبب أن الدولة تضع توقيتاتٍ زمنيّة لبقاء الموظف في مكانٍ مُحدّدٍ. ومن شأن ذلك أن يُحَفِّز عمليّة التدافع بين العناصر الجيدة والعناصر الفاسدة. أما التدافع البشري فإنّه يحدث بسبب عوامل طبيعيّة أو بسبب ردود الأفعال التي تأتي بشكلٍ طبيعيّ: رداً على الظلم.

## ٧. التدافع الوظيفيُّ

التدافع هو غير الدفع، فالدفع يمكن أن يكون باليد أو بآية أداة لتحريك شيءٍ ما من مكانه. أما التدافع فهو إحلال الجسم البشريّ أو الكيان الوجودي في مكان الآخرين. وإحلال النفس أو تأثيرها وفعاليتها مكان من كانوا قبلها. لذلك تدافع الأجيال فيحلُّ بعضها مكان بعضٍ. فتشيخ وتهرم ويضمّر وجودها أو تهلك. فتأتي أجيالٌ أخرى بتأثيرٍ وفعاليتيَّة قد تكون أصلح وقد تكون أسوأ. فتنسخ ما كان عليه من قبلهم. وفي الوظيفة تتغيّر الأجيال أيضاً ويتعيّن موظفون جُدُدٌ ويتقاعد آخرون وينتقل آخرون. وهكذا تدور العجلة وتتغيّر الفاعلية والكفاءة في المؤسسة بحسب طاقتها البشريّة. ولكن يبقى التأثير السلبيّ للدولة العميقة التي استغلّت زمن مكوّنها الطويل. في حين إنّ إدارة المؤسسة تتغيّر مع الوقت ولكن المتغلغلين إلى أعصاب المؤسسة يسيطرون سيطرتهم على كثيرٍ من الأمور ويورثون تلاميذهم هذه السيطرة ويصبحون كالمرض المزمن في عروق هذه المؤسسة. فإذا جاءت إدارة فاسدة وجدت الأمور كلها مُهدّدة والمفاتيح بيد هذه المجموعة. فيتعاونون ويثمرون خراباً ودماراً لهذه المؤسسة. وإذا جاءت إدارة نزيهة وجدت العراقيل بعد العراقيل والعجز فوق العجز حتّى تعلن انصياعها لهذه العصابة وخضوعها لما يشتهون أو أن يفضوا النظر عمّا يفعلون. ولا يمكن للفساد أن ينتقل من الفساد الفرديّ كالذي يأخذ الرشوة هنا وهناك إلى الفساد الجماعيّ المنتشر والمتربّع على أعلى المستويات إلا من خلال هذه المجموعات التي تعشعش وتفرخ في مؤسسات الدولة إلى أن حوّل دولة رعيّة من أعلى الدول في الدخل القوميّ إلى أدنى الدول في الدخل الفرديّ وأغنى الدول بالطبقات الفقيرة والمعوزين للرعاية الاجتماعيّة. لذلك نفتح في هذا البحث آليّة جديدة وقوانين جديدة تعمل على تفتيت



هذه المجموعات وعدم السماح لها بالسيطرة على مؤسسات الدولة، وتجديد الدماء في كل مؤسسة وتفويت الفرصة على الفاسدين ومنعهم من التراكم في مكان ما وأفقادهم القدرة على التأثير وعلى الإفلات من المحاسبة والعقاب. هذه الآلية نُسَمِّيها التحريك الوظيفي التي حوّل عامل الزمن من أداة يستغلها الفاسدون لتحقيق أغراضهم إلى أداة تسمح بالتدافع الوظيفي وخلق المنافسة المهنية. وعدم منح الفرصة لأي من تُسَوّل له نفسه استغلال السلطة للمنافع الشخصية. لذلك نلخص التدافع الوظيفي ماله وما عليه في النقاط الآتية قبل الشروع بالكلام عن التحريك الوظيفي:

١. يُعَدُّ التدافع الوظيفي مُتَغَيَّرًا يفرضه الزمن. وقد يُحسِّن أداء المؤسسة أو قد يضعف أداءها بحسب

الفرق بين جيل وآخر من الموظّفين. وقدرة الإدارة على استثمار المُتميّزين من الدماء الجديدة.

٢. يُعَدُّ التدافع الوظيفي أحد العوامل التي تخيف الفاسدين وتجعلهم يجتهدون في اتخاذ تدابيرهم

من خلال التغلغل إلى مراكز القرار وتكوين مجموعات النفوذ الخفي أو ما يُسمّى بالدولة العميقة:

من أجل الحفاظ على مصالحهم. جاء من جاء وذهب من ذهب.

٣. التدافع الوظيفي قد يكون بسبب التقاعد والوفيات والتنقلات والتعيين الجديد. وهي الأسباب

الطبيعية. وقد يكون أيضاً؛ بسبب اللوائح التي تنصّ على تغيير القيادات العليا كل أربع سنوات.

وهي أسبابٌ مُصنّعةٌ والغرض منها محاربة الفساد. لذلك لا يُعَدُّ التحريك الوظيفي بدعةً من

القول. بل هو إجراءٌ مُتَّخَذٌ سابقاً لمحاربة الفساد وعلى نطاق القيادات العليا فقط. وهو نطاق ضيق

استطاع الفاسدون التغلّب عليه من خلال مجموعات النفوذ الخفي.

٤. التدافع الوظيفي المُبرمج هو على الطرف الآخر النقيض للاستقرار الوظيفي الذي يبحث الناس عنه:

لأسبابٍ بريئةٍ مثل تراكم الخبرات وصلها في مجالٍ مُعيّن. وكذلك الاستقرار العائلي و التي يجب

أخذها بالحسبان عند توسيع إجراءات التحريك الوظيفي.



## VI. التحريك الوظيفي المبرمج

كما قلنا سابقاً إن التحريك الوظيفي (أو تحريك الملاك) له أصل في إجراءات مكافحة الفساد. ولكنّه يستخدم على نطاق ضيق وهو نطاق القيادات العليا فقط. ولكن هذا ينطبق على فرضية أنّ النفوذ هو رأس السلطة فقط بينما في الحقيقة كلُّ موظفٍ يمتلك جزءاً من النفوذ أو السلطة ويستطيع تأخير أو تسهيل إجراءات الدولة أو تعطيلها ويستغلُّ ذلك؛ لتحقيق منافع شخصية. وقد ضربنا مثلاً على ذلك حارس باب خلفي في مؤسسة يمكن أن يتحكّم بدخول وخروج الناس أو أنّه يعمل على تضليل المراجعين وتصعب طرق حلّ مشاكلهم؛ من أجل حساباتٍ شخصية. وقد تتضافر جهود الفساد الفرديّ هذه مع جهودٍ أخرى لتحويل الفساد الفرديّ إلى فسادٍ جماعيّ في المؤسسة. كما حدّثنا سابقاً بالمقابل فخطتنا في هذا البحث هو تحريك الموظّفين بشكلٍ مبرمجٍ لمنع تشكيل منظومات الفساد ومجموعات النفوذ الخفيّة. وتمكين العناصر الجيدة من التدافع مع الفاسدين وتضييق الخناق عليهم. لذلك خطتنا هي تشريعيّة وتقوم بواسطة تحويل عمليّة التحريك الوظيفي المبرمج إلى عمليّة شاملةٍ مع الأخذ بالحسبان المبادئ الأساسيّة للتشريع والدواعي التشريعيّة. كما سنشرحه في الجدول المبين في الأدنى:



## جدول (١)

اللوائح والتشريعات المطلوبة لتحقيق التدافع الوظيفي المبرمج.

| المادة أولاً   |                         |
|--|-------------------------|
| <p>كلُّ عقدٍ من الزمن بأقصى حدٍّ تحدث تغييرات جذريّة في العالم على كلِّ النطاقات في التكنولوجيا والسياسة والإدارة والتواصل الاجتماعيّ ونمط الحياة، والناس تتكيف بطبيعة الحال مع هذه التغييرات، وعلى مؤسسات الدولة أن تخضع لتغييراتٍ ومراجعاتٍ لسياقاتها، وتخرج من الجمود بإضافة خبراتٍ جديدةٍ من كوادِر مؤسساتٍ أخرى.</p>  | <p>المبادئ الأساسية</p> |
| <ul style="list-style-type: none"><li>• كلُّ موظّفٍ يجب أن لا يستمرّ بالخدمة في مُديريّةٍ واحدةٍ أكثر من (١٠) سنواتٍ.</li><li>• يُستثنى من النقل الإجماليّ الموظّف الذي بقي له أقل من خمس سنواتٍ على بلوغ السن التقاعديّ، وليس لديه أي استثناء لتمديد الخدمة.</li><li>• يُستثنى المعلّمون والمدرّسون من الانتقال خارج مُديريّاتهم مع وجوب الانتقال إلى مدرسةٍ أخرى؛ لكون المُديريّات تستوعب مناطق جغرافيّة واسعة.</li><li>• يُستثنى الاختصاصيّون من الأطباء وأساتذة الجامعات من الانتقال الإجماليّ؛ لأنّ مهماتهم وواجباتهم تخصّصيّة نادرًا ما يكون لها شبيهة في مدينةٍ واحدةٍ.</li><li>• يُستثنى من النقل الإجماليّ من لديه شهادة خبرة مهنيّة تقوم بمنحها لجان تتألف في كلّ وزارةٍ لكل اختصاصٍ، على أن لا تزيد نسبة من يحصلون على هذه الشهادة على (١٪) من كادر المؤسسة أو (٢٪) بأقصى حدٍّ وتنتهي صلاحيّة هذه الشهادة خلال (٦) سنواتٍ، ويحقُّ للموظّف التنافس للحصول على غيرها.</li></ul> | <p>اللوائح المطلوبة</p> |



|  |  |
|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• يتم سنّ لوائح خاصّة بالمؤسّسات الأمنيّة. على أن يتمّ إجبار الموظّف الأمني على تغيير موقع عمله في مدّة لا تتجاوز (١٠) سنوات بلوائح تناسب خصوصيّة مؤسّساتهم.</li> <li>• لا يشمل التحريك الوظيفي المبرمج من لديه خدمة وظيفيّة تقلّ عن (٨) سنوات في المؤسّسة التي يعمل فيها حالياً.</li> </ul>  |  |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• عدم السماح لمنظومات الفساد ومجموعات النفوذ الخفي بالتوطن في مؤسّسات الدولة أو التغلغل في عروقها.</li> <li>• تعزيز الشفافية في دوائر الدولة من خلال تغيير الكادر الذي يؤدّي إلى تقوية الرقابة الذاتيّة بين الموظّفين وزملائهم. وتفويت الفرصة على من يريد التغطية على أخطائه من خلال تقادم الوثائق.</li> <li>• تمكين العناصر الجيدة والنزيهة من أخذ دورها في بناء الدولة والوصول إلى مراكز القرار وإحلال أنفسهم مكان العناصر الفاسدة التي تمارس الفساد الجماعي وتستغلّ النفوذ والمال وشبكات الفساد والدولة العميقة؛ لاستبعاد العناصر الجيدة وحجيم دورهم. وهذه النقطة تمثّل المعنى الحقيقيّ الحرفيّ أو تمثّل التعريف لما يسمّى بالتدافع الوظيفي.</li> <li>• إعطاء فرصة للموظّف بأن ينتقل إلى بيئة وظيفيّة جديدة ويكتسب خبرة جديدة. حيث إنّ معدّل خدمة الموظّف الكليّة هو (٣٠) إلى (٤٠) سنة يؤدّيها في ثلاث أو أربع مؤسّساتٍ مختلفةٍ يساعد في استمرار انفتاحه على تعلم ما هو جديد. وهذا يجعله أكثر قابليّة لتطوير الذات.</li> <li>• أحد أهمّ مميزات القطاع الخاصّ هو استفادته من الموارد البشريّة بشكلٍ فعال، وتحريك الكادر باستمرار؛ ممّا يسهّل عمليّة السيطرة عليه وتشجيعه للأفراد على إثبات جدارتهم وإظهار خبرتهم المهنيّة. ويساعد كذلك على التخلّص من الكادر الفضائيّ والبطالة المُقنّعة.</li> <li>• الموظّف الذي ينتقل من مؤسّسةٍ عالية التنظيم إلى مؤسّسةٍ قليلة التنظيم سينفعها بلا شك. ومن ينتقل إلى مؤسّسةٍ عالية التنظيم سيتعلم ضبط نفسه؛ حتّى لا يكون نشازاً بين الآخرين.</li> </ul> | <p>الدواعي<br/>التشريعيّة<br/>والفوائد</p> |



## المادة ثانياً

|   |                             |
|---|-----------------------------|
| <p>يجب تجديد السياقات في كلِّ مُؤسَّسات الدولة وتحديثها في مُدَّة تتراوح بين عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة، وذلك من خلال تبديل ملاكاتها بشكلٍ كاملٍ وتدرجتيّ خلال هذه المدة؛ بما يضمن أداء المُؤسَّسة دورها والمهام الملقاة عليها، وجعل واجبات ومهام المُؤسَّسة هي الأساس والمحور الذي يتمُّ اختيار من لهم الأولويَّة في البقاء والانتقال من المُؤسَّسة وإليها؛ ممَّا يسمح بتصحيح أداء المُؤسَّسات والتخلُّص من البطالة المُقنَّعة.</p>  | <p>المبادئ<br/>الاساسية</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• تقوم كلُّ مُؤسَّسةٍ بإعطاء مُوافقات نقل خدماتٍ للذاهبين والقادمين بما يضمن تبديل ٧٪ الى ١٠٪ من كوادرها سنويّاً بشكلٍ مدروسٍ، بحيث لا يُؤثر في أدائها وقيامها بواجباتها.</li> <li>• بعض المُؤسَّسات تعاني نقصاً في كوادرها، ومُؤسَّسات أخرى عندها فائض في كوادرها. وكلُّ مُؤسَّسةٍ يجب أن تكون لديها خطة واضحة وقرارٌ واضحٌ بخصوص تقليص أو تعزيز الكادر (القانوني أو الإداري أو الهندسي أو المهني أو المعلوماتي أو غيرها من التخصّصات)؛ لتستفيد منه مُؤسَّسات أخرى أو لتسدّ فجوات النقص لديها. مع الأخذ بعين الاعتبار الذين سوف ينتقلون خارج المُؤسَّسة خلال السنتين القادمتين؛ لكيلا يحدث نقصٌ غير مدروسٍ في الكادر.</li> <li>• عمليَّة تحريك الكوادر يجب أن تكون مُستمرةً ويتمُّ تقييم تقدُّم العمليَّة كلِّ ستة أشهرٍ.</li> <li>• يجب إجراء التدريب أو المعايشة للكوادر الجديدة بوجود الكوادر القديمة؛ ممَّا يتطلب تنظيم العمليَّة باختيار الكفاءات من الكادر الجديد وتوزيعهم بين الأقسام بشكلٍ مدروسٍ وبتعاون كلِّ مُديري الأقسام.</li> <li>• تبدأ العمليَّة بشكلٍ تدرجتيّ باستقبال طلبات النقل من خارج المُؤسَّسة ومقابلهم يتمُّ إعطاء مُوافقاتٍ للعدد نفسه أو أكثر للانتقال خارج المُؤسَّسة.</li> </ul> | <p>اللوائح<br/>المطلوبة</p> |



|   |   |
|---|---|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• السنوات الأولى لا يمكن نقل كل من لديه خدمة أكثر من عشر سنواتٍ دفعةً واحدةً؛ لذلك يجب التدرُّج في العمليَّة وإعطاء الأولويَّة للراغبين أولاً ولن لا يحتاج إلى بديلٍ مُتمرِّسٍ في الوقت الحاضر أو لا يستلم مهامَّ حالياً. وفي الوقت نفسه يتمُّ تدريب القادمين الجدد لتسلُّم المهامَّ من زملائهم القدامى.</li> <li>• من يتمتَّع بإجازةٍ طويلةٍ دراسيَّةٍ أو حضانيَّةٍ أو (5) سنواتٍ أو مُرافقة المُبتعث أو أي نوعٍ من الإجازات الطويلة يتمُّ تركهم خارج خطة التحريك الإجماليّ حين إنهائهم إجازاتهم.</li> </ul>  | <p>اللوائح<br/>المطلوبة</p>                 |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• لمنع الإضرار بالاستقرار الوظيفي والعائلي للموظف يجب تحقيق الانتقال إما عن رغبةٍ أو بتوسيع الخيارات للموظف وإعطائه الوقت الكافي وأحققيَّة الاختيار لموقع العمل والرقعة الجغرافيَّة. مع الالتزام بخطة تجديد الكوادر؛ لما فيها من مصلحةٍ عليا للبلد من تسخير الطاقة البشريَّة بشكلٍ أفضل للارتقاء بالبلد والقضاء على البطالة المُقنَّعة والفساد الإداريِّ ومافياته والموظفين الفضائيين.</li> <li>• يجب على كلِّ مؤسَّسةٍ تحقيق كفايتها من الموارد البشريَّة بالكم والنوع أيضاً وليس فقط بالعدد واتخاذ شعار (وضع الرجل المناسب في المكان المناسب)؛ لإعادة ترتيب كوادرها بما يضمن تحسين أدائها بشكلٍ مُستمرٍّ.</li> </ul> | <p>الدواعي<br/>التشريعيَّة<br/>والفوائد</p> |
| <p>المادة ثالثاً</p>  |   |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• الانتقال إلى بيئةٍ وظيفيَّةٍ جديدةٍ يحمل الموظف على أن يجتهد؛ من أجل إثبات جدارته للاستمرار في منصبٍ مُعيَّن أو الحصول على منصبٍ جديدٍ.</li> </ul>   | <p>المبادئ<br/>الأساسيَّة</p>               |



|  |   |
|--|---|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• يمكن أن يستمرَّ الموظف بالحصول على مُخصَّصات منصبه القديم ولو بدون منصبٍ وُكِّدَ (٦) أشهرٍ لحين إثبات جدارته في موقعه الجديد وحصوله على منصبٍ مُائلٍ.</li> <li>• كلُّ مُديريَّة تقوم بتأليف لجنةٍ من مُديري الأقسام تدرس طلبات النقل إليها واحتياجات الكادر في كلِّ أقسامها وتوزيع القادمين على الأقسام وعلى المناصب.</li> <li>• تتمُّ كتابة بطاقة سيرة ذاتيَّة إلكترونيَّة تتوفَّر على نظام إلكترونيٍّ يتمُّ الوصول إليه من المسؤول المباشر للموظف ولجان التحريك الوظيفي المبرمج.</li> <li>• التقييمات التي يحصل عليها الموظف في دائرته القديمة سيؤثِّر في التنافس على الاختيارات التي يُقدِّمها للحصول على موقع عمله الجديد. كما أنَّ عدم تدريبه بدلاً منه لتسلُّم مهامه قد يؤخِّره في الانتقال وقد يُفوّت عليه فرصة الحصول على المكان الذي يرغب بالانتقال إليه.</li> </ul> | <p>اللوائح<br/>المطلوبة</p>                 |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• يبدأ الموظف حياته الوظيفيَّة الجديدة بالعمل على التنافس المهني لإثبات الذات في بيئةٍ غير معروفةٍ لديه. وفيها خليطٌ من الموظفين الجدد والقدامى الذين لا يعرفهم وليس لديه حساباتٌ شخصيَّة أو عداواتٌ شخصيَّة لذلك سيلجأ كلُّ الأفراد للتنافس المهني لا غير.</li> <li>• يمكن لهذه العمليَّة أن تنهي عمليَّة احتكار الموظفين لبعض المعلومات والخبرات: من أجل أن يستفيد منها في حفظ موقعه أمام أيِّ منافسٍ. حيث إنَّ معرفة الموظف أنَّ مدَّة مكوثه في موقع عمله الحالي هي فترة محدودةٌ بين (٨) إلى (١٠) سنواتٍ يشجِّعه على مشاركة المعلومات والخبرات مع الآخرين بدلاً من احتكارها؛ لأنَّ ما ينتقل معه فقط التقييمات على أدائه. ومن ضمن فقرات التقييم مشاركة المعلومات وتدريب زملائه.</li> </ul>  | <p>الدواعي<br/>التشريعيَّة<br/>والفوائد</p> |



| المادة رابعاً               |   |
|-----------------------------|---|
| المبادئ الأساسية            | <ul style="list-style-type: none"> <li>• ترتبط رواتب الموظّفين في الدولة بالمؤهلات ومُدّة الخدمة والواجبات والأخطار التي يتعرّض لها الموظّف ولا يتعلق بموارد الوزارة أو اعتبارات أخرى غير مهنيّة.</li> </ul>  |
| اللوائح المطلوبة            | <ul style="list-style-type: none"> <li>• لا تختلف رواتب الموظّف في أيّ موقع عملٍ، إلا إذا قام بواجباتٍ إضافيّةٍ أو تعرّض لمخاطر ما أو إذا خدم في مواقع نائيّةٍ أو حصل على مؤهّلٍ إضافيٍّ أو خبرةٍ إضافيّةٍ.</li> <li>• يتمّ إضافة مخصّصاتٍ تشجّع الموظّفين للخدمة في المناطق النائية أو التي تميّز بظروف عملٍ أصعب أو أخطر.</li> </ul>  |
| الدواعي التشريعيّة والفوائد | <ul style="list-style-type: none"> <li>• وجود نظامٍ موحّدٍ للموظّفين يسهل عمليّة انتقالهم من مؤسّسةٍ إلى أخرى، ويسهل عمليّة حذف واستحداث الدرجات، بغض النظر عن الوزارات التي تنتمي إليها تلك المؤسّسات.</li> <li>• العدالة والمساواة في توزيع رواتب الموظّفين هي أساسٌ مهمٌّ من أساس الشفافية في التوظيف الحكومي، وهي ضروريّة؛ لمنع الهجرة من الوزارات الفقيرة إلى الوزارات الغنيّة.</li> </ul> |
| المادة خامساً               |   |
| المبادئ الأساسية            | <ul style="list-style-type: none"> <li>• من حقّ الموظّف الحصول على وظيفةٍ في الموقع الجغرافي الذي يناسبه؛ لكيلا يؤثر في استقراره العائليّ والوظيفي. وكلّ مؤسّسةٍ يستطيع الموظّف أن يؤدّي فيها مهامّه التي من اختصاصه وتُناسب درجته الوظيفيّة، فيحقّ له الانتقال لها، بغض النظر عن الوزارة التي تنتمي لها المؤسّسات.</li> </ul>  |



|   |   |
|---|---|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• تُعَدُّ المُدِيرِيَّةُ هي أساس التوزيع والتحريك الوظيفي. أمَّا التنقل داخل المُدِيرِيَّةِ الواحدة فلا يُعَدُّ جزءاً من التحريك الوظيفي. إلا أن تكون المُدِيرِيَّةُ تتوزع بين مواقع جغرافيَّةٍ مُختلفةٍ في مدنٍ مُختلفةٍ. ويُعَدُّ تنقُّل المُعلِّمين والمُدَرِّسين من مدرسةٍ إلى مدرسةٍ أخرى ضمن المُدِيرِيَّةِ نفسها من التحريك الوظيفي: لكون كلِّ مدينةٍ لا تحتوي على أكثر من مُدِيرِيَّةٍ. ويُعَدُّ عملهم تخصصياً لا يتطابق مع أيَّة دائرةٍ أخرى.</li> <li>• يحقُّ للموظَّف تقديم طلب نقله بعد إتمام (٨) سنواتٍ في موقع عمله إلى مُدِيرِيَّةٍ أخرى. واختيار (٣) إلى (٥) مواقع عملٍ في الموقع الجغرافي الذي يختاره.</li> </ul> | <p>اللوائح<br/>المطلوبة</p>                 |
| <ul style="list-style-type: none"> <li>• لتجنُّب الالتفاف على القوانين التي تخصُّ التحريك الوظيفي من خلال تحريك الموظَّفين داخل بنية مُدِيرِيَّةٍ واحدةٍ. وهي من صلاحيَّة مُديرها العامِّ: من أجل مصالح أفراد أو مجموعات قد يكون لها دورٌ في الفساد الإداري. يجب أن يكون التحريك الوظيفي مركزياً عن طريق هيئةٍ وطنيَّةٍ عامَّةٍ لها صلاحيات نقل الموظَّفين من مُدِيرِيَّةٍ إلى أخرى. بغض النظر عن الوزارات التي تنتمي لها ومن غير طلب موافقات الوزارات.</li> </ul>  | <p>الدواعي<br/>التشريعيَّة<br/>والفوائد</p> |



| المادة سادساً    |   |
|------------------|---|
| المبادئ الأساسية | <ul style="list-style-type: none"> <li>• كلُّ عمليّات النقل والحذف والاستحداث يجب أن تجري بسلاسيّة، بدءاً من ترشيح الموظّفين أنفسهم أو ترشيح دوائريهم لنقلهم وترشيحهم للدوائر التي سينتقلون لها وحصولهم على الموافقات وعلى عمليّة الحذف الاستحداث ومباشرتهم خلال مُدّة مُحدّدة بالقانون. على أن لا يتوقف تسلّمهم رواتبهم خلال هذه العمليّات.</li> </ul>   |
| اللوائح المطلوبة | <ul style="list-style-type: none"> <li>• يتمُّ إنشاء هيئة وطنيّة عامّة تقوم بعمليّة التحريك الوظيفي بين المديرّيات بغض النظر عن الوزارات التابعة لها. ومن الواجبات على هذه الهيئة مخاطبة جميع المديرّيات والحصول على إحصائيّات عن كوادرها وتحقيق التوازن في توزيع الكوادر في جميع مؤسّسات الدولة.</li> <li>• يتمُّ توحيد نظام الدرجات في وزارة الماليّة، بحيث نستغني عن عمليّة الحذف والاستحداث التقليديّة، بحيث تكون المؤسّسات الحكوميّة في العراق عبارة عن دائرة واحدة تستوعب كلّ الموظّفين في وزارة الماليّة.</li> <li>• يتمُّ الاستغناء عن البريد الورقيّ في مُعاملات النقل من خلال إنشاء تطبيق إلكترونيّ مُوحّد لجميع المؤسّسات؛ لتسلّم الطلبات من داخل وخارج المؤسّسة الحكوميّة، وتشرف عليه هيئة التحريك الوظيفي. ويستلم هذا التطبيق أو المنصّة الإلكترونيّة طلبات النقل واختيارات الموظّف للجهة التي يرغب بالنقل إليها والسير الذاتيّة وتقييمات الدائرة والموافقات أو الرفض، وكذلك تتيح المنصّة الإلكترونيّة لهيئة التحريك الوظيفي إصدار أوامر النقل بدون الرجوع إلى الوزارات، وكذلك إعلام وزارة الماليّة بالتحريكات التي تقوم بها.</li> </ul> |



|   |                                    |
|---|------------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"><li>• داخل كلِّ مُؤَسَّسَةٍ تعمل لجنة من مُديري الأقسام بمهامَّ تسلّم طلبات النقل من داخل المُؤَسَّسَة وخارجها، ودراسة الاحتياج في كلِّ قسم وإعطاء المُوافقات، وتوزيع المُوظَّفين بين أماكنهم، ومُفاحة الهيئة الوطنيَّة لتحريك الوظيفيِّ في عمليَّات النقل، وإصدار الأوامر الوزارية.</li></ul>  |                                    |
| <ul style="list-style-type: none"><li>• يجب أن لا تُؤثر عمليَّات النقل وإجراءاتها الإداريَّة في وقت المُوظَّفين وأداء المُؤَسَّسات، ولا تكون جزءاً من البيروقراطيَّة القاتلة التي تستنزف الوقت والجهد لكلِّ من الأفراد والمُؤَسَّسات، بحيث لا تستغرق العمليَّة أكثر من شهرين، ويتمُّ توحيد الدرجات في وزارة الماليَّة، بحيث يسهل على المُوظَّف الانتقال من مكانٍ إلى آخر بدون حدوث انقطاعٍ في رواتبه.</li></ul> | الدواعي<br>التشريعيَّة<br>والفوائد |



## VII. شبهات حول القانون

### جدول (٢)

الشبهات المطروحة والإجابات عليها.

| ت  | شبهات مطروحة   | الإجابات   |
|----|--|--|
| ١. | هذا القانون سيقوم بتحريك الموظفين الفاسدين وغير الفاسدين على السواء.               | نعتقد أنّ الفاسدين هم أقلية في المجتمع الوظيفي. ولكنّها سمّمت من حولها وتغلّغت وتستخدم كلّ أساليب الضغط والترهيب المتاحه ضدّ غيرهم من النزيهين والمتضررين والرافضين لمنهجهم الفاسد. لذلك عندما يتحوّل ميزان القوى سيُتاح للعناصر الجيدة تصحيح الأوضاع من موقعهم والتبليغ عن كلّ مخالفة، ولا شكّ أنّ كلّ المجتمعات حتوي على أغلبية صامتة -لسببٍ أو لآخر- حريصة على المال العام والمصلحة العامة، وسيأتي الآن دورها لقلع الفساد من جذوره. |
| ٢. | هذه الخطة ربما تجلب الضرر لكلّ الكوادر الحكومية وتهدّد استقرارهم الوظيفي والعائلي. | تضمّنت هذه الخطة نقاطاً مهمّة تساعد الموظّف على الحفاظ على استقراره الوظيفي والعائلي:<br>أولاً: أحقية الموظّف بوضع (٣) إلى (٥) خياراتٍ للجهة التي ينتقل إليها.   |



|  |  |           |
|--|--|-----------|
| <p>ثانياً: أحقية الموظف باختيار الموقع الجغرافي الذي يناسبه.</p> <p>ثالثاً: من لديه خدمة في موقع عملٍ بين (٨) إلى (١٠) سنواتٍ يحقُّ له الانتقال خلال هاتين السنتين بما يناسب ظروفه.</p>  |  |           |
| <p>تكلمنا عن استثناءٍ مُحدّدٍ داخل كلِّ مُؤسّسةٍ لمن لديه شهادة خبرة صادرة عن جهةٍ وزاريةٍ أعلى من المُؤسّسة. هذا الاستثناء له صلاحيةٌ مُحدّدة بست سنواتٍ قابلةٍ للتجديد حسب تقييمات لجانٍ مُؤلّفةٍ في الوزارة. ولو عمل الفاسدون على تثبيت عناصرهم من خلال هذه الفقرة فإنّ هذا سينعكس على أداء المُؤسّسة بشكلٍ مُباشر. وسيُعطل الأعمال التي لا يقوم بها إلا أصحاب الخبرة والكفاءة.</p> | <p>هناك بعض الموظّفين المهنيّين والمُتمرّسين في عملهم لا يمكن التفريط في خدماتهم للمُؤسّسة.</p>                                | <p>٣.</p> |
| <p>الفاسدون يعتمدون على تسميم البيئة حولهم بأجندة الفساد. ولكنهم يحتاجون إلى فترةٍ من الزمن واستقرار الكادر وموازن القوى حولهم؛ ليتعاونوا في تكوين بؤر الفساد وإبعاد كلِّ من يُعارضهم. التشريع المُقترح سيقوم</p>  | <p>وجود الفاسد المُتمرّس على فساده لمدّة (٨) أو (١٠) سنواتٍ في موقع العمل سيُتيح له تأسيس شبكة فسادٍ بأيّ مكانٍ يذهب إليه.</p> | <p>٤.</p> |



|  |  |
|--|--|
| <p>بتغيير ١٠٪ من البيئة سنويًا؛ مما يجعل موازين القوى داخل المؤسسة غير مُستقرة. وهذا يمنح سلطة الرقابة ومُعارضي الفساد الفرصة دائمًا للتغلب على بؤر الفساد. وقد ينحصر الفساد بشكله الفردي، وهذا أسهل بكثير على منظومة الرقابة من الفساد بالشكل الجماعي الذي يستعصي على المكافحة.</p>   |  |
| <p>في حقيقة الأمر إن الاعتماد على تراكم الخبرات في جزئية مُحددة من العمل هو تضيق للفكر الإنساني، وحثجيم لديناميكية العقل البشري. خصوصاً أن التغيير في الفكر الإنساني والتكنولوجيا من حوله جعلت العالم يتغير من عقدٍ إلى عقدٍ. نحن لا ندعو إلى نبذ التخصص، بل بالعكس إلى إثراء التخصص من خلال تجربة بيئاتٍ مُختلفة تعمل على توسعة مدارك العقل. فالعمل الإداري موجودٌ في كلِّ مؤسسةٍ وكلِّ وزارةٍ. وكذلك العمل القانوني والهندسي والمهني والتخطيطي والخدمي والريادي وغيرها من الأعمال والمهام الوظيفية التي يمكن ممارستها بشكلٍ مُتجددٍ حسب الموقع. مع قليلٍ من التدريب والمعايشة.</p> | <p>مبدأ التحريك الوظيفي المبرمج يعارض مبدأ تراكم الخبرات الذي يُؤدّي إلى المزيد من الاتقان والإبداع في مجال العمل.</p> <p>٥.</p> |



## الخلاصة

يَعَدُّ الفساد المالي والإداري من أهم أسباب تآكل الناجح الوطني وتراجع التعليم والصحة ومؤسسات الدولة وزيادة الطبقة بين أفراد المجتمع. في هذا البحث تم استخدام فرضيات المنطق السليم والحقائق التاريخية ومُشاهدات الواقع؛ لإيجاد حلولٍ ناجعةٍ. وتحليل النتائج المتوقعة للوصول إلى أفضل الطرق؛ من أجل حل مشكلة الفساد المالي والإداري في العراق وفي غيره من البلاد. والنظرية التي قام عليها هذا البحث هو كيفية استخدام مبدأ التدافع الوظيفي المبرمج والمستقى من مراقبة التدافع البشري؛ لحل هذه المشكلة المزمنة في العراق. ومن قراءة التاريخ البشري وصعود وأفول الحضارات استنتجنا أنّ تراكم الفساد الإداري وما ينتج عنها من طبقة يرتبط عمرها وحجمها بعامل الزمن وتضارب المصالح مع الآخرين. وتبدأ رحلة سقوط الفساد أو انحداره بالوقت الذي تبدأ فيه عملية الإحلال بالأشخاص غير الفاسدين مكان الأشخاص الفاسدين تدريجياً أو ثورياً. وهو ما يُسمّى بالتدافع. في هذا البحث اعتمدنا آلية إصلاح النظام الوظيفي بما يضمن تسهيل عملية التدافع الوظيفي بما سُمّيناها عملية التحريك الوظيفي أو التدافع الوظيفي المبرمج. في هذه الورقات المعدودة رسمنا خطة تشريعية لأوضاع الموظفين في المؤسسات الحكومية واستخدام حركة الموظفين؛ لتشتيت النفوذ الإداري والمالي لشبكات الفساد ومافياته المتغلغلة في عروق النظام الحكومي. ووضعنا ملامح رئيسة لكل مفاصل الخطة والدواعي التشريعية لكل فقراتها. نعتقد أنّ هذه الخطة ستؤدي إلى تحريك الأرض تحت أقدام الفساد وزلزلة وجوده وتدمير بنيته التحتية وتسقطه في أيدي المحاسبة. وستضمن إعادة الأموال المنهوبة وستمنع مستقبلاً أية فرصة لوجود دولة عميقة للفساد أو منظومة مصالح مشتركة للفساسدين. بالإضافة إلى الفوائد الأخرى المتوقعة من هذه الخطة من تحسين أداء المؤسسات الحكومية وجعلها أكثر ديناميكية ومساعدتها على التخلص من البطالة المُقنعة والموظفين الفضائين.



## المصادر

### أولاً: الكتب :

١. حمد جاسم محمد الخزرجي, & نزار عبد الأمير تركي الغانمي. (٢٠١٧). الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون.
٢. عقيل هايس عبد الغفور. (٢٠١٧). معالجة قضايا الفساد الإداري في ضوء (نظرية الأطر الخبرية) دراسة تحليلية مقارنة. مجلة الباحث الإعلامي, ٩(٣٦), ٩-٣٦.
٣. أبو جبل, ن. م. ا. م. & نجوى محمود أحمد. (٢٠١٩). دراسة تحليلية لتطوير دور المراجعة في الحد من ممارسات الفساد المالي وتحسين أداء الوحدات الاقتصادية في بيئة الأعمال المصرية. التجارة والتمويل, ٣٩(٣), ١-٤٧.
٤. بوطورة, ف. & سمايلي, ن. (٢٠١٩). تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية البشرية في الجزائر، مع إشارة لأهم الوسائل القانونية لمكافحته. Rule of Law and Anti-Corruption Center Journal, ٢٠١٩(١), ٢.

### ثانياً: المصادر الإنكليزية

1. Collier, M. W. (2002). Explaining corruption: An institutional choice approach. Crime, Law and Social Change, 38, 1-32
2. Lozeau, D., Langley, A., & Denis, J. L. (2002). The corruption of managerial techniques by organizations. Human relations, 55(5), 537-564

التحديات التي تفرضها جرائم الفساد المُستحدث وسبل مواجهتها:

دراسة في جرائم الفساد السيبرانيّة

أ.د أحمد عبيس نعمة الفتلاوي

أستاذ القانون الدولي العام

جامعة الكوفة / كليّة القانون





## مُقدِّمة :

في عصرٍ يهيمن عليه التقدُّم التكنولوجيُّ السريع. أحدث تطوُّر الفضاء السيبراني<sup>(١)</sup>. ثورةً في الفرص والتحدّيات في جميع أنحاء العالم. ومن بين الآثار التي لا تُعدُّ ولا تُحصى لهذا العصر الرقميّ، ظهور جرائم مُستحدثة في الفضاء السيبرانيّ. قد تُرتكَب في قطاعاتٍ عدّة، ومنها الوظيفة العامّة. ولأنّ العراق وكغيره من البلدان بدأ ومنذ سنواتٍ قريبةٍ، باستخدام نظمٍ إلكترونيّةٍ، إمّا ملحقة لإدارة مرافق عامّة كمحطات الكهرباء ومصافي النفط أو التحويلات الماليّة. أو أن تكون تلك النظم مُساعدةً في حماية تلك المرافق من الاختراق. وبما أنّ تلك النظم مُعرّضة لسلسلةٍ من الجرائم. ما سيعني مُواجهة العراق لعقباتٍ فريدةٍ في جهوده لتعزيز الشفافية والمساءلة داخل مؤسّساته العامة وفي إطار السلوك الوظيفيِّ العامّ على وجه الخصوص. إنّ التقاطع بين الفساد المُستحدث في الوظيفة العامّة والفضاء السيبرانيّ، يُقدِّم نقاط ضعفٍ جديدةٍ وسبلاً للأنشطة غير المنشروعة. ما يستلزم البحث فيها وإبداء فهمٍ دقيقٍ لتلك المخاطر. تقابلها استجابة استراتيجيةٍ وفائيّة فاعلة تقوم بها هيئة النزاهة الاتحاديّة.

---

١. يعرف قاموس وزارة الدفاع الامريكية لعام ٢٠١٥. «هجوم الفضاء السيبراني» بأنّه: «الإجراءات التي يتم اتخاذها في الفضاء السيبراني لخلق تأثيرات ملحوظة غير مسيطر عليها. «مثل التدهور أو التعطيل أو التدمير» في الفضاء الإلكتروني أو التلاعب الذي يؤدي إلى التوقف الذي يظهر في مجال مادي. ويُعد شكلاً من أشكال القوة. أنظر: DoD Dictionary of Military and Associated Terms, The Joint Staff, Office of the Chairman of the Joint Chiefs of Staff, Washington DC, 2015, p. 55



---

## Abstract

In an era of rapid technological advancement, the evolution of cyberspace has created both opportunities and challenges globally. This digital transformation has led to the emergence of new forms of corruption, particularly within public service

Iraq, like many other nations, has started using electronic systems to manage public facilities and protect against cyberattacks. However, these systems are vulnerable to various cybercrimes, complicating Iraq's efforts to improve transparency and accountability in its public institutions

The intersection between emerging cyber corruption and public service integrity exposes new vulnerabilities and avenues for illicit activity. These developments call for rigorous legal analysis and a precise understanding of the associated risks, accompanied by proactive strategic responses from the Federal Commission of Integrity to safeguard the public sector from such threats



## إشكالية الدراسة:

تُشكّل التهديدات السيبرانية الناشئة، تحدياتٍ كبيرةً؛ للحفاظ على سلامة وسريّة وتوافر معلومات وخدمات القطاع العامّ المهمّة. والإشكالية التي نحن بصدد البحث فيها. ومن ثمّ اقتراح مُعالجتها تتلخّص بالآتي: ما المخاطر التي تواجه نزاهة الوظيفة العامّة والناشئة عن الاستخدام المتزايد لنظمٍ إلكترونيّةٍ مُرتبطةٍ بتقديم خدماتٍ عامّةٍ، في مقابل عدم وجود نصوصٍ قانونيّةٍ صريحةٍ تُحدّد سبل التحقيق والمُساءلة؟ كيف يمكن مُعالجة ذلك؟ وما الحلول المُتاحة في ظلّ الفراغ التشريعيّ؟

## هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى خديد الثغرات في الإطار التشريعيّ الحاليّ، وتقييم مدى كفاية مُمارسات الأمن السيبرانيّ، ومن ثمّ اقتراح توصيات لتعزيز التدابير الوقائيّة لحماية الوظيفة العامّة، كأولويّةٍ لمُواجهة التهديدات السيبرانيّة المُتطوّرة.

## منهجية الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفيّ لظاهرة الجريمة بالقياس إلى تطوّرها وصورها المُستحدثة. في مقابل المنهج التحليليّ الذي سيُوجّه إلى التشريعات العرافيّة القائمة وبيان مواطن النقص فيها.

## هيكلية الدراسة:

ستقسّم الدراسة إلى مطلبين. نحاول فيهما تغطية موضوع الدراسة الرئيس، وعلى النحو الآتي:  
المطلب الأول: التحديات القانونيّة والفنيّة لمواجهة جرائم الفساد المُستحدثة في الفضاء السيبرانيّ

المطلب الثاني: الأساس القانونيّ لمشروع لائحة السلوك السيبرانيّ ومضمونه



## المطلب الأول:

### التحديات القانونية والفنية

#### مواجهة جرائم الفساد المُستحدثة في الفضاء السيبراني

كانت الجريمة وما زالت تمثل تحدياً دائماً عبر تاريخ البشرية، وتطوّرت جنباً إلى جنب مع التغيّرات المجتمعية والتقدم التكنولوجي. وقد أدخل ظهور الفضاء السيبراني بُعداً حوالياً لهذه الظاهرة القديمة، إذ أحدث مُغيّراً جذرياً في طبيعة الأنشطة الإجرامية وآليات مكافحتها. ومع استمرار العالم الرقمي في التوسّع والتغلغل في كلّ جانب من جوانب الحياة الحديثة، تزايد أيضاً فرص الأنشطة غير المشروعة التي قد تستغل في الوظيفة العامة<sup>(1)</sup>.

وتشمل جرائم الفساد السيبرانية، التي تُعرّف على نطاق واسع، بأنّها أعمال إجرامية يتم تنفيذها من خلال أنظمة أو شبكات رقمية<sup>(2)</sup>. وتتراوح هذه الجرائم بين التقليديّة التي تتكيّف مع البيئة الرقمية، مثل الرشوة والاختلاس والإضرار بالمال العام أو تخريبه، إلى التهديدات الناشئة حديثاً مثل زعزعة الاستقرار المجتمعي والاقتصادي والأمني. إنّ طبيعة الفضاء السيبراني التي لا حدود لها، تُمكن مرتكبي الجرائم بما فيها تلك المنخرط فيها موظّفون في القطاع العام، من العمل دون الكشف عن الجريمة أو حتى هويّة مُرتكبها، ما يُشكّل تحديات كبيرة أمام أجهزة إنفاذ القانون والمؤسسات الرسمية لمكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم، وبما فيها بالطبع بلدنا العزيز.

إنّ التحديات القانونية التي يمكن أن تنشأ في مقابل مكافحة جرائم الفساد السيبراني، وبالذات دراسة حالة التشريعات العراقية، يدفعنا نحو مراجعة دقيقة لأهمّ تلك التحديات، وذلك من خلال الفرعين الآتيين:

2. Gianpiero Greco & Nicola Montinaro , THE PHENOMENON OF CYBERCRIME: FROM THE TRANSNATIONAL CONNOTATION TO THE NEED FOR GLOBALIZATION OF JUSTICE, European Journal of Social Sciences Studies Volume 6, Issue 1,2021,p.3

3. يعرف المحيط الذي ترتكب فيه الجرائم السيبرانية بأنه : مجموعة البنى التحتية المترابطة لتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك الأجهزة والبرامج والبيانات والمستخدمين، والعلاقات المنطقية، مهما كانت قائمة، فيما بينها. وبالتالي فهي تشمل الإنترنت، وشبكات الاتصالات، والأنظمة التي تقوم عليها العمليات الحاسوبية لمعالجة البيانات، والأجهزة المحمولة المجهزة باتصالات الشبكة. [...] وتشكل مجالاً افتراضياً ذا أهمية استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم، انظر p.4، Ibid.



## الفرع الأول:

### القانون الواجب التطبيق على جرائم الفساد المُستحدثة

بدايةً لا بدّ من بيان مفهوم الجرائم السيبرانيّة بالمقارنة مع مفاهيم أخرى لها علاقة بالجرائم التي تُرتكَب في الفضاء السيبراني، كالقرصنة عن طريق التصيّد الاحتياليّ والهندسة الاجتماعيّة<sup>(٤)</sup> على سبيل المثال.

إنّ الجرائم السيبرانيّة، والمعروفة أيضًا بالجرائم الإلكترونيّة، تشير إلى الأنشطة الإجراميّة التي تجري عبر شبكات الكمبيوتر أو الأجهزة الرقمية أو تستهدفها أو يمكن أن تنطوي هذه الجرائم على الوصول غير المُصرّح به إلى أنظمة الكمبيوتر أو شبكات الحماية، وسرقة البيانات الحساسة، والاحتيال الماليّ، وسرقة الهوية، ونشر البرامج الضارة، وتعطيل نظم المعالجة أو تدميرها كلياً أو جزئياً. وقد عرّفها البعض بالقول: السيبرانيّة في اللغة مصطلحٌ مشتقٌّ من الكلمة اليونانيّة (cybernetics) وتعني القيادة أو التحكم عن بعد. ويُعرّف قاموس المورد السيبرانيّة: هي علم الضبط. ومصدرها (cybernetics)، وهو ما يتطابق مع مفهوم الجرائم السيبرانيّة، أي ضبط الأشياء والسيطرة عليها والتحكّم بها عن بعد<sup>(٥)</sup>.

أما الجريمة الإلكترونيّة: فتشير بالتحديد إلى الاستنساخ أو التوزيع أو الاستخدام غير المُصرّح به للمحتوى الرقميّ المحميّ، وهي نشاط يتمُّ إجراؤه، بدافع الربح الماليّ أو السمعة السيئة في المقام الأول، ويتضمّن إنتاج برامج ضارة، كالفايروسات، للسيطرة على حساباتٍ رقميّةٍ مُتعدّدة الخدمات<sup>(٦)</sup>.

٤. تعرف الهندسة الاجتماعية والتصيد الاحتيالي بأنها : تعرف الهندسة الاجتماعية على أنها تهديد أو هجوم على موقع الكتروني من قبل وكيل بشري (المستخدم)، و يمكن أن تحدث هجمات الهندسة الاجتماعية (أو القرصنة البشرية) بطرق مختلفة . على أن في الأغلب تجري بطريق التصدي الاحتيالي عبر الأجهزة المحمولة كرسائل إلكترونية (الصوت والنصوص والصور ومقاطع الفيديو) . و بعد التصيد الاحتيالي أحد أكثر تقنيات الهندسة الاجتماعية شيوعاً التي يستخدمها المتسللون لاستغلال المواقع الالكترونية في جميع أنحاء العالم، للمزيد انظر :

Kofi Sarpong Adu-Manu, Richard Kwasi Ahiable, Justice Kwame Appati and Ebenezer Essel Mensah, .Phishing Attacks in Social Engineering: Journal of Cyber Security, 01 August 2023,p.2

٥. أحمد عبيس نعمة الفتلاوي، «الهجمات السيبرانية» دراسة قانونية تحليلية بشأن خدبات تنظيمها المعاصر. مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، ٢٠١٨، ص ١١-١٢.

6 Jonathan A. Ophardt, Cyber Warfare and the Crime of Aggression: The Need for Individual Accountability on Tomorrow's Battlefield, Duke Law & Technology Review, 2010, Vol. 9, No. 3. para. 7



وباختصارٍ، في حين إنَّ الجرائم السيبرانيَّة تنطوي على مجموعةٍ واسعةٍ من الأنشطة غير القانونيَّة التي جري عبر التقنيات والشبكات الرقميَّة، وهي إمَّا أن تبقى رقميَّة خالصة (digital)، أو أن تتحوَّل تلك الإبعازات الرقميَّة إلى إبعازات حركيَّة<sup>(٧)</sup> (kinetic) ومثال على ذلك حينما يقوم مهاجمٌ باختراق أنظمةٍ إلكترونيَّةٍ تدير محطة كهربائيَّة، ومن ثمَّ إصدار أوامر رقميَّة لذلك النظام لغلاق منافذ التبريد المُخصَّصة لمُحرِّك توليد الطاقة، ما يزيد من درجة حرارته، ومن ثمَّ يُؤدِّي لاحقاً إلى انفجاره. في المقابل فإنَّ الجريمة الإلكترونيَّة تبقى في مجالها الطبيعي الرقمي من دون التحوُّل إلى إبعازاتٍ حركيَّة، وتتعلق على سبيل المثال بالسيطرة الرقميَّة لتعطيل نظمٍ إلكترونيَّة.

وبالعودة إلى التحدّيات الموضوعيَّة الخاصَّة بجرائم الفساد السيبراني المُستحدث، ومن خلال مُراجعةٍ للتشريعات الجزائيَّة العراقيَّة، فلم نجد حكماً صريحاً يُنظِّم مُكافحة الجريمة في إطارها السيبرانيّ أو حتّى الإلكترونيّ في مجاله التقليديّ. ومع ذلك تُوجدُ مشروعات قوانين ما زالت قيد النظر من قبل مجلس النّواب العراقيّ، كمشروع قانون الاتصالات والمعلوماتيَّة ومشروع قانون الهيئة الوطنيَّة للمعلوماتيَّة<sup>(٨)</sup>.

ورغم أنّ المُشرِّع العراقيّ، هو من أفضل من بادر لصياغة قوانينٍ تحاكي الواقع وتُنظِّم الشؤون بشموليَّةٍ لافتةٍ، إلا أنّ التحدّي الذي تفرضه الجرائم السيبرانيَّة والإلكترونيَّة عموماً، والجرائم التي تُرتكبُ في إطار الوظيفة العامَّة خصوصاً، يستدعي إعادة النظر بهذا الموضوع الخطر الذي يُهدِّد المصالح العامَّة للبلد.

فعلى سبيل المثال، صدر قانون التوقيع الإلكترونيّ والمعاملات الإلكترونيَّة رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢، ورغم أنّ هذا القانون يُنظِّم نشاطات تقع في الفضاء الإلكترونيّ، إلا أنّه لم يبيِّن القانون الواجب التطبيق على الجرائم التي تقع فيه، إذ نجد المُشرِّع مكتفياً بذكر مفرداتٍ قد تشكل كل واحدةٍ منها جريمة، ما

٧. أحمد عبيس نعمة الفتلاوي وقاسم مهدي الغزي، الدليل إلى فهم جريمة العدوان السيبرانية: دراسة في إطار مواجهة قانونية وسياسية فاعلة، منشورات زين الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٢٥، ص. ٧٠.

٨. محمد مهدي صالح وجمال علي حسين، الجريمة الإلكترونيَّة وسبل مواجهتها على المستويين الوطني والدولي، ص ١٢، منشور على موقع مجلس النواب، آخر زيارة ٢٣-٧-٢٠٢٤ على الرابط الإلكتروني

<https://iq.parliament.iq/wp-content/uploads/2023/03/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9.pdf>



يعني ترك ذلك الأمر إلى المبادئ العامة للتجريم والواردة في التشريعات الجزائية. وهذا ما نجده واضحاً في الفقرة ثانياً من المادة (٩) من القانون التي أشارت إلى : إذا تبين أنّ المعلومات المتعلقة بإنشاء التوقيع الإلكتروني خاطئة أو مزوّرة أو غير مطابقةٍ للواقع. أو أنه قد تمّ اختراق منظومة إنشاء التوقيع الإلكتروني أو عند الاستعمال غير المشروع للشهادة<sup>(٩)</sup>.

إنّ الإطار الموضوعي الحالي. وإن لم يُنظّم صراحةً هذا الموضوع. إلا أنه وفي المقابل. نجد بعضاً من النصوص التي وردت في التشريعات الجزائية العراقية التي يمكن أن تُطبّق على هكذا جرائم. فعلى صعيد مواجهة الجرائم السيبرانية ذات البعد التدميري أو التخريبي. نجد نصّ المادة (٣٦١) مشيراً بصورة ضمنية إلى هذه الجرائم وذلك بالنص: يعاقب بالسجن لمدة سبع سنوات أو بالحبس من عطل عمداً وسيلةً من وسائل الاتصال السلكية أو اللاسلكية المُخصّصة لمنفعة عامة<sup>(١٠)</sup>.....

ومن الممكن تطبيق المادة (٣٦٢) من قانون العقوبات العراقي. على الجرائم غير العمدية التي تُرتكب في إطار الوظيفة العامة. إذ نصّت : يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي دينار أو بإحدى العقوبتين. من تسبّب بخطئه في تعطيل أو قطع أو إتلاف وسيلة من وسائل الاتصال السلكية أو اللاسلكية المُخصّصة لمنفعة عامة<sup>(١١)</sup>.

ورغم ما تقدّم ذكره. إلا أنّ المادة (٣٦٤) من قانون العقوبات العراقي النافذ. نجدها الأقرب لموضوع الدراسة: لكونها جسّد إطاراً قانونياً للمساءلة الجزائية في الجرائم المرتكبة في أثناء الوظيفة أو الخدمة العامة. وبالخصوص جرائم الفساد المستحدث. شريطة أن يكون هنالك قصد جنائي واضح تستكشفه محكمة الموضوع. إذ نصّت المادة في الأعلى على ما يأتي: يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل موظف أو مكلف بخدمة عامة ترك وظيفته ولو بصورة الاستقالة أو امتنع عمداً عن واجب من واجبات وظيفته أو عمله متى كان من شأن الترك أو الامتناع أن يجعل حياة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر. أو كان من شأن ذلك أن يُحدث اضطراباً أو فتنة بين الناس أو إذا عطل مرفقاً عاماً<sup>(١٢)</sup>.

٩. قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢. المادة (٩)

١٠. قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل. المادة ٣٦١.

١١. المصدر نفسه. المادة ٣٦٢.

١٢. المصدر نفسه. المادة ٣٦٤.



إنَّ المقاربة مع صور جرائم الفساد المُستحدثة في الوظيفة العامّة، قد تكون بفاعلٍ أصليٍّ أو بالتواطؤ مع آخرين وقد تكون عن إهمال، والدافع الجرمي يمكن بيانَه في عدّة صور:

أ. تعطيل أو تدمير مرفقٍ عامٍّ يُقدّم خدمات عامّة صحيّة أو أمنيّة أو ما شابه ذلك من خلال قيام مُوظّفٍ ما بالتلاعب بأنظمة الإدارة أو الحماية الإلكترونيّة، أو من دون اتخاذ العناية الواجبة.

ب. قد يكون الدافع هو تلقّي رشوةٍ مع شركاتٍ مُحدّدة؛ لأجل التعاقد معها لإصلاح العطل أو التخريب الذي خلفه الهجوم السيبرانيّ.

ج. قد يكون الدافع هو الاختلاس أو غسل الأموال عن طريق التلاعب بأنظمةٍ رقميّةٍ تدير حساباتٍ ماليّة. كذلك يمكن أن تكون الجريمة بدافع الإضرار أو التخريب بالمال العام، بالاتفاق مع جهاتٍ أجنبيّةٍ معاديّة.

### الفرع الثاني:

#### التحدّيات الإجرائيّة في التحقيق والمساءلة

تفرض الجرائم المُستحدثة في الفضاء السيبرانيّ، تحدّيات إجرائيّة خطيرة للغاية في إطار التحقيق والمساءلة. ومنها: أنّ الجرائم تلك تُرتكّب في فضاءٍ إلكترونيّ، ما يعني أنّ الجانب الماديّ لمسرح الجريمة غير محسوس، وأنّ التحقيق فيه قد يصادف نقصاً تشريعيّاً واضحاً. ويبدو السؤال المنطقيّ الذي ينبغي طرحه هنا: هل قانون أصول المحاكمات الجزائيّة رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١، قادرٌ على مُواجهة هذه التحدّيات؟ إنّ التحقيق في هذه الجرائم قد يواجه تحدّياً آخر وهو بيان هويّة مُرتكب الجريمة، فضلاً عن آلية الكشف عن اختراق الأنظمة الإلكترونيّة، وفيما إذا كانت بالتواطؤ أو الإهمال الوظيفيّ. وتزداد الصعوبة أكثر فيما لو علمنا أنّ بعضاً من وسائل الاختراق (الفايروسات) تتّصف بألية التدمير الذاتيّ، أي أنّها تُدمّر نفسها بنفسها بعد تنفيذ الجريمة<sup>(13)</sup>.

13. Gross, Michael Joseph. «A declaration of cyber-war». Vanity Fair Journal, 2011, vol. 53, no.4. p. 13



وأخيراً، إنَّ إجراءات التحقيق عادةً ما تنصبُّ على الأدلة المحسوسة كالمادّية وهي الأشياء، في حين إنَّ الجرائم السيبرانيّة هي جرائم رقميّة غير مادّيّة بطبيعتها، وبالتالي فالمُبْرز الجرميُّ الرقْمِيُّ (المُفترض) قد يكون من الصعب إثباته وإثبات المسؤول عنه، وفقاً لقانون أصول المحاكمات الجزائيّة النافذ. إنَّ هذه التحدّيات يمكن أن تزداد بشكلٍ مُتسارعٍ خصوصاً أنّ بلدنا مقبلاً على زيادةٍ في استخدام مرافق عامّةٍ تعمل وفقاً لنظمٍ إلكترونيّةٍ. وبالتالي لا يمكن الاعتماد على بعض النصوص القانونيّة التي وردت في قانون أصول المحاكمات الجزائيّة النافذ، نعم، يمكن أن تساعد حالياً كسندٍ قانونيٍّ في إجراء التحقيق بجرائم سيبرانيّة مُستحدثةٍ، ولكن لن تدوم طويلاً في المساعدة.

على سبيل المثال تضمّنت المادتان (٧٨ و ٧٩) من قانون أصول المحاكمات الجزائيّة النافذ نصوصاً، إذ أشارت المادة (٧٨) إلى أنّه: لا يجوز التفتيش إلا بحثاً عن الأشياء التي أُجْرِي التفتيش من أجلها، فإذا ظهر عرضاً أثناء التفتيش وجود ما يُشكّل في ذاته جريمة أو ما يفيد في الكشف عن جريمةٍ أخرى جاز ضبطه أيضاً<sup>(١٤)</sup>. أمّا المادة (٧٩) فنصّت: للمُحقِّق أو لعضو الضبط القضائي أن يُفتش المقبوض عليه في الأحوال التي يجوز له فيها القبض عليه قانوناً، ويجوز له في حالة وقوع جنايةٍ أو جنحةٍ عمديّةٍ مشهودةٍ أن يفتش منزل المُتّهم أو أي مكانٍ حتّى حيازته ويضبط فيه الأشخاص أو الأوراق أو الأشياء التي تفيد في كشف الحقيقة إذا اتضح له من قرينةٍ قويّةٍ أنّها موجودة فيها<sup>(١٥)</sup>.

ويمكن الاجتهاد في ذلك وإجراء التحقيق في جرائم الفساد السيبرانيّ؛ لكون تلك المواد أشارت إلى مصطلح (الأشياء) التي يمكن أن تعنى بها الوسائل الرقْميّة السيبرانيّة المُستخدمة في تنفيذ الجريمة. على أن يبقى موضوع توجيه التهم والإدانة، من مسؤوليّة محكمة الموضوع واقتناعها وفقاً للفقرة (١) من المادة (٢١٣) من قانون أصول المحاكمات النافذ التي نصّت: تحكّم المحكمة في الدعوى؛ بناءً على اقتناعها الذي تكوّن لديها من الأدلة المُقدّمة في أي دورٍ من أدوار التحقيق أو المحاكمة. وهي الإفراز وشهادة الشهود ومحاضر التحقيق والمُحاضر والكشوف الرقْميّة الأخرى، وتقارير الخبراء والفنيّين والقرائن والأدلة الأخرى المُقرّرة قانوناً<sup>(١٦)</sup>.

١٤. قانون أصول المحاكمات الجزائيّة النافذ رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١، المادة (٧٨).

١٥. المصدر نفسه، المادة (٧٩).

١٦. المصدر نفسه، المادة (٢١٣).



إنَّ ما تقدّم ذكره، سيزداد صعوبة وخطراً، فيما لو كان المُتَّهم بارتكاب هذه الجرائم مُوظفاً أو مُكلفاً بخدمية عامّة، إذ سنكون أمام خدّ فنيّ وإجرائيّ واضحين، إذ قد تُرتكَب الكثير من هذه الجرائم من دون أن تكتشف أو من دون أن تُوجَّه التهمة للمُوظَّف المسؤول عن إدارة هكذا نظم إلكترونية، ولنكون أمام الأمر الواقع وهو بجهوليّة وقوع الجريمة أو حتّى هويّة مُرتكبها، وسيكون الجواب التقليديّ للمُوظَّف المُتَّهم، بأن لا علم له بأسباب تعطلّ النظام الإلكترونيّ.

وتتطلب مُواجهة الجرائم السيبرانيّة اتباع نهج مُتعدّد الأوجه، يجمع بين الأطر القانونيّة والابتكار التكنولوجيّ والتعاون والوعي في الوظيفة العامة، ويجب أن تتكيّف الأنظمة القانونيّة باستمرارٍ لمواكبة التكتيكات المُتطوّرة لجُرمي الفضاء السيبرانيّ، ما يضمن ردع مُرتكبي تلك الجرائم ومُساءلتهم، وتستكشف هذه الدراسة ظاهرة الجرائم السيبرانيّة في إطار الوظيفة العامّة، ضمن السياق الأوسع لمنع الجريمة وإنفاذ القانون، مع التركيز على التحدّيات والفرص الفريدة التي يُوفِّرها انتشارها في الفضاء السيبرانيّ من خلال دراسة الاستجابات القانونيّة والتكنولوجيّة الحاليّة للتهديدات السيبرانيّة، وكذلك خديد الثغرات ومجالات التحسين.

فعلى سبيل المثال، نصّت الفقرة أولاً من المادة (٤) من قانون التوقيع الإلكترونيّ والمعاملات الإلكترونيّة النافذ، إلى مسألة فيها إشكال، ومنها هل يمكن الاكتفاء بصحّة ما يرد من نشاطات كالتوقيع الإلكترونيّ مُطلقاً؟ ماذا لو تبين أنّ هجوماً سيبرانياً أدى إلى السيطرة على موقع المرسل أو المرسل إليه ومن ثمّ تزوير التوقيع أو المعاملة الإلكترونيّة؟ كيف يمكن إثبات التزوير في التوقيع الإلكترونيّ؟ إنَّ نصّ الفقرة في الأعلى التي جاء فيها: يُعدّ التوقيع الإلكترونيّ صحيحاً وصادراً عن الموقع إذا توافرت وسائل لتحديد هويّة الموقع والدلالة على مُوافقتهم؛ لما ورد في المستند الإلكترونيّ وبحسب اتفاق الموقع والمرسل إليه حول كيفية إجراء المعاملة الإلكترونيّة، يستدعي تحديد آليات رقابيّة وفق أطر قانونيّة موضوعيّة وإجرائيّة واضحة، لا أن يُشرّع قانونٌ موضوعيّ في حقلٍ مُعيّن من دون وجود أطرٍ إجرائيّة في التحقيق والمُساءلة عند ارتكاب جريمة ما في الفضاء السيبرانيّ.



## المطلب الثاني:

### الأساس القانوني لمشروع لائحة السلوك السيبراني ومضمونه

في هذا المطلب ومن خلال فرعين اثنين: الأول سنحاول فيه بيان الأساس القانوني الذي يمكن من خلاله تبني لائحة سلوك سيبراني في إطار الوظيفة العامة. وذلك عن طريق مراجعة دقيقة لقانون هيئة النزاهة الأخادبية النافذ. أمّا الفرع الثاني فسيطرح المشروع المقترح ذا الصلة بلائحة السلوك السيبراني.

## الفرع الأول:

### الأساس القانوني لإصدار لائحة السلوك السيبراني.

إنّ التحديات الموضوعية والإجرائية التي تمّ التركيز عليها في المطلب الأول. تستدعي طرح مبادرة فاعلة لمواجهة جرائم الفساد المستحدثة في الفضاء السيبراني؛ استكمالاً للأطر القانونية المنظمة للسلوك الوظيفي في العراق. وهنا علينا أن نسأل هل يتوافر أساس قانوني لتبني لائحة سلوك سيبراني؟

إنّ مراجعة الأطر القانونية التي تُعدّ تدبيراً وقائياً بالدرجة الأولى. سيساعد في تكوين تصور شامل عمّا يجب القيام به على المدى القصير والبعيد لمواجهة جرائم فساد المستحدثة. وينبغي هنا التأكيد على أنّ استغلال الثغرات القانونية أو النقص التشريعي. سواءً أكانت في طبيعتها الموضوعية (العقابية) أو الإجرائية (التحقيق). قد جعل منها ملاذاً آمناً للموظفين من ضعاف النفوس؛ للتهرب من المسؤولية؛ لوجود نقص تشريعي بشأن تكييف ما يقع في الفضاء السيبراني كجرائم. فضلاً عن الغموض ونقص الخبرات التحقيقية في الكشف عنها أو التعامل معها. لهذا فتوجه المسؤولية في العادة إلى مجهول.

ولمواجهة الإفلات من المساءلة أو حتى التحقيق في الجرائم بكونها مستحدثة وغير منظمة صراحة في التشريعات الجزائية العراقية. نجد أنّ هيئة النزاهة ومن خلال تأكيد دورها في تحديد واجبات الاستقامة والسلوك الحميد في الوظيفة العامة. قد أصدرت في العام ٢٠١٦ لائحة رقم (١) سُمّيت بلائحة السلوك الوظيفي. تهدف إلى عددٍ من قواعد السلوك الوظيفي وفقاً للمادة (٤) من اللائحة التي تُؤكّد الجانب الوقائي وفقاً لمبدأ العناية الواجبة بمفهومها الوظيفي العام.



إنّ هذه اللائحة يمكن أن تُعزّزَ لائحةً إضافيةً تستند إلى الأولى أو تلحق بها كأساسٍ قانونيٍّ، وتُسمّى بلائحة السلوك السيبرانيّ في إطار الوظيفة العامّة؛ لمواجهة جرائم الفساد المُستحدثة. وبالاستناد إلى قانون هيئة النزاهة الاخاديّة المُعدّل رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١. وبالذات وفقاً للمادة (٣) الفقرة سادساً، التي نصّت على: إصدار تنظيمات سلوكٍ تتضمّن قواعد ومعايير السلوك الأخلاقيّ؛ لضمان الأداء الصحيح والمُشرّف والسليم لواجبات الوظيفة العامّة<sup>(١٧)</sup> وكذلك بالاستناد إلى حكم الفقرة (سابعاً) من المادة (٣) من القانون نفسه التي نصّت: القيام بأيّ عملٍ يساهم في مُكافحة الفساد أو الوقاية منه بشرطين:

أ. أن يكون ذلك العمل ضرورياً ويصبُّ في مُكافحة الفساد أو الوقاية منه.

ب. أن يكون فاعلاً ومناسباً لتحقيق أهداف الهيئة<sup>(١٨)</sup>.

إنّ ما تقدّم يُعدُّ سنداً كافياً لإصدار لائحة سلوكٍ وظيفيٍّ في الفضاء السيبرانيّ تتبنّاها هيئة النزاهة الاخاديّة.

## الفرع الثاني:

### مشروع لائحة السلوك السيبرانيّ في إطار الوظيفة العامّة:

ولأجل تحقيق ما تقدّمت مُناقشته في الفرع الأول. نقتراح فيما يأتي مشروع لائحةٍ تهدف إلى الوقاية من جرائم الفساد المُستحدثة في الإطار السيبرانيّ. وبحسب الآتي في الأدنى:

### مشروع لائحة السلوك السيبرانيّ في إطار الوظيفة العامّة

### العنوان المُقترح: مشروع لائحة السلوك السيبرانيّ في إطار الوظيفة العامّة

الجهة المُصدّرة لهذه اللائحة: هيئة النزاهة الاخاديّة

الأساس القانوني: الفقرتان سادساً وسابعاً من المادة (٣) من قانون هيئة النزاهة الاخادية والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١ المُعدّل.

١٧. قانون هيئة النزاهة الاخادية والكسب غير المشروع . رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١. المادة (٣).

١٨. المصدر نفسه.



## أولاً : الهدف من اللائحة

١. تهدف هذه اللائحة إلى تنظيم سلوك الإدارة العامة وموظفيها في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة المتضمنة لمرافق عامة، تُدار أو تقدم خدمات بواسطة نظم إلكترونية أو هي تحت حماية تلك النظم: تحقيقاً للتدابير الوقائية والعلاجية لمكافحة الفساد المستحدث في إطار الوظيفة العامة بسياقها السيبراني.

٢. دمج القواعد الآتي ذكرها في الأدنى بلائحة سلوكٍ شاملةٍ مع التشريعات المتصلة بنزاهة الوظيفة العامة، ستمكّن الإدارة في تعزيز وضع الأمن السيبراني بشكلٍ فعّالٍ من جهة، وتمكين الموظفين من أن يكونوا استباقيين في منع الجرائم الإلكترونية من جهةٍ أخرى.

٣. إنشاء لائحة السلوك الفعّالة يساهم في التقليل والحدّ من الجرائم الإلكترونية بعد رسم المخاطر الناجمة من سلوك المُتخصّصين بأمن المعلومات في الدوائر ذات العلاقة .

٤. تُمثل هذه اللائحة وسيلةً فعّالةً للإدارة في الرصد والتحقّق من السلوكيات الرقمية المنحرفة التي يمكن أن يرتكبها شخصٌ بحكم موقعه الوظيفي.

٥. تساعد هذه اللائحة في تحديد مؤشّرات جرائم الفساد ذات الطابع الرقمي، ما يتيح لهيئة النزاهة الاسترشاد بها في القضايا محلّ التحقيق، في مقابل التشريعات العقابية الإدارية والجزائية ذات الصلة.

٦. تهدف هذه اللائحة إلى توفر التدابير الواضحة واللازمة لهيئة النزاهة: لإجراء التحقيق في الجرائم الإلكترونية بشكلٍ فعّالٍ.

## ثانياً: واجبات الإدارة العامة، ويتحقّق في الآتي ذكره:

١. يلتزم فريق الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني العراقي بوضع تعريفٍ تقنيٍّ مُحدّدٍ بشأن الفضاء السيبراني، وإعمامه بين الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة.

٢. بالتعاون مع فريق الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني العراقي، تلتزم الإدارة بتأليف وحدة أمنٍ سيبرانيٍّ تابعةٍ لها، معنّيةٍ بمراقبة وتحديد المخاطر ومعالجة الهجمات السيبرانية، فضلاً عن مسؤوليّتها في مساعدة الجهات التحقيقية في القضايا المرتبطة بالجرائم السيبرانية المُستحدثة.



٣. تلتزم الإدارة بتوفير بيئة عمل آمنة من خلال إنشاء وصيانة منظومات الأمن السيبراني المطلوبة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات / التكنولوجيا التشغيلية: لمنع الجرائم في الفضاء السيبراني وحماية مرافقها العامة وما تتضمنه من بيانات رقمية والحفاظ على سرّيتها.
٤. توجيه الإدارة بحظر الوصول إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا التشغيلية، عدا الأشخاص المصرّح لهم بإدارة وعرض البيانات الحساسة.

#### ثالثاً: التوعية الأمنية السيبرانية العامة، ويتحقّق من خلال:

١. التدريب على التوعية: على الإدارة عقد دورات تدريبية منظمّة حول تهديدات الأمن السيبراني والممارسات الآمنة وأهميّة حماية البيانات الرقمية.
٢. المسؤولية: كلُّ موظّفٍ مُكلّفٍ بإدارة المنظومات الإلكترونية، هو المسؤول عن إدارة النظم الإلكترونية بما يتفق والمصلحة العامة، فضلاً عن واجبه بحماية معلومات المرفق العام المسؤول عنه بحكم موقعه الوظيفي.

#### رابعاً: الاستخدام الآمن للنظم الإلكترونية، ويتحقّق بالآتي:

١. يلتزم الموظّف المسؤول بعدم مشاركة معلومات حسّاسة مع الغير. تخصّ بيانات النظم الإلكترونية ككلمات المرور أو غيرها، من خلال استخدام برامج التواصل الاجتماعيّ أو آية وسيلة إلكترونية أخرى غير مُعتمدة رسمياً من قبل الإدارة.
٢. الاستخدام المصرّح به: لمنع الاستخدام غير المصرّح به إلى نظم الإدارة والحماية الإلكترونية وبرامج الكشف عن التهديدات، على الإدارة مسؤولية توفير الموارد المالية والفنية لتنصيب برامج الحماية (مكافحة الفيروسات) وبرامج مُتخصّصة في الكشف عن البرامج الضارة، فضلاً عن برامج لفلتر نظام أسماء النطاق كعنوان IP أو اسم الموقع الإلكتروني، ومن منشأ تكنولوجياي رصين ومعروفٍ عالمياً.
٣. كلمات المرور: الإدارة والموظّف المسؤول عن إدارة مرفقٍ عامٍّ يعمل إما بنظمٍ إلكترونيةٍ أو محمي بها، مسؤولان عن إنشاء كلمات مرورٍ قويّةٍ وفريدةٍ تتزامن مع إجراء تحديثاتٍ منظمّةٍ.



٤. يمنع مشاركة كلمة المرور مع أشخاص غير مُرخصٍ لهم. وفي حال وافقت الإدارة على ذلك يوجب ذلك تدوينه بسجلٍ يثبت جهة المشاركة وتاريخها.
٥. المصادقة مُتعدّدة العوامل: على الإدارة وجوب استخدام خطوات المصادقة مُتعدّدة العوامل، وهو إجراءٌ أمنيٌّ ضروريٌّ مهمّته التحقُّق من هويّة المُستخدم، فضلاً عن أمان الولوج إلى النظم الإلكترونيّة.
٦. فضلاً عن استخدام كلمات المرور المعتمدة، على الموظّف المسؤول توجيه طلبٍ إلى الأطراف من خارج الهيكل التنظيمي للإدارة، لتقديم عاملٍ ثانويٍّ للتحقُّق. على سبيل المثال: رمز يُرسَل من خلال رسالةٍ نصيّةٍ، أو عن طريق إثبات بصمات الأصابع، أو عن طريق ارسال رمزٍ مُتجدّدٍ مُكوّنٍ من أرقام، ويعدُّ هذا الإجراء أمراً ضرورياً خصوصاً في الأنظمة التي تحوي على معلوماتٍ حسّاسيةٍ أو خطيرة. وهو ما سيمنع المهاجمين من اختراق النظم الإلكترونيّة باستخدام أسلوبٍ لتخمين كلمات الولوج إلى تلك النظم.

#### خامساً: معالجة البيانات وحمايتها

١. تصنيف البيانات: على الوزارة أو الجهة غير المرتبطة بوزارة وبالاتفاق مع وحدة الأمن السيبراني التابعة لها، تحديد آلية تصنيف البيانات الحسّاسة والتعامل معها.
٢. التشفير: توجه الإدارة باستخدام التشفير في البيانات الحسّاسة، سواءً في حالة السكون أو أثناء النقل، من خلال رموزٍ رقميّةٍ فريدةٍ، تعمل على تشويش البيانات وتجعل من المُستحيل على المُتطفلين قراءتها، ما يضمن أنّ البيانات الخاصّة للإدارة آمنة، حتّى بحال تمكّن المهاجمون من تجاوز جدار الحماية.
٣. مُشاركة المعلومات: يتحمّل الموظّف المسؤول التبعات القانونيّة عن مشاركة معلوماتٍ تخصّ المرفق العام مع أفرادٍ أو جهاتٍ غير مُصرّحٍ لهم بالاطلاع على بياناتٍ رقميّةٍ.



## سادساً: البريد الإلكتروني والاتصالات:

على الإدارة اتخاذ التدابير اللازمة للتحقيق على الأمن السيبراني، وعلى الخصوص الجوانب الآتي ذكرها:

١. الوعي بالتصيد الاحتمالي وجرائم الهندسة الاجتماعية: على الإدارة إعداد برامج منتظمة لموظفيها: للتعرف على محاولات التصيد الاحتمالي والهندسة الاجتماعية، وبالذات في الموضوعات الآتي ذكرها:

أ. قيام المهاجمين بالتصيد الاحتمالي عن طريق تفحص شخصيات لهيئات أو مؤسسات رسمية، مثل البنوك أو منصات التواصل الاجتماعي أو الوكالات الحكومية، لخداع موظفي الإدارة وإقناعهم بالكشف عن بيانات شخصية، على سبيل المثال رموز الدخول للأنظمة الإلكترونية.

ب. التحقيق على مواجهة أساليب الهندسة الاجتماعية الأخرى، ونعني بها محاولة الحصول على معلومات حساسة مثل أسماء المستخدمين وكلمات المرور أو تفاصيل بطاقة الائتمان، غالباً لأسباب ونوايا ضارة وخبيثة، وذلك بالاحتيال على مؤسسة أو جهة جديرة بالثقة.

ج. أمان البريد الإلكتروني: يلزم الموظف المسؤول عن وحدة النظم الإلكترونية بعدم فتح أو تحميل الرسائل التي تحوي على المرفقات كالملفات أو الصور أو النقر فوق روابط من مصادر غير معروفة أو مشبوهة، ويُعدُّ مسؤولاً عن أية أضرار تصيب المنظومة الإلكترونية بالتعطيل أو التدمير.

## سابعاً: الإبلاغ عن الحوادث

١. قنوات الإبلاغ: تلتزم الإدارة بإبلاغ فريق الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني العراقي عن الحوادث الأمنية السيبرانية أو الأنشطة المشبوهة، وتنفيذ التعليمات والتوجيهات التي تصدر عنها.

٢. على الإدارة إلزام موظفيها المسؤولين عن إدارة النظم الإلكترونية بإعداد وحفظ سجل يومي عن إدارة النظم الإلكترونية ومسار الأمان فيها، بما فيها الهجمات السيبرانية والتدابير المتخذة في وقتها، وإشعار فريق الاستجابة لحوادث الأمن السيبراني العراقي بتلك التدابير.



## ثامناً: الامتثال والعواقب

١. العواقب: على الإدارة ومن خلال وحدة الأمن السيبراني التابعة لها. تحديد السلوكيات المحتملة لانتهاك سياسات الأمان وسبل مواجهتها. بما في ذلك اتخاذ الإجراءات الانضباطية.
٢. الامتثال: على الإدارة ومن خلال تعليمات تصدر عنها تأكيد امتثال موظفيها للمتطلبات القانونية والتنظيمية المتعلقة بأمن المعلومات.

## تاسعاً: العمل عن بُعد والأجهزة المحمولة

١. إنشاء وسيلة خاصة بالإدارة لانتقال البيانات وقراءتها والتحكم بمستويات الصلاحيات من خلال وحدة انتقال إنترنت (نقل إلكتروني محلي). بدلاً من وحدة الانتقال الانترنيت العالمية.
٢. الوصول عن بعد: تحديد الممارسات الآمنة للوصول إلى موارد الإدارة ومنظوماتها الإلكترونية عن بُعد.
٣. على الإدارة اتباع سياسات معالجة استخدام الأجهزة الشخصية للعمل وإجراءات الأمان المرتبطة بها. ويُقصد بهذه السياسات توفير واستخدام التقنيات التي تُمكن من حذف البيانات عن بُعد. والمُخزنة على الأجهزة المحمولة والأجهزة الشخصية في الحالات الآتية:
  - أ. فقدان الجهاز المحمول أو سرقة أو حيازه أو السيطرة عليه إلكترونياً.
  - ب. انتهاء أو إنهاء العلاقة الوظيفية بين المستخدم والجهة التي يعمل لمصلحتها. أو انتهاء صلاحية أو تكليف الاستخدام وتسليم الجهاز المحمول للإدارة المعنية .

## عاشرًا: التحسين المستمر للأمن السيبراني

١. حلقة التغذية الراجعة: على الإدارة إنشاء آلية للموظفين لتقديم ملاحظات حول الممارسات والسياسات الأمنية. وبعبارة أخرى تقييم الموظفين وبالأخص في وحدة الأمن السيبراني لأداء نظم المعالجة والحماية الإلكترونية وآليات التحسين أو الإضافة بهدف تحقيق مستوى أمان عالٍ.
٢. هي مجموعة معلومات يتلقاها الفرد عن نتائج أدائه بحيث توضح له الأخطاء التي وقع فيها. ومقدار تقدمه ومقدار ما تعلمه ومدى ملاءمة أدائه للهدف الذي ينبغي الوصول إليه.
٣. التحديثات: التزام الإدارة بمراجعة وتحديث لائحة السلوك بانتظام لتعكس سبل مواجهة التهديدات والتقنيات المتطورة.



## الحادي عشر: إقرار تحريري بشأن الامتثال لللائحة السلوك:

تتخذ الإدارة الإجراءات اللازمة في الامتثال. ومن أهمها التعهد الخطي الآتي: (مُسوّدة لتعهد خطي

في شركة عامة)

«بصفتي موظفاً في ..... ، أفهم أنّ حماية معلومات وأنظمة الشركة أمرٌ بالغ الأهمية. ألتزم باستخدام تكنولوجيا الشركة بمسؤوليّة، واتباع جميع السياسات والإجراءات الأمنيّة. والإبلاغ عن أي حوادث أمنيّة على الفور. سأبقى على اطلاع بتهديدات الأمن السيبرانيّ، وأسعى جاهداً لحماية بيانات الشركة من الوصول أو الكشف غير المُصرّح به.»

الثاني عشر: التعاقد مع الغير (إنشاء تجهيز/ تأجير خدمات للصيانة وغيرها من العقود الحكوميّة ذات الطابع الرقمي)

من خلال تنفيذ هذه اللائحة، يمكن للإدارة:

أ. التخفيف أو منع المخاطر السيبرانيّة المرتبطة بالبرامج المُشتراة، وحماية أنظمتها وعملياتها. وتقليل احتمالية استغلال البائعين أو احتكارهم، أو الضرر المتعمّد من خلال ثغرات أمنيّة في النظم الإلكترونيّة.

ب. تُعدّ المراقبة المنتظمة والتدابير الأمنيّة الاستباقية وإطار الحوكمة المُحدّد جيداً عنصراً أساسياً لنهج شاملٍ لأمن النظم الإلكترونيّة بعد التعاقد عليها.

ج. على الإدارة ووفقاً للتعليمات الخاصة بإبرام العقود وتنفيذها بما فيها تعليمات تنفيذ العقود الحكوميّة في العراق رقم (٢) لسنة ٢٠١٤، وللحماية من المخاطر المحتملة عند التعاقد لشراء منشآتٍ تعمل وفقاً لبرامج إلكترونيّة مهمتها حماية الأنظمة أو إدارة العمليات فيها . على الإدارة وقبل إبرام العقد، اتخاذ عدّة خطواتٍ استباقية:

### ١. تقييم شامل لسلوك الإدارة في التعاقد

أ. قبل التعاقد، على الإدارة واجب إجراء فحصٍ شاملٍ لخلفيّة الشركة، بما في ذلك سمعتها وسلسلة حوادث الأمن السيبرانيّ إن وُجِدَتْ، فضلاً عن مراجعة لسجل المتعاقدين سابقاً معها.



- ب. الاستقرار المالي: على الإدارة التأكّد من أنّ الشركة المرشحة للتعاقد معها. مُستقرّة مالياً وموثوق فيها للحصول على الدعم والتحديثات لبرامجها الرقمية على المدى الطويل.
- ج. على الإدارة التأكّد من أنّ الشركة المرشحة للتعاقد. مؤمنة ضدّ الهجمات السيبرانية.

#### ٢. الضمانات الأمنية التعاقدية

- أ. على الإدارة ترشيح فريق تفاوضي عنها في مرحلة ما قبل التعاقد. يتمتّع بالخبرة الفنية العالية بالأمن السيبراني، وأن يكون الفريق عراقي الجنسية. ومن أبوين عراقيين بالولادة.
- ب. على الإدارة التحقّق من امتثال الأنظمة الإلكترونية المرشحة للشراء. مع القوانين والتعليمات ومعايير الصناعة ذات الصلة المتعلقة بالأمن السيبراني وحماية البيانات.
- ج. على الإدارة وجوب التأكّد من أنّ العقد يتضمّن صراحةً التزام الطرف الآخر بشروط الاستخدام والدعم والتحديثات والصيانة الواضحة والمستمرة.
- د. على الإدارة تحديد مُتطلبات وتوقّعات الأمان في العقد. بما في ذلك الالتزام بمعايير: لضمان جودة المُنتجات والخدمات والأنظمة وسلامتها وكفاءتها (على سبيل المثال، ISO ٢٧٠٠١).
- هـ. على الإدارة أن تضع شرطاً لازماً في العقد يقبله الطرف الآخر صراحةً. وهو تصميم الأنظمة الإلكترونية والإعدادات فيها. بما يضمن إمكانية إعادة الترميز بعد التوريد والتشغيل.
- و. أنّ إعادة الترميز هي عملية تتمكّن الإدارة من خلالها تحويل البيانات من شكل لآخر بعد التشغيل. بحيث لا تُحافظ البيانات على هيكلها وترتيبها الأصلي المُعدّ من الشركة المُصنّعة. وعلى أن تبقى إعادة الترميز من حقّ الإدارة فقط.

#### ٣. مُراجعة شفرة المصدر والضمان

- أ. الوصول إلى شفرة المصدر: أطلب الوصول إلى شفرة المصدر (إن أمكن): لإجراء مراجعة أمنية مُستقلة أو استئجار طرفٍ ثالثٍ للقيام بذلك.
- ب. اتفاقية الضمان: تنفيذ اتفاقية الضمان. حيث يتمّ إيداع شفرة المصدر مع وكيل ضمان محايد تابع لجهةٍ خارجيّة. هذا يضمن الوصول إلى شفرة المصدر. إذا توقّف البائع عن العمل أو فشل في الوفاء بالالتزامات.
- ج. يعني التشفير في الأمن السيبراني هو تحويل البيانات من تنسيقٍ قابلٍ للقراءة إلى تنسيقٍ مُنشفّر. وفي هذه الحالة لا يمكن قراءة البيانات المُشفّرة أو مُعالجتها إلا بعد فكّ تشفيرها.



#### ٤. التقييمات الأمنية المنتظمة في مُدَّة التعاقد

- أ. اختبار الاختراق: على الإدارة وقبل إبرام عقدٍ نهائيٍّ، إجراء اختبارات اختراقٍ منتظمةٍ وتقييمات نقاط الضعف للبرنامج؛ لتحديد نقاط الضعف الأمنية والتخفيف من حدّتها.
- ب. عمليّات التدقيق الأمني: على الإدارة إجراء عمليّات تدقيقٍ أمنيٍّ دوريّةٍ: لضمان الامتثال للسياسات والمعايير الأمنيّة يوافق عليها الطرف المُتعاقد الثاني صراحةً.

#### ٥. حماية البيانات والخصوصيّة

- أ. مُعالجة البيانات: على الإدارة التأكّد من أنّ البرنامج يتوافق مع لوائح حماية البيانات (على سبيل المثال، GDPR)، CCPA، ولديه تشفيرٍ قويٍّ للبيانات وضوابط الوصول.
- ب. تقييم تأثير الخصوصية: على الإدارة واجب إجراء تقييمٍ لتأثير الخصوصية لتحديد مخاطر الخصوصية المُتحملة المرتبطة بالبرنامج والتخفيف من حدتها.

#### ٦. خطة الاستجابة للحوادث والتدريب عليها

- ز. على الإدارة فرض شرطٍ في العقد يتضمّن التزام الطرف الآخر بتطوير وصيانة خطة استجابةٍ للحوادث على النظم الإلكترونيّة بعد التعاقد عليها.
- ح. التزام الشركة المُوردة بإعداد برامجٍ تدريبيّةٍ للموظّفين على كيفية تنفيذ خطة الاستجابة بفعاليّة.

#### ٧. التحديثات المنتظمة وإدارة التصحيح

- أ. إدارة التصحيح: إلزام الطرف المُتعاقد معه بتنفيذ عمليّة إدارة تصحيحٍ قويّةٍ؛ لضمان تثبيت التحديثات والتصحيحات الصادرة عن البائع في الوقت المناسب.
- ب. التواصل مع البائع: على الإدارة تضمين العقد شرطٍ لإنشاء قنواتٍ للتواصل الفعّال مع البائع فيما يتعلق بالتحديثات والتصحيحات الأمنيّة.



### الثالث عشر: المتطلبات المعلوماتية للمسؤولين عن الأنظمة الإلكترونية

١. على الإدارة إصدار توجيهاتٍ إلى الموظّفين المُكلّفين بإدارة الأنظمة الإلكترونية، لتقديم المعلومات الخاصّة بهم، كتفاصيل قاعدة البيانات ورقم الهاتف المُخصّص للعمل، على أن لا تكون متاحة على مواقع web.
٢. على الموظّفين المُكلّفين، عدم إرسال أو الترويج لاتصالاتٍ إلكترونيّةٍ غير مرغوبٍ فيها، ويجب عليهم اتخاذ تدابير معقولةٍ؛ لضمان عدم استخدام الآخرين لشبكاتهم لهذا الغرض.
٣. على الموظّفين المُكلّفين توفير وسيلةٍ استجابةٍ سريعةٍ للتعامل مع الشكاوى المُتعلقة بالاتصالات الإلكترونية غير المُتمسة الصادرة عن شبكاتهم، ويجب أن يستجيبوا بسرعةٍ للشكاوى الواردة.
٤. على الموظّفين المُكلّفين اتخاذ جميع التدابير المعقولة؛ لمنع الوصول غير المُصرّح به إلى أي بياناتٍ إلكترونيّةٍ على منظومةٍ إلكترونيّةٍ أو اعتراضها .
٥. تلتزم الإدارة ومُوظفيها، بالتصرّف وفقاً للقانون في جميع الأوقات بالتعاون مع هيئة النزاهة وضمن الإطار القانوني المعمول به وبالاسترشاد بهذه اللائحة .
٦. تُعدُّ المتطلبات المشار إليها في الأعلى ملزمة وتدخل حيّز النفاذ من تاريخ إصدار الجهة الأعلى في الوزارة أو الجهات غير المُرتبطة بوزارة، توجيهاتٍ للتكليف الرسميّ بإدارة مرفق عام يعمل وفقاً لنظمٍ إلكترونيّةٍ أو محمي بها.

### الرابع عشر: المحتوى والنشاط غير القانونيين

١. يجب على الموظّفين المُكلّفين عدم استضافة أو تقديم روابطٍ محتوى من دون التدقيق والتحقّق من مصدره ومضمونه.
٢. إذا أصبح الموظّف المُكلّف على علمٍ بسلوكٍ أو محتوى تمّ تخديده على أنّه غير قانوني، فيجب عليه تعليق أو إنهاء الخدمة الإلكترونية ذات الصلة والإبلاغ عن السلوك أو المحتوى إلى المسؤول الإداري الأعلى. يجب على الموظّف المُكلّف، القيام بالإبلاغ عن مثل هذه الحالات وأي إجراء تمّ اتخاذه في غضون فترةٍ زمنيّةٍ معقولةٍ.
٣. يجب على الموظّفين المُكلّفين، اتخاذ إجراءٍ للإخطار والإزالة للمُحتوى والنشاط غير القانونيين، والاستجابة السريعة لهذه الإشعارات وإبلاغ الإدارة بذلك.



٤. يجب على الموظّفين المُكلّفين تقديم تقريرٍ مُفصّلٍ إلى الإدارة عن الخطوات المُتخذة، استجابةً لإشعار الإزالة في غضون مُدّةٍ زمنيّةٍ معقولةٍ بعد تقديم هذا الإشعار.
٥. على الإدارة إلزام الموظّفين المُكلّفين، بالاحتفاظ بنسخةٍ ورقّيّةٍ وإلكترونيّةٍ لجميع إشعارات الإزالة المُستلمة وأي موادٍ تمّت إزالتها من الأنظمة الإلكترونيّة.

#### الخامس عشر: الامتثال لللائحة السلوك

١. على الإدارة الامتثال لهذه اللائحة والتعاون بشكلٍ كاملٍ مع هيئة النزاهة فيما يخصّ التحقيق في قضايا الفساد المُرتكبة في الفضاء السيبرانيّ.
٢. على الإدارة تلقيّ الشكاوى والبلاغات المُقدّمة وفقاً لللائحة السلوك هذه، وإجراء التحقيق فيها فنياً، وبالتوازي مع قواعد انضباطيّةٍ أُخرى كقانون انضباط موظّفي الدولة النافذ.
٣. على الإدارة النظر فيما توصّلت إليه اللجان التحقيقيّة كالإجراءات والاستنتاجات والتوصيات واتخاذ القرار وفقاً للقانون.
٤. اتّباع الإدارة مسار الإلزام الإلزاميّ لمراجعة امتثال موظّفيها المُكلّفين، على أساس نصف سنوي، وإجراء فحوصات التدقيق المفاجئة والمنتظمة للامتثال من خلال وحدة الأمن السيبرانيّ.
٥. على الإدارة اتخاذ مسار التحقيق في سلوك موظّفيها وامتثالهم لللائحة السلوك، وعليها اتخاذ إجراءات انضباطيّةٍ وفقاً للقانون وبحسب جسامة وخطورة السلوك وأثره في الوظيفة أو المصلحة العامّة.
٦. على الإدارة وبعد الانتهاء من التحقيق إحالة القضية وما توصّلت إليه من حقائق إلى هيئة النزاهة الاتّحاديّة.



السادس عشر: في حالة إخلال الموظف والمكلف بخدمةٍ عامّةٍ بأيّ من قواعد السلوك التي وردت في هذه اللائحة، تلتزم الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات القانونية وفقاً للقوانين ذات الصلة.

#### الأسباب الموجبة

إدراكاً للدور الذي تؤديه هيئة النزاهة الاتحادية في الوقاية من جرائم الفساد المستحدث في إطار الوظيفة العامة وتحديد صورها، والسيبرانية منها على وجه الخصوص، وتنفيذاً لالتزامات جمهورية العراق في مقابل الصكوك الدولية المعنية بمكافحة الفساد، ولاسيما كونها دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ ولأجل تمكين الجهات المسؤولة عن تسيير مرافق عامّةٍ تعمل وفق نظمٍ إلكترونيّةٍ أو هي تحت حمايتها؛ لتحديد الواجبات الملقاة عليها في منع أو الكشف عن الجرائم في الفضاء السيبراني من خلال لائحة سلوكٍ واضحةٍ وفعّالة، ولأجل التكيّف مع التقدّم التكنولوجي، وما نجم عنه من استحداث جرائم لا يمكن للتشريعات الجزائيّة النافذة من مواجهتها وفقاً للسياق التحقيقي التقليدي، ولأجل توفير الأساس القانوني الإجرائي اللازم لمكافحة الجرائم المستحدثّة في الفضاء السيبراني بشكلٍ فعّالٍ في إطار الوظيفة العامّة، وتعزيز تدابير الأمن السيبراني، وضمان بيئةٍ رقميّةٍ آمنةٍ وجديرة بالثقة وبما يخدم المصلحة العامّة، صدرت هذه اللائحة .....



## الخاتمة

بعد أن وقَّنا الله تعالى للوصول إلى خاتمة هذه الدراسة. سنحاول بيان أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها، فضلاً عن المقترحات ذات الطبيعة العملية في إطار مكافحة جرائم الفساد المُستحدثة. وعلى النحو الآتي:

### أولاً: الاستنتاجات

١. سلَّطت الدراسة الضوء على الفراغ التشريعيّ الواضح. فيما يتعلّق بجرائم الفساد في الفضاء السيبرانيّ. إذ حتّاج الأطر القانونيّة العراقيّة النافذة إلى مُعالجة التحدّيات السيبرانيّة.
٢. حتّاج القوانين الحاليّة المُصمّمة في المقام الأول للجرائم المحسوسة أو ما يمكن الاصطلاح عليه بمسرح الجريمة الماديّ إلى أحكامٍ جديدةٍ تستهدف المنصات الرقميّة على وجه التحديد؛ لمواجهة ثغراتٍ في مُلاحقة الأنشطة المتعلقة بالفساد عبر الفضاء السيبرانيّ ومنعها.
٣. إنّ غياب تعريفاتٍ واضحةٍ لصور الفساد السيبرانيّ في التشريعات العراقيّة كالرشوة الرقميّة أو استغلال النفوذ أو إساءة استخدام الموارد الإلكترونيّة سيؤدّي إلى تعقيد جهود التحقيق والمُساءلة في هذه الجرائم.
٤. إنّ الافتقار إلى التدابير الاستباقيّة لتحقيق الشفافية في الوظيفة العامة المتّصلة بالفضاء.

السيبراني. سيزيد من اتساع الفجوة في مكافحة الفساد المرتبط .....فعال.



## ثانياً المقترحات :

١. هناك حاجة ملحة لإجراء إصلاح تشريعيّ شاملٍ لمواءمة القوانين القائمة وإدخال أحكامٍ مُحدّدةٍ تستهدف الفساد في الفضاء السيبرانيّ. بدلاً من الاعتماد على تطبيق الأحكام العامة الواردة في التشريعات الجزائيّة الإجرائيّة ومنها المواد ٧٨ و ٧٩ من قانون أصول المحاكمات الجزائيّة العراقي النافذ على سبيل المثال .
٢. اقتراح سنّ قانون معني بمكافحة الجريمة الإلكترونيّة أو السيبرانيّة، فضلاً عن قانونٍ مُخصّصٍ في أصول التحقيق في الجرائم ذات الطابع الرقميّ
٣. العمل على تعزيز الوعي العام لدى الموظّفين، حول مخاطر الفساد المرتبط بالفضاء السيبراني، وإرشاد أصحاب المسؤوليّة (الموظّفين العموميّين) حول أدوارهم في الوقاية من تلك الجرائم، ما يُجسّد خطوة أساسيّة نحو بناء بيئة حوكمة رقميّة نزيهة.
٤. تبني سياسةٍ وقائيّةٍ فاعلةٍ لمواجهة الجرائم المُستحدثة في الفضاء السيبرانيّ من خلال تبني لائحة سلوك وظيفي سيبراني، مُكمّلة للائحة رقم (١) لسنة ٢٠١٦، الصادرة عن هيئة النزاهة الاتحاديّة.
٥. تأسيس كليّةٍ أو قسمٍ مُتخصّصٍ في الأمن السيبرانيّ، وبمبادرةٍ تعاونيّةٍ تقوم بين هيئة النزاهة الاتحاديّة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، على أن تكون مُحدّدة قبول الطلاب فيها مُبنية على أسسٍ فريدةٍ من نوعها قائمة على مؤشّرات الذكاء والمهارة والتفوق العالي في حقل التكنولوجيا الرقميّة، وعلى أن يكون العدد محدوداً للعمل بعد التخرّج مع الأجهزة الأمنيّة وبالذات جهاز المخابرات العراقيّ والأمن الوطني، فضلاً عن العمل كمُحقّقين سيبرانيّين في المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد، ونقصد بذلك هيئة النزاهة الاتحاديّة.



التربية والتعليم والتدريب  
على المبادئ الإخلاقية كوسيلة لمُكافحة الفساد

أ.د. علي عبد الحسين التميمي  
كلية الهندسة/ جامعة الكوفة





## المُلخَص

يهدف البحث إلى إبراز أهميّة التدريب على تطبيق المبادئ الأخلاقيّة كإحدى الوسائل المُتاحة لكسب المعركة ضدّ الفساد ومُمارساته؛ وصولاً إلى خُفُق الرفاه والتطوُّر ودعم خطط التنمية الاقتصاديّة للبلد. يهدف البحث إلى اقتراح إعداد وتبني وتطبيق برنامج لتدريب أفراد المُجتمع على إجراءات مُكافحة آفة الفساد وتنمية الطبيعة الإنسانيّة وإنماء البذور الخيريّة الحُبّاءة في الإنسان.

يبدأ البرنامج بمرحلة التربية على التحليّ بالأخلاق الفاضلة خلال مرحلة الطفولة والمراهقة. تليها مرحلة التعليم والتدريب خلال المرحلة الأكاديميّة أثناء الدراسة في الكليّات والمعاهد عبر اعتماد مادةٍ منهجيّةٍ تُعنى بتطبيق أخلاقيّات المهنة والمرحلة الأخيرة بعد تأهيل الطلبة وتخرّجهم وانتظامهم في مهنتهم التخصصية عبر تطبيق هذه المبادئ التي تفصلها مُدونات أخلاقيّات المهن التي يُطلَب من جميع أصحاب المهن الالتزام بتطبيقها أثناء مُمارستهم للمهنة.

يقترح البحث تأليف مُؤسّسةٍ أو جهةٍ معنيّةٍ بمُكافحة الفساد. وتقوم بوضع هذا البرنامج الذي ينبغي أن يكون قابلاً للتطبيق والقياس والتنسيق مع وزارتي التربية والتعليم العالي والنيابات والمنظّمات المهنيّة لاعتماده في جميع المراحل. يتطلّب الاهتمام بموضوع قياس مُخرجات البرنامج ووضع منهجٍ سنويٍّ مُوزعٍ بين أسابيع السنة يتضمّن المُفردات التي يتطلّب تعليمها والتدريب عليها. على أن تقوم المُؤسّسة بوضع خطةٍ للمُتابعة الدوريّة؛ لتطبيق البرنامج بالتنسيق مع الجهات المعنيّة.



---

## Abstract

This research aims to highlight the importance of training in the application of ethical principles as one of the available means for winning the battle against corruption and its practices, achieving prosperity and progress, and supporting the country's economic development plans. The research proposes the development, adoption, and implementation of a program to train community members on measures to combat the scourge of corruption, develop human nature, and nurture the good seeds hidden within people. The program begins with a stage of education to adopt virtuous morals during childhood and teenage years, followed by a stage of education and training during the academic stage while studying in colleges and institutes through adopting a study subject concerned with applying professional ethics. The final part of the program is related to the stage after qualifying, graduation the students, and participation in their specialized professions through applying the ethical principles that are detailed in professional codes of ethics, which all professionals are required to adhere to in their professional practice

The study proposes establishing a higher authority or body concerned with struggling corruption, assigned to develop a program that needs to be applicable, and measurable. Coordination with the ministries of education and higher education and scientific researches, unions, and professional organizations is required to adopt the program at all stages. It requires attention to measuring program outcomes and developing an annual curriculum distributed throughout the weeks of the year including the vocabulary that requires teaching and training, and the institution must develop a plan for periodic follow-up of the program's implementation in coordination with the relevant authorities



## ١- المُقدِّمة

يُعَدُّ الفساد بُخْتَلَفِ صورته من أبرز المُشكلات التي تواجه المُجتمعات؛ بسبب تكاليفه الباهظة وتأثيراته السلبية في خطط التنمية الاقتصادية للدول وفي رفاهية وتطوُّر المُجتمع. ونظراً لكون مُمارسة الفساد لها علاقةً بسلك الإنسان وخلقِه المهنيّ، ولوجود ترابطٍ بين مُستوى الالتزام بالضوابط الأخلاقية وبين مُستوى انتشار الفساد<sup>(١،٢،٣)</sup>. فإنَّ الاعتبارات الأخلاقية تطلِّغ على الاعتبارات المهنية، ويجري الاعتماد على تفعيلها والاعتماد عليها في الخطط والبرامج التي تهدف إلى مكافحة الفساد وتلافي آثاره على مصالح كثير من الناس.

تشير التقارير التي تعرضها المنظّمات الدولية إلى انتشار مظاهر الفساد بصورة خطيرة في أغلب دول العالم. ويتّضح من مؤشر مُدركات الفساد التي يتضمّنها تقرير المنظّمة الدولية للشفافية [٤] والمُكوّن من (١٠٠) نقطة تبدأ من الصفر للدولة الأكثر فساداً، ويرتقي إلى درجة (١٠٠) للدولة عالية النظافة من الفساد أنّ أكثر من ثلثي دول العالم، ومنها أغلب الدول العربية، مُؤشّرها أقلّ من (٥٠) وهو الحد الأدنى الذي يُحدّد مدى انتشار الفساد في البلدان والبعد عن الشفافية وخانة الدول المتحضّرة. كما يبيّن التقرير الصادر في العام ٢٠٢٢ أنّ مُعدّل المؤشّر لدول العالم بقي محافظاً على مُعدّل ٤٣٪ لمدّة عقدٍ كاملٍ. كما تبيّن أنّه، على الرغم من الجهود المبذولة في مضمار مكافحة الفساد، فإنّ (١٥٥) دولة لم تستطع تحسّين موقفها منذ العام ٢٠١٢.

أثبتت دراسة حول الممارسات الوظيفية<sup>(١)</sup> أنّ زيادة الوعي وتثقيف الموظّفين بأخلاقيات المهنة ستؤدّي إلى انخفاض حالات الفساد. كما تبيّن أنّ أكثر من نصف الموظّفين لم يحضروا دورات تثقيفية مهنية أخلاقية. كما أنّ نصفهم ليس لديهم اطلاع على آليات الإبلاغ عن الفساد المُؤكّد والمُحتمل.

١. العمري، فواز بن علي. «دور التثقيف بأخلاقيات المهنة في التقليل من الفساد الوظيفي». مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية - المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد الأول، العدد العاشر، ص ٧٦-٩١، ٢٠١٧.
٢. الجوزي، زهبة. «الفساد وأخلاقيات العمل»، محاضرات جامعة الجليلي بو نعامه - كليّة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٩.
٣. فؤاد، وراة. «مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد»، محاضرات، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين موشنت معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٩.



إنَّ الاهتمام بالربح فقط وعدم إعطاء تدريب العاملين على المبادئ الأخلاقية قد أدَّى إلى حالاتٍ مُعقَّدةٍ من عدم التمكُّن من تمييز ما هو صحيحٌ يوافق الأخلاق من الخطأ الذي يخالف القيم الأخلاقية؛ ممَّا يسمح لبعض حالات الفساد الناجمة عن عدم القدرة على التشخيص أو عن التهاون في تطبيق المعايير أن تجد لها مكاناً في السلوك الوظيفي. يُؤدِّي ذلك مشاكل أخلاقية كثيرة وقد تصبح المشكلات أكثر تعقيداً بطبيعة الحال. إذ استمرَّ مسؤولو مُنظَّمات الأعمال في تجاهل ضرورة تدريب وتهيئة العاملين كيفية التعامل الصحيح مع القضايا الأخلاقية وعدم الإدراك الكامل بفوائد التربية والتعليم والتدريب. إنَّ الاطلاع على الشواهد والحالات الأخلاقية تحت إشراف مُدرِّبين مُتخصِّصين وتعلُّم كيفية جُنب الممارسات غير المشروعة سيكون له الأثر الواضح في تحسين السلوك المنضبط وتعزيز الميل بإجاء مقاومة الفساد. خير شاهدٍ على أهمية تربية وتعليم وتدريب البشر على السلوك الأخلاقي هو النجاح الذي حقَّقه دول جنوب شرق آسيا التي استطاعت عن طريق غرس وتنمية الأخلاق والقيم الحميدة والروح المعنوية لدى شعوبها من الارتقاء إلى مستوياتٍ مُتقدِّمةٍ من مؤشَّرات مقاومة الفساد. سُمِّيت النتائج التي حقَّقتها تلك الدول وتقدِّمها في المؤشِّر الأخلاقي على كثيرٍ من الدول المتطوِّرة بالمُعجزة الآسيوية<sup>(٤)</sup>.

تمكَّن برامج التدريب على الأخلاق جميع المُستهدفين من التعاطي مع المسائل الأخلاقية. ومنها مُكافحة الفساد وتطبيق ما تعلَّموه من مبادئ تنعكس على سلوكهم العملي. وتؤكد مُنظَّمات الأعمال ضرورة اشتراك الأفراد العاملين دورياً في تعلُّم القيم والمثل الأخلاقية في دوراتٍ نظاميةٍ تُوزَّع فيها مناهج مكتوبةٌ تبقى تحت متناول يد المشاركين. كذلك يساعد التدريب على تعلُّم كيفية صياغة الحلول للحالات الأخلاقية وكيفية معالجة حالات التعارض بين المصالح. من الأمور الضرورية المطلوبة أن تتلاءم مناهج البرامج التدريبية الأخلاقية مع الاحتياجات الفعلية للمشاركين فيها. وكذلك ينبغي استقطاب المُدرِّبين الخبراء الأجانب والمحليين؛ للإفادة من تجاربهم في الحرب على الفساد ونقلها إلى المشاركين.

٤. فؤاد، وراذ. «مقياس أخلاقيات العمل ومُكافحة الفساد». مصدر سابق.



## ١-١ مشكلة البحث

على الرغم من مصادقة جمهورية العراق على اتفاقاتٍ عربيّةٍ وعالميّةٍ لمكافحة الفساد وصدور لوائح للسلوك المهنيّ وقوانين ومُدوناتٍ مهنيّةٍ تستند أسبابها الموجبة إلى توجهاتٍ إيجابيّةٍ للقضاء على آفة الفساد. وعلى الرغم من جهود الجهات الرقابيّة، إلا أنّه يلاحظ تدني نسبة النجاح في قلع جذور الفساد في البلد والحدّ من انتشار مُمارسات الفساد في قطاعاتٍ مُختلفةٍ. وحسب التقارير الصادرة عن المنظّمات الدوليّة. في خضم هذه الظروف يُؤنّسُ وبقوّة أنّ عوامل التدريب والتربية والتعليم لم تحصل على الاهتمام المطلوب. رغم الحاجة الماسّة إليها لتغليب الجانب الخيّر في الحرب على الفساد. إنّ غياب برنامجٍ فعّالٍ لنشر الثقافة المُضادة للفساد بين طبقات المجتمع كافة يُؤنّسُ انحرافاً حقيقياً عن الإجاه المندوب للقضاء على منابع الفساد ومُقاومة انتشاره. لذلك فإنّ أثر جهود إيقاف ومكافحة الفساد لم يكن ملموساً بالمستوى الذي يمكن أن تساهم به لدرء الفساد. وبقيت مُؤنّسات الفساد في البلد تُشكّل أحد العوامل المعيقة للتطوُّر والتمتّع بخيرات البلد لتحقيق النمو والأزدهار.

يحمل هذا الواقع جميع الشرفاء المؤمنين بالقيم والمثل مهمّة التصديّ وبذل الجهود في سبيل الإفادة من الدور الإيجابيّ للتربية والتدريب وشموله شرائح وطبقات المجتمع كافة؛ لتمكينهم وتهيئتهم للمُشاركة في المعركة ضدّ الفساد.

## ٢-١ هدف البحث

يهدف البحث إلى إعداد ووصف برنامجٍ تربويٍّ أخلاقيٍّ يشمل جميع قطاعات المجتمع ومن مُختلف الأعمار. مهمّة البرنامج تتمثّل بتدريب الإنسان على الالتزام بالأخلاق الحميدة والسلوك الحسن. ولا سيما مكافحة الفساد والتدريب على التطبيق الطوعيّ للضوابط الأخلاقيّة في السلوك خلال مسيرة الإنسان العمرية المُختلفة. وفق خطةٍ وبرنامجٍ علميٍّ يُعدّان لهذا الغرض. يُفضّل أن تقوم بالمهمّة مُؤسّسة تُعنى بالتدريب على الأخلاق والتثقيف لها بالتنسيق مع وزارتي التربية والتعليم العالي والنقابات والمنظّمات المهنيّة لاعتماده في جميع المراحل عبر برامجٍ مجتمعيّةٍ وإعلاميّةٍ. تبدأ البرامج بمرحلة التربية خلال مرحلة الطفولة والمراهقة تليها مرحلة التعليم والتدريب خلال المرحلة الأكاديميّة أثناء الدراسة في الكليّات والمعاهد والمرحلة الأخيرة بشرع بها بعد تأهيل الطلبة وتخرّجهم وانتظامهم في مهنتهم التخصّصيّة عبر تطبيق المبادئ التي تتضمّن منها مُدونات أخلاقيّات المهنة.



## ٢- مفهوم الفساد

الفساد لغة: مصدر فَسَدَ. وهو التلف والعطب والاضطراب والخلل وإلحاق الضرر. وفسد الرجل جانب الصواب والحكمة. وعكسه صلح. والفساد نقيض الصلاح. والمفسدة خلاف المصلحة. الفساد اصطلاحاً: إساءة استعمال السلطة العامّة السياسيّة أو الإداريّة ومُخالفة القواعد والأحكام؛ لغرض تحقيق أهدافٍ غير مشروعيّة. وحصول مكاسب شخصيّة. وينتج عن الفساد تضرُّر المصلحة العامّة وفشل في تحقيق الأهداف<sup>(٥)</sup>.

ارتبط الفساد بسلوك البشر منذ نشأة الخليقة مُتجلباً بأنماطٍ وصورٍ وأشكالٍ مُختلفةٍ ومُتبعاً أساليب مُتباينة. كما ورد في القرآن الكريم: (وإذ قال ربُّك للملائكة إني جاعلٌ في الأرض خليفة قالوا أجعل فيها من يُفسدُ فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونُقَدِّس لك قال إنني أعلم ما لا تعلمون) (البقرة ٣٠). وتتفاوت آثار الفساد باختلاف البيئة التي يعتربها وحجم الفساد المُرتكب ووقت حصوله<sup>(٦)</sup>.

ينظر أغلب المُتخصّين إلى الفساد على أنّه ظاهرةٌ غير أخلاقيّة؛ لخروجها عن قواعد السلوك الحسن وتجسيدها للانحراف عن القيم والمبادئ الأخلاقيّة. ولكن البعض كما نقل المصدر [٣] لا يعتقد بوجود دور للأخلاق في قضايا الفساد. ويرى أنّ الفساد ظاهرةٌ مُرتبطةٌ بالدوافع الاقتصاديّة التي تهتم بتحقيق الربح فحسب. والأخلاق لا دخل لها بهذا المفهوم.

هناك أنواع مُتعدّدة للفساد ويمكن تصنيفه حسب المجال الذي نشأ فيه إلى فسادٍ ماليٍّ وإداريٍّ وأخلاقيٍّ وسياسيٍّ وثقافيٍّ واجتماعيٍّ وقضائيٍّ واقتصاديٍّ. كما يمكن أن يُصنّف الفساد على وفق القطاع الذي ينتشر فيه إلى فساد القطاع العام أو فساد القطاع الخاص أو المُختلط. يُصنّف الفساد كذلك على ضوء حجمه إلى فسادٍ صغيرٍ وكبيرٍ. وتبعاً إلى النطاق الذي يحصل فيه إلى فسادٍ محليٍّ وفسادٍ دوليٍّ. وعند تصنيفه بموجب القطاعات التي تعانیه فيتوزّع إلى فساد قطاع التشييد وفسادٍ تعليميٍّ وفسادٍ صحيٍّ

٥. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد، "لسان العرب"، دار صادر للنشر، لبنان، ٢٠٠٤.

٦. خلاوي، ايناس فليح ويديوي، محمد شنيار، «الحمد من الفساد الإداري في القرآن الكريم»، حوليات آداب عين شمس المجلد

٥١، عدد أكتوبر- ديسمبر، ٢٠٢٣.



ورباضي وإعلامي. فضلاً عن تصنيف الفساد وفقاً لما يتعلّق به كالفساد المتعلّق بالمال العام أو إهدار الوقت العام أو الأراضي أو المعدّات أو البيئة (١٠،٩،٨،٧).

## ١-٢ أضرار الفساد على المجتمعات

يؤثر الفساد في إمكانيّات الدول في تنفيذ خطط التنمية وحقّق الرفاه لمجتمعاتها. بل على العكس من ذلك سيعمل الفساد على هدر إمكانيّات الدول وإشغالها في مهام أبعد ما تكون عن توفير الخدمات وتحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي لشعوبها. تتمثّل آثار الفساد على الدول في فقدان قدرتها على السيطرة على وضعها الأمني وانتشار الجريمة وعدم تطبيق القانون. يبيّن الشكل (١) العلاقة بين مؤشّر مدركات الفساد واضطراب الوضع الأمني. إذ يتّضح مدى استقرار الأمن في البلدان الخالية من الفساد. من جانب آخر فإنّ الصراعات إذا انتشرت بين مكوّنات المجتمع فإنّها ستوفّر البيئة الخصبة لانتشار وتمدّد الفساد. ويوضّح الشكل (٢) تأثير انتشار ممارسات الفساد على مقدار المنعة ضدّ الجريمة المنظّمة. إذ تتضاءل تأثيرات الجريمة على المجتمع مع ارتفاع نسبة السيطرة على الفساد. يؤكّد ذلك البيانات المأخوذة من تقارير منظمة التنمية البشريّة التابعة للأمم المتّحدة<sup>(١١)</sup> إلى أنّ هناك علاقة وثيقة بين الفساد وبين مؤشّر تقويم المستوى العام للتنمية البشريّة. إذ إنّ كلما زاد مؤشّر قلة الفساد ستزداد قيمة مؤشّر التنمية البشريّة الذي يجمع بين الصّحة والثروة والتعلّم.

٧. العمري، فواز بن علي. «دور التثقيف بأخلاقيّات المهنة في التقليل من الفساد الوظيفي». مصدر سابق.

٨. فؤاد، وراة. «مقياس أخلاقيّات العمل ومكافحة الفساد». مصدر سابق.

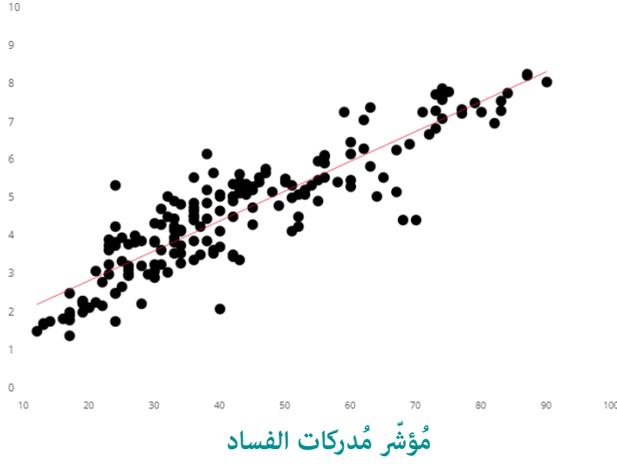
٩. موساوي هاجر إبراهيم سلطان شيبوط. «الفساد وأخلاقيّات العمل». محاضرات جامعة الجزائر ٣- كليّة العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، ٢٠٢٠

١٠. الجزولي، الصديق أحمد وعبد الكريم، خالد حمدي. «مكافحة الفساد ... رؤية تأصيليّة». مجلة الراسخون - مجلة جامعة المدينة العالميّة المحكمة، المجلد ١، العدد ١، ٢٠١٥

١١. المرقيبي، محمد شاكر وموصوف، شريف. «دور مكاتب الهندسة الاستشاريّة وشركات المقاولات في صناعة البناء والتشييد». بحوث الحلقة النقاشيّة، إصلاح صناعة الإنشاءات في الأقطار العربيّة، بيروت، ص ٢١٣-٢٣٠، ٢٠١٣



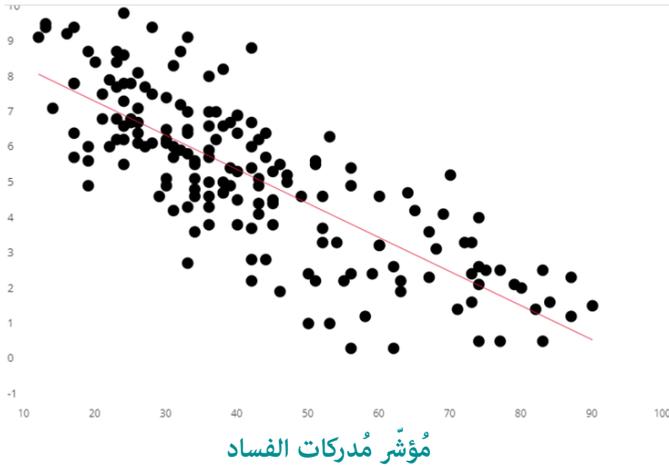
المنعة ضد الجريمة المنظمة



الشكل (١)

العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد ومقدار المنعة ضد الجريمة المنظمة<sup>[١٢]</sup>

اضطراب الوضع الأمني



الشكل (٢)

العلاقة مؤشر مدركات الفساد واضطراب الوضع الأمني<sup>[١٣]</sup>

١. موقع منظمة الشفافية الدولية عبر الرابط <https://bit.ly/33aM4ta>

٢. نفس المصدر.



## ٢-٢ دور التدريب على الأخلاق في مكافحة الفساد [١٤، ١٥، ١٦]

اتخذت إجراءات مُتنوّعة لمواجهة ظواهر الفساد، منها ما يعتمد التشريعات والإجراءات القانونيّة المتشدّدة كأسلوبٍ رادعٍ في مواجهة الفساد. وتتضمّن المُقترحات المُقدّمة من مُنظمة الشفافية الدوليّة لمُعالجة استئراء الفساد دعم الفصل بين السلطات، وتعزيز إمكانات واستقلاليّة الجهات التي تحارب الفساد، وتسهيل الوصول إلى البيانات والتعليمات الحكوميّة وجعلها واضحةً وسهلة التطبيق، وتقييد حجب المعلومات وجعلها عند الضرورة الأمنيّة فقط. تقييد الفرديّة في اتخاذ القرارات ومنع التأثير بالضغط ومنع تضارب المصالح، فضلاً عن مُحاربة الفساد العابر للحدود وتفكيك تنظيماته. كما اعتمدت إجراءاتٍ تتضمّن تشديد الحلقات الرقابيّة وتشريع قواعد مُحدّدة للسلوك، من الجدير بالذكر أنّ جميع تلك الإجراءات جوبهت بمزيدٍ من حالات التفتّن في الالتفاف على الضوابط «جرباً على قاعدة (كلُّ ممنوعٍ مرغوب)» فكان لا بدّ من الرجوع إلى المعيار الأخلاقيّ ودوره الفعّال في القضاء على مُارسات الفساد. وانتشر هذا التوجّه في العديد من الدول مُتمثلاً في إصدار الكتب المُخصّصة والمنهجيّة<sup>[١٧]</sup> فعلى سبيل المثال يذكر المصدر<sup>[١٨]</sup> وجود ما يزيد على خمسمائة مُقرّرٍ تدريسيّ يتعلّق بأخلاقيّات المهنة في الولايات المتّحدة الأميركيّة، وأنّ ٩٠٪ من هذه المُقرّرات تتضمّن فصولاً على تدريب تطبيق الأخلاقيّات. هذا فضلاً عن إصدار أكثر من (٢٥) كتاباً منهجياً و(٣) دورياتٍ تختصّ بأخلاقيّات العمل، كما يُوجد ستة عشر مركزاً بحثياً مُتخصّصاً بموضوع أخلاقيّات الأعمال. وقد درجت بعض الدول العربيّة على تضمين مادة أخلاقيّات المهنة ومُكافحة الفساد ضمن المناهج الدراسيّة للكلّيّات؛ لزرع نبتة نبد الفساد لدى الطلبة صنّاع المُستقبل.

١٤. العمري، فواز بن علي، «دور التثقيف بأخلاقيّات المهنة في التقليل من الفساد الوظيفي»، مصدر سابق.

١٥. الجزولي، الصديق أحمد وعبد الكريم، خالد حمدي، «محاربة الفساد ... رؤية تأصيليّة»، مصدر سابق.

١٦. مسغوني، منى وامينة، مخلفي ومحمد، بركة، « دور أخلاقيّات المهنة في مُكافحة الفساد الإداري والماليّ بالمنظّمات الحكوميّة في الجزائر: دراسة حالة قطاع الجمارك»، مجلة البشائر الاقتصاديّة، المجلد الخامس، العدد ٢٠١٩، ٧٠٨ - ٢٠١٩.

١٧. فؤاد، وراة، «مقياس أخلاقيّات العمل ومُكافحة الفساد»، مصدر سابق.

١٨. نجم عبود نجم، «أخلاقيّات الإدارة ومسؤوليّات الأعمال في شركة الأعمال»، الورق، الأردن، ٢٠٠٥.



ونظراً لكون الفساد يُمثّل ظاهرةً غير أخلاقيّةٍ. فإنّ واحدةً من الطرائق المُهمّة لمُعالجته ومُكافحة تفشّي ظاهرة الفساد في المُجتمع ستكون بتربسيخ الالتزام بالمعايير الأخلاقيّة من قبل أفراد المُجتمع وتشجيع الثقافة المُقاومة له. وتوضيح الأساليب والمُمارسات التي تُعدُّ من أخطائه. وبيان درجة خطورة مُمارسات الفساد وتأثيراتها المُختلفة. إنّ تدريب الإنسان على تطبيق المعايير الأخلاقيّة والتركيز على الالتزام بالقيم والمثل العليا سيخلق البيئة الصحيّة المُناسبة لاقتلاع جذور الفساد. فضلاً عن منع انتشاره وتقليل نسبة المُتورّطين في مُمارساته.

يعتمد التوجُّه الرامي إلى الاعتماد على التدريب لتطبيق الضوابط الأخلاقيّة في مُحاربة الفساد على الحقيقة القائلة إنّ الطبيعة الإنسانيّة تتحسّن عن طريق التربية؛ ممّا يفتح لنا احتمال وجود صنفٍ بشريٍّ أكثر سعادةً في المُستقبل<sup>(١٩)</sup>. فضلاً عن ذلك فإنّه يمكن الاعتماد على تنمية وتحفيز الوازع الأخلاقيّ عن طريق التربية والتعليم والتدريب؛ لغرض الإفادة من تعاضده مع العوامل الأخرى في درء أخطار الفساد.

## ١-٢-٢ المفاهيم الأخلاقيّة (٢٠-٢١)

الأخلاق لغةً جمع الخلق (بضم الحاء وضم اللام). وهي السيرة أو السجايا أو الطبع. والأخلاق اصطلاحاً. مجموعة من الصفات المُستقرّة في النفس وعنّها تصدر الأفعال من غير فكرٍ ولا رويّة. وتنقسم إلى أخلاقٍ حسنةٍ تتّصف بالزاياء الحميدة المُراعية للمبادئ والقيم السامية في نظر المُجتمع. وتنتج عنها أفعال جميلة. وأخلاق سيئة لا تُقيم وزناً للمبادئ والقيم الحميدة. وتنتج عنها أفعال قبيحة.

١٩. كائط. امانويل، «في التربية». وإجابة عن سؤال ما التنوير». ترجمة جوزيف معلوف. دار الرافدين. بغداد. ٢٠٢٢.  
٢٠. التميمي. علي عبد الحسين وعتيوي. علي حسين. ورزوقي. صدقي إسماعيل. «مدونة أخلاقيات مُمارسة المهنة الهندسيّة». مشروع المدونات العراقيّة. وزارة الإعمار والإسكان والبلديّات العامّة والجهاز المركزيّ للتقييس والسيطرة النوعيّة. بغداد. ٢٠١٧.

٢١. رياض عوض. «مقدّمات في فلسفة الفنّ». جرجوس برس. الطبعة الأولى. لبنان. ١٩٩٤.



## التمييز بين الأفعال

يعتمد في تصنيف الأفعال وتحديد أنواع السلوك وتمييز الحسن الذي يُتطلب الالتزام به، من القبيح الذي يلزم جُنْبِه، على مجموعة معايير وأسس، أهمُّها: الإحساس بالجمال المتعلق بجاذبيَّة الأشياء وقيمها الخيرة التي تأنس بها النفس البشريَّة، والضمير أو الوجدان الذي يمنح الفرد القدرة الفطريَّة لتمييز الأعمال الصالحة من الأعمال السيئة وتباعد الحقِّ ونزب الباطل. كذلك يعتمد على التعلُّل وهو الرجوع إلى حكم العقل الذي يدرك بذاته ويميِّز بين الأعمال الحسنة والقبيحة. من جانبٍ آخر تُمثِّل المصلحة العامَّة إحدى أسس تشخيص الأفعال. إذ يتمُّ تحقيق النفع العامِّ عن طريق الأخلاق. وبذلك تكون المصلحة العامَّة معياراً لاستحسان أو استقباح الأفعال. من المعايير الأخرى المعيار الذاتي (النفسي) الذي ينبع أو ينشأ من ميل النفس البشريَّة للأخلاق الفاضلة وتحقيق الرضا والسعادة للإنسان. ويمكن لذلك الاحتكام إلى معيار النفس كدليلٍ لتحديد الأفعال المندوبة والمذمومة. كما أنَّ التراث والأعراف والتقاليد الحميدة تُمثل معياراً آخر. ينشأ هذا المعيار عن القيم المتجسدة عبر الزمن والتي تُشكِّل مصدراً لتحديد الحسن من القبيح من الأفعال. وتُمثل القيم الدينيَّة التي تُهدِّب سلوك النفس البشريَّة وترزق فيها قيم الخلق الفاضل وتحقيق النفع العامِّ في توازنٍ بين مصالح الفرد والجماعة واحداً من أهمِّ المعايير لتمييز الأفعال. ويضاف للعوامل المذكورة عوامل الشعور بالانتماء المُستمرِّ والسعي لتحقيق مصالحه وفرز الممارسات على أساس مدى تحقيقها للنفع في المُجتمع. وكذلك مُطابقة القوانين واللوائح والأنظمة التي تصلح في أغلب الأحيان أن تكون مقياساً لمُطابقة الممارسات لقواعد السلوك الأخلاقي.



## ٢-٢-٢ النظام الأخلاقي

يمكن ترتيب الالتزام بالقواعد الأخلاقية في مستويات ثلاثة، وكما مبين في الشكل (٣). ويتطلب أن يتم التدريب وتحديد متطلبات الالتزام بالمعايير الأخلاقية واجبة التطبيق والواقعة ضمن المستوى الثالث من النظام.



### الشكل (٣)

### مُستويات النظام الأخلاقي



### ٣- برنامج التدريب على المبادئ الأخلاقية الأساسية لمكافحة الفساد

هنالك مُستلزماتٌ أساسيةٌ، وضروريٌّ أن يجري حَقَّقها: لغرض تكامل التزام الإنسان، بالأخلاق الحميدة والسلوك الحسن، ولا سيما مكافحة الفساد في مراحلهِ العمريةِ المُختلفة. هذه المبادئِ يتطلَّب التمهيد لها والتدريب عليها خلال مسيرة الإنسان العمريةِ على وفق خطةٍ وبرنامجٍ علميٍّ يَعدَّان لهذا الغرض. يتطلَّب تأليف مؤسَّسةٍ أو جهةٍ معنويةٍ بمكافحة الفساد وتقوم بوضع هذا البرنامج الذي ينبغي أن يكون قابلاً للتطبيق والقياس والتنسيق مع وزارتي التربية والتعليم العالي والنقابات والمُنظمات المهنية لاعتماده في جميع المراحل. يتطلَّب الاهتمام بموضوع قياس مُخرجات البرنامج ووضع منهجٍ سنويٍّ مُوزع بين أسابيع السنة يتضمَّن المُفردات التي يتطلَّب تعليمها والتدريب عليها، وعلى أن تقوم المؤسسة بوضع خطةٍ للمُتابعة الدوريةِ لتطبيق البرنامج بالتنسيق مع الجهات المعنية.

يبدأ البرنامج بمرحلة التربية على التحلي بالأخلاق الفاضلة خلال مرحلة الطفولة والمراهقة، تليها مرحلة التعليم والتدريب خلال المرحلة الأكاديمية أثناء الدراسة في الكليات والمعاهد عبر اعتماد مادةٍ منهجيةٍ تُعنى بتطبيق أخلاقيات المهنة والمرحلة الأخيرة بعد تأهيل الطلبة وتخرُّجهم وانتظامهم في مهنتهم التخصصية عبر تطبيق هذه المبادئ التي تفصلها مُدونات أخلاقيات المهنة التي يطلب من جميع أصحاب المهنة الالتزام بتطبيقها أثناء مُمارستهم للمهنة. تشتمل المواضيع التي يتطلَّب التدريب والتهيئة للمُستهدفين من الأفراد عليها المبادئ المُدرج أهمُّها في الأدنى:

١- تهيئة الأفراد المُستهدفين لاتخاذ القرارات الصحيحة بشأن القضايا الأخلاقية، ومنها مكافحة

الفساد عن طريق:

أ- إرساء قواعد أخلاقية واضحة، والتعليم والتدريب بموجبها؛ لتحقيق النضج الفكري الذي يُمكن الإنسان من الحكم وتعزيز القدرة الذاتية على تشخيص السلوك الذاتي، فضلاً عن سلوك الآخرين والتمييز بين الأفعال الحسنة والقبیحة، وأن يكون المُستهدف مُؤهلاً للتعامل مع القضايا الأخلاقية، ولا سيما قضايا الفساد بدراية.

ب- تنمية ملكة الإدراك والفهم والفتنة لدى الفرد وترويضها لاستيعاب مغزى وقصد ما يتعلمه ويتبناه الفرد المُستهدف؛ كي يكون ما يقوم به مبنياً على ارتكاز معناه في الذهن، وأن تكون الأفعال قصدية فاعلة لا تقليدية جامدة، وأفضل



وسيلة لذلك هي «فُن توليد العقول» أي بناء الأفكار بدلاً من تلقفها جاهزةً والذي يُمكن الإنسان من استبطان ما يتلقاه ويجعل التزامه بالقيم الأخلاقية. ومنها نبيد الفساد ومُكافحته التزاماً نابعاً من إدراكٍ ذاتيٍّ لموضوع الأفعال<sup>(٢٢)</sup>.

٢- تنمية النزعات الخيرة الطبيعية للبشر. وخلق الاستعداد للالتزام والقناعة بالسلوك الحسن. والالتزام بالقواعد الأخلاقية. وأن يكون محبوباً ومُؤثراً في المُجتمع. ومنها:

أ- الترويض على مُمارسة الفضيلة والالتزام بالواجب الأخلاقيّ بصفتها قيمةً في حدّ ذاتهما. وليس بسبب الخوف من العقاب أو لأجل إرضاء الآخرين.

ب- تفضيل مصلحة المُجتمع والقناعة بحق الجميع في بلوغ أهدافهم المشروعة. والقبول بالضوابط الأخلاقية المفروضة: لتحقيق مصلحة الجميع ومُقاومة الأهواء وكبح الرغبات والاستعداد الذهنيّ للتعوّد على حُمّل الامتناع عمّا لا يتقبله الآخرون. وما يجلب الضرر للمُجتمع كافةً الفساد.

٣- اكتساب الدراية في معرفة الأمور الأخلاقية ومنها ظاهرة الفساد عن طريق:

أ- استعراض حالاتٍ وأمثلةٍ وتطبيقاتٍ أخلاقيةٍ تخصُّ ظاهرة الفساد والاطلاع على سير بعض مُمارسي الفساد السابقين ومُنَاقشتها والاستشهاد بها. ووضع الخطط للتعُمّق في ذلك. وتوفير الوقت اللازم لاستيعاب القضايا مدار البحث لترسيخ أهداف ونتائج ومزايا وفوائد الالتزام بالقيم الأخلاقية وبيان آثار وتبعات المخالفة للقواعد الأخلاقية.

ب- تنمية القدرة على تشخيص حالات الفساد عن طريق التربية والتعليم عن طريق تكرار التجارب والسلوكيات والممارسات الجاهزة. فالتفكير قد لا يكون كافياً في ذلك. ومن ثمّ تطبيق ما يجري تعلُّمه عملياً.

ج- التدرُّب على اختيار الأهداف الصالحة لمُكافحة الفساد والمقبولة من الجميع. واستشعار السعادة باتباع ومُمارسة الصلاح والحكمة لتحقيق ذلك.

٢٢. كانط، امانويل، «في التربية، وإجابة عن سؤال ما التنوير»، ترجمة جوزيف معلوف، دار الرافدين، بغداد، ٢٠٢٢



٤- خلق القدوة الصالحة: لغرض الاقتداء بها في تبني الأخلاق الحميدة وكره وازدراء الفساد: إذ يساهم ذلك في:

أ- تحقيق الجانب الإيجابي من الالتزام الناتج عن الاقتداء. لأن يكون التطبيق سلبياً  
ناجماً عن تلبية رغبات الآخرين. والفرق جلياً بين نوعي الالتزام.

ب- اختيار المدربين والمسؤولين من الأشخاص المؤمنين بالمبادئ الأخلاقية والمنقذين بثقافة الالتزام بها ويملكون رؤيةً واسعةً: كي يكونوا قدوةً لرعاياهم

٥- التدريب على الانضباط والإطاعة الكاملة العاقلة والطوعية. والثبات على المواقف لدرء الميل الفطري للبشر إلى التحرر من القيود والاستقلال عن القوانين. بينما يجعل الانضباط البشر ملتزمين بالقوانين ويشعرهم بالقيود المفروضة عليهم. لذلك من المهمّ تمرين الإنسان وتدريبه على الانضباط.

٦- عند تطبيق الممارسات الخاصّة بازدراء ومكافحة الفساد يجب المحافظة على الرصانة واللياقة وجنب الغضب أو الانزعاج: لتكريس الدافع الأخلاقي لتلك الممارسات الذي يهدف إلى السمو والارتقاء إلى مستوياتٍ قيميةٍ عاليةٍ مع مراعاة المصلحة العليا للمجتمع.

### مراحل التدريب على تطبيق الالتزامات الأخلاقية لمكافحة الفساد

من الضروري أن يوضع برنامجٌ متكاملٌ لتهيئة المجتمع للقبول الطوعي لتطبيق الالتزامات الأخلاقية أثناء ممارسة الفعاليات المختلفة. تُعدّ تنمية الملكات الحيرة والتدريب على اختيار الأهداف الصالحة المقبولة من الجميع واستشعار السعادة باتباع وممارسة الصلاح والحكمة من الأهداف المهمة التي ينبغي السعي لتحقيقها. والتي ستؤدي بالضرورة إلى تجنب الممارسات السيئة. ومن أبرزها ظاهرة الفساد كإحدى الممارسات التي يعانيتها المجتمع. إذ تنعكس آثارها على مسيرة التنمية وتوفير الرفاه والاستقرار للبشر.

ويمكن تطبيق التدريب على تطبيق الالتزامات الأخلاقية خلال عدّة مراحل. وكما مبين لاحقاً:



### ١-٣ المرحلة الأولى التربية أثناء مرحلة الطفولة

يؤكد المختصون في علم الاجتماع<sup>(١٣)</sup> أن تربية الإنسان على تطبيق المفاهيم الأخلاقية يجب أن تبدأ في مرحلة الطفولة. ويشمل ذلك سلوك الطفل داخل أسرته أو أثناء تحصيله الدراسي في المدارس العامة والخاصة. إن ترويض الطفل على الالتزام بالقواعد الأخلاقية يقترن بالضرورة بتربيته على استهجان ونبذ السلوكيات السيئة وبيان تبعاتها وينطبق ذلك على تهيئة الطفل لإدراك مفهوم الفساد وإضراره بالمجتمع. وتدريب الطفل على نبذ الفساد وطرائق مكافحته. وبما يتناسب مع قدرات الطفل وملكاته الذاتية. يرتبط تدريب الطفل على نبذ الفساد بمفهوم تربية الأطفال التي تُعدُّ أحد الفنون التي تحتاج إلى خبرة وتدريب يستند إلى أسس علمية.

تمثل التربية في مرحلة الطفولة بثلاثة محاور أساسية. هي: التربية الجسدية والتربية الذهنية والتربية الأخلاقية. تختص التربية الجسدية بالرعاية ونوعية المأكل والملبس. أما التربية الذهنية فتتعلق بتنشئة الفرد؛ من أجل تطوير ذكائه وثقافته وتطوير ملكاته العقلية كالتخيل والتذكر والإدراك. فضلاً عن تعليم الطفل المهارات والعادات والانطباعات التي تُشكّل مجتمعة ثقافته مستقبلاً. يمكن تطوير الذكاء عن طريق العمل. ولأجل الحصول على الثقافة المتكاملة يتطلب التدريب على الالتزام أو الانضباط الذي يروض ويضيق على طبيعة الإنسان الحيوانية الجامحة. ويمنع من أن يحيد عن غايته الإنسانية فيفرض عليه قيوداً؛ كي لا يلقي بنفسه في المخاطر بطريقة همجية ومن دون تفكير. لذلك من المهمّ تمرين الطفل وتدريبه على الانضباط.

تمنح التريبتان الجسدية والذهنية مبدأى المهارة والنضج الفكريّ اللذين يسمحان للطفل بالتكيف والاندماج مع المجتمع الإنساني. ويحتاج تكامل تربية الطفل الى ما يمكنه من تنمية مواهبه الطبيعية وصولاً إلى إقناعه بالالتزام بالقواعد الأخلاقية. يتحقّق ذلك عن طريق التربية الأخلاقية التي تهدف إلى إنباء البذور الحيرة المحبّأة فيه؛ كي يرتقي إلى المستوى الأخلاقي المنشود.

تستند التربية الأخلاقية للطفل بصورة عامّة إلى منهج علمي لتدريبه على وفق برنامج مُحدّد على السلوك الحسن المتمثّل بالالتزام بالقيم السامية كالطاعة والصدق واحترام حقوق الآخرين والقناعة

٢٣. كانط، امانويل، «في التربية، وإجابة عن سؤال ما التنوير»، مصدر سابق.



بالسلوكيات الحسنة ونبذ التصرفات القبيحة، ومنها ظاهرة الفساد بجميع أنواعها. من المهمّ التذكير بأنّه يتطلّب أن يكون تدريب الطفل على المبادئ الأخلاقية الأساسية لمكافحة الفساد والتي سبق تفصيلها آنفاً متناسباً مع مرحلته العمرية وملكاته العقلية. وأن تتمّ مراعاة طبيعة مُدركاته ونوع اهتماماته والمواضيع التي تُشكّل المحيط الذي يعيشه. لتحقيق هذا الهدف يتطلّب مراعاة الملاحظات المطلوب اتّباعها عند تعليم الطفل وتدريبه لنبذ الفساد وازدراؤه لزرع نبتة مكافحة الفساد في ضمير الطفل وعقله: تمهيداً لتنشئته فرداً صالحاً ثابتاً على مواقفه في مُحاربة الفساد وأدواته. وأهمّ هذه الملاحظات مُدرج فيما يأتي:

- ١- مراعاة عمر الطفل وملكاته العقلية، وإعداد البرامج التوجيهية لزرع نبذ السلوك السيئ وانتهاك القيم الأخلاقية، ومنها ممارسة الفساد.
- ٢- أن تكون القواعد الأخلاقية التي تعتمد لتنمية النزعة الخيرة والسلوك الحسن للطفل قابلة للإدراك ومرتبطة بالمجتمع الذي يحيط بالطفل. ولاسيما ما يتعلّق بظاهرة الفساد: لتسهيل تدريبه على تطبيق ما يتعلّمه من قيم أخلاقية.
- ٣- أن تتمّ تنمية ملكة الإدراك والفتنة وإنضاج القدرة الذاتية للطفل على تشخيص مظاهر الفساد وتبعاته على المجتمع على مراحل تبدأ من أمثلةٍ ميسرة، ثمّ تتدرج تصاعدياً حين الوصول إلى النضج الفكريّ الذي يمكن الطفل من تنظيم نفسه وامتلاك القدرة على تشخيص السلوك المرتبط بالفساد وكيفية التعامل مع القضايا الأخلاقية. ومنها ظاهرة الفساد. وأن يكون محبوباً ومؤثراً في المجتمع.
- ٤- أن تكون التطبيقات والأمثلة لحالات ممارسة الفساد على شكل قصصٍ أو حكاياتٍ. ويمكن أيضاً الاستفادة من مساح الأطفال في المدارس: لعمل مشاهد تمثيلية يشارك بها الطفل: لبيان حالاتٍ تمثل بصورة درامية انتهاكات للمبادئ الأخلاقية أو عرض مشاهد مرئية فيديوية أو سينمائية. ومن ثمّ مناقشتها والاستشهاد بها: لترسيخ مفاهيم مكافحة الفساد وإظهار نتائج وأثار وتبعات الفساد. وبيان ومزايا وفوائد مكافحة الفساد للمجتمع.



٥- يُفَضَّلُ أَنْ تَتَضَمَّنَ هذه الفعاليات شواهد ومُمارساتٍ عمليَّةٍ على ترويض النفس على الممارسة الطوعيَّة لمنع مُمارسة الفساد واختيار الخطوات الصالحة لتحقيق هذا الهدف كوسيلةٍ لتحصيل السعادة. كما يتطلَّب تدريب الأطفال على سلوكيَّاتٍ تثبت لهم بأنَّه لا يجوز تحقيق المكاسب عن طريق الفساد على حساب مصالح الآخرين. وأنَّ القيود المفروضة لمكافحة الفساد هي بالنتيجة حُقق مصلحة الجميع.

٦- خلق القدوة الصالحة لنبذ الفساد ومُعالجته في المحيط الذي يعيشه الطفل في المدرسة وفي البيت؛ لغرض تسهيل تحقيق التزام الطفل بتلك المبادئ عن طريق الاقتداء. لذلك ينبغي الاعتماد على المُعلِّمين أو المربين المؤمنين بالمبادئ الأخلاقيَّة والمُتقنين بثقافة الالتزام بها ويملكون رؤيةً واسعةً. هذا في المدارس وكذلك لدى العوائل يتطلَّب حرص أرباب الأسر على تطبيق القواعد الأخلاقيَّة. لذلك فإنَّ بيئة المدرسة وجو العائلة الصالحين سينتج عنهما خلق قدوةٍ إيجابيّةٍ يُقلِّدها الطفل في تبنِّي الأخلاق الحميدة وكره وازدراء الفساد.

٧- أن لا يصاحب تدريب المُعلِّمين أو الأهل للطفل عند تطبيق مبادئ مكافحة الفساد آيَّة حالات غضبٍ أو فقدان للأعصاب. بل يجب استصحاب اللياقة وتمقُّص الكياسة والتوضيح للطفل أنَّ الهدف هو السعي إلى تحقيق مراتب الفضيلة. والارتقاء إلى مُستوياتٍ أخلاقيَّةٍ عاليةٍ لتحقيق مصلحة المُجتمع.

### ٣-٢ المرحلة الثانية الدراسة الثانويَّة

وفي هذا النهج نفسه تستمرُّ برنامج تربية الطفل لمكافحة ظاهرة الفساد مع زيادة عمره وتطوُّر ملكاته العقليَّة. لذلك يتطلَّب استمرار البرامج الخاصَّة بالتربية الأخلاقيَّة في مراحل دراسة التلاميذ الثانويَّة (المتوسّطة والإعداديَّة)؛ لإدراك ومناقشة الأسباب التي تفضي إلى انتشار هذه الظاهرة بين طبقات المُجتمع. واستعراض وتقوم المعالجات المطلوبة للقضاء على جذور الفساد بمختلف أشكاله. ينبغي السير على النهج الذي اعتمد في مراحل الطفل الابتدائيَّة. مع إدخال التطوُّر في البرامج وبما يناسب كلَّ مرحلةٍ.



يمكن إدخال مُقرّر دراسي في المراحل الثانوية يُعنى بالتربية الأخلاقية والتركيز على مظاهر الفساد. كما يمكن إقامة حلقات نقاشية بمشاركة الطلبة والمُدرّسين حول آليات الفساد وأنواعه والأضرار التي يسببها للاقتصاد وتأثيره في تقدّم المُجتمع ورفاهيته. من المفيد في هذا الاتجاه إصدار كراسات أو نشرات تُوزع بين الطلبة حول جهود مكافحة الفساد. كما يمكن الاستفادة من الأفلام والمسرحيات والتمثيلات والمقاطع الفيديوية لهذا الغرض.

يتطلّب التدريب والتعليم على استعمال المعايير الأخلاقية التي تناسب مع نضج طلبة المرحلة الثانوية في تشخيص السلوكيات. قد تبدو بعض الممارسات التي يمارسها الأشخاص غير لافته للنظر. ولكنّها ستُعدّ نوعاً من أنواع الفساد عند تطبيق الضوابط المتعلقة بسلوك المُتورّطين بالفساد.

### ٣-٣ المرحلة الثالثة المرحلة الأكاديمية

تمثل المرحلة الأكاديمية المحطة الأخيرة للطلبة لتهيئتهم للولوج إلى حقل العمل وتطبيق المهارات والعلوم والمبادئ التي اكتسبوها خلال مراحلهم الدراسية كافة. ويندرج ضمن المناهج الدراسية للطلبة الجامعيين تعليمهم مبادئ وأسس والتزامات أخلاق المهنة التي بطبيعة الحال ستتضمّن جزءاً مهماً يتعلّق بظاهرة الفساد وأسبابها وتداعياتها وطرائق مكافحتها. مادة أخلاقيات المهنة ستكون امتداداً لمادّة التربية الأخلاقية التي تلقّاها الطالب في المرحلة الثانوية. مع الاهتمام بالتخصّص الذي يدرسه الطالب. وبالتالي المهنة التي سيمارسها بعد التخرّج. لذلك سيكون هناك بعض التخصّص الذي ستتضمّنه مادة أخلاقيات المهنة فيما يتعلق بآليات ونوع وحجم ممارسات الفساد يختلف عن النظرة العامّة للأخلاق وتصوّراته عن الفساد التي تعلّمها التلميذ سابقاً.

يُعدّ تدريس مُقرّر أخلاقيات المهنة أحد متطلبات الاعتماد الأكاديمي المهمة التي يجري تقويم الجامعات بموجبها. تتولّى التقويم منظمات أو هيئات الاعتماد التي تعتمد معايير تشغيل عالية الجودة خاصّة بالمؤسّسات أو البرامج التعليمية لتحديد وكفاءة أداء التدريسيين ومُستوى الطلاب والمؤهلات والمهارات التي يحصلون عليها. ومدى الاستفادة منها بعد التخرّج. لذلك فإنّ أغلب الجامعات في العالم تدرس مُقرّر أخلاقيات المهنة ضمن المناهج الدراسية الإلزامية التي يتطلب من جميع الطلبة دراستها ولا يسمح بتأهل أي طالب وتخرّجه ما لم يُحقّق بنجاح مُتطلّبات مادة الأخلاقيات. وقد ألزمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية الجامعات كافة بتدريس هذا المُقرّر الدراسي.



فيما يخص كليات الهندسة التي يتخرّج منها طلابها؛ ليمارسوا المهنة الهندسيّة فإنّ أشهر المنظّمات التي تمنح الاعتماد للبرامج والمؤسّسات الأكاديميّة الهندسيّة هي مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا (ABET Accreditation Board for Engineering and Technology) <sup>[٤١]</sup> وهو منظّمة غير حكوميّة تعتمد برامج جودة التعليم العالي في حقول الهندسة والعلوم التطبيقية والحوسبة والتكنولوجيا في جميع دول العالم. تتضمّن معايير الاعتماد الأكاديمي التي تُطبّقها وكالة الاعتماد الهندسيّة في مجلس الاعتماد للهندسة والتكنولوجيا (EAC) / (ABET) <sup>[٤٢]</sup> في باب مُخرجات التعليم فقرة تتعلّق بإدراك المسؤوليّات المهنيّة والأخلاقيّة وتنصّ على ضرورة أن يتضمّن المنهج الدراسيّ إطلاع الطالب على القواعد والقيم التي تتضمّن مَدونات أخلاقيّات مُمارسة المهنة الهندسيّة والتي تُنظّم سلوكه وعلاقاته مع جميع أطراف العمل الهندسيّ.

وقد تضمّن أحد منشورات المجلس المذكور مُستوى أعلى لهذا المُخرج التعليميّ. وذلك باشتراط تمكّن الطالب من تحليل القضايا التي تتعلّق بأخلاقيّات المهنة. وهذا يعني زيادة الاهتمام بهذا الجزء من مُخرجات التعليم. يتطلّب ذلك قيام المؤسّسات التعليميّة بتطوير برنامج التدريس لتحقيق المُستوى المطلوب من الطالب أن يُحقّقه فيما يخصّ الأخلاقيّات المهنيّة. ولاسيما ما يتعلّق بظاهرة الفساد التي تنتشر بصورة لافتة للنظر في أغلب المشاريع التي يقوم المهندسون بتنفيذها والإشراف عليها. تُوفّر مدوّنة أخلاقيّات مُمارسة المهنة الهندسيّة العراقيّة المادة المطلوب إطلاع الطالب عليها؛ ليستطيع الإلمام بالمبادئ التي يعتمد عليها في السلوك المهنيّ المُوافق لضوابط مكافحة الفساد. فضلاً عن الالتزامات الأخلاقيّة المطلوبة من المهندس أثناء مُمارسته لمهنة الهندسة إزاء جميع أطراف العمل الهندسيّ؛ للتخلّص من الظروف الناجمة عن الممارسات المُتعلّقة بالفساد الماليّ والإداريّ.

24. Engineering Accreditation commission, ABET, «Criteria for Accrediting Engineering Programs, October 2015
25. ASCE, «Commentary on the ABET Criteria for Civil and Similarly Named Programs, American Society of Civil Engineers October,2015



ويمكن بالاستفادة من مُدوَّنة أخلاقيَّات مُمارسة المهنة الهندسيَّة تطوير البرنامج التعليمي: لتدريس موضوع الأخلاقيَّات المهنيَّة: لضمان تأهيل طلبة الهندسة إلى مُستوى تحليل القضايا المُتعلِّقة بمُمارسات الفساد وليس فقط معرفتها وإدراكها. لذلك يجب أن يتضمَّن برنامج تدريس مادَّة الأخلاقيَّات المهنيَّة وسائل لتمكين الطالب من تحديد العناصر الأساسيَّة لقضايا الفساد وتأصيلها وإيجاد الحلول لها وحسب الطرائق الآتية: -

- عرض حالاتٍ واقعيَّةٍ لبعض مُمارسات الفساد بأنواعها المُختلفة، واختيار عدَّة حلولٍ للمُقارنة بينها، ومناقشة الحلول موضوعياً.
- عرض أفلامٍ عن قضايا الفساد، ومناقشة آثارها وتقوم الحلول والقرارات المُتخذة، وإشراك الطلبة بذلك.
- عرض مشكلةٍ ناجمةٍ عن أحد أشكال الفساد ومناقشتها من قبل مجاميع تُقسَّم لهذا الغرض، وعرض الحصيَّة لكلِّ مجموعةٍ على بقية المُجاميع.
- الطلب من الطلبة تقديم حالاتٍ مُتوقَّعةٍ من القضايا المُتعلِّقة بمُمارسات الفساد، واقتراح مُعالجتها على ضوء بنود المُدوَّنة.
- إدخال مواضيع أخلاقيَّةٍ تتعلَّق بفسادٍ للأجهزة الفنيَّة بمشاكل تصميميَّة.
- إشراك الطلبة مع اللجان المهنيَّة خارج الجامعة: لمُعايشة حالات التحقيق والتدقيق والمُحاسبة المُتعلِّقة بقضايا الفساد، واكتساب الخبرات ونقلها إلى الزملاء.
- عرض حالاتٍ مُحدَّدةٍ لأنواع تضارب المصالح والفساد الناج عنها، ومناقشة آثارها وكيفيَّة التعامل معها.
- استضافة مُهندسين مُمارسين: لعرض تجاربهم في مجال كشف الفساد ومُكافحته على الطلبة.



### ٤-٣ المرحلة الرابعة مرحلة ممارسة المهنة بعد التخرج

في هذه المرحلة يتعيّن على المهندسين تطبيق المبادئ الأخلاقية التي تعلموها أثناء دراستهم في جميع المراحل الدراسية. ولا سيما أثناء الدراسة الجامعية. ينبغي للمهندسين الالتزام ببود مدونة أخلاقيات ممارسة المهنة الهندسية التي تتضمن مجموعة مكتوبة من المبادئ والمحددات والقواعد الأخلاقية المتعلقة بالسلوك المهني المطلوب أن يلتزم بها المهندسون في أثناء ممارسة مسؤولياتهم المهنية. تُنظّم المدونة علاقات المهندسين مع المجتمع ومع أصحاب العمل وزملاء المهنة ودورهم في حماية البيئة ومبادئ التنمية المستدامة.

على المهندسين الالتزام بتحديد قسم التخرج وتوقيع وثائق الشرف واللوائح والتعهدات المهنية عند الانتماء للنقابات والائحادات والجمعيات الهندسية. وعند الانتماء لمنظمات المجتمع المدني أو عند التعيين في المؤسسات الحكومية أو التعاقد مع شركات القطاع الخاص أو المكاتب الاستشارية. تتضمن هذه الوثائق واللوائح تعهداً والتزاماً من المهندسين بتطبيق المبادئ الأخلاقية للسلوك المهني وحماية مصالح الجهات التي يعملون معها. فضلاً عن حماية مصالح المجتمع والبيئة ومبادئ التنمية المستدامة. وكذلك التزامهم بالإجراءات المطلوب اتباعها فيما يخص تبعات انتهاك ومخالفة بنود المدونة. كما ينبغي على المهندسين وضع الواجبات نصب الأعين والدخول في ورش ودورات تدريبية دورية وتعليم مستمر لتسيخ المبادئ الواردة في المدونة واستحضرها وتطبيقها أثناء ممارستهم لمهنتهم الهندسية. كما يتطلب من الدوائر الرسمية ونقابة المهندسين وضع الشروط الخاصة باجتياز المهندسين دورات واختبارات حول تطبيق بنود المدونة عند تعيينهم وترفيعهم إلى درجات وظيفية أو ترقيتهم لمراتب مهنية أعلى.



#### ٤- الاستنتاجات

- استناداً إلى مُعطيات البحث؛ يمكن التوصل إلى الاستنتاجات المُدرجة لاحقاً:
- ١- ظاهرة الفساد مُنتشرة في أكثر من ثلثي دول العالم، رغم الجهود المبذولة لمُكافحته.
  - ٢- أدّى عدم تدريب العاملين على تطبيق المعايير الأخلاقية للسلوك إلى حصول مشاكل مُعقّدة؛ بسبب عدم القدرة على تشخيص السلوك الصحيح، لا سيما في القضايا المُتعلّقة بالفساد.
  - ٣- رغم الإجراءات والضوابط المُتعدّدة لمُكافحة الفساد، إلا أنّها كانت جُابَهُ بحالاتٍ من الالتفاف على الضوابط؛ ممّا اضطرَّ أصحاب القرار إلى الرجوع إلى المعايير الأخلاقية للقضاء على الفساد.
  - ٤- يتطلّب التمهيد لالتزام الانسان بالأخلاق الحميدة والسلوك الحسن، ولا سيما مُكافحة الفساد في مراحلهِ العمريّة المُختلفة والتدريب عليها خلال مسيرة الإنسان العمريّة على وفق خطةٍ وبرنامجٍ علميٍّ يُعدّان لهذا الغرض.
  - ٥- يشمل البرنامج مرحلة التريية على التحليّ بالأخلاق الفاضلة خلال مرحلة الطفولة والمراهقة، تليها مرحلة التعليم والتدريب خلال المرحلة الأكاديميّة عبر اعتماد مادّةٍ منهجيّةٍ تُعنى بتطبيق أخلاقيّات المهنة، والمرحلة الأخيرة بعد تاهيل الطلبة وتخرّجهم عبر تطبيق المبادئ الواردة في مُدوّنات أخلاقيّات المهنة.



## ٥- التوصيات

- ١- يتطلَّب تأليف مُؤسَّسةٍ أو جهةٍ معنيَّةٍ بِمُكافحة الفساد تقوم بوضع برنامجٍ لتدريب الإنسان بالأخلاق الحميدة والسلوك الحسن. ولا سيما مُكافحة الفساد في مراحلهِ العُمريَّة المُختلفة بالتنسيق مع وزارتي التربية والتعليم العالي والنقابات والمُنظَّمات المهنيَّة.
- ٢- ينبغي أن يكون البرنامج قابلاً للتطبيق والقياس. ويتطلَّب وضع منهجٍ سنويٍّ لقياس مُخرجات البرنامج ومُتابعة تطبيقه دورياً.
- ٣- يتطلَّب أن يكون تدريب الطفل على المبادئ الأخلاقيَّة الأساسيّة لمُكافحة الفساد داخل أسرته أو أثناء خُصيله الدراسيِّ في المدارس العامَّة والخاصَّة مُناسباً مع مرحلته العُمريَّة وملكاته العقليَّة، وأن تتمَّ مُراعاة طبيعة مُدركاته ونوع اهتماماته والمواضيع التي تُشكِّل المحيط الذي يعيشه.
- ٤- ينبغي الاعتماد على المُعلِّمين أو المُربيين المُؤمنين بالمبادئ الأخلاقيَّة والمُثقفين بثقافة الالتزام بها. ويملكون رؤيةً واسعةً. هذا في المدارس. وكذلك لدى العوائل يتطلَّب حرص أرباب الأسر على تطبيق القواعد الأخلاقيَّة.
- ٤- إدخال مُقرَّرٍ دراسيٍّ في المراحل الثانويَّة يُعنى بالتربية الأخلاقيَّة والتركيز على مظاهر الفساد. كما يمكن إقامة حلقاتٍ نقاشيَّةٍ بِمُشاركة الطلبة والمُدْرَسين حول آليات الفساد وأنواعه والأضرار التي يُسببها للاقتصاد وتأثيره في تقدُّم ورفاهية المُجتمع.
- ٥- استحداث مُقرَّرٍ دراسيٍّ إلزاميٍّ لأخلاقيَّات المهنة: لتعليم طلبة الجامعات مبادئ وأسس والتزامات أخلاق المهنة، التي بطبيعتها الحال ستتضمَّن جزءاً مهماً يتعلَّق بظاهرة الفساد وأسبابها وتداعياتها وطرائق مُكافحتها.
- ٦- اتِّباع طرائق تدريس: لضمان تأهيل الطلبة لتحليل القضايا المُتعلِّقة بممارسات الفساد. وليس فقط مُعرفتها وإدراكها: لتمكين الطالب من تحديد العناصر الأساسيّة لقضايا الفساد وتأصيلها وإيجاد الحلول لها.
- ٧- يتطلَّب الدخول في دوراتٍ تدريبيَّةٍ دوريَّةٍ لترسيخ المبادئ الواردة في المُدونة. كما يتطلَّب من الدوائر الرسميَّة والنقابات المهنيَّة وضع الشروط الخاصَّة باجتياز الخريجين دوراتٍ واختباراتٍ حول تطبيق بنود المُدونات الأخلاقيَّة عند ترفيعهم إلى درجاتٍ وظيفيَّةٍ أو ترفيعهم لمراتب مهنيَّة أعلى.



## المصادر

### أولاً: الكتب :

١. العمري، فواز بن علي، «دور التنقيف بأخلاقيات المهنة في التقليل من الفساد الوظيفي»، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية - المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد الأول، العدد العاشر، ص ٧٦-٩١، ٢٠١٧
٢. الجوزي، ذهبية، «الفساد وأخلاقيات العمل»، محاضرات جامعة الجليلي بو نعامة - كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٩
٣. فؤاد، وراذ، «مقياس أخلاقيات العمل ومكافحة الفساد»، محاضرات، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٩
٤. موقع مُنظمة الشفافية الدولية عبر الرابط <https://bit.ly/33aM4ta>
٥. ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد، «لسان العرب»، دار صادر للنشر، لبنان، ٢٠٠٤.
٦. خلاوي، ايناس فليح وبديوي، محمد شنيار، «الحد من الفساد الإداري في القرآن الكريم»، حوليات آداب عين شمس المجلد ٥١، عدد أكتوبر- ديسمبر، ٢٠٢٣
٧. موساوي هاجر إبراهيم سلطان شبيوط، «الفساد وأخلاقيات العمل»، محاضرات جامعة الجزائر ٣- كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، ٢٠٢٠
٨. الجزولي، الصديق أحمد وعبد الكريم، خالد حمدي، «محاربة الفساد ... رؤية تأصيلية»، مجلة الراسخون - مجلة جامعة المدينة العالمية المحكمة، المجلد ١، العدد ١، ٢٠١٥
٩. المرقبي، محمد شاكر وموصوف، شريف، «دور مكاتب الهندسة الاستشارية وشركات المقاولات في صناعة البناء والتشييد»، بحوث الحلقة النقاشية، إصلاح صناعة الإنشاءات في الأقطار العربية، بيروت، ص ٢١٣-٢٣٠، ٢٠١٣
١٠. مسغوني، منى وامينة، مخلفي ومحمد، بركة، « دور أخلاقيات المهنة في مكافحة الفساد الإداري والمالي بالمنظمات الحكومية في الجزائر: دراسة حالة قطاع الجمارك»، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد ٢، ٦٨٩-٧٠٨، ٢٠١٩
١١. نجم عبود نجم، «أخلاقيات الإدارة ومسؤوليات الأعمال في شركة الأعمال»، الورق، الأردن، ٢٠٠٥
١٢. كانط، امانويل، «في التربية، وإجابة عن سؤال ما التنوير»، ترجمة جوزيف معلوف، دار الرافدين، بغداد، ٢٠٢٢
١٣. التميمي، علي عبد الحسين وعتيوي، علي حسين، ورزوقي، صدقي إسماعيل، «مُدونة أخلاقيات ممارسة المهنة الهندسية»، مشروع المُدونات العراقية. وزارة الإعمار والإسكان والبلديات العامة والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية. بغداد. ٢٠١٧



١٤. المظاهري، حسين، "دراسات في الأخلاق وشؤون الحكمة العمليّة"، دار التعارف للمطبوعات، لبنان، ١٤١٣ هـ.
١٥. مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد بن يعقوب، "تهذيب الأخلاق"، دراسة وتحقيق عماد الهلالي، لبنان، منشورات الجمل، ٢٠١١.
١٦. السكارنة، بلال خلف، «أخلاقيّات العمل»، دار المسيرة للنشر، الأردن، ٢٠٠٩.
١٧. كرام، محمد الأخضر، ومسغوني، منى، «دور أخلاقيّات المهنة في مكافحة الفساد الإداري في الدول العربيّة دراسة تحليليّة لمؤشّرات مُدركات الفساد الإداري ٢٠١٤-٢٠١٧»، المجلة الجزائريّة للأمن والتنمية المجلد ٠٩ العدد ٢٠، ٢٠٢٠.
١٨. محمد سعيد فتحة، «ضوء على مُدونات مُمارسة المهنة الاستشاريّة من قبل الاتحاد العالميّ للمنظّمات الهندسيّة والاتّحاد الدوليّ للمُهندسين الاستشاريين (الفيديك)»، مؤتمر التنسيق بين المؤسّسات الهندسيّة الاستشاريّة في الوطن العربيّ (الواقع والطموح)، مصر، ٢٠١٣.
١٩. كنعان، «اقتصاديّات الصناعة الإنشائيّة وظاهرة الفساد»، بحوث الحلقة النقاشيّة، إصلاح صناعة الإنشاءات في الأقطار العربيّة، بيروت، ص٤٣-٦٣، ٢٠١٣.
٢٠. برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ (UNDP)، «لمحة عامّة تقرير التنمية البشريّة، ٢٠١٥».
٢١. ابن الاثير، مجد الدين المبارك بن محمد الجزريّ "النهاية في غريب الحديث والأثر"، دار الفكر، لبنان، ١٣٩٩ هـ.
٢٢. نبيل عبد الرزاق جاسم، "قواعد وأخلاقيّات مُمارسة مهنة الهندسة"، كليّة الهندسة - جامعة البصرة، ٢٠١٣.
٢٣. الصدر، محمد باقر، "فلسفتنا"، دار الكتاب الإسلاميّ، إيران، ٢٠٠٤.
٢٤. أميرة حلمي مطر، "مُقدّمة في علم الجمال وفلسفة الفنّ"، دار المعارف، ١٩٨٩.
٢٥. رياض عوض، "مُقدّمات في فلسفة الفنّ"، جرجوس برس، الطبعة الأولى، لبنان، ١٩٩٤.

## ثانياً: المصادر الإنكليزيّة

1. Association of Professional Engineers and Geoscientists of British Columbia] (APEGBC), "Code of Ethics", Canada
2. Jorge Bernardino and José Carlos Quadrado, "Engineers Ethics to Engineering Ethics; a Decade in Japan", Lisbon, Portugal, WEE2011, .September 27-30, 2011



3. David Johnston, Billy Williams, and Phil Lewis, “Civil and Construction [22] Engineering and Ethics”, North Carolina State University, USA, LAN .GURE research program, 2008
4. Engineering Accreditation commission, ABET, «Criteria for Accrediting [25] .Engineering Programs, October 2015
5. ASCE, «Commentary on the ABET Criteria for Civil and Similarly [26]
6. .Named Programs, American Society of Civil Engineers October,2015



## (جريمة تعيين الإقارب)

م. م حسين كريم عبید  
باحث دكتوراه  
في جامعة بابل / كلية القانون





## المُلخَص.

إنَّ جريمة تعيين الأقارب من الجرائم ذات الأهميَّة البالغة في مجال مُكافحة الفساد. وتعدُّ أيضاً من الجرائم التي لم حظَّ بالدراسة الكاملة فيها ولا في سبل الوقاية من هذه الجريمة. فالمشروع العراقي نظَّمها في قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠ لسنة ٢٠١١) المعدَّل وبيَّن معناها في نصِّ المادة (٢٠). وعاقب عليها دون أن يضع آليَّة للوقاية منها. وهي قيام شخصٍ ذي منصبٍ بتعيين أحد أقاربه في الوظيفة التي تحت إدارته. وبالنظر لتكثيف هذه الجريمة؛ فهي قد تكون مرَّةً ضمن جرائم تضارب المصالح أو الكسب غير المشروع والمعاقب عليها بالعقوبات الجزائيَّة في قانون هيئة النزاهة في حالة التخلُّف في إزالة تضارب المصالح. وكذلك لم يكتفِ المشروع العراقي بالعقوبة الجزائيَّة. بل تعدَّها إلى العقوبات الانضباطيَّة في محاولةٍ بانسيءٍ؛ للحدِّ من هذه الجريمة المنتشرة بشكِّلٍ واسعٍ جداً في العراق. وحتَّاج لعملٍ متواصلٍ ونصوصٍ قانونيَّةٍ كافيةٍ للتخلُّص منها.

الكلمات المفتاحيَّة (تعيين، أقارب، نزاهة، جريمة، مصالح، تضارب، كسب، غير مشروع)



---

## Summary

The crime of appointing relatives is one of the crimes of great importance in the field of combating corruption. It is also considered one of the crimes that has not received full study or ways to prevent this crime. The Iraqi legislator regulated it in the Integrity and Illegal Gain Commission Law No. 30 of 2011, as amended, and its meaning is stated in the text of the article. 20 It was punished without establishing a mechanism to prevent it, which is the appointment of a person in a position of authority to appoint one of his relatives to the position under his management. Given the conditioning of this crime, it may once be one of the crimes of conflict of interest or illicit gain, which is punishable by criminal penalties in the Integrity Commission Law in the event of failure to comply. Removing conflicts of interest. Likewise, the Iraqi legislator did not limit himself to criminal punishment, but rather extended it to disciplinary punishments in a miserable attempt to reduce this crime that is very widespread in Iraq and requires continuous work and sufficient legal texts to .get rid of it

**Keywords** (appointment, relatives, integrity, crime, interests, conflict, gain, illegal



## المُقدِّمة:

لإيضاح كلِّ ما يتعلَّق بموضوع بحثنا يتوجَّب علينا تقسيم المُقدِّمة إلى الفقرات الآتية:  
أولاً. مدخل تعريفِي للدراسة: وردت في العديد من التشريعات جرائم عدَّة وقد أفرد فصولاً ضمن تشريعاته من القواعد العامَّة تتعلَّق بجرائم الفساد المالي والإداري. وفي بعض الأحيان يتطرَّق المُشرِّع لمثل هذه الجرائم في قوانين خاصَّةٍ بها. ولعلَّ قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠ لسنة ٢٠١١) المُعدَّل هو المثال الأبرز لمثل هذه القوانين التي نظَّمت تلك الجرائم. ومن هذه الجرائم هي جريمة تعيين الأقارب في مكان العمل أو العمل الذي يكون تحت إدارته. فقد نظَّمتها المُشرِّع العراقي في القانون المذكور. ولعلَّ السبب في ذلك منعاً للمُحاباة على حساب الآخرين. فهي جريمة مُختلطة بين صاحب الوظيفة وبين الشخص طالب التعيين يستوجب فيها العقوبة الجزائيَّة والعقوبة التأديبيَّة للموظَّف. لكن ماذا بشأن الشخص طالب التعيين؟ كلُّ هذا سوف نتطرَّق إليه في تفاصيل دراستنا.

ثانياً. أهميَّة الدراسة: لدراسة هذا الموضوع أهميَّة جديَّة فهي أقلُّ ما يقال عنها إنَّها تهدف إلى دعم عمل هيئة النزاهة وتطوير عملها نحو الأفضل لوضع آليَّة للقضاء على مثل هذه الجريمة من خلال وضع طرقٍ وقائيَّةٍ: منعاً لوقوعها أولاً، وثمَّ مُعالجة وقوعها في ظلِّ التشريع العراقي وأيضاً من أهميَّة الموضوع هو وجود تعييناتٍ بكثرةٍ في وقتنا الحاضر على عدَّة أوجهٍ كالنعيين الدائم والعقود وغيرها التي يطلقها مجلس الخدمة الاتحادي وبعض الدوائر.

ثالثاً. إشكاليَّة الدراسة: تتمثَّل إشكاليَّة الدراسة في موضوع بحثنا في عدَّة محاور، أولها يتمثَّل بكون المُشرِّع العراقي أشار إلى صلة القرابة إلى الدرجة الثانية فقط. بينما كان يجب عليه أن يتوسَّع إلى الدرجة الرابعة. وأيضاً يضيف إليها الأشخاص المعنويَّة التي سنوضح معناها في متن بحثنا. وثانيهما أنَّ المُشرِّع العراقي أشار إلى التعيين بصفةٍ دائمةٍ بينما التعيين لا يكون بصفةٍ دائمةٍ إلا من الوزير حصراً أو عن طريق مجلس الخدمة. بينما كان على المُشرِّع الإشارة إلى جميع التعيينات. سواءً كانت بصفةٍ عقديَّةٍ أو أجرٍ يوميٍّ أو دائميٍّ أو على سبيل التكليف. وثالث الإشكاليات أنَّ المُشرِّع العراقي لم يبيِّن آليَّة إزالة التضارب بين المصالح ولا الجهة الدقيقة المُختصة بذلك.



**رابعاً. الأسئلة البحثية:** ماهي جريمة تعيين الأقارب؟ وما هو التكييف القانوني لجريمة تعيين الأقارب وفق قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع؟ وماهي العقوبة الجزائية والعقوبة التأديبية المفروضة في حال خرق الجريمة؟ وماهي الآلية التي على الهيئة اتباعها في إزالة التعارض؟

**خامساً. منهجية الدراسة:** سوف نتبع في موضوع دراستنا المنهج التحليلي الوصفي في دراسة الموضوع. مع بعض الإشارات اليسيرة إلى التشريعات الأخرى للفائدة من جاريها.

**سادساً. هيكلية الدراسة:** سوف نقوم بدراسة جريمة تعيين الأقارب في مطلبين. ففي المطلب الأول سوف نتناول التعريف بجريمة تعيين الأقارب وعلى فرعين. الفرع الأول لمعنى جريمة تعيين الأقارب. والفرع الثاني للتكييف القانوني لجريمة تعيين الأقارب. أمّا المطلب الثاني فيكون للعقوبات المترتبة على جريمة تعيين الأقارب. وعلى فرعين أيضاً. فالفرع الأول للعقوبات الجزائية. والفرع الثاني للعقوبات التأديبية.



## المطلب الأول

### التعريف بجريمة تعيين الأقارب

تتولّى التشريعات في الدول كافة مكافحة الفساد في شتى الوسائل الوقائيّة والعلاجيّة. أي قبل وقوع الفساد وبعد وقوعه. ولا يقتصر سنّ هذه التشريعات على إرادة التشريع نفسه. بل هنالك مُعاهداتٌ واتفاقياتٌ دوليّةٌ موافق عليها من قبل العديد من الدول حُتّم على المُشرّع سنّ قوانينٍ خاصّةٍ بمكافحة الفساد بأنواعه. ولعلّ من أهمّ أنواعه الحاليّة هو جريمة تعيين الأقارب. فأصبحت جريمة مُستشّرية في الوظيفة العامّة. ولإيضاح ما يتعلّق بمعنى هذه الجريمة: يتوجّب علينا تقسيم هذا المطلب على فرعين. ففي الفرع الأول سوف نتناول معنى جريمة تعيين الأقارب. وفي الفرع الثاني التكييف القانونيّ لجريمة تعيين الأقارب.

### الفرع الأول

#### معنى جريمة تعيين الأقارب

لم يُورد المُشرّع العراقيّ تعريفاً لمعنى جريمة تعيين الأقارب. لكن أورد المُشرّع العراقيّ هذه الجريمة بالنصّ عليها في التشريع الخاصّ بمكافحة الفساد. وهو قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع في نصّ المادة (٢٠) التي تعني تعيين شخصٍ من أقرابه إلى الدرجة الثانية في الوظائف التي تكون تحت إدارته<sup>(١)</sup>.

وبمعنى أوضح يعني قيام شخصٍ ذي منصبٍ ونفوذٍ بتعيين شخصٍ في الوحدة الإداريّة التي تكون تحت إدارته إلى الدرجة الثانية. وهم الأب والأم والزوج والزوجة والأخ والأخت ومن يكون بحكمهم. ونعتقد أنّ المُشرّع لم يكن مُوفّقاً بحصر درجات القرابة في التعيين إلى الدرجة الثانية. وهذا ما سنعالجه في

\* نصّت المادة (٢٠) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم ٣٠ لسنة (٢٠١١) المُعدّل (أولاً: يحظر على الموظف أو المُكلّف بخدميةٍ عاميةٍ تعيين من له صلة قرابة به إلى الدرجة الثانية في الوظائف الدائمة التي تحت إدارته. ثانياً: عند ثبوت وجود تضارب مصالح يُخيّر المُكلّف بين إزالته بالنزول عنه أو ترك منصبه أو وظيفته خلال المُدّة التي حدّدها الهيئة بتعليمات. ثالثاً: يُحظر على العاملين في الهيئة العمل في القطّاعين الخاصّ والمختلط).



توصياتنا، وقد لا تنحصر المحاباة في التعيين في الأشخاص الطبيعّية، بل يمكن أن تمتدّ إلى الأشخاص المعنويّة أيضاً ممّا يمكنها من تقلّد بعض الوظائف أو التكليف بالخدمة العامّة من خلال استغلال النفوذ الوظيفي الهرمي<sup>(١)</sup>.

وصور السلوك الإجرامي في جريمة تعيين الأقارب في الوظيفة هي سلوك استغلال النفوذ الحقيقي أو المزعوم وسلوك الطلب والقبول أو الموافقة وسلوك أخذ الفائدة أو المنفعة أو العطية أو الوعد بها التي يأخذها ويقبلها الجاني من قبل الشخص المتنفّذ. وكذلك مقابل استغلال نفوذه أو محاولة الحصول عليها. سواءً كانت له شخصياً أو لغيره من عائلته أو أقرابه أو أصدقائه أو غيرهم؛ مقابل قيامه بالأمر المطلوب منه من ذلك الشخص صاحب الشأن أو المصلحة. كذلك بشرط أن تكون الفوائد أو المزايا حقيقيّة أو مُمكنة التحقّق وموجودة على أرض الواقع. وأن تكون الجهة أو الشخص الذي يمنحها موجوداً على أرض الواقع بصورة حقيقيّة في الدولة أو غير ذلك. وكذلك نصّ المُشرّع العراقيّ على جريمة استغلال النفوذ الوظيفي عندما أشار في المادة (٣١٦) التي نصّت على (يعاقب بالسجن كل موظف أو مكلف بخدمة عامة استغلّ وظيفته فاستولى بغير حق على مال أو متاع أو ورقة مثبته لحق أو غير ذلك ملوك للدولة أو لإحدى المؤسسات أو الهيئات التي تسهم الدولة في مالها بنصيب ما أو سهّل ذلك لغيره. وتكون العقوبة السجن مدة لا تزيد على عشر سنين. إذا كان المال أو المتاع أو الورقة أو غيره مملوكاً لغير من ذُكر في الفقرة المتقدّمة.) والتي جعل خلالها عقوبة الجاني هي السجن إذا استغلّ وظيفته؛ بهدف استيلاء على أموال الدولة أو أحد مؤسساتها أو أحد الهيئات أو الاستيلاء على المتاع أو الأشياء من غير ذلك. سواءً كان المُجرم موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمّة عامّة.

١. د. إبراهيم عبد الرزاق. جريمة تعارض المصالح في مجال الصفقات العموميّة والعقوبات المُقرّرة لها في التشريع الجزائريّ وبعض التشريعات المُقارنة. بحثٌ منشورٌ. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونيّة والسياسيّة - المجلد ٠٤ - العدد ٠٢ - السنة ٢٠١٩. ص ١٣٣٣.



وإشارته كذلك في المادة (٣٢٩) التي بموجبها عاقب المشرع في قانون العقوبات العراقي المجرم، سواء كان موظفاً عاماً أو مكلّفاً<sup>(١)</sup>.

وبهذا يتبيّن لنا معنى تعيين الأقارب في الوظيفة العامّة، فهي تكون وظيفة دائمةً حسب ما جاء في نصّ المادة (٢٠) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع، ولكن نعتقد أنّ ذلك يمتدّ إلى جميع الوظائف، سواءً كانت بصفةٍ دائمةٍ أو مؤقتةٍ.

## الفرع الثاني

### التكليف القانوني لجرمة تعيين الأقارب

لا شكّ أنّ المشرع العراقي قد قسم الجرائم للعديد من الأقسام، ففي قانون العقوبات مثلاً قد قسم الجرائم إلى سياسيةٍ وأخرى مدنيّة، ولا شكّ أنّ هذا التقسيم أيضاً يرد في القوانين الخاصّة ولا تعدو أن تكون إلا من ضمن الجرائم المدنيّة، وفي حقيقة الأمر إنّ كونها مدنيّة أو سياسية لا يمثل فائدةً منه في موضوع دراستنا، ولكن في التطرّق للجرائم التي نظّمها قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع نجد هنالك عدّة جرائم تختلف فيما بينها من حيث طبيعتها وجسامتها عقوبتها، فبالنظر لجرمة تعيين الأقارب فقد نظّمها المشرع العراقي ضمن الفصل الرابع في القانون المذكور، وهو جرائم الكسب غير المشروع، ابتداءً من المادة السادسة عشرة إلى المادة الحادية والعشرين؛ ممّا يجعل طبيعتها أولاً هي جريمة من

(١) نصّت المادة (٣٢٩) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة (١٩٦٩) ١ - يعاقب بالحبس وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين كلّ موظفٍ أو مكلّفٍ بخدمةٍ عاميةٍ استغلّ وظيفته في وقف أو تعطيل تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين والأنظمة أو أي حكم أو أمر صادر من إحدى المحاكم أو أية سلطةٍ عاميةٍ مختصةٍ أو في تأخير تحصيل الأموال أو الرسوم ونحوها المقررة قانوناً.

٢ - يعاقب بالعقوبة ذاتها كل موظفٍ أو مكلّفٍ بخدمةٍ عاميةٍ امتنع عن تنفيذ حكم أو أمر صادر من إحدى المحاكم أو من أية سلطةٍ عاميةٍ مختصةٍ بعد مضي ثمانية أيام من إنذاره رسمياً بالتنفيذ، متى كان تنفيذ الحكم أو الأمر داخلياً في اختصاصه.

٣ - تطبق العقوبات ذاتها على الموظف أو الوكيل الرسمي الذي يسرح، ينزل درجة، ينقل، يهدد، يرهب، يميز ضد، يضايق، ينتقم بأيّة طريقةٍ أخرى من أي شخص يبلغ أو يتعاون مع هيئة النزاهة العامة العراقية أو المفتش العام في الوزارة أو ديوان الرقابة المالية العليا أو أية جهة حكوميةٍ أخرى مختصةٍ بالتحقيق وفضح الفساد وإساءة التصرف من قبل المسؤولين عن المؤسسات العامة).



جرائم الكسب غير المشروع<sup>(٤)</sup>.

وصحيحٌ أنَّ المُشرِّعَ العراقيَّ لم يُنظِّم الجرائم الواردة في قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع إلا في فصلٍ واحدٍ وهو الفصل الرابع. إلا أنَّ جريمة تعيين الأقارب تُعدُّ من جرائم تضارب المصالح ذات الأهميَّة في الوظيفة العامَّة. فقد عرَّف المُشرِّعُ العراقيُّ تضارب المصالح بأنَّها (ثامناً: تضارب المصالح: كلُّ حال يكون فيه للمُكلَّف أو زوجه أو أولاده أو من له صلة قرابة إلى الدرجة الثانية مصلحة مادية تتعارض مع منصبه أو وظيفته).<sup>(٥)</sup>

وتعارض المصالح هو حالة يكون فيها للمُوظَّف في الوظيفة العامَّة مصلحة شخصيَّة في إجراءٍ أو صفقةٍ على النحو الذي يتضمَّن تعارضاً بين مهامه الرسميَّة ومصالحه الخاصَّة. ويوصفُ تعارض المصالح بالحالة التي يسعى فيها المُوظَّف العامُّ لمصالحه الخاصَّة. أي أنه يشارك فيه بتصرفٍ فاسدٍ مُتخطياً بذلك حالة تعارض المصالح إلى الحالة الجنائيَّة مُباشرةً. في حين إنَّ فكرة تعارض المصالح. وإن كانت تنطوي على إمكانيَّة استغلال السلطة العامَّة إلا أنَّها لا تصل إلى حدِّ الاستغلال الفعليِّ لتلك السلطة. ومن ثمَّ فإنَّ هذا التعريف لا ينسجم مع مفهوم تعارض المصالح بعددٍ حالةٍ أو ظرفاً يقع فيه المُوظَّف العام دون إرادته. فيعالج من خلال واجبات ووضع قيودٍ قانونيَّةٍ على أنشطة المُوظَّف العامِّ ومصالحه الخاصَّة قبل الوصول إلى ساحة التجريم والعقاب.<sup>(٤)</sup>

وفي نهاية التكييف القانونيِّ لجريمة تعيين الأقارب نقول: هي من جرائم الكسب غير المشروع. وكذلك من جرائم تضارب المصالح التي عاقب عليها التشريع العراقيُّ كعقوباتٍ جزائيَّةٍ وعقوباتٍ تأديبيَّةٍ متعلِّقة بالوظيفة.

٤. غفران عباس حمزة. جريمة التخلف عن إزالة تعارض المصالح - دراسة مُقارنة. رسالة تقدِّمت بها الطالبة. إلى كليَّة القانون - جامعة بابل. وهي جزءٌ من مُتطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الجنائي. سنة ٢٠٢٣م. ص ٣٥.  
\*الفقرة ثامناً من المادة الأولى من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع.  
٥. ماردن دنيا محمد. تضارب المصالح في الوظيفة العامَّة والآليات القانونيَّة لمكافحته. منشورات زين الحقوقية. بيروت ٢٠١٨. ص ١٨ وما بعدها.



## المطلب الثاني

### العقوبات المترتبة على جريمة تعيين الأقارب

كما أوضحنا في المطلب الأول من موضوع بحثنا معنى جريمة تعيين الأقارب. وكذلك إيضاح التكييف القانوني لجريمة تعيين الأقارب. وأنها من جرائم تضارب المصالح والكسب غير المشروع. فإنَّ المُشرِّع العراقيَّ حظرها وكذلك وضع لها نصوصاً عقابية تُرتَّب على من تتحقَّق لديه جريمة تضارب المصالح. وهذه العقوبات هي عقوباتٌ جزائيةٌ وكذلك عقوباتٌ انضباطيةٌ تقع على الجاني؛ ولذا وفي هذا المطلب سوف نتناول هذه العقوبات على فرعين. في الفرع الأول سوف نتناول العقوبات الجزائية. وفي المطلب الثاني سوف نتناول العقوبات الانضباطية للجاني.

### الفرع الأول

#### العقوبات الجزائية

نصَّت الفقرة سابعاً من المادة (١٩) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع على (يعاقب بالحبس كل من تخلف عن إزالة التعارض بين المصالح خلال المدَّة المذكورة في البند (ثانياً) من المادة (٢٠) وتعدُّ هذه العقوبة كعقوبةٍ أصليَّة. والعقوبة الأصلية هي الجزاء الذي يقوم المُشرِّع بالنصِّ عليه بصورةٍ أساسيةٍ ويقوم بتقديره لجريمة الجاني التي ارتكبها. ويجب على القاضي أن يحكم به صراحةً إذا ثبتت الأدلة التي تدين المُتَّهم بالنسبة للجريمة المنظورة أمامه. وهذا يعني أنَّ المُشرِّع العراقيَّ جعل العقوبة الأصلية المُقرَّرة لجريمة التخلف عن إزالة تعارض المصالح هي الحبس الذي جاء دون تحديد مدَّةٍ مُعيَّنة. وبالتالي فإنَّ للمحكمة أن تحكم بمدَّة تراها مناسبة. على أن لا تزيد على خمس سنوات. أي أنه لم يجعل للمحكمة الخيار بين هذه العقوبة أو الغرامة. وحسناً فعل المُشرِّع العراقي. إذ إنَّها حُقِّق الردع الذي يتبغيه المُشرِّع. وهذا بخلاف ما ذهب إليه بعض التشريعات المقارنة كالتشريع المصري. إذ إنَّ مُرتكبي الجريمة ينتمي معظمهم إلى طائفة شاعلي المناصب العليا في الدولة. والذين عادةً ما يكونون من أصحاب الدخول العليا؛ الأمر الذي قد يجعل من عقوبة الغرامة قاصرةً عن تحقيق الردع المطلوب لمُرتكبي هذه الجريمة. ولما تقدَّم فإنَّ عقوبة الغرامة بحقَّ المحكوم عليه هي إحدى عقوبات هذه الجريمة الأصلية التي تكون عقوبة ماليةً بحقَّ ذلك المحكوم عليه في التشريع المصري. ومن الجدير



بالذكر فقد تتعدّد العقوبات التي يتمّ توقيعها على الجناة بتعدّد الجرائم المُقرّفة، أي أن يرتكب من يتخلّف عن إزالة تعارض المصالح جرائم أخرى قبل أن يتمّ الحكم عليه بصورة نهائيةً بصدد آية واحدة من تلك الجرائم. فإذا كانت تلك الجرائم المُقرّفة ناجمةً عن أفعالٍ مُرتبطةٍ مع بعضها البعض وغير قابلةٍ للتجزئة ووحدة الغرض تجمع بينها. ففي هذه الحالة يتمّ الحكم على المجرم بالعقوبات التي يُقرّها القانون لكلّ جريمةٍ، ويتمّ تنفيذ العقوبة الأشد. أمّا إذا كانت تلك الجرائم المُقرّفة ناجمةً عن أفعالٍ غير مُرتبطةٍ مع بعضها البعض ولا تجمع وحدة الغرض بينها. ففي هذه الحالة ستقوم المحكمة بتوقيع العقوبة على المحكوم عليه التي يتمّ تقريرها لكلّ جريمةٍ اقترفها ذلك المجرم ويتمّ تنفيذها عليه بالتعاقب<sup>(١)</sup>.

وبالإضافة إلى العقوبة الأصليّة فيترتب على مُرتكب جريمة تعيين الأقارب عقوباتٍ تبعيّةً أيضاً. وتمثّل هذه العقوبات بعدّة أنواع، منها: التدابير الاحترازيّة كمُراقبة الشرطة والعقوبات التكميليّة كالصادرة التي تتعلّق بالأموال المتحصّلة من تضارب المصالح. وكذلك بنشر الحكم. ونعتقد أنّ نشر الحكم يُعدّ من أهمّ العقوبات التكميليّة في مثل هذه الجرائم؛ كونها تُعدّ رادعاً لكلّ مُتولٍّ للمناصب العامّة. وبالنسبة لمُراقبة الشرطة فقد حدّدها القانون بخمس سنواتٍ. فللقاضي الصلاحيّة في ذلك بتحديد المُدّة حسب جسامّة الجريمة أو شخصيّة الجاني.

## الفرع الثاني

### العقوبات التأديبيّة

لم يكتفِ المُشرّع العراقيّ في جريمة تعيين الأقارب بالعقوبات الجزائيّة لها بل تعدّها إلى العقوبات التأديبيّة. وتمثّل هذا العقوبة بالعقوبة الانضباطيّة للجاني. حيث نصّت المادة (١٩) من قانون هيئة النزاهة في الفقرة سابعاً على (.... ويستتبع الحكم بهذه العقوبة عزل الموظّف عن الخدمة وإعفاء المُكلّف غير الموظّف من منصبه). وصراحةً أنّ المُشرّع العراقيّ فعل حسناً بتوجيه العقوبة الانضباطيّة للموظّف أو المُكلّف بخدمةٍ عامّةٍ الذي يقوم بتعيين أقاربه في الوظائف التي تحت إدارته. لكن بالنظر

٦. غفران عباس حمزة، مصدر سابق، ص ١٢٨ وما بعدها.



إلى عقوبة العزل التي ورد تعريفها في التشريع العراقي. وهي (ثامناً: العزل : ويكون بتنحية الموظف عن الوظيفة نهائياً ولا يجوز إعادة توظيفه في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي. وذلك بقرار مسبب من الوزير في إحدى الحالات الآتية: -

- ا - إذا ثبت ارتكابه فعلاً خطيراً يجعل بقاءه في خدمة الدولة مُضراً بالمصلحة العامة .
  - ب - إذا حُكِمَ عليه عن جنائية ناشئة عن وظيفته أو ارتكبتها بصفته الرسمية.
  - ج - إذا عُوقِبَ بالفصل ثم أُعيدَ توظيفه فارتكب فعلاً يستوجب الفصل مرّة أخرى<sup>(١)</sup>.
- ولكن بالنظر إلى أسباب فرض العقوبة الواردة في قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام، فإن أسبابها كانت ذات أهمية كارتكاب فعل خطير أو الحكم عليه بجنائية أو عوقب بالفصل لأكثر من مرّة. فقياساً بهذه الأسباب تكون عقوبة العزل في جريمة تعيين الأقارب، وهي من جرائم تضارب المصالح، مُبالغاً فيها نوعاً ما؛ بل كان على المشرع العراقي إعادة النظر وتنزيلها إلى عقوبة الفصل، وإذا تمّ تكرار الفعل يمكن إيقاع عقوبة العزل.

والعزل يعني تنحية الموظف عن الوظيفة العامة بشكل نهائي ولا يجوز إعادة توظيفه في كل دوائر الدولة والقطاع العام، وذلك بقرار مسبب من الوزير المختص في حالات نص عليها القانون. وقد أخذ بهذا التعريف المشرع في قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤ لسنة ١٩٩١) المعدل، وتعدّ عقوبة العزل في قانون انضباط موظفي الدولة من العقوبات التأديبية. وقد أشار إليها التشريع العراقي في المادة الثامنة منه، وتعدّ أيضاً من العقوبات الأصلية التي تُفرض على الموظف الذي يرتكب مخالفة، وسواءً كانت هذه المخالفة ناشئة عن وظيفته أو ارتكبتها بصفته الرسمية<sup>(٢)</sup>. وإنّ الأفعال التي يُسأل الموظف عنها تأديبياً ليست محدودة على سبيل الحصر في التشريع. وبهذا فإنّ القانون التأديبي لا يخضع لمبدأ الشرعية، أي عدم تحديد الأفعال التي تُعدّ جرائم انضباطية. وبالتالي فإنّ قاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص لا مكان لها في النظام التأديبي، وإنّ مرجع الجريمة الانضباطية بوجه عام هو الإخلال بواجبات الوظيفة العامة أو الخروج عن مقتضياتها، وترجع المحكمة الإدارية العليا في مصر عدم إمكان تحديد الذنب التأديبي تحديداً حصرياً مسبقاً، وبمقتضى نصوص محدّدة إلى أنّ

\*. الفقرة ثامناً من نصّ المادة الثامنة من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤ لسنة ١٩٩١).

د. محمود فؤاد عبد الباسط الجريمة التأديبية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨، ص ٢٦.



واجبات الموظف العام لا تقبل بطبيعتها حصراً وتحديداً؛ لعدّة اعتبارات تكمن في الوظيفة ذاتها ومُستواها وما تستلزمه من وقارٍ وكرامةٍ تُقيد الموظف حتّى في تصرفاته الخاصّة، فيلتزم بمستوى من السلوك يليق بكرامة الوظيفة العامّة. وقد أثار عدم تحديد الجرائم الانضباطيّة أو التأديبيّة على سبيل الحصر نقاشاً في الفقه. فقد ذهب جانب من الفقه إلى أنّ عدم حصر الأفعال التي يمكن أن يُسأل عنها الموظف انضباطياً فيه انتقاصٌ من ضمانات الموظف حسب ما يعتقد الفقه. وتوسّع الاحتمالات تعسّف الإدارة تجاهه. ذلك إنّ ترك الأمر لتقدير الرئيس الإداري دونما مُعقّب عليه في عدّ فعل الموظف أو امتناعه جريمةً انضباطيّةً يجعل الموظف تحت رحمة رئيسه الإداري. هذا فضلاً عن احتمالات الاختلاف في تقدير ذات الأفعال بين السلطات الإداريّة التأديبيّة<sup>(٨)</sup>.

٨. د. عمر فؤاد أحمد بركات، السلطة التأديبيّة، مكتبة النهضة العربيّة، ١٩٧٩، ص ٩٠.



## الخاتمة.

من خلال ما تقدّم في موضوع بحثنا يمكن أن نجمل ما توصلنا إليه في عدّة نقاطٍ تتمثّل بالنتائج والمُقترحات. وكما يأتي:

### أولاً. النتائج

١. أنّ المُشرّع العراقيّ في الغالب كان يعني في التعيين في الوظيفة الدائمة العقود الدائمة التي حُتسبُ ضمن الخدمة.
٢. أنّ جريمة تعيين الأقارب هي من ضمن جرائم تضارب المصالح التي حظرها قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة (٢٠١١) المُعدّل.
٣. يُوقَعُ على الشخص مُرتكب الجريمة العقوبات الجزائية مُتمثلة بالحبس. إضافةً إلى العقوبات التأديبية. وهي العزل.
٤. لم يكن المُشرّع العراقيّ مُوفّقاً في تحديد درجات القرابة إلى الدرجة الثانية فقط.
٥. لم يضع المُشرّع العراقيّ آليةً لإزالة تضارب المصالح. ولم يُورد نصّاً في ذلك. ولم يُحدّد مدّة مُعيّنة لإزالته. واكتفى بتعليماتٍ لا تُشجّع على إزالة تعارض المصالح.

### ثانياً. المُقترحات

١. نُوصي المُشرّع العراقيّ بتعديل الفقرة الأولى لنصّ المادة (٢٠) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع. لتكون كما يأتي: (أولاً: يُحظَرُ على المُوظّف أو المُكلّف بخدمةٍ عامّةٍ تعيين من له صلة قرابةٍ به إلى الدرجة الرابعة في الوظائف الدائمة أو غير الدائمة. باستثناء الأجور اليومية. ويُحظَرُ أيضاً قيامه بدور الوسيط أو الكفيل أو الاستشارة لأيّ من الأشخاص المعنوية كالشركات وغيرها في الوظيفة التي حُت إدارته .)
٢. نُوصي بتعديل الفقرة ثانياً من نصّ المادة (٢٠) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة (٢٠١١) المُعدّل تعديلاً يكفل كفاءة المُوظّف في عمله وتوفير فرص العمل لغير العاملين ومنع تضارب المصالح. خصوصاً في الوظائف السيادية كالنزاهة وديوان الرقابة



الماليّة وغيرهم، لتكون بالنص الآتي: (يُحظَرُ على جميع مُوظّفي الدولة والقطاع العام والمُكلّفين بخدمة عامّة العمل في القطاع الخاصّ بدون موافقة المسؤول المباشر للمُوظّف الخاضع. وتكون هذه الجريمة من جرائم تضارب المصالح. وتخضع للتعليمات الصادرة عن هيئة النزاهة).

٣. نُوصي بتخفيض العقوبة التأديبيّة الواردة في نص المادة (١٩) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة (٢٠١١) المُعدّل في الفقرة سابعاً من العزل إلى الفصل. وإذا تكرّر الفعل تتمّ المعاقبة بالعزل .

٤. نُوصي هيئة النزاهة باعتماد التعليمات الآتية كتعليماتٍ رسميّةٍ يتمّ العمل بها؛ للتشجيع على القضاء على الفساد، وتشجيع الإبلاغ عن حالاته التي تساهم في زجر الفساد؛ لتكون سلاحاً في هذه المعركة الوطنيّة من خلال حثّ المواطنين على الإبلاغ؛ مقابل مكافأة، وكذلك وضع آليّة محبوكيّة لمكافحة تضارب المصالح. وهذه مقترحاتنا تتمثّل بما يأتي:

### تعليمات مكافحة تضارب المصالح لسنة ٢٠٢٤

#### دائرة الوقاية:

بحسب الصلاحيات المخوّلة لنا في نصّ المادة (١٠) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة (٢٠١١) المُعدّل. ومن أجل القضاء على تضارب المصالح في الوظيفة العامة؛ أصدرنا التعليمات الآتية:

#### المادة (١)

يُقصدُ بالمصطلحات الآتية لأغراض هذا القانون المعاني المبينة إزاءها:

القانون: قانون هيئة النزاهة رقم (٣٠) لسنة (٢٠١١) وتعديلاته.

التعليمات: تعليمات مكافحة تضارب المصالح والإفصاح عنه.

الهيئة: هيئة النزاهة.

رئيس الهيئة: رئيس هيئة النزاهة.

الخاضع: المشمول بأحكام هذه التعليمات.

المسؤول المباشر: المُشرّف إدارياً على الخاضع.



**النموذج:** النموذج المُعدّ من قبل الهيئة للإفصاح عن تضارب المصالح .  
**تضارب المصالح:** هو التضارب الوارد في نصّ المادة (١) الفقرة ثامناً بقانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة (٢٠١١) المُعدّل.  
**المنفعة:** الفائدة المُتحصّلة للخاضع أو أقربائه. سواءً كانت مُباشرةً أم غير مُباشرةٍ.  
**التضارب المُباشر:** كلُّ حالةٍ يترتّب عليها ضررٌ مُباشرٌ أو مُحققٌ أو منفعَةٌ أو مصلحةٌ للجهة التي يعمل مل لديها الخاصّة.  
**التضارب غير المُباشر:** كلُّ حالةٍ يُحتمَلُ فيها وقوع ضررٍ للمصلحة العامّة أو الوظيفة العامّة للجهة التي يعمل لديها الخاضع.  
**الإفصاح:** الكشف عن المعلومات حالة وجود تضارب المصالح حسب النموذج المُعدّ من قبل الهيئة.  
**المُبلِّغ أو المشتكي:** الشخص الذي يقوم بتقديم شكوى أو بلاغٍ في حال عدم الإفصاح عن تضارب المصالح.

#### المادة (٢)

##### الأشخاص الخاضعون لهذه التعليمات:

يخضع لهذه التعليمات جميع الأشخاص الوارد ذكرهم في نصّ المادّة (١٦) من قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠) لسنة (٢٠١١) المُعدّل.

#### المادة (٣)

##### أهداف التعليمات

تهدف هذه التعليمات إلى تحقيق الآتي:

١. منع تضارب المصالح.
٢. ضبط حالات تضارب المصالح. وآلية التعامل معها.
٣. ضمان القيام بالإفصاح عن أيّة أموالٍ أو مُمتلكاتٍ أو منافع تُؤدّي إلى تضارب



#### المادة (٤)

واجبات الخاضعين لأحكام هذه التعليمات

يلتزم الخاضع بالواجبات الآتية:

١. الامتناع عن أي عملٍ أو القيام بأي نشاطٍ من شأنه أن يُؤدّي للتضارب المباشر أو غير المباشر بين المصالح الشخصية من جهةٍ وبين الوظيفة من جهةٍ أخرى.
٢. الإفصاح عن كلّ تضاربٍ للمصالح عن حالةٍ يتوقّع أن تنشأ فيها حالة تضارب مصالح على النموذج المُخصّص لذلك.

#### المادة (٥)

التضارب المباشر

تُعَدُّ هذه الحالات حالات تضاربٍ مباشرٍ

١. إذا ترتّب ضررٌ مباشرٌ بالمصلحة العامّة.

٢. إذا حقّقت له أو للأشخاص ذوي الصلة به منفعةٌ من خلال قيامه أو امتناعه عن القيام بأيّ عملٍ

من أعمال وظيفته التي يشغلها مُنفرداً أو مع آخرين .

٣. إذا نشأت له منفعة أو مصلحة ماديّة من خلال قيامه بدور الوسيط أو الوكيل أو الكفيل أو

الاستشاريّ لأية شركةٍ أو مُنشأةٍ خاصّة يتّصل نشاطها بجهة عمله.

#### المادة (٦)

التضارب غير المباشر

تُعَدُّ الحالات الآتية حالة تضاربٍ غير مباشرٍ

١. إذا كان له أو للأشخاص ذوي الصلة حصّةٌ في أيّة شركةٍ أو مُنشأةٍ أو عملٍ أو نشاطٍ يتّصل بأعمال

وظيفته، وشارك فيما اتخذ بشأنها من إجراءاتٍ دون أن يحصل على منفعةٍ، أو يحتمل وقوع ضررٍ

للمصلحة العامّة.

٢. . إذا قام بدور الوسيط أو الوكيل أو الكفيل أو الاستشاريّ لأية شركةٍ أو مُنشأةٍ خاصّة يتّصل

نشاطها بجهة عمله دون أن يحصل على منفعةٍ أو يحتمل وقوع ضررٍ للمصلحة العامّة.



## المادة (٧)

### الدائرة المختصة

١. تتولّى دائرة الوقاية مهمّة الكشف عن تضارب المصالح والتحقيق فيها. وتلقّي البلاغات والشكاوى الواردة بشأن تضارب المصالح.
٢. يتمُّ التحقيق بتضارب المصالح فور العلم به من خلال الكشف أو الإخبار أو الشكوى.
٣. يتمُّ منح مهلةٍ للخاضع لإزالة التعارض خلال أسبوع. فإن لم تتمّ ازالته يتمُّ رفع تقريرٍ في الخاضع للنائب الأول لرئيس هيئة النزاهة خلال ثلاثين يوم بعد انقضاء المدة الممنوحة.
٤. للنائب الأول أو للرئيس مخاطبة الجهة المشرفة على الشخص الخاضع: لتنحيته من منصبه وإصدار العقوبات التأديبية بحقه.
٥. تتمُّ إحالة الخاضع في حال عدم رفع التعارض بعد انتهاء المدة للمحكمة المختصة بقضايا النزاهة. خلال مدةٍ لا تتجاوز الشهرين بعد انتهاء المدة الممنوحة للخاضع.

## المادة (٨)

### إجراءات الإفصاح عن تضارب المصالح

١. يتمُّ الإفصاح من قبل الخاضع من خلال تقديم النموذج المُعدّ من قبل الهيئة خلال أسبوعٍ من تحقُّق تضارب المصالح.
٢. إذا تمَّ الإفصاح عن التضارب من غير الخاضع من خلال الإبلاغ أو الشكوى، يتمُّ منحه مكافأةً ماليّةً من قبل الهيئة قدرها مليون دينارٍ بعد شهرٍ من التحقُّق من وجود التضارب.

## المادة (٩)

### آلية إزالة التضارب

١. يتمُّ من خلال التنحي عن المنصب خلال مدةٍ لا تتجاوز الأسبوع أو من خلال إبلاغ هيئة النزاهة خلال مدةٍ أسبوعٍ. ويُعدُّ ذلك إزالةً طوعيةً للتضارب من قبل الخاضع.



#### المادة (١٠)

#### السريّة في الإفصاح

تلتزم الهيئة بالسريّة التامّة بالبيانات الواردة بالإفصاح وهويّة المُبلغ والمُسْتَكِي والخاضع أيضاً. إذا تمّ الإفصاح طوعاً منه.

#### المادة (١١)

١. تُلغى تعليمات دائرة الوقاية لسنة ٢٠٢٠ .
٢. يتمُّ العمل بهذه التعليمات من اليوم التالي لتاريخ نشرها.



## المصادر

١. د. إبراهيم عبد الرزاق، جريمة تعارض المصالح في مجال الصفقات العموميّة والعقوبات المقرّرة لها في التشريع الجزائريّ وبعض التشريعات المُقارَنة، بحثٌ منشورٌ، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونيّة والسياسيّة - المجلد ٠٤ - العدد ٠٢ - السنة ٢٠١٩.
٢. د. أكرم نشأت إبراهيم القواعد العامّة في قانون العقوبات المُقارن، ط المكتبة القانونيّة، بغداد، ١٩٩٨، ص ٦٨.
٣. د. عبد الحميد الشواربي الشروع في الجريمة في ضوء الفقه والقضاء، ١٥، دار المعارف بالإسكندريّة، ١٩٩٨.
٤. د. عمر فؤاد أحمد بركات، السلطة التأديبيّة، مكتبة النهضة العربيّة، ١٩٧٩.
٥. د. محمود فؤاد عبد الباسط الجريمة التأديبيّة، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٨.
٦. غفران عباس حمزة، جريمة التخلف عن إزالة تعارض المصالح. دراسة مُقارَنة، رسالة تقدّمت بها الطالبة، إلى كليّة القانون - جامعة بابل، وهي جزءٌ من مُتطلّبات نيل درجة الماجستير في القانون الجنائيّ، سنة ٢٠٢٣م.
٧. قانون العقوبات العراقيّ رقم (١١١ لسنة ١٩٦٩)
٨. قانون انضباط مُوظفي الدولة والقطاع العام رقم (١٤ لسنة ١٩٩١).
٩. قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم (٣٠ لسنة ٢٠١١) المُعدّل
١٠. ماردين دنيا محمد، تضارب المصالح في الوظيفة العامّة والآليات القانونيّة لمُكافحته، منشورات زين الحقوقيّة، بيروت، ٢٠١٨.



# دور التكنولوجيا الماليّة في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

م.م. علي حسين مهدي عزيز الأَسدي  
جامعة بابل  
كلية تكنولوجيا المعلومات





## المستخلص :

إنَّ أنشطة التكنولوجيا الماليَّة تتقدَّم بسرعةٍ، حيث اخترقت جميع مجالات النظام الماليِّ وأنتجت فوائد كبيرة لعددٍ كبيرٍ من المُستهلكين في جميع أنحاء العالم وجعلت النظام الماليِّ أكثر كفاءةً. ولا يخلو أيُّ مجالٍ من المخاطر والمشاكل التي قد تثور؛ نتيجة النمو السريع للخدمات التي تُقدِّمها شركات التكنولوجيا الماليَّة. فضلاً عن المخاوف المُتمثلة لدى المُستخدمين وأصحاب المصارف والوسطاء، والتحدّيات القانونيَّة المُرتبطة بالتكنولوجيا الماليَّة من خصوصيَّة المُستهلكين وحقوقهم الماليَّة التي حوّلت إلى حقوقٍ رقميَّةٍ، والاضطراب المُحتمل للتكنولوجيا الماليَّة للاستقرار الماليِّ العام. في حين إنَّ التكنولوجيا الماليَّة يمكن أن تُحسِّن بشكلٍ كبيرٍ من الوصول إلى الائتمان وتُعزِّز الكفاءات (توفير خدماتٍ أسرع وأفضل وأرخص) في النظام الماليِّ. ولا يمكن القضاء على المخاطر تمامًا. كما أدَّى الارتفاع الكبير للتكنولوجيا الماليَّة إلى نموٍّ سريعٍ في التعاملات الماليَّة عزَّزت الشفافيَّة ووضعت حدًّا للفساد الماليِّ والإداري.



---

## Abstract

The fin tech industry is experiencing rapid growth, permeating all aspects of the financial system and delivering substantial benefits to millions of consumers worldwide, while simultaneously enhancing the efficiency of the financial system. However, this rapid growth is not without its risks and challenges, stemming from the services offered by fin tech companies and the legitimate concerns of users and financial institutions. Prominent among these challenges are legal issues related to the protection of customer data and financial rights, which have evolved into digital rights, as well as the potential impact of fin tech on the stability of the overall financial system. While fin tech contributes to expanding access to finance and increasing the efficiency of financial services, the associated risks cannot be overlooked. The significant growth of the fin tech industry has also contributed to .fostering transparency and combating financial and administrative corruption



## مُقدِّمة

أولاً: جوهر فكرة البحث: أدى التقاطع بين التمويل والتكنولوجيا. المعروف باسم التكنولوجيا الماليّة، إلى نمو هائل في الابتكارات غيرت المشهد الماليّ بأكمله. في الوقت ذاته تُؤدّي التكنولوجيا الماليّة دوراً حاسماً بإضفاء الطابع الديمقراطيّ في التعاملات الماليّة: للوصول إلى الائتمان للمستهلكين والجهات الحكوميّة. وفي جميع أنحاء العالم يلجأ المستهلكون للتكنولوجيا الماليّة للحصول على خدماتٍ أسرع وأكثر شفافيّة، إلا أنّ التكنولوجيا الماليّة، لديها القدرة على إحداث اضطرابٍ في الشؤون الماليّة (الأنظمة والوساطة). ونحن نهدف في هذه الورقة البحثيّة إلى تسليط الضوء على دور التكنولوجيا الماليّة في تعزيز الشفافيّة. كما نهدف لمعالجة الآثار السلبيّة للتكنولوجيا الماليّة وتقديم موفّق قانوني شاملٍ عنها. من خلال مناقشة السياسات حول الجوانب المختلفة للتكنولوجيا الماليّة التي تشمل المواضيع الآتية: السوق والتجارة الدوليّة، والإقراض، وتسجيل الائتمان، بيانات بديلة، موزعة تقنيات دفتر الأستاذ، سلسلة الكتل، العقود الذكيّة، والعملات المشفّرة وعروض العملات الأوليّة، والبنوك المركزيّة والعملية الرقميّة، وتقديم المشورة الروبوتيّة، واستراتيجيات الاستثمار والتجارة الكميّة، والأمن السيبرانيّ، وسرقة الهوية والحوسبة السحابيّة، واستخدام البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعيّ، والتعلّم الآلي، وكشف الهوية والاحتيال، ومكافحة غسل الأموال والفساد الماليّ والإداريّ، إذ أصبحت التحوّلات الرقميّة جزءاً لا يتجزأ من واقع الإنسان والحياة اليوميّة. وامتداد هذا التحوّل إلى القطاع الماليّ الذي بدوره أدى إلى حوكمة العمليّات الماليّة والدفع الإلكترونيّ (Fin Tech) الذي بدوره يُؤدّي إلى تعزيز الشفافيّة الماليّة ومكافحة الفساد الماليّ من خلال آلياتٍ جديدةٍ للتحوّلات الماليّة والمدفوعات التي بدورها تنعكس على تسهيل الرقابة على التعاملات الماليّة في القطاعين الخاصّ والعامّ وتؤدّي دوراً حيويّاً في الحدّ من جرائم الفساد الإداريّ والماليّ، فضلاً عن توفير السيولة النقديّة والعملية الصعبة لدى البنوك الحكوميّة.



ثانياً: أهمية البحث: تبرز أهمية البحث بإفرازات ربط التكنولوجيا في التعاملات المالية وخدماتها والآثار السلبية المترتبة عليها. حيث إن احتكار الخدمة بعددٍ محدودٍ من الشركات وضعف الرقابة والتنظيم القانوني لها يقوّض جهود مكافحة الفساد المالي، ويؤدّي إلى عزوف الناس عنها؛ نتيجةً لعدم الشفافية وضعف الخدمات وارتفاع العمولات. فلا بدّ من دعم هذه التنمية المالية، وتوفير البيئة القانونية السليمة بما يهيئ لها الأرضية المناسبة لاستخدامها. ودعم الجهود الحكوميّة وتشجيع المنافسة والابتكار.

ثالثاً: أهداف البحث: يرمي البحث لتحقيق أهدافٍ آنيّةٍ تسعى الحكومة لتحقيقها. وهي كما يأتي:

- تثقيف المجتمع بالتكنولوجيا المالية: لتحقيق أهداف التنمية المالية والبرنامج الحكومي. وبما يُعزّز الشفافية ومكافحة الفساد. حيث يأتي البحث في وقتٍ يشهد دخول التكنولوجيا في مختلف القطاعات وأهمّها المالية.
- الفجوة المعرفيّة: حيث يهدف البحث إلى سدّ النقص في الدراسات القانونية في مجال مكافحة الفساد المالي من خلال التكنولوجيا المالية.
- الأثر التشريعيّ: المساهمة في صياغة تشريعاتٍ خدّ من الفساد وتؤمن تعزيز الشفافية المالية بما ينعكس بشكلٍ إيجابيّ على الجميع.

رابعاً: إشكاليّة البحث: يُثار السؤال: ماهي التكنولوجيا المالية؟ ولماذا تسعى الدول والحكومات إلى إدخالها في النظام المالي للدولة؟ وما هي التشريعات التي تحكم استخدام التكنولوجيا المالية؟ وكيف تُعزّز مبدأ الشفافية المالية وتكافح الفساد؟ أضف إلى ذلك هنالك تحديات تواجه هذه التقنيات الحديثة تتمثّل بالآتي:

- ضعف الاعتماد على التكنولوجيا المالية: ويعود لأسبابٍ عديدةٍ منها: عدم ثقة المستهلك بالشركات والمصارف؛ بسبب العقوبات التي تترتّب عليها. نتيجة الحُالفات القانونية التي تُؤدّي إلى جُميد الأصول المالية، فضلاً عن العمولات المالية الكبيرة التي تترتّب على عمليّات الدفع والإيداع



والتحويل وتصفير الأمانات النقدية: مما يؤدي إلى عزوف المجتمع عن الاعتماد على التكنولوجيا المالية.

خامساً: منهجية البحث: لدراسة الجوانب الفنية والتعرض للموقف القانوني لمكافحة الفساد بواسطة التكنولوجيا المالية: لأبد لنا من الاعتماد على منهجية البحث الوصفي التحليلي.



## المبحث الأول

### الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية

نتيجة للثورة التكنولوجية العالمية: أخذت الدول تتنافس فيما بينها للوصول إلى أقصى استفادة مكنة منها وفي مختلف المجالات. ومنها المالية: لتقديم أفضل الخدمات لمواطنيها. فضلاً عن دورها الفعال في تعزيز الشفافية والحد من الفساد. إلا أن هذه التقنيات ليست ببعيدة عن المخاطر وبعض الآثار السلبية التي تعترضها خصوصاً في الدول النامية. وفي هذا الصدد نتعرض لتعريف التكنولوجيا المالية وأهميتها في المطلب الأول من هذا المبحث. فيما يتناول المطلب الثاني الأساس القانوني لاستخدام التكنولوجيا المالية، وأهم المزايا والعيوب المترتبة عليها. وعلى الوجه الآتي:

### المطلب الأول

#### تعريف التكنولوجيا المالية (Fin Tech) وأهميتها

اختلفت التوجهات والآراء حول تعريف التكنولوجيا المالية وأهميتها؛ وذلك تبعاً لما تقدمه من خدمات وما تساهم به من آثارٍ تنعكس على واقع العمليات المالية. وعلى هذا الأساس لا بد لنا من التعرف على التكنولوجيا المالية. وسيكون ذلك في الفرع الأول فيما يتناول الفرع الثاني أهمية التكنولوجيا المالية.

#### الفرع الأول:

##### تعريف التكنولوجيا المالية :

بانتشار مصطلح (Fin Tech) (فينتك) وهو مُختصر كلمتين. الأولى (finance) وتعني تمويل. وكلمة (technology) وتعني التكنولوجيا. شهد العالم حُوْلاً كبيراً في التعاملات المالية. وتعددت الآراء والتعاريف حوله بين النقد والتأييد؛ نظراً لتعدد الخدمات التي يُقدمها وما يرافقها من إشكاليات. إنَّ التعريف القانوني للتكنولوجيا المالية يتداخل مع مصطلحات التجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني. وفي هذا النطاق وردت تعريفات عديدة للتكنولوجيا المالية. يمكن تعريفها بشكلٍ مُيسرٍ بأنها إدخال التكنولوجيا في الخدمات المالية؛ بهدف توفير حلولٍ ماليةٍ أكثر سرعة وفعالية. كما يمكن تعريفها



بشكلٍ مُوسَّعٍ أنَّها مجموعةُ التقنيات والشركات التي تعمل على تطوير النظام المالي وتُعزِّز تطوُّره من خلال ربط التكنولوجيا بالقطاع المالي بما ينعكس على توفير خدماتٍ أكثر سهولة وسرعة، فضلاً عمَّا تُوفِّره من شفافيةٍ في التعاملات الماليَّة، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على المُجتمع ويوفِّر الرقابة على التحوُّلات والمدفوعات ويعمل على مُكافحة الفساد والجريمة المُنظَّمة، وعلى صعيد التشريعات الدوليَّة عرَّفَتها الوثائق الأمريكيَّة بأنَّها ((الاستعمال الأمثل لكلِّ أنواع تكنولوجيا الاتصالات المُتاحة: من أجل تنمية النشاط التجاري للمشروعات))<sup>(١)</sup>، وجاء في التشريع التونسي المُتعلِّق بالتبادلات والتجارة الإلكترونيَّة تعريف التجارة الإلكترونيَّة، إذ عرَّفها بأنَّها ((العمليات التجارية التي تتمُّ عبر المبادلات الإلكترونيَّة))<sup>(٢)</sup>، ويُقصدُ بالمبادلات الإلكترونيَّة هي التعاملات التي تتمُّ باستخدام الوثائق الإلكترونيَّة، وأعطى التشريع الإماراتي في إمارة دبي تعريفًا للتجارة الإلكترونيَّة بأنَّها ((المعاملات التجارية التي تتمُّ بواسطة المراسلات الإلكترونيَّة))<sup>(٣)</sup>، وجاء في نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال العراقيَّ تعريفًا لخدمات الدفع الإلكترونيَّ بأنَّها ((مجموعة النشاطات المُتعلِّقة بتنفيذ المعاملات الماليَّة المشروعة وغير المحظورة وإدارتها بوسائلٍ إلكترونيَّة، ومنها التحويلات والدفعات الماليَّة الإلكترونيَّة المُختلفة، تُنفَّذ وتُدار باستخدام أنظمةٍ وبنى ختبيَّةٍ ماليَّةٍ وتقنيَّةٍ مُخصَّصةٍ لهذا الغرض، تتوافق مع الضوابط والمعايير التي يُحددها البنك المركزي))<sup>(٤)</sup>، وعرَّفَتها لجنة بازل للرقابة المصرفيَّة: ((أنها أي تكنولوجيا أو ابتكارٍ ماليٍّ ينتج عنه نموذج أعمالٍ أو عمليَّةٍ أو منتجٍ جديد له تأثير في الأسواق والمؤسَّسات الماليَّة))<sup>(٥)</sup>، هناك الكثير من التعاريف التي أوردتها مُختلف الجهات، إلا أنَّنا نقتصر على هذا الحدِّ وبما يتوافق من أهداف البحث، وعلى الرغم من تعدُّد التعاريف واختلافها في الصياغة اللغويَّة إلا أنَّها ذات مضمونٍ واحدٍ وموضوعٍ واحدٍ، إذ تشترك جميعها بأنَّ التكنولوجيا الماليَّة هي دمج التعاملات الماليَّة التقليديَّة

١. د. عبد الفتاح بيومي حجازي، التجارة الإلكترونيَّة وحمايتها القانونيَّة، الإسكندريَّة، ٢٠٠٤، ص ٤٦٠.

٢. الفصل الثاني من قانون المبادلات والتجارة الإلكترونيَّة رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٠.

٣. المادة (٢) من قانون المعاملات والتجارة الإلكترونيَّة رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢.

٤. الفقرة العاشرة من المادة الأولى من نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم (٢) لسنة ٢٠٢٤.

٥. وهيبة عبدالكرم، توجهات التكنولوجيا الماليَّة على ضوء تجارب شركاتٍ ناجحةٍ، بحثٌ منشورٌ في مجلة الاجتهاد

للدراستات القانونيَّة والاقتصاديَّة، المجلد ٧، العدد ٣، سنة ٢٠١٨، الجزائر، ص ١٤.



بالتكنولوجيا الحديثة تهدف لتحقيق أغراضٍ مُتعدِّدةٍ، وأهمّها تعزيز الشفافية التي تُؤثّر في ثقافة المؤسسات الماليّة والإداريّة وتوفّر لها تتبّع الأموال بما يساهم في مكافحة الفساد ومُحاربة تمويل الإرهاب وعمليات غسل الأموال. فضلاً عن ما تُؤدِّيه من كفاءةٍ في عمليّات الحوكمة والعمل على إصلاح النظام الماليّ داخل المؤسسات الحكوميّة. وسدّ الفجوات وحماية المُستهلك والأمن المعلوماتيّ.

## الفرع الثاني:

### أهميّة التكنولوجيا الماليّة:

تتجسّد أهميّة التكنولوجيا الماليّة في الوقت الحالي بعدّها أداة تنفيذٍ مُختلف التصرّفات القانونيّة التي أصبحت في الوقت الحاضر ركيزةً أساسيّةً في مُختلف التعاملات الماليّة، فضلاً عن التعاملات التجاريّة الدوليّة. حيث وفّرت على المنتج والمُستهلك التبادل التجاريّ حول مُختلف دول العالم<sup>(١)</sup>. وتؤدّي التكنولوجيا الماليّة دوراً حيويّاً في تحريك النمو الماليّ والتنمية المُستدامة بما يُحقّق أهداف مكافحة الفساد ويدعم تعزيز الشفافية والرقابة الماليّة. وتحديد المسؤوليّة ويدعم الاستثمار المصرفيّ بما ينعكس على تحريك النشاط الاقتصاديّ بالكامل<sup>(٢)</sup> كما تُؤدّي التكنولوجيا الماليّة ووسائل الدفع الإلكترونيّ فوائد كثيرة. منها: الأمان والكفاءة والسرعة وسهولة الاستخدام. وتساعد على إبقاء الأموال داخل النظام المصرفيّ الذي يُوفّر السيولة النقديّة للدولة: ممّا ينعكس على زيادة الإيداعات ويُوفّر الرقابة على «اقتصاد الظل»<sup>(٣)</sup>. ويُعزّز الشفافيّة ويرفع الثقة لدى المُستهلكين<sup>(٤)</sup>.

١. الحامي عمر حسين المومني التوقيع الإلكتروني وقانون التجارة الإلكترونيّة. دراسة قانونيّة تحليليّة مقارنة. ط ١. عمان. ٢٠٠٣. ص ٢٦-٢٧.
٢. وسائل الدفع الإلكترونيّ أكثر كفاءة وأماناً من النقد. مُدخلة مُتاحة على شبكة المعلومات الدوليّة على الموقع: WWW. Arabiyat. Com/ forums.
٣. يُعرّف اقتصاد الظلّ بأنّه الأنشطة التي تُعدّ مُنتجّة بالمعنى الاقتصاديّ والقانونيّ أيضاً التي تتوفر فيها شروط الالتزام بنظم مُعيّنة. إلا أنّها مخفيّة عمداً عن السلطات العامّة: لغرض تفادي الضرائب المُرتبّة عليها. أو اشتراكات الضمان الاجتماعيّ أو لالتفاف أو لتجنب حول معايير أو مُتطلّبات مُعيّنة. يُنظرُ علي محمد الراجحي. دور اقتصاد الظلّ في النمو الاقتصاديّ (العراق دراسة حالة). رسالة ماجستير. جامعة كربلاء. كليّة الإدارة والاقتصاد. ٢٠٢١. ص ١٠.
٤. يُنظرُ: الخليجيّون يفضلون التعامل بالنقود على وسائل الدفع الإلكترونيّة. مُدخلة مُتاحة على شبكة المعلومات الدوليّة على الموقع WWW. Arabiyat. Com/ forums.



ويمكننا تلخيص أهميّة التكنولوجيا الماليّة بالنقاط الآتية<sup>(٥)</sup>

#### ١. تعزيز الشفافيّة من خلال ما يأتي :

• التتبّع الآليّ للتعاملات الماليّة: حيث أدّت الحوكمة إلى إمكانية تتبّع المعاملات الماليّة التي بدورها تُؤدّي إلى الكشف عن أّبة نشاطاتٍ مشبوهةٍ أو حوَلاتٍ غير قانونيّةٍ؛ ممّا يُعزّز الأمان وسرعة التعاملات الماليّة.

• تقليل التعاملات النقديّة: إذ خُدّ الحوكمة الإلكترونيّة من الاعتماد على النقد وحفظ الأموال بشكلٍ أكثر أماناً بما ينعكس على تحجيم عمليّات غسل الأموال ودعم الجماعات الإرهابيّة.

• السجلات الرقميّة: حيث تساهم التكنولوجيا الماليّة في إنشاء سجلاتٍ رقميّةٍ شاملةٍ للمُعاملات الماليّة؛ الأمر الذي يجعل من الصعب إخفاء الأموال أو التلاعب بالبيانات.

#### ٢. الحدّ من الفساد: ويكون من خلال الآتي:

• الأتمتة: حيث تعمل الأتمتة في العمليّات الإداريّة والماليّة إلى تقليل تدخّل البشر؛ بما يُعزّز الشفافيّة، ويحدّ من فرص الفساد الماليّ والإداريّ.

• مُكافحة الرشوة: إذ تمنع الحوكمة الماليّة الرشوة وخدّ منها من خلال تتبّع الأصول الماليّة والمدفوعات وتحديد المشبوهة منها. الأمر الذي يساعد على مُكافحة الرشوة.

• الشفافية في المُشتريات: حيث تُوفّر التكنولوجيا الماليّة منصّاتٍ إلكترونيّةٍ واضحةٍ للمُشتريات الحكوميّة.

#### ٣. تحسين كفاءة الخدمات الحكوميّة: ويكون من خلال الآتي:

• الخدمات الحكوميّة الإلكترونيّة: التي يمكن من خلالها تقديم العديد من الخدمات عبر الإنترنت وتزويد من الوصول للخدمات وتُعزّز الشفافية الماليّة.

• التعاملات التكنولوجيا الماليّة: حيث تُوفّر الحوكمة الماليّة تسهيل التعاملات بين الحكومة والمواطنين التي بدورها تعمل على تقليل البيروقراطيّة والفساد.

٥. رديف مصطفى و غنمار فيصل. التحوّل الرقميّ كآليّة لتعزيز النموّ الماليّ. بحثٌ منشورٌ في مجلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. المجلد الأول. العدد ٥، سنة ٢٠٢١، ص ٢٩٧.



## المطلب الثاني:

### مزايا وعيوب التكنولوجيا المالية والأساس القانوني لها

للتكنولوجيا المالية جملةً من المزايا جعلتها تتصدّر اهتمامات الدول. حيث أصبحت الشريك الأساسي والحركّ الفعليّ للتعاملات الماليّة، إلا أنّها ليست ببعيدةٍ عن التحدّيات والعيوب والآثار الضارّة لها. كما أنّ لكلّ تصرّفٍ لا بدّ من أن يكون له أساسٌ قانونيٌّ يستندُ إليه؛ لذا يبحث هذا المطلب في فرعين. الأول: في مزايا وعيوب التكنولوجيا الماليّة. فيما يتناول الفرع الثاني الأساس القانوني للتكنولوجيا الماليّة .

### الفرع الأول:

#### مزايا وعيوب التكنولوجيا الماليّة

على الرغم من بعض الإشكاليّات والعيوب التي تعرّضت لها التكنولوجيا الماليّة، إلا أنّها لاقت نجاحاً كبيراً؛ نتيجةً للفوائد التي تُقدّمها للمستهلكين والجهات الحكوميّة التي عجزت عنها الصكوك والنقود ولم تستطع حقيقتها. إذ أثبت الواقع العمليّ صلاحيتها وكفاءتها في التعاملات الماليّة، إذ وفّرت على الجهات الحكوميّة الكثير من جهود الرقابة والشفافيّة في التعامل. وبناءً على ذلك يمكننا إيجاز مزايا وعيوب التكنولوجيا الماليّة وفقاً لما يأتي:

#### أولاً: مزايا التكنولوجيا الماليّة:

##### ١. الإدارة الماليّة.

- تحقّق التكنولوجيا الماليّة الاستقرار الماليّ من خلال الامتثال للقواعد التنظيميّة وإدارة المخاطر.
- توسيع النشاط الاقتصاديّ من خلال تعزيز الاحتواء الماليّ والنمو الاحتوائيّ وابتكار الطرق البديلة في تقديم الخدمات الماليّة<sup>(١)</sup>.

١. مليكة بن علقمة و يوسف سليحي، دور التكنولوجيا الماليّة في دعم قطاع الخدمات الماليّة والمصرفيّة. بحث منشورٌ في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونيّة والاقتصاديّة، المجلد ٧، العدد ٣، سنة ٢٠١٨، ص ٩٣.



• تسهيل الإجراءات المصرفية بما يُوفّر خدمةً مصرفيةً أكثر شموليةً للجميع. حيث يستطيع المُستهلك استخدام بطاقة الدفع الإلكترونيّ للإيفاء بالالتزامات الماليّة المترتبة عليه (المدفوعات). ويستوفي المنتج مُستحقّاته التي تُحوّل إلى حسابه المصرفي بكلّ سرعةٍ وسهولةٍ. وتحقّق الفائدة للمصرف أو الشركة الوسيطة بالعمولة المترتبة «التي تكون من اللازم مُحدّدة قانونياً» على هذه العمليّة<sup>(٧)</sup>.

#### ٢. الكفاءة والفعاليّة .

• تعمل التكنولوجيا الماليّة على إظهار كفاءة الحكومة في التحوّل للحكومة الإلكترونيّة: ممّا يُؤدّي إلى تشخيص الأخطاء ومُعالجتها وسدّ الثغرات لحماية النظام الماليّ وحقوق المُستهلكين. وتوفير الأمن المعلوماتيّ.

• تحسّن من تجربة المُستخدم من خلال سرعة إنجاز التعاملات الماليّة بما ينعكس على توفير الوقت والجهد.

#### ٣. زيادة المنافسة.

• حيث تعمل التكنولوجيا الماليّة على تشجيع المنافسة بين المُنتجين بما ينعكس على تقديم خدماتٍ أفضل للمُستهلك وبأسعارٍ تنافسيّةٍ.

• تُوفّر فرص عملٍ جديدةٍ في القطاع الخاصّ بما يُؤدّي إلى القضاء على البطالة. وتُشجّع على ابتكاراتٍ جديدةٍ .

#### ٤. حقّق التنمية المستدامة..

• من خلال الشمول الماليّ الذي يُعدّ أهمّ أهداف التنمية المُستدامة.

• تشجيع الابتكارات في مجالات الطاقة المُتجدّدة والمشاريع الصناعيّة والتجاريّة.

#### ٥. تعزيز الشفافية وتكافح الفساد..

• إذ تُوفّر سجلاتٍ واضحةً للتعاملات الماليّة في دوائر الدولة والقطاع الخاصّ تحدّ من عمليّات الفساد. وتقلّل من فرص الاحتيال. وتكافح مُختلف الجرائم.

• تُسهّل عمليّات رقابة الجهات المُختصّة على مُؤسّسات الدولة: ممّا يحدّ من عمليّات السرقة والفساد الماليّ والإداريّ داخل مُؤسّسات الدولة.

٧. محمد توفيق سعودي. بطاقات الائتمان والأسس القانونيّة للعلاقة لناشئة عن استخدامها. دار الأمين. ٢٠٠١. ص



## ثانياً: عيوب التكنولوجيا المالية:

بالنظر لحداثة الموضوع وتطوّره المُستمرّ وبالرغم من المزايا الكبيرة التي تُقدّمها التكنولوجيا. إلا أنّها ليست بمعزل عن المخاطر والتحدّيات والآثار السلبية التي تظهر عليها؛ الأمر الذي جعلها عرضةً للانتقادات، وما الانتقاد إلا طريقٌ لتصحيح المسار. ولابدّ لنا في هذا النطاق من تشخيص هذه العيوب واقتراح الحلول؛ بغية المساهمة في إصلاحها حتّى تُؤتي نتائجها المرجّوة. وتُقدّم الخدمات المالية الفضلى بما يُعزّز الشفافية ويحدّ من الفساد.

وتبرز أهمّ التحدّيات والمخاطر التي تواجه التكنولوجيا المالية فيما يأتي:

### ١. الأمن المعلوماتي.<sup>(٨)</sup>

- نتيجة للثروة المالية الكبيرة التي تحتويها أنظمة التكنولوجيا المالية، فإنّها تكون عرضةً للهجمات السيبرانية؛ بسبب عمليّات ترابط البنوك مع جهاتٍ قد لا تتمتع بحماية إلكترونيّة فعّالة، ممّا يُعرّض بيانات أصحاب المصالح إلى التسرّب والانتهاك وارتكاب عمليّات احتيالٍ ماليّ.
- عدم قدرة البنوك على إدارة ومُراقبة المخاطر الخارجيّة؛ بسبب وجود طرفٍ ثالثٍ كوسيطٍ أو مُزوّد خدمة من خارج الدولة.<sup>(٩)</sup>
- استخدام برامج أو فيروسات ضارّة للتجسّس تستهدف المُستخدمين وأنظمة الدفع الخاصّة بهم.<sup>(١٠)</sup>
- انقطاع الخدمة نتيجة لانقطاع شبكة الإنترنت. كما يحدث في بعض الأوقات في العراق أثناء فترة الامتحانات الوزاريّة، أو خلل يصيب أنظمة الخدمات المالية؛ ممّا ينعكس على أداء الخدمات ويُسبب إرباكاً وإزعاجاً لدى المُستخدمين.
- ضعف المهارات التقنيّة لدى المُستخدمين التي تتطلّبها عمليّة التعامل مع البيانات والخدمات الرقميّة.

8. Burt,A,2019,Privacy and Cybersecurity are converging. here's why that matters for people and companies, Harvard business, 10, pp1-6

٩. حيدرغازي فيصل، الحقّ في الخصوصية وخصوصيّة البيانات، بحثٌ منشورٌ في مجلة كليّة القانون- جامعة النهدين، العدد ٢، ٢٠٠٨، ص٢٩٥.

١٠. الجمعية العامّة للأمم المتّحدة، تقرير مجلس حقوق الإنسان، الدورة الحادية والسبعون، للعام ٢٠١٧، الوثيقة الرقّمة ٥٣/٧٢/أ، ص٥٢.



## ٢. الخصوصية والحقوق الرقمية.<sup>(١١)</sup>

- نتيجة لحصول شركات التكنولوجيا المالية على البيانات والمعلومات الشخصية للمستخدمين؛ تُثار المخاوف من استخدام البيانات الشخصية المخزنة على أنظمة التكنولوجيا المالية بشكل غير قانوني، أو خلافاً للأنظمة والتعليمات النافذة، أو يتم بيعها إلى جهات خارجية؛ مما يؤدي إلى انتهاك الخصوصية الرقمية للمستخدمين وأصحاب المصالح تضعهم في إشكاليات قانونية، وقد تؤدي إلى ضياع حقوقهم.
- عدم المساواة والفجوة الرقمية، إذ إن انتشار استخدام التكنولوجيا ووسائل الدفع الإلكتروني قد لا تصل إلى جميع الأفراد؛ الأمر الذي يؤدي إلى عدم المساواة في وصول التكنولوجيا للجميع، ويعود ذلك إلى أسباب عديدة، منها: الأمية الرقمية، وضعف الثقافة التقنية، أو عدم توفر الخدمة في جميع المناطق؛ الأمر الذي يؤدي إلى الاستبعاد من الخدمات المالية التكنولوجية.

## ٣. التنظيم والجهات المشغلة..

- إن الاعتماد على شركات أو جهات محددة تعمل وسيطاً بين المستخدمين والمصارف يؤدي إلى احتكار الخدمة ويُقلل من الابتكار والحدثة، ويُقوض المنافسة، ويزيد في عمليات الغش والاحتيال<sup>(١٢)</sup>، وفي استبانة تم إجراؤها على مجموعة من الناس؛ لغرض معرفة آرائهم عن سلبيات التكنولوجيا المالية، توصلنا إلى إجابات متعددة إلا أنها ذات غرض واحد، وتمثل بعدم إمكانية استخدام بطاقة الدفع الإلكترونية في الخارج، بالرغم من تمتع البطاقات بهذه الميزة مما يؤدي إلى عزوف المستخدمين عن استخدامها؛ بسبب عدم القدرة على سحب الأموال أو تحديدها بسقف معين، وبذلك تُعد هذه الحالة مؤثراً سلبياً خطيراً على التكنولوجيا المالية، كما أن هناك مميزات يتم التصريح عنها مسبقاً وعند استخدامها يتبين أنها محدودة، كما في حالة تحويل المبالغ من بطاقة إلى أخرى، فهذه الميزة لا تعمل إلا

١١. عائشة خشن، حماية الحق في الخصوصية في العصر الرقمي في المواثيق الدولية، بحث منشور في مجلة جبل حقوق الإنسان، العدد ٣٩، سنة ٢٠٢٠، ص ١١٣.

12 Source: Basrl committee on Banking Supervision «Sound Partices Implications of (Fintech) development for Ban;s and bank supervisors» February, 2018, P.83



• ندرة الكوادر التقنيّة الماهرة التي تتعامل مع المشاكل بكفاءةٍ وسرعةٍ، فضلاً عن قلّة الإنفاق على التكنولوجيا الماليّة<sup>(١٣)</sup>.

#### ٤. التحدّيات القانونيّة..

• ضعف أو انعدام التشريعات التكنولوجيّة التي تُنظّم التعاملات الماليّة، وتؤدي إلى كسب ثقة المُستخدمين بالمُؤسّسات الماليّة؛ نتيجةً للتخوّف من عمليّات القرصنة والاحتيال، إذ تتطلّب الحماية الماليّة أُسساً قانونيّة تُؤمّن تلبية الاحتياجات واسترجاع الحقوق، فضلاً عن إجراءات تكفل توفير أفضل الخدمات في إطار قانونيّ مُتكامل يُعزّز الشفافيّة في ظلّ تشريعاتٍ قويّةٍ ترمي إلى تحقيق التوازن بين المُستخدمين والمُؤسّسات الماليّة<sup>(١٤)</sup>.

١٣. اتحاد المصارف العربيّة، الثقافة الماليّة في العالم العربيّ - البحوث والدراسات، التكنولوجيا الماليّة والذكاء الاصطناعيّ، العدد ٤٥٤، ٢٠١٧، ص ٢٨.

١٤. المصدر نفسه، ص ١٦.



## الفرع الثاني:

### الأساس القانوني للتكنولوجيا المالية

يُشكّل الأساس القانوني للتكنولوجيا المالية أهمّ التحديات التي تواجه صناعة القرار. حيث تسعى لتقديم خدماتٍ ماليّةٍ إلكترونيّةٍ هذا من جهةٍ، وضمان حماية المُستخدمين من جهةٍ أخرى. كما أنّ سرعة التطوّر التكنولوجي تُمثّل أهمّ التحديات للتشريعات التقليدية التي لا تستطيع سدّ الفجوات التنظيميّة<sup>(١٥)</sup>. ونتيجة للطبيعة العابرة للحدود فيكون من الصعب تطبيق لوائح تنظيميّة محلّية عليها. فضلاً عن عدم وجود تعريفٍ مُوحّدٍ لها. والمقصود بالأساس القانوني هو وجود القواعد القانونيّة التي تحكم وتُنظّم التكنولوجيا المالية. يقوم الأساس القانوني للتكنولوجيا المالية على جملةٍ من العناصر التي تُمثّل الإطار القانوني لها. ومنها: الحوكمة المؤسّساتيّة. حيث تتولّى الدولة إصدار القوانين والأنظمة التي تُوفّر البنية التنظيميّة التي يقوم عليها أي مشروع. كما أنّ منح التراخيص والتصاريح وممارسة النشاطات التجاريّة وحماية حقّ المستهلك يجب أن تُنظّم وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة. وفي هذا النطاق نبحث الأساس القانونيّة التي تقوم عليها التكنولوجيا المالية. وعلى وفق ما يأتي:

**أولاً: على صعيد التشريعات الدوليّة:** تُوجد أسسٌ قانونيّةٌ عديدةٌ. أهمّها لجنة بازل ومؤتمر

الأمم المتّحدة للتنمية والتجارة والتكنولوجيا للعام ٢٠١٢. والمنظمة الدوليّة لحماية الملكية

الفكريّة الـ (Wipo). واتفاقية بودابست لعام ٢٠٠١. نتناولها بشكلٍ موجزٍ.

١. لجنة بازل: وهي لجنةٌ فنيّةٌ استشاريّةٌ تُعدّ إطاراً دولياً فعّالاً للرقابة المصرفيّة وضعت

أسساً ومعايير مُشتركةً بين البنوك المركزيّة حول العالم. تقوم على تنسيق الجهود

الرقابيّة بين مختلف السلطات. ومعالجة التحديات والمخاطر التي تتعرّض لها البنوك

المركزيّة حول العالم. وقد وضعت أول معايير الرقابة المصرفيّة في العام ١٩٨٨ والتي

تُسمّى معايير (بازل ١) وكان أهمّ معيارٍ آنذاك هو معيار ملاءمة رأس المال. وأصدرت

المبادئ الأساسيّة للرقابة في العام ١٩٩٧. ووضعت منهجيّة تطبيقها في العام ١٩٩٩.

فضلاً عن معايير بازل ٢ وبازل ٣ .

١٥. إيهاب فوزي السقا. الحماية الجنائيّة والأمنيّة لبطاقات الائتمان. دار الجامعة الجديدة. الإسكندريّة. ٢٠٠٧. ٥٦.



٢. مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة والتكنولوجيا للعام ٢٠١٢: أدت الاستعراضات الرسمية للابتكارات التكنولوجية الحديثة في بعض الدول إلى ظهور خديبات قانونية وتنمية المهارات في قطاع التكنولوجيا واستخداماتها؛ ومن أجل اغتنام هذه الفرص الإيمانية دعا هذا المؤتمر لوضع أطر قانونية فعّالة كانت اللبنة الأساسية في دعم التشريعات المتعلقة بالتكنولوجيا على الصعيد الداخلي والإقليمي. وكان لبرامج الأمم المتحدة «الأونكتاد» الأثر المباشر في الإصلاح القانوني من خلال مشاريع في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أدت جهود التدريب والمشورة القانونيين، ودعم الوعي وبناء المؤسسات إلى تعزيز الثقة لدى المستخدمين والتزامهم بتحقيق الامتثال للمعايير الدولية لتكنولوجيا المعلومات نحو تحقيق الهدف التنموي في هذا المجال. ونتيجة لجهود الأونكتاد تم إعداد وتشريع قوانين سيبرانية وإقرارها في كل من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا، فضلاً عن دول أعضاء في جماعة شرق أفريقيا. وفي آسيا تم إجراء استعراض في مجال التكنولوجيا أدى إلى اعتماده في تشريع قوانين التجارة الإلكترونية. وتواصلت جهود الأونكتاد التدريبية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ من أجل وضع أطر قانونية تتسق وتناسب التجارة الإلكترونية، فضلاً عن مشاركة الأونكتاد في أعمال لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي المتعلقة بأليات تسوية النزاعات في مبادرة منه للتعبير عن تقدّم هذه الدول<sup>(١٦)</sup>.

٣. المنظمة الدولية للملكية الفكرية الويبو (wipo): إشارة للتكنولوجيا في تعريف لها على أنها ((المعرفة والخبرة المكتسبة ليست فقط للتطبيق العملي لتقنية ما، بل أيضاً للاستغلال الإداري والمالي والتجاري والصناعي لمشروع ما))<sup>(١٧)</sup>. إذ يعدّ هذا التعريف اعترافاً رسمياً من منظمة الويبو بالتكنولوجيا والتحول الإلكتروني كملكية فكرية حديثة؛ ممّا يوفّر أساساً قانونياً دولياً للتكنولوجيا المالية.

١٦. الفقرات (٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧) من مذكرة الأونكتاد ضمن جهود مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. تقرير مرحلي عن تنفيذ أحكام اتفاق أكر المتعلق بمجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. جنيف.

٢٦-٣٠ / تشرين الثاني/ ٢٠١٢، ص ١٣-١٤.

١٧. منظمة الويبو على الموقع الاتي [www.wipo.int/portal/ar](http://www.wipo.int/portal/ar).



٤. اتفاقية بودابست لمكافحة الجريمة الإلكترونية للعام ٢٠٠١: تُوفّر هذه الاتفاقية الحماية القانونية للانتهاكات التي يتعرّض لها الأفراد المُستخدمون للتكنولوجيا وتُوفّر الضمانات القانونية لهم. وحددت مسؤوليّة جميع الأطراف. وفرضت على الدول الأعضاء فيها اعتماد ما يلزم من تدابير تشريعيّة للجرائم. وفرض العقوبات المناسبة لها<sup>(١٨)</sup>.

### ثانياً: الأساس القانوني على الصعيد الداخلي

من دولةٍ إلى أخرى تختلف التشريعات المتعلّقة بالتكنولوجيا الماليّة تبعاً للسياسات العامّة التي تنتهجها كلُّ دولةٍ، وانطلاقاً من التطوّرات العالميّة، وحرصاً لمواكبة التقدّم: أخذت الدول بالتحوّل إلى أنظمة التكنولوجيا الماليّة ووفّرت التشريعات والأنظمة التي تمثّل البنية القانونيّة الأساسيّة لها. ومن هذه الدول العراق. حيث أصدر مجلس الوزراء العراقيّ «نظام خدمات الدفع الإلكترونيّ للأموال رقم ٢ لسنة ٢٠٢٤» وهو تشريعٌ عراقيّ داخليّ يتعلّق بشكلٍ خاصّ بخدمات التكنولوجيا الماليّة يُوفّر الأساس القانونيّ لتقديم الخدمات الماليّة داخل الدولة باستخدام التكنولوجيا: بهدف تسهيل التعاملات، وسرعة الإجراءات، وشفافيّة المدفوعات، ومراقبة التحوّلات. وضمان حقوق المُستخدمين وأصحاب المصالح، ويوافق التطوّرات، فضلاً عن الحدّ من الفساد. ويمثّل الأساس القانونيّ لخدمات التكنولوجيا الماليّة. وتناول المُشرّع الجزائريّ تنظيم الدفع الإلكترونيّ على غرار المُشرّع الفرنسيّ بالقانون (٢٠٢٠/٥)<sup>(١٩)</sup>. وتؤكّد مُختلف القوانين أنّ للتكنولوجيا الماليّة أهميّة بالغة للأطراف المتعاقدة. إذ تمنح فوائد متعدّدة، سواءً للمستخدم أو للبنك والشركات الوسيطة<sup>(٢٠)</sup>. فضلاً عن الشفافية التي تُعزّز مكافحة الفساد. أمّا في القانون المصريّ فقد ازدهرت التكنولوجيا الماليّة مع ارتفاع حجم المال المُخاطر في سنة ٢٠٢٢. إذ وصلت الاستثمارات في التكنولوجيا الماليّة إلى أكثر من (١٦٧) مليون دولارٍ، وقد سعت الحكومة المصريّة إلى تطوير خدمات التكنولوجيا

١٨. المواد (٧ و ٨ و ١٢ و ١٣ و ١٦) من اتفاقية بودابست لعام ٢٠٠١.

١٩. المادة ٥٤٣ مُكرّر من القانون رقم ٢٠٢٠/٥.

٢٠. كاملة بوعدة، النظام القانونيّ لوسائل الدفع الإلكترونيّ في الجزائر. بحثٌ منشورٌ في مجلة الأستاذ الباحث للدراسات

القانونيّة والسياسيّة، المجلد ٧، العدد ١، سنة ٢٠٢٢، ص ٧-٩.



الماليّة ودعمت الاستثمار ووفّرت التمويل من خلال التشريعات والأنظمة الداعمة لها<sup>(٢١)</sup>، ويُمثّل «قانون تنظيم وسائل الدفع غير النقديّ رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية»<sup>(٢٢)</sup> الإطار التنظيمي للتكنولوجيا الماليّة في مصر. فضلاً عن قانون البنك المركزيّ والجهاز المصرفيّ رقم (١٩٤ لسنة ٢٠٢٠)<sup>(٢٣)</sup>، الذي يهدف إلى تلبية الحاجات المصرفيّة ومُواجهة التطوّرات والتحدّيات وتنظيم خدمات التكنولوجيا الماليّة. ويوفّر أساساً قانونياً لتقديم خدمات التكنولوجيا وضمان حقوق المستخدمين. ويُعزّز من ثقتهم بما ينعكس على واقع المُجتمع والدولة ككلّ.

٢١. محمد طلعت سعيد. التكنولوجيا الماليّة آفاق إلى المُستقبل. العصريّة للنشر والتوزيع. القاهرة. الطبعة ١. ٢٠٢٠.

ص ٣٧.

٢٢. منشور بالجريدة الرسميّة بالعدد (١٥) مُكرّر في ١٦ ابريل ٢٠١٩.

٢٣. منشور في الجريدة الرسميّة بالعدد (٣٧) مُكرّر في ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠.



## المبحث الثاني:

### الجوانب التطبيقية للتكنولوجيا المالية والقواعد القانونية المنظمة لها في العراق

لقد أثبتت التكنولوجيا المالية للعالم قدرتها على إحداث التغيرات الجذرية في القطاع المالي ودورها الريادي في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد من خلال الآليات التقنية والضمانات القانونية التي تعمل جنباً إلى جنب؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبناءً على ذلك يتناول هذا المبحث الآليات التقنية الفاعلة التي تُعزز الشفافية وتكافح الفساد في المطلب الأول. فيما يبحث المطلب الثاني الضمانات القانونية المتصدية للفساد وتعزيز الشفافية.

## المطلب الأول:

### الآليات التقنية الفاعلة المعززة للشفافية ومكافحة الفساد

تقوم التكنولوجيا المالية على جملة من التقنيات الإلكترونية الحديثة تتمثل بالشبكات والبرمجيات والمعلومات تعمل جنباً إلى جنب؛ ليكمل كل منها الآخر. فضلاً عن الأجهزة والبطاقات التي تؤدي مهمة تسوية التعاملات المالية بين الأفراد والبنوك وفقاً للتشريعات المنظمة لها؛ لذا نتطرق إلى التعرف على البطاقات البنكية في الفرع الأول. فيما نتناول آلية استخدام البطاقة البنكية والطبيعة القانونية لها في الفرع الثاني.

## الفرع الأول:

### ماهية البطاقات البنكية

**أولاً: تعريف البطاقات البنكية:** تختلف بطاقات الدفع الإلكترونية باختلاف الوظيفة التي تؤديها. حيث تُوجد بطاقات سحب فقط وبطاقات وفاء. وقد أعطت التشريعات الدولية تعاريف مختلفة لها فيعرفها المشرع الفرنسي بأنها ((تعتبر بطاقة وفاء كل بطاقة تسمح لحاملها بسحب أو نقل أموال. وهذه البطاقات لا يمكن أن تصدرها إلا مؤسسات القرض. والخزينة العامة. بنك فرنسا. مصالح البريد وصندوق الودائع والأمانات))<sup>(٢٤)</sup>. كما عرفها بأنها ((تشكل بطاقة الدفع كبطاقة

٢٤. المادة (١/٥٧) من المرسوم المؤرخ في ٣٠ أكتوبر ١٩٣٥. المعدل بالقانون رقم (٩١-١٣٨٢) الصادر في ١٩٩٢/١٢/٣٠.



صادرة عن مؤسّسة مائيّة (أو ما يشابهها... تسمح لحاملها بسحب أو تحويل الأموال)<sup>(٢٥)</sup>. وعلى صعيد الفقه عرّفها جانب بأنّها البطاقة التي تصدر عن مؤسّسة مجازة وتسلم بشكل مباشر إلى المُستخدم؛ بغرض استعمالها بشكل مُستمرّ لسحب الأموال وتسيّد الأثمان<sup>(٢٦)</sup>.

**ثانياً: خصائص البطاقة البنكيّة:** وتمتاز البطاقات البنكيّة بجملة من الخصائص، إذ يتبيّن من التعاريف المذكورة أنّها تقوم بوظيفة أداء ووظيفة انتمان. وغالباً ما يتمّ وضع شروط تعاقدية مُسبقة لا يمكن للعميل مناقشتها. تُعدّ عقود إذعان. ومن خصائصها أنّها ثلاثيّة الأطراف. حيث تقوم علاقة الدفع الإلكترونيّ على ثلاثة عناصر رئيسية، وهما البنك المُصدر للبطاقة والتاجر وحامل البطاقة. إلا أنّ عمل كلّ واحدٍ منهم يُؤدّي عملاً مُختلفاً عن الآخر وبشكل مُستقل<sup>(٢٧)</sup>. وتُعدّ البطاقة البنكيّة للعميل وسيلةً فعّالةً للوفاء. بدلاً من النقود والصكوك. وتوفّر مراقبةً للمدفوعات دون تجاوز الرصيد عن طريق الكشوفات والأجهزة المُتاحة<sup>(٢٨)</sup>. وبذلك تكون أهمّ أداة تُعزّز الشفافيّة الماليّة. أما ما يخصّ التاجر والمصرف فهي تُوفّر للتاجر جُنب مخاطر الصكوك بدون رصيدٍ وحمايته من مخاطر عمليّات السرقة والسطو المسلّح. وتوفّر الكثير من الوقت والجهد وسهولة التعامل معها بالنسبة للمصرف<sup>(٢٩)</sup>. وعلى الرغم من هذه الخصائص والمميزات إلا أنّها ليست بمعزلٍ عن المخاطر والتحدّيات.

**ثالثاً: أنواع البطاقات البنكيّة:** تتعدّد أنواع بطاقات الدفع الإلكترونيّة. إلا أنّها على ثلاثة أنواع رئيسية، وهي:

١. **بطاقة الوفاء:** وهي أوسع البطاقات انتشاراً حول العالم. تمتاز بتقليل مخاطر الديون المعدومة أو الرديئة لدى البنك المُصدر للبطاقة. تستخدم في تسيّد أثمان السلع والخدمات بدلاً من

٢٥. المادة (١/١٣٢) من القانون النقديّ والماليّ الفرنسيّ.

٢٦. توفيق شنيور، أدوات الدفع الإلكترونيّة، بطاقات الوفاء، النقود الإلكترونيّة، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونيّة والاقتصاديّة، الجزء الأول، الجديد في التقنيات المصرفيّة، منشورات الحلبيّ الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٨٧.

٢٧. عمر سليمان الأشقر، دراسة شرعيّة في البطاقات الائتمانيّة، ط ١، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، بدون سنة نشر، ص ٥٠.

٢٨. جهاد رضا الحباشنة، الحماية الجزائيّة لبطاقة الوفاء، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٣١-٣٢.

٢٩. جهاد رضا الحباشنة، المصدر السابق، ص ٢٩.



الدفع النقديّ، وتمييز بعض القوانين كالفرنسيّ والجزائريّ بين نوعين فقط من هذه البطاقات، وهي بطاقة السحب وبطاقة الدفع.<sup>(٣٠)</sup> وتكون عمليّة تحويل الأموال فيها من حساب العميل إلى حساب التاجر بطريقتين، الأولى تُسمّى الطريقة المباشرة، والثانية الطريقة غير مباشرة<sup>(٣١)</sup>.

٢. بطاقة السحب: يُعرّفها المشرّع الجزائريّ في قانون التجارة ((كل بطاقة صادرة عن البنوك أو الهيئات الماليّة المؤهلة قانوناً وتسمح لصاحبها فقط بسحب الأموال))<sup>(٣٢)</sup>.

رابعاً: بطاقة الائتمان: يُعرّفها المجمع الفقهيّ لمنظمة المؤتمر الإسلاميّ بأنّها ((مستند يعطيه مصدره لشخصٍ مُعيّن بناءً على عقد بينهما، يُكّن من شراء السلع والخدمات ممّن يعتمد المستند دون دفع الثمن حالاً؛ لتضمّنه إلزام المصدر بالدفع، ومنها ما يُكّن من سحب النقود من المصارف))<sup>(٣٣)</sup>.

وبطاقة الائتمان على أنواع تنقسم وفقاً<sup>(٣٤)</sup>: للمزايا والضمانات التي تقدمها والجهة المُصدّرة لها والوظيفة التي تُؤدّيها والنظم التكوينيّة لها ونطاق الاستخدام.

خامساً: بطاقة ضمان الشيكات: وتُعرّف بأنّها البطاقة التي تتعهد بموجبها الجهة المُصدّرة لها، بضمان تسديد الصكوك المسحوبة من قبل العميل على المصرف، ويُعدّ هذا النوع من البطاقات ضامناً للوفاء بالصكوك، أي أنّ المصرف هو الجهة الضامنة لتسديد قيمة الصكوك الحرّة من قبل العميل<sup>(٣٥)</sup>.

٣٠. سميحة القليوبي، الجديد في أعمال المصارف من الواجهتين القانونيّة والاقتصاديّة، ج ١، الجديد في التقنيات المصرفيّة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٦٦.

٣١. بن عمير أمينة، البطاقات الإلكترونيّة للدفع والقروض والسحب، رسالة ماجستير في القانون الخاص، جامعة قسنطينة، ص ٢٠.

32. M. Jeantin, Droit Commercial : instrument et payement et de retrait (entreprises en difficultés), 4émeéd. 1995, Dalloz, Paris, n 192, p. 110

٣٣. عبد الهادي النجار، بطاقات الائتمان والعمليّات المصرفيّة الإلكترونيّة، الجديد في أعمال المصارف من الواجهتين القانونيّة والاقتصاديّة، ج ١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٦٧.

٣٤. إيهاب فوزي السقا، الحماية الجنائيّة والأمنية لبطاقات الائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص ٢٦.

٣٥. جهاد رضا الحباشنة، الحماية الجزائيّة لبطاقة الوفاء، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨، ص ٣٨.



## الفرع الثاني:

### آلية استخدام البطاقة البنكية والطبيعة القانونية لها

أولاً: آلية استخدام البطاقة: لا بدّ للعميل مُستخدم البطاقات البنكية أن يقوم بإجراءاتٍ قبل الحصول على البطاقة. وتمثّل بتقديم طلبٍ إلى البنك للحصول على البطاقة. ومن اللازم أن يملأ المعلومات المطلوبة وأن يكون للعميل حسابٌ جارٍ في البنك (التوطين). ولا بدّ من أن يكون حسن السمعة والسلوك من جهة التعاملات الماليّة، أي لا يكون سبق أن قدّم صكوكاً بدون رصيدٍ. ولا تُوجدُ عليه ضرائب غير مدفوعةٍ. وتعدّ البطاقة وسيلةً: وفاءً للمشتريات والخدمات ولا بدّ من توفير أجهزة صرافٍ آليّةٍ مُرتبطةٍ بالبنوك تُمكن العميل من سحب الأموال عند الحاجة<sup>(٣٦)</sup>. وتتخذ عمليّة الدفع عدّة طرقٍ لدفع أثمان الخدمات والسلع من حساب العميل إلى حساب التاجر. وهي: أولاً: طريقة الخصم المباشر (ON Line): وهي بمثابة الدفع النقديّ. إذ تتطلّب توفير رصيدٍ في البطاقة لا يقلُّ عن الحد الأدنى لقيمة السلعة أو الخدمة المُقدّمة. وهي شائعة الاستخدام<sup>(٣٧)</sup>.

ثانياً: طريقة الدفع غير المباشر: وهي بمثابة الدفع بالأجل. حيث يقوم التاجر بتثبيت بيانات المُشتريات وتثبيت بيانات بطاقة العميل ويوقع عليها ومن ثمّ يرسل نسخةً للجهة المُصدّرة لها؛ لاستيفاء المبالغ<sup>(٣٨)</sup>.

ثالثاً: بطاقات الائتمان: وهي بطاقات تسمح للعميل بدفع قيمة السلع والخدمات في وقتٍ لاحقٍ بفوائد مُحدّدة.

رابعاً: الطبيعة القانونية لنظام الأداء باستخدام البطاقة الإلكترونيّة: إنّ المال في البطاقات البنكيّة أصبح معنوياً غير ملموسٍ يتخذ شكل بياناتٍ رقميّةٍ تُمثّل الضمانات الماليّة. وإنّ هذا التحوّل لا بدّ من أن تكون له بيئة قانونيّة تُكيّف طبيعة عمل هذه البطاقات<sup>(٣٩)</sup>. ويُقصدُ بالطبيعة القانونية

٣٦. واقد يوسف. النظام القانونيّ للدفع الإلكترونيّ. رسالة ماجستير في القانون العامّ. كليّة الحقوق. جامعة مولود معمري. تيزي وزو. ٢٠١١. ص ٨٨.

٣٧. واقد يوسف. المصدر السابق. ص ٨٨.

٣٨. واقد يوسف. المصدر السابق. ص ٩٠.

٣٩. إيهاب فوزي السقا. مصدر سابق. ص ٥٦.



تحديد القواعد القانونية المنظمة لعمل البطاقات والقواعد المطبقة على النزاعات. ومن أجل تحديد الطبيعة القانونية للبطاقة البنكية لا بد من التعرف على التكيف القانوني لها وطبيعة أمر الدفع عن الاستخدام. وعلى ما يأتي:

**أولاً: التكيف القانوني للبطاقة البنكية:** من بديهيات الأمور أن تحديد طبيعة البطاقة البنكية نعدّ من المواضيع الحيويّة التي تساعد القاضي على تحديد القواعد القانونيّة الواجبة التطبيق على النزاع. كما أنّه يُبين لأطراف العلاقة مالهم من حقوق وما عليهم من التزامات. وقد اتّجه فريق من الفقه لتحديد طبيعة العلاقة القانونيّة عن طريق عدّ نظام الدفع بالبطاقة وحدةً متكاملةً، في حين يرى فريق آخر أنّها عقودٌ منفصلة<sup>(٤٠)</sup>. وقد عدّت البطاقة تطوراً غير ماديّ للنقود الورقيّة القانونيّة. فهي تُؤدّي الغرض نفسه بكفايةٍ ودقةٍ تامّةٍ، غير أنّها ليست نقوداً وفقاً لتعريف القوانين المصرفيّة<sup>(٤١)</sup>. كما عدّها جانباً من الفقه أنّها نقودٌ بلاستيكيّةٌ أو إلكترونيّةٌ؛ استناداً إلى الوظيفة التي تُؤدّيها والغرض الأساسيّ من النقود القانونيّة<sup>(٤٢)</sup>. ونحن نرى أنّ النقود التي احتوتها هذه البطاقة أصبحت نقوداً إلكترونيّةً تُؤدّي ولم تُؤدّ البطاقة سوى وسيلة الدفع بشكل أكثر تنظيمًا وسهولة. ولم تخل محلّ النقود القانونيّة؛ لأنّ النقود الإلكترونيّة تحتاج إلى تشريع قانونيّ خاصّ بها منحها الشرعيّة والقيمة القانونيّة. لهذا لا تُعدّ البطاقة البنكيّة نقوداً؛ لأنّ القانون لم يمنحها قوّة إبراءٍ. ولا يمكن إجبار التعامل بها مالم يكن هناك تشريع قانونيّ ملزم.

**ثانياً: الطبيعة القانونيّة للأمر بالدفع عند استخدام البطاقة:** يُعرّف بأنّه أمرٌ يصدره العميل إلى بنكه بأن يخصم من حسابه مبلغ السلعة أو الخدمة. ويقيده في حساب التاجر. فإذا تمّت بالشكل الصحيح يكون العميل قد أوفى بدينه تجاه التاجر. ولم تشترط التشريعات

٤٠. خشة حسيبة. وسائل الدفع في القانون الجزائريّ. رسالة ماجستير. جامعة محمد بوضياف بالسليمة. كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة. ٢٠١٦. ص ٥٣.

٤١. موسوعة القضاء والفقه للدول العربيّة. الجزء ١١. الدار العربيّة للموسوعات. المجلد ٦١. ص ٣٤.

٤٢. محي الدين إسماعيل علم الدين. أعمال البنوك. من الناحيتين القانونيّة والعمليّة. ج ٢. دار النهضة العربيّة. القاهرة. ١٩٩٣. ص ٧٣٧.



شكليّةً مُحدّدةً لأمر الدفع. سوى أن يكون موقّعاً من حامل البطاقة على الفاتورة التي يُقدّمها التاجر من ثلاث نسخ<sup>(٤٦)</sup>. ويمتاز الأمر بالدفع الذي يصدره العميل إليالبنك بأنّه غير قابل للرجوع فيه حتّى وإن اكتشف أنّ البضاعة غير متطابقة أو الخدمة لا تناسبه<sup>(٤٤)</sup>. الأمر الذي يُؤدّي إلى استقرار المعاملات والأوضاع الإداريّة. كما أنّ ذلك يجد سنده من القانون حيث كان المُشرّع الفرنسيّ سبّاقاً في حسمه. إذ نصّ على قطعية الأمر بالدفع وعدم قابليّة الرجوع فيه<sup>(٤٥)</sup>. كما عدّ القانون الأوربيّ المتعلّق بالاستخدام السليم للدفع الإلكترونيّ وقانون النقد الفرنسيّ في مادّته (٢١٣٢) أنّ أمر الدفع المعطى بواسطة العميل غير قابل للرجوع. وهو قطعيّ ولا يقبل الإلغاء. وهناك بعض الاستثناءات يمكن للعميل الرجوع فيها. منها: حالة التصفية القضائيّة للمُستفيد. وحالة فقدان البطاقة أو سرقتها فيمكن عندها استرجاع المبالغ المدفوعة بشكل غير قانونيّ.

٤٣. عبدالله ليندة. النظام القانوني لبطاقة الدفع. رسالة ماجستير في القانون الخاص. جامعة جيجل. ٢٠٠٧. ص ١١٠٢. نفس المصدر. ص ٣٣-٣٤

44. Michel Jeantin, Paul le Connu, droit commercial « instrument de paiement et crédit », entreprise en difficulté, 5<sup>ème</sup> édition, Dalloz, PARIS, 1999, p :130

٤٥. المادة ٢٥٧ من المرسوم الصادر في ٣٠/١٠/١٩٣٥ المعدّل بقانون ١٩٩١/٢/٣٠. ويُنظر أيضاً.. Michel Jeantin Paul le Cannu, op, cit, P. 129



## المطلب الثاني:

### الضمانات القانونية المتصدية للفساد والمعززة للشفافية

إنَّ استثمار الدول في التكنولوجيا الماليَّة يتطلَّب إبرام العقود التي تُنظِّم العلاقة بين جميع الأطراف بما يحفظ حقوق الجميع ويضمن تحقيق أقصى استفادة منها<sup>(٤٦)</sup>. نتيجة لطبيعة التكنولوجيا العابرة للحدود الجغرافيَّة للدول تظهر علاقة تتمثَّل بعقود نقل التكنولوجيا التي غالباً ما تكون جزءاً من عمليَّات تجاريَّة مُركَّبة؛ بسبب تداخل طبيعتها المُختلفة<sup>(٤٧)</sup>. فتستمدُّ التكنولوجيا ضماناتها وقوتها من خلال البحث عن التشريعات اللازمة التي تهدف إلى دمج المعرفة في الإنتاج<sup>(٤٨)</sup>. وتتمثَّل الضمانات القانونيَّة داخل الدولة بما يتمُّ اعتماده من استثماراتٍ من قبل الحكومة. على سبيل المثال حذرت معظم البنوك المركزيَّة، ومنها البنك المركزي العراقي، من مخاطر التداول بالعملة الافتراضيَّة الرقميَّة. وفي مُقدِّمتها (البتكوين)؛ لما فيه من مخاطر مُرتفعةٍ وليس لها أصولٌ حقيقيَّةٌ، فضلاً عن عدم خضوعها لأيَّة جهةٍ رقابيَّةٍ حول العالم. وبالتالي فهي تفتقر إلى الضمانات الحكوميَّة الرسميَّة. فالضمانات الحكوميَّة لأيِّ مشروعٍ هي المعوَّل عليه بالثقة والاعتماد. أمَّا خدمات التكنولوجيا الماليَّة فقد سعت الحكومات، ومنها العراقيَّة من خلال التشريعات، إلى أن تتولَّى تنظيمها بقوانين وأنظمةٍ للوصول للمنفعة المرجوة منها. وما يهْمُنَّا في هذا الصدد هو الضمانات القانونيَّة المنُظمة للتكنولوجيا الماليَّة في العراق نبحثها في هذا المطلب على فرعين:

#### الفرع الأوَّل:

#### المُحاسبة القانونيَّة ودورها في ضمان شفافيَّة تعاملات التكنولوجيا الماليَّة:

تُعَرَّفُ المُحاسبة القانونيَّة بأنها (تطبيق المعرفة المُتخصِّصة ومهارات التحقيق التي يمتلكها المُحاسب القانونيُّ CPA في جمع وُحليل وتقييم المسألة بشكلٍ واضحٍ، وتفسير وتوصيل النتائج التي يصل

٤٦. د. أبو العلا علي أبو العلا النمر الحماية الوطنيَّة للملكيَّة الفكرية، دار النهضة العربيَّة، ١٩٩٨، ص ٨.

47. Jean Schapira «les contrats internationaux de transfert technologique» journal du droit international. 1978. P. 21: Jean de la Collette «les contrats de commerce internationaux» droit/ ecot. nomic, 3 ed. De Boeck Universite. 1996.p. 83

٤٨. د. أنس السيّد عطية سليمان، الضمانات القانونيَّة لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية والمشروعات التابعة لها، أطروحة دكتوراه، كليَّة الحقوق - جامعة عين الشمس، ١٩٨٠، ص ٢٧.



إليها للمحكمة، ومجلس الإدارة، أو الجهات القضائية التنفيذية الأخرى<sup>(٤٩)</sup>، وتبرز أهمية الحاسبة القانونية في تلبية مُتطلبات الحاجات المُستقبلية والترابط القانوني من خلال الأدلة القانونية التي تدعم جهود مكافحة الفساد المالي وترسيخ الشفافية، وتدعم جهود القضاء بالخبرات اللازمة وتحرص على تعزيز فعالية وكفاءة الحاسبة الخارجية<sup>(٥٠)</sup> وبدخول التكنولوجيا وظهور الدفع الإلكتروني لا بدّ من دمج الحاسبة القانونية في التكنولوجيا المالية، إذ ستؤدي إلى ضمان الدقة في المعلومات وتكشف عن الأنشطة غير المشروعة وعمليّات الاحتيال، فضلاً عن حماية حقوق العملاء والمستثمرين، وتُعزّز من الامتثال للقوانين والأنظمة التي بدورها ستؤدي إلى تحسين شفافية التعاملات المالية بما ينعكس على جهود مكافحة الفساد المالي والإداري<sup>(٥١)</sup>، ولا بدّ من دعم وتنمية المهارات الحاسوبية في العراق واستثمار التكنولوجيا المالية بما ينعكس على واقع استنزاف أموال العراق.

#### الفرع الثاني:

#### نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال رقم ٢ لسنة ٢٠٢٤:

صدر بموجب قرار مجلس الوزراء العراقي المرقّم (٢٤٢٧٦)<sup>(٥٢)</sup>، ويهدف النظام لوضع إطار تنظيمي للمدفوعات غير النقدية مُلزم للقطاعات العامة والخاصة، كما يهدف إلى تسهيل عملية تسديد الالتزامات المالية للمواطنين في إطار الجهود الحثيثة للتحوّل الرقمي والحكومة الإلكترونية، ونظّم هذا النظام استخدام التكنولوجيا المالية في العراق بما يُعزّز النمو ويحقق الشفافية ويكافح الفساد من خلال الآليات الآتية:

٤٩. حسين أحمد حسن توفيق، أثر تطبيق آليات الحاسبة القضائية في الحدّ من طرق التهرب الضريبي في الشركات المساهمة المصرية: دراسة ميدانية، بحث منشور في مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها - كلية التجارة، عدد ٣، سنة ٤٠، ٢٠٢٠، ص ٤٩-١.
٥٠. رانيا سلطان محمد عبد الحميد، دور تقنيات الحاسبة القضائية التحقيقية في تطوير دور قطاع المحليات والرقابة في مكافحة الفساد، دراسة ميدانية، بحث منشور في المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد ٤٦، العدد ٢١، سنة ٢٠٢٢، ص ١٤.
٥١. مقداد أحمد الجبلي، الحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد ١٠٧، المجلد ٣٤، سنة ٢٠١٢، ص ٣٢.
٥٢. جريدة الوقائع العراقية، العدد ٤٧٧١، في ٢٩/٤/٢٠٢٤.



١. التتبع الرقمي، حيث يُؤدّي إلى تسهيل الرقابة على حوالات الأموال من خلال الكشف عن آية حوالةٍ ماليّةٍ مشبوهةٍ أو أمّاطٍ غير طبيعيّةٍ في الإنفاق: ممّا يُعزّز شفافيّة الحركات الماليّة التي يُوفّرها للجمهور ويزيد من الثقة بالتكنولوجيا الماليّة في العراق.
  ٢. تقليل السيول النقديّة والحدّ من تكديسها عند الإدارة؛ ممّا يجعل من الصعب إخفاء المدخولات، ويمنع الرشى داخل مُؤسّسات الدولة، كما يُسهّل الرقابة الضريبيّة والحدّ من التهرب الضريبي من خلال تتبّع مدخولات الأفراد، وفرض ضرائب بصورةٍ أكثر كفاءةً وفعاليّةً .
  ٣. تخديد المتعاملين من خلال توفير معلوماتٍ كاملةٍ عنهم داخل النظام؛ ممّا يصعب عمليّات الاحتيال والسرقة، ويمنع عمليّات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجماعات المُسلّحة.
  ٤. أتمتة العمليّات الماليّة التي تساهم في تقليل الأخطاء البشريّة التي قد تُستغلّ كثغرةٍ تُؤدّي إلى الفساد، كما أنّ دقة السجلات الماليّة تُعقّد عمليّات التلاعب في البيانات.
  ٥. تعمل على تعزيز الثقة في النظام الماليّ من خلال توفير بيئة عملٍ أكثر نزاهةً تجعل من الصعب دخول الشركات الفاسدة إلى المنافسة .
- إنّ تحقيق هذا النظام لأهدافه يعتمد على التطبيق الفعّال لقواعده، فضلاً عن الرقابة المُستمرّة والتكامل مع الأنظمة والقوانين ذات العلاقة، كما أنّ التوعية المُجمعيّة والثقافة التكنولوجيّة للأفراد تُؤدّي إلى إجماع النظام وتطوّره، وتذهب به إلى أقصى فوائده.



## الخاتمة

### أولاً: الاستنتاجات

١. إنَّ التكنولوجيا الماليَّة نظامٌ ماليٌّ حديثٌ لها دورٌ فعَّالٌ في السياسة النقديَّة والحدِّ من الفساد، من خلال التأثير المباشِر لها في السيطرة على السيولة المصرفيَّة والكتل النقديَّة، ومُراقبتها لعمليَّات المدفوعات والحوالات الماليَّة.
٢. للتكنولوجيا الماليَّة مُساهماتٌ كبيرةٌ في تحسين جودة الخدمات الماليَّة المُقدَّمة إلى المُستخدمين والدولة؛ نتيجةً للمزايا التي تتمتع بها .
٣. لا يخلو أي نظامٍ من المخاطر والعيوب التي تطرأ عليه إلا أنَّ عيوب التكنولوجيا الماليَّة يمكن أن تعالج من خلال الرقابة المُستمرة والمنافسة المُسرَّعة، وعدم احتكار التوسيط بفئةٍ مُحدَّدة .
٤. للمُحاسبة القانونيَّة دورٌ رياديٌّ يُعزِّز جهود التكنولوجيا الماليَّة، ويعمل بمثابة الرقيب على الإجراءات التقنيَّة.
٥. تُمثِّل الضمانات القانونيَّة أهمَّ أدوات دعم التكنولوجيا الماليَّة التي تمنح الشرعيَّة لها .

### ثانياً: المقترحات

١. لا بدَّ من إجراءاتٍ توعويَّةٍ وتنقيفيَّةٍ بالتكنولوجيا الماليَّة في جميع مُؤسَّسات الدولة والقطاع الخاصِّ تُعزِّز جهود التكنولوجيا الماليَّة في مُكافحة الفساد المالي والإداريِّ.
٢. ندعو المُشرِّع العراقيَّ إلى الإِجَاه نحو تشريع القوانين التي تُعزِّز البيئَة الرقميَّة، كما فعل المُشرِّع المصريِّ، حيث وضع تشريعاتٍ فعَّالة ساهمت بشكلٍ كبيرٍ في تحسين الواقع الاقتصاديِّ في البلاد، وعزَّزت من جهود مُكافحة الفساد .
٣. لا بدَّ من تطوير أنظمة الدفع الإلكترونيِّ، والتشجيع على استخدام الحافظة الإلكترونيَّة في مُختلف التعاملات الحكوميَّة، وربط أنظمة الدفع مع بعضها البعض؛ لتسهيل التعاملات الماليَّة وإضافة معايير أمنيَّةٍ حديثةٍ لحماية بيانات العملاء.
٤. تعزيز الشفافيَّة في التعاقدات الحكوميَّة من خلال وضع منصاتٍ إلكترونيَّةٍ للمناقصات تُتيحُ الفرصة للمواطنين والشركات المنافسة بصورةٍ مُسرَّعةٍ.



٥. تفعيل الرقابة البرلمانية، وتعزيز رقابة ديوان الرقابة المالية الاتحادية وهيئة النزاهة الاتحادية، والاستماع لشكاوى المستخدمين لبطاقات الدفع الإلكترونية، حيث يشكو الناس كثرة العمولات وصعوبة الاستخدام وعرقلة المدفوعات، وجميع هذه الإشكاليات تتحملها الشركات المنشغلة أو الوسيطة؛ بسبب ضعف الرقابة والمحاسبة .
٦. يتيح التحوّل التكنولوجي المالي سهولة إعداد الموازنة العامة للدولة، من خلال ما يتوفّر لها من بياناتٍ حقيقيةٍ للإيرادات والمصروفات يمكن اعتمادها عند إقرار الموازنة العامة للبلاد.



## المصادر

### أولاً: الكتب

١. أبو العلا علي أبو العلا النمر، الحماية الوطنية للملكية الفكرية، دار النهضة العربية، ١٩٩٨.
٢. إيهاب فوزي السقا، الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
٣. إيهاب فوزي السقا، الحماية الجنائية والأمنية لبطاقات الائتمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٧.
٤. توفيق شنيور، أدوات الدفع الإلكترونية، بطاقات الوفاء، النقود الإلكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، الجزء الأول، الجديد في التقنيات المصرفية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٥.
٥. جهاد رضا الحباشنة، الحماية الجزائرية لبطاقة الوفاء، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨.
٦. عبد الفتاح بيومي حجازي، التجارة الإلكترونية وحمايتها القانونية، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
٧. عبد الهادي النجار، بطاقات الائتمان والعمليات المصرفية الإلكترونية، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، ج١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٢.
٨. عمر سليمان الأشقر، دراسة شرعية في البطاقات الائتمانية، ط١، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، بدون سنة نشر.
٩. المحامي عمر حسين المومني، التوقيع الإلكتروني وقانون التجارة الإلكترونية، دراسة قانونية تحليلية مقارنة، ط١، عمان، ٢٠٠٣.
١٠. محمد توفيق سعودي، بطاقات الائتمان والأسس القانونية للعلاقة الناشئة عن استخدامها، دار الأمين، ٢٠٠١.
١١. محمد طلعت سعيد، التكنولوجيا المالية آفاق إلى المستقبل، العصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة ١، ٢٠٢٠.
١٢. محي الدين إسماعيل علم الدين، أعمال البنوك، من الناحيتين القانونية والعملية، ج٢، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٣.

### ثانياً: البحوث :

١. حسين أحمد حسن توفيق، أثر تطبيق آليات المحاسبة القضائية في الحد من طرق التهريب الضريبي في الشركات المساهمة المصرية: دراسة ميدانية، بحث منشور في مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها - كلية التجارة، عدد ٣، سنة ٤٠، ٢٠٢٠.



٢. حيدر غازي فيصل، الحق في الخصوصية وخصوصية البيانات، بحث منشور في مجلة كلية القانون - جامعة النهرين، العدد ٢، ٢٠٠٨.
  ٣. رانيا سلطان محمد عبد الحميد، دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في تطوير قطاع المحليات والرقابة في مكافحة الفساد، دراسة ميدانية، بحث منشور في المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد ٤٦، العدد ٢١، سنة ٢٠٢٢.
  ٤. رديف مصطفى وغتتمار فيصل، التحول الرقمي كألية لتعزيز النمو المالي، بحث منشور في مجلة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المجلد الأول، العدد ٥، سنة ٢٠٢١.
  ٥. عائشة لخشن، حماية الحق في الخصوصية في العصر الرقمي في المواثيق الدولية، بحث منشور في مجلة جبل حقوق الإنسان، العدد ٣٩، سنة ٢٠٢٠.
  ٦. كاملة بوعكة، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر، بحث منشور في مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد ٧، العدد ١، سنة ٢٠٢٢.
  ٧. مقداد أحمد الجليبي، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العدد ١٠٧، مجلد ٣٤، سنة ٢٠١٢.
  ٨. مليكة بن علقمة ويوسف سليحي، دور التكنولوجيا المالية في دعم قطاع الخدمات المالية والمصرفية، بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد ٧، العدد ٣، سنة ٢٠١٨.
  ٩. موسوعة القضاء والفقه للدول العربية، الجزء ١١، الدار العربية للموسوعات، المجلد ٦١.
  ١٠. وهيبه عبدالكريم، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد ٧، العدد ٣، سنة ٢٠١٨، الجزائر.
- ### ثالثاً: الرسائل والأطاريح
١. أنس السيد عطية سليمان، الضمانات القانونية لنقل التكنولوجيا إلى الدول النامية والمشروعات التابعة لها، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق - جامعة عين الشمس، ١٩٨٠.
  ٢. بن عمير أمينة، البطاقات الإلكترونية للدفع والقروض والسحب، رسالة ماجستير في القانون الخاص، جامعة قسنطينة.
  ٣. خشة حسبية، وسائل الدفع في القانون الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٦.
  ٤. خشة حسبية، وسائل الدفع في القانون الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٦.
  ٥. عبدالله ليندة، النظام القانوني لبطاقة الدفع، رسالة ماجستير في القانون الخاص، جامعة جيجل، ٢٠٠٧.
  ٦. واقد يوسف، النظام القانوني للدفع الإلكتروني، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ٢٠١١.



## رابعاً: القوانين والقرارات الدوليّة

١. اتفاقية بودابست للعام ٢٠٠١.
٢. الجمعية العامّة للأمم المتّحدة، تقرير مجلس حقوق الإنسان، الدورة الحادية والسبعون، للعام ٢٠١٧، الوثيقة المرقّمة A/٧٢/٥٣.
٣. الفصل الثاني من قانون المبادلات والتجارة الإلكترونيّة رقم (٨٣) لسنة ٢٠٠٠.
٤. قانون المعاملات والتجارة الإلكترونيّة رقم (٢) لسنة ٢٠٠٢.
٥. القانون النقديّ والماليّ الفرنسيّ.
٦. القانون رقم ٠٢/٠٥ .
٧. مُدكّرة الأكتاد ضمن جهود مؤتمر الأمم المتّحدة للتجارة والتنمية، تقرير مرحليّ عن تنفيذ أحكام اتفاق أكر المتعلّقة بمجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، جنيف، ٢٦-٣٠ تشرين الثاني/٢٠١٢.
٨. مُنظمة الويبو على الموقع الآتي [www.wipo.int/portal/ar](http://www.wipo.int/portal/ar)
٩. نظام خدمات الدفع الإلكترونيّ العراقيّ للأموال رقم (٢) لسنة ٢٠٢٤.

## خامساً: المصادر الأجنبيّة

1. Burt,A,2019,Privacy and Cybersecurity are converging. here»s why that mat-
2. ters for people and companies, Harvard business  
Jean Schapira «les contrats internationaux de transfert technologique»  
journal du droit international. 1978. P. 21: Jean de lacollette «les contrats de  
.commerce internationaux» droit/ economic, 3 ed. De Boeck Universite. 1996
3. M . Jeantin, Droit Commercial : instrument et payement et de retrait (entre-  
prises en difficultés), 4émeéd. 1995, Dalloz, Paris, n 192
4. Michel Jeantin, Paul le Connu, droit commercial « instrument de payement et  
.crédit », entreprise en difficulté,5éme édition, Dalloz, PARIS, 1999
5. Source: Basrl committee on Banking Supervision «Sound Partices Implica-  
tions of (Fintech) development for Ban;s and bank supervisors» Feberuary,  
.2018